E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1995/34
30 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ١٩٩٥

210596 130596 96-11415

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى

أولا - المسائل التنظيمية ٨

ثانيا - المسائل المتصلة بدورات البرمجة ١١

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ١٦

رابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٧

خامسا - الأولويات البرنامجية والاتجاه المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩

سادسا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٤

سابعا - اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون . . . ٣١

ثامنا - مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ٣٢

تاسعا - مسائل أخرى ٣٤

المرفق - توزيع المواضيع على الدورات المقبلة ٣٧

المقررات المعتمدة

١/٩٥ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٨

٢/٩٥ نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون ٣٢

٣/٩٥ تقارير مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٠

٤/٩٥ الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي ١٥

٥/٩٥ سير عمل أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٠

٦/٩٥ مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ٣٣

٧/٩٥ استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥ . . . . . ٣٤

الجزء الثاني
الدورة العادية الثانية

أولا - المسائل التنظيمية ٤٢

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية ٤٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج والمشاريع القطرية والمسائل المتصلة بها ٥٠

رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ... ٥٥

خامسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم ٦٤

سادسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا ٦٧

سابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مسائل ذات صلة بدورة البرمجة ٦٩

ثامنا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الموظفون الفنيون الوطنيون المعنيون بفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية ٦٩

تاسعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٧٢

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٧٤

حادي عشر - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني .. ٧٦

ثاني عشر - مسائل أخرى ٧٩

المرفق - توزيع مواضيع الدورات المقبلة ٨٥

المقررات المعتمدة

٨/٩٥ تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ٧٩

٩/٩٥ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٧٦

١٠/٩٥ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٧٣

١١/٩٥ برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) ٧١

١٢/٩٥ المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا ٦٨

١٣/٩٥ نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥ ..... ٨٠

الجزء الثالث

الدورة السنوية

أولا - المسائل التنظيمية ٩٢

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج ٩٤

المحتويات (تابع)

		الصفحة
ثالثا	- البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	١١٠
رابعا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١١١
خامسا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مواءمة عرض الميزانيات والحسابات	١١٨
سادسا	- التقرير السنوي لمدير البرامج والمسائل ذات الصلة ومستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٢٠
سابعا	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة	١٢٦
ثامنا	- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	١٤٠
تاسعا	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	١٤٥
عاشرا	- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٤٧
حادي عشر	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية	١٤٨
ثاني عشر	- مسائل أخرى	١٥٠
المرفق	- توزيع المواضيع للدورات المقبلة	١٥٦

المقررات المعتمدة

١٤/٩٥	تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤: تقديم المساعدة إلى رواندا	١١٠
١٥/٩٥	الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١٠٣
١٦/٩٥	خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية	١٠٧
١٧/٩٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧	١١٤
١٨/٩٥	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	١٤٣
١٩/٩٥	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	١٤٦
٢٠/٩٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية	١٠٤
٢١/٩٥	المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات	١٠٩
٢٢/٩٥	مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مبادرات من أجل التغيير	١٢٣

المحتويات (تابع)

		الصفحة
٢٣/٩٥	ترتيبات البرمجة الخلف	١٣٢
٢٤/٩٥	استعراض المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥	١٥٢

الجزء الرابع
الدورة العادية الثالثة

أولا	- المسائل التنظيمية	١٦٢
ثانيا	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة	١٦٥
ثالثا	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	١٧٠
رابعا	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	١٨١
خامسا	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات	٢٠٩
سادسا	- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	٢٠٩
سابعا	- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٢١٢
ثامنا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	٢٢١
تاسعا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن تنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بتكاليف الدعم اللاحقة	٢٣٠
عاشرا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان: المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل	٢٣٤
حادي عشر	- صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج المشترك بين الأقطار والبرامج القطرية	٢٣٧
ثاني عشر	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية لعام ١٩٩٥	٢٤٠
ثالث عشر	- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز	٢٤٢
رابع عشر	- مسائل أخرى	٢٤٢
المرفق	- توزيع المواضيع للدورات المقبلة	٢٥٠

المقررات المعتمدة

٢٥/٩٥	البرامج المشتركة بين الأقطار	١٧٦

المحتويات (تابع)

		الصفحة
٢٦/٩٥	المسائل المتصلة بدورة البرمجة الخامسة: حساب مكافأة الاستقلال	١٦٨
٢٧/٩٥	الشراء من البلدان النامية	٢٠٨
٢٨/٩٥	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧	١٩٤
٢٩/٩٥	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٤	١٨٢
٣٠/٩٥	مواءمة عرض الميزانيات	٢٠٦
٣١/٩٥	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧	٢١٠
٣٢/٩٥	المسائل المتعلقة بالمساءلة والمسؤولية والتقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٢١٣
٣٣/٩٥	أثر سلسلة الأعاصير التي ضربت منطقة الكاريبي وجهود التنسيق التي أعقبتها	٢٤٣
٣٤/٩٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان: ترتيبات خدمات الدعم التقني	٢٣٣
٣٥/٩٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة . .	٢٢٧
٣٦/٩٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل	٢٣٦
٣٧/٩٥	استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥	٢٤٤

المرفقات

الأول	- المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ١٩٩٥	٢٥٣
الثاني	- عضوية المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥	٣٣٠

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى

المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ١٠ إلى
١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

أولا - المسائل التنظيمية

١ - أشاد الرئيس بالنيابة، السيد كارلوس سرسالي دي سيريسانو، برئيس المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٤، السفير أنصاري (الهند) الذي غادر بالفعل نيويورك في مهمة جديدة، وعرض بإيجاز النتائج الرئيسية لعمل المجلس ومكتبه في عام ١٩٩٤.

٢ - وانتخب المجلس التنفيذي، بالتزكية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٥:

الرئيس صاحب السعادة السيد زبيغنيو ماريا فلوسوفيتش (بولندا)
نائب الرئيس صاحب السعادة السيد أحمد سنوسي (المغرب)
نائب الرئيس السيد ر. كارلوس سرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين)
نائب الرئيس السيد هونغ جاي إم (جمهورية كوريا)
نائبة الرئيس السيدة آن - برغيت البركتسن (الدانمرك)

٣ - وأشار رئيس المجلس التنفيذي المنتخب حديثا لعام ١٩٩٥، السفير فلوسوفيتش، الى المهمة الكبيرة المدرجة في جدول أعمال المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٥: اختتام المداولات الجارية المتعلقة بتوزيع الموارد لدورة البرمجة القادمة. وأعرب الرئيس عن تعهده بتحقيق نتيجة ناجحة لعمل المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥.

٤ - وقال مدير البرنامج إن حصيلة عام ١٩٩٥، الذي يعد سنة تاريخية بالنسبة للأمم المتحدة ينبغي أن تتمثل في إعادة تنشيط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديا كبيرا في مجال إعادة تنشيط تعبئته للموارد، الأمر الذي ارتبط بالاتفاق بشأن ترتيبات الخلف لفترة البرمجة الجديدة. بيد أن هناك مسائل هامة أخرى كثيرة مدرجة في جدول أعمال هذه السنة. وأحدث التقدم الذي أحرزه المجلس التنفيذي حتى الآن في مجال تحسين أساليب عمله انطباعا قويا لدى مدير البرنامج.

٥ - وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن الاجتماع الأول للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥ يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ذلك أنه بدأ الحوار بشأن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المقبلة للصندوق في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت إنها تتطلع إلى إجراء حوار أوسع نطاقا بشأن المسائل المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال السنة المقبلة، واقترحت عددا من الطرق التي قد يرغب المجلس أن يعزز بها صورة صندوق الأمم المتحدة للسكان داخل المجلس.

٦ - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥، كما ورد في الوثيقة DP/1995/L.1:

البند ١: المسائل التنظيمية

البند ٢: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

البند ٣: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٤: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٥: متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

البند ٦: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧: اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون

البند ٨: مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

البند ٩: مسائل أخرى

٧ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1995/L.1.

٨ - واعتمد المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ (DP/1995/2).

سير عمل أمانة المجلس التنفيذي

٩ - بالاستناد إلى اقتراحات عديدة قدمتها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانها الافتتاحي في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عرض ممثل المملكة المتحدة مشروع مقرر بشأن سير عمل أمانة المجلس التنفيذي. وأشير في المقدمة إلى أن مشروع المقرر يتضمن خطوات عملية يمكن أن يتخذها المجلس بهدف تعزيز صورة صندوق الأمم المتحدة للسكان داخل المجلس وبهدف زيادة تعزيز التعاون الممتاز بالفعل القائم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أعمال المجلس.

١٠ - واقترح أحد الوفود أنه ينبغي تشجيع صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يوفر أمينه في المجلس التنفيذي الأجزاء المتعلقة بالصندوق في المجلس. وأكدت وفود عديدة أن مشروع المقرر ينبغي ألا يخل، إذا اعتمد، بالمقرر الذي سيعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

١١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٥/٩٥ - سير عمل أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي

١ - يقرر أن ينعقد عادة الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان من اجتماعات المجلس التنفيذي في بداية أو نهاية الدورتين العادية والسنوية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تنسيقا في مناقشة البرنامج القطري؛

٢ - يقرر أيضا أن تشير جميع وثائق المجلس التنفيذي بوضوح إلى كونها تتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو بأجزاء صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٣ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة تعزيز التعاون بين منظمتيهما في أمانة المجلس التنفيذي وأن ينظرا في تعيين موظف من صندوق الأمم المتحدة للسكان في أمانة المجلس التنفيذي في رتبة ملائمة؛

٤ - يطلب كذلك الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بحث السبل الكفيلة بتعزيز تعاونهما في المسائل المتعلقة بسير عمل المجلس التنفيذي.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

١٢ - وتقدمت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالشكر إلى المجلس التنفيذي لاعتماده المقرر الذي جرى اقتراحه بهدف إبراز وجود الصندوق وهويته، وأعربت عن أملها في أن يتحقق ذلك.

الدورات المقبلة

١٣ - أشار أمين المجلس التنفيذي في مقدمته لمناقشة الدورات المقبلة إلى اقتراح تقدم به أحد الوفود ومفاده أن باستطاعة الأعضاء إبلاغ الأمانة، بشكل غير رسمي، ولكن كتابيا بأي أسئلة محددة يمكن أن يطرحوها بشأن الوثائق المعدة لأي دورة بذاتها. وقال إن من شأن ذلك أن يمكن الأمانة من الرد على تلك الأسئلة في البيانات الاستهلالية لمختلف البنود. ومن شأن ذلك أيضا أن يمكن الأمانة، في بعض الحالات، من تقديم الردود كتابيا.

١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة التي ستعقد في نيويورك في عام ١٩٩٥، وذلك رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥:	٣ - ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥
الدورة السنوية لعام ١٩٩٥:	٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥:	٢٨ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٥ - وأعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن تعقد الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

١٦ - وقال أمين المجلس التنفيذي إنه يمكن تحديد موعد انعقاد الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ في الفترة من ٢٠ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، وذلك حتى لا تتزامن مع مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

١٧ - واقترح أحد الأعضاء أن الدورات التي تفتتح يوم الإثنين ينبغي ألا تبدأ قبل فترة بعد الظهر. واقترح وفد آخر أنه يمكن، في هذه الحالات، عقد الجلسة الافتتاحية في الصباح على أن تفتتح بعد الساعة العاشرة بقليل. واقترح الرئيس أنه يمكن مواصلة مناقشة المسألة في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥. أما قبل ذلك، فسيناقش مكتب المجلس التنفيذي المسألة.

١٨ - ووافق المجلس التنفيذي على المواضيع التي ستناقش في دوراته لعام ١٩٩٥ على النحو المبين في مرفق المقرر ٧/٩٥ المتعلق بالاستعراض العام.

ثانيا - المسائل المتصلة بدورات البرمجة

إطار لفترة البرمجة القادمة

١٩ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية بعرض التقرير (DP/1995/3)، وأشار إلى المناقشات المفيدة التي جرت بالفعل في الدورات غير الرسمية. ونظرا لهذه الاستعراضات المبكرة، لم يقم مساعد مدير البرنامج بعرض التقرير رسميا ولكنه أعاد إلى الأذهان أن التقرير هو الوثيقة الثالثة فيما سيشكل في النهاية مجموعة من خمس ورقات يتم على أساسها وضع الإطار في الدورة السنوية لعام ١٩٩٥. ولتمكين الأمانة من السير قدما في عملية التحضير للدورة العادية الثانية، اقترح أن تركز المناقشات على بعض القضايا الأساسية: خطة مستمرة لتخطيط الموارد لثلاث سنوات؛ وشكل تخصيص الموارد المقترح في الجدول الثاني من التقرير؛ والآراء الأولية بشأن النسب المئوية للأنصبة النسبية التي ستخصص لمختلف الفئات.

٢٠ - وخلال المناقشات التي تلت ذلك، أدلى مدير البرنامج ببيان أمام المجلس التنفيذي. ولاحظ أن المداولات بشأن إطار البرمجة القادمة، ركزت على تخصيص موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير في البلدان المشمولة بالبرامج، بيد أنه أعرب عن أمله في أن تبحث هذه المداولات أيضا الكيفية التي يمكن بها تعديل الإطار لضمان استخدام الموارد المحدودة على النحو الأمثل. وطلب، بوجه خاص إلى الوفود المانحة أن تحدد السمات التي ينبغي أن تتوفر في أي إطار جديد التي من شأنها أن تعزز وتشجع على تقديمهم تبرعات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أنه في حين تضمن التقرير اقتراحات ينبغي النظر فيها، فإنه لم يورد صراحة توصيات محددة كما. وقال إن هذه التوصيات يمكن أن تبرز بوضوح أكثر متى أعربت الوفود عن آرائها. وأكد أن الإبقاء على الوضع الراهن لن يمكن من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد المتوفرة ولن يجذب تمويلا جديدا، وبالتالي سيكون من الضروري أن تحدث بعض التغييرات الهامة للمساعدة في إعادة تنشيط كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة.

٢١ - وأبدى ما يزيد على ثلاثين وفدا تعليقات على القضايا الرئيسية التي تم تحديدها وكذلك على النقاط الأخرى ذات الصلة. وأثنى متحدثون كثيرون على العمل الذي أنجز في التقرير وأقروا بأن محتواه الأكثر تعقيدا وصعوبة تطلب إجراء استعراض متعمق وموسع.

٢٢ - وركز الجزء الأول من المناقشات على الخطة المستمرة لتخطيط الموارد لثلاث سنوات. وأعرب كثير من الممثلين عن تأييد كبير للاقتراح، مؤكدين من جديد مزايا الخطة على النحو الوارد في التقرير. وفي الوقت ذاته، علق كثير من المتكلمين إيجابية على إنجاز عملية البرمجة على الصعيد القطري التي جرى التسليم بها، بما في ذلك إطار تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفهوما هدف تعبئة الموارد وهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية. وقد أوضح مدير شعبة تخطيط وتنسيق الموارد عددا من التساؤلات المحددة بشأن الخطة المستمرة وعلاقاتها بعملية البرمجة الآخذة في التطور.

٢٣ - ولاحظ عدة متكلمين أن نجاح الخطة النهائي يتوقف على قدرة الجهات المانحة على إعلان تقديم تبرعات أو عقد التزامات متعددة السنوات، وطلبوا مزيدا من المعلومات بشأن هذه الإمكانية. وأعرب أحد الوفود عن شكه في الحاجة إلى المصطلحات الجديدة، كما أن بعض المتكلمين حثوا على اتباع نهج تدريجي لتفادي إرهاق المكاتب القطرية والبلدان المشمولة بالبرامج بهذه المصطلحات، فضلا عن التغييرات التي أدخلت على البرمجة مؤخرا. وأعرب وفد آخر عن تفضيله لدورة برمجة مدتها ثلاث سنوات وأيضا عن أمله في أن يجري في المستقبل استعراض فعالية أي نظام تخطيط جديد دون الإخلال بمستويات الإسهام بالموارد. كما أعرب عدد قليل من الوفود عن تحفظات قوية إزاء ما قد يكون للخطة المستمرة من أثر على العمليات الوطنية للتخطيط والبرمجة في بلدان هذه الوفود وكذلك على مستوى التزام الجهات المانحة، وبينت أنها لا تستطيع تأييد هذا الاقتراح.

٢٤ - وركز الجزء الأخير من المناقشة بالدرجة الأولى على شكل تخصيص الموارد المبين في الجدول الثاني. وبينما حظيت فئات التخصيص العامة الثلاث بتأييد عام، طلب كثير من المتكلمين كذلك مزيدا من التوضيح للأساس المنطقي الذي يقوم عليه التصنيف والبنود الفردية. وأعرب عدد من الوفود عن اهتمام بالغ بأن يتم في المستقبل وضع خيارات من أجل تخصيص وإدارة الموارد بمرونة. واقترح قليل من المتكلمين إقامة صلة أوثق بين شكل المخصصات وبين الأهداف ومجالات التركيز المحددة في المقررين ١٤/٩٤ و ١٧/٩٤، بالرغم من أن آخرين أشاروا إلى أن المخصصات القائمة على أساس مواضيعي قد تشكل صعوبات عملية للبرمجة. وأكد مدير شعبة تخطيط وتنسيق الموارد، في معرض رده على مختلف التعليقات، أن الأهداف ومجالات التركيز المحددة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشكل في الواقع محور إطار البرمجة وشكل تخصيص الموارد المقترحين. وذكر أن الأمانة سوف تقدم في تقارير لاحقة مزيدا من التوضيح بشأن هذه الجوانب.

٢٥ - وكان هناك اتفاق عام على أن من السابق لأوانه مناقشة النسبة المئوية النسبية لتخصيص الموارد فيما بين الفئات. بيد أن كثيرا من المتكلمين أيدوا بالفعل الاقتراحات الواردة في التقرير بشأن زيادة حصة الموارد المخصصة للبرامج المشتركة بين الأقطار (التي تشمل الأنشطة العالمية والإقليمية والأقاليمية) وموارد البرنامج الخاصة. واقترحت بعض الوفود أن يتضمن تحديد المخصصات لهذه الأغراض استعراضا للخبرة المكتسبة والأداء الذي تحقق في الآونة الأخيرة، على نحو ما تتضمنه عمليات التقييم المتاحة. وأكد كثيرون أن علميات إعادة التخصيص ينبغي أن تضر بالدعم المتاح للبرامج على الصعيد القطري ووافقت الأمانة، لدى ردها على الأسئلة، على تقديم معلومات أكثر تحديدا بشأن المخصصات المقترحة وذلك في إطار التحضير للمناقشات التي ستدور أثناء الدورة العادية الثانية. وبغية زيادة فهم القضايا، طلب إلى الأمانة كذلك أن تعد مسردا للمصطلحات والمفاهيم الأساسية في شكل دليل موجز للمستعملين، وأن تستخدم العروض السمعية والبصرية الملائمة.

٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالوثيقة DP/1995/3 وأقر بأن المداولات لا تزال غير حاسمة. وبإيجاز، جرى الاتفاق على أنه من المفيد إجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية بغية التوصل إلى تصورات مشتركة ما بشأن متطلبات التقرير الذي سوف يعد للدورة العادية الثانية للمجلس في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وكذلك بغية الحصول من الأمانة على مزيد من التوضيح بشأن مختلف النقاط التي أثيرت في النقاش الحالي. واقترح أن يشمل التقرير والمشاورات، في جملة أمور، النقاط التالية:

(أ) شرح مستفيض لعملية الخطة المستمرة لتخطيط الموارد لثلاث سنوات وعلاقتها بعمليات البرمجة على الصعيد القطري، بما في ذلك محتوى إطار تعاون البرنامج الإنمائي وهيكله المقترح؛

(ب) مجال تركيز الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية، ومحتواها؛

(ج) وضع مبادرات من أجل التغيير بما أنها سوف تطبق في إطار البرمجة القادم، على نحو ما هو مطلوب في المقررين ١٤/٩٤ و ١٧/٩٤؛

(د) المضي في وضع هيكل تخصيص الموارد الذي يشمل المحتوى ومجال التركيز المقترحين بالنسبة لفئات البرامج القطرية، والبرامج المشتركة بين الأقطار وبرامج موارد البرنامج الخاصة وتطوير البرامج والخدمات التقنية. وسيتم ذلك في ضوء المبادرات من أجل التغيير، ومع الأخذ في الاعتبار لمحة عامة عن الإنجازات التي حققتها هذه الأنشطة والخبرات المكتسبة منها. وبالنسبة للبرامج المشتركة بين الأقطار على وجه الخصوص، سوف يتضمن ذلك دراسة لكيفية تعزيز الملكية الوطنية؛

(هـ) وفي إطار ما ذكر أعلاه، إجراء تقييم لآثار هذه التغييرات على آليات الرصد والتقييم في المستقبل؛

(و) تقديم اقتراحات لتخصيص الموارد بغية الحصول على درجة أعلى من المرونة في توزيع وإدارة الموارد، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بالوصول إلى هذه الموارد؛

(ز) تقديم عرض أولي لسيناريوهات بديلة لتوزيع الموارد تشمل المعايير والأوزان الأولية والتكميلية فضلا عن عتبات التدريج البديلة، بما في ذلك مجمل للتوزيع الناتج حسب فئات المناطق/المناطق دون الإقليمية والأقطار (على سبيل المثال، أقل البلدان نموا، والبلدان ذات الدخل المنخفض، الخ.).

٢٧ - ووافقت الأمانة على أن يأخذ تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥ في الاعتبار الطائفة الكاملة للتدخلات المتعلقة بهذا البند، وأن يوضع في صيغته النهائية بعد الحصول على توجيه إضافي من مشاورة مبكرة مع المجلس التنفيذي. وبما أن الجدول الزمني الحالي يستدعي أن تصل الوثيقة إلى الأمم المتحدة قبل ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٥، فقد وافق المجلس على تأخير تقديمها لمدة أسبوع واحد بصفة استثنائية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي

٢٨ - قدم مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التقرير (DP/1995/11) وأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أنفق حتى الآن ٦٨٢ ١١ مليون دولار والتزم بمبلغ ٤١٨ ٧ مليون دولار من رقم التخطيط الإرشادي المتاح وقدره ٦٨٥ ٣٢ مليون دولار. وذكر أيضا أن الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقومان بوضع الصيغة النهائية للبرنامج القطري بالنسبة للسنتين المتبقيتين من الدورة الخامسة، وأن هذا البرنامج يتضمن ثلاثة مجالات للتركيز هي: تعزيز الديمقراطية؛ وتخفيف حدة الفقر؛ وتجديد البيئة. وأشار إلى أن هناك حاجة ماسة للموارد الإضافية بغية دعم الحكومة الديمقراطية في هذه المجالات الثلاثة، حيث برهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن وجود مزايا نسبية.

٢٩ - وأبلغت الأمانة المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن أن يستوعب إعادة رقم التخطيط الإرشادي للدورة الخامسة لهايتي إلى مستواه الأصلي دون الإضرار بأي برنامج قطري أو إقليمي أو عالمي.

٣٠ - وأيدت أغلبية الوفود اقتراح مدير البرنامج بإعادة رقم التخطيط الإرشادي إلى مستواه الأصلي المنصوص عليه في المقرر ٣٤/٩٠، مما ينتج عنه زيادة قدرها ٣٠٣ ١١ مليون دولار. بيد أن عددا قليلا من الوفود أعرب عن قلقه إزاء القدرة الاستيعابية وشددت على أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يرصد عن كثب تنفيذ برنامج هايتي. وأكد أحد الوفود، في الوقت الذي أيد فيه الاقتراح، أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز على التنمية بدلا من الأنشطة الإنسانية. وطلبت وفود عديدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد ورقة تحدد المعايير العامة لمعالجة الحالات الشبيهة بحالة هايتي.

٣١ - وردا على ذلك، أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس التنفيذي أنه قد شرع بالفعل في بذل الجهود مع جهات مانحة ووكالات أخرى بغية تعزيز قدرة الحكومة على إدارة واستيعاب التعاون التقني الخارجي، وذلك بالدرجة الأولى من خلال استراتيجية اللامركزية وإنشاء آليات تنسيق لمختلف عناصر التنمية العاملة على الصعيد المحلي.

٣٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٤/٩٥ - الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي

إن المجلس التنفيذي

١ - يقرر إعادة رقم التخطيط الإرشادي للدورة الخامسة لهايتي، على أساس استثنائي ولمرة واحدة، إلى المستوى المنصوص عليه بموجب المقرر ٣٤/٩٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٣٠٣ ١١ دولار؛

٢ - يقرر كذلك الإذن بصرف خمسين في المائة من هذا المبلغ فورا والإذن بصرف الباقي عقب إجراء مناقشة أخرى للمسألة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ على أساس تقرير مرحلي يقدمه مدير البرنامج بشأن استخدام جميع الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج، في إطار العمل المتعلق بترتيبات الخلف لدورة البرمجة الخامسة، تقديم اقتراحات بشأن كيفية تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستجابة ماليا للحالات الاستثنائية والطارئة.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البرنامج القطري الأول للجمهورية التشيكية (DP/CP/CEH/1)

٣٣ - تمثلت مجالات التركيز العامة للبرنامج في: إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد، وترويج الاستثمار ودعم القطاع الخاص؛ والتنمية الإدارية، والتدريب وتنمية الموارد البشرية؛ والإدارة البيئية.

٣٤ - وعلق ممثل الجمهورية التشيكية على الخطط الإنمائية لبلده، وأبرز الإسهام القيم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهودها الوطنية، ولا سيما في إطار عملية التحول التي يشهدها الاقتصاد الوطني. وقال إن بلده ملتزم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك تحسين وإبراز صورته بوصفه مانحا وفي مشاركة خبراته مع البلدان النامية. وأبرز الممثل العرض المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إمكانية إنشاء مكتب إقليمي لإدارة البرامج في براغ. وفي النهاية، أبلغ المجلس التنفيذي بأنه سوف يتم إصدار تصويب يتضمن معلومات حذفت بطرائق السهو من وثيقة البرنامج القطري.

٣٥ - وأعربت وفود عديدة عن ارتياحها للاتجاه العام للوثيقة ولمجالات التركيز. وطلبت بعض الوفود توضيحا بشأن عدد من القضايا، بما في ذلك مسألة مستوى التنفيذ الوطني، والآليات الكفيلة بتحقيق المشاركة في خبرات الجمهورية التشيكية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتواتر رصد البرامج من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وطريقة إنجاز ذلك.

٣٦ - وقدم مدير المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إجابات مفصلة، مشيرا إلى أن قلة عدد الموظفين في المديرية لا تسمح إلا بتحديد زيارة رصد رسمية واحدة في السنة ولكنه سوف يجري الاضطلاع ببعثات أخرى متصلة بالمشاريع على نحو أكثر تواترا. وأشار أيضا إلى أنه تم الإبقاء على التنفيذ والتطبيق من جانب الوكالات، وذلك بالنظر إلى التجربة الجيدة للغاية فيما يتعلق بالمشاريع الجارية، وإلى أن الوكالات قد استفادت إلى حد كبير من القدرة الوطنية المتاحة في مدخلات مشاريعها. وفيما يتعلق بالاستفادة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه أداة للمشاركة في خبرة الجمهورية التشيكية، دعا إلى مزيد من الاستخدام الفعلي لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تشارك فيها بلدان من المنطقة الأوروبية. وثنى ممثل الجمهورية التشيكية على تعليقات المدير الإقليمي.

٣٧ - واعتمد المجلس التنفيذي البرنامج القطري الأول للجمهورية التشيكية (DP/CP/CEH/1 و Corr.1).

الزيارات الميدانية

٣٨ - قال مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية، في معرض تقديمه لمشروع الاختصاصات المنقحة للزيارات الميدانية، أن التغييرات المقترحة إما أنها تحريرية بحتة، لمراعاة التغيير الذي حدث مؤخرا وتمثل في تحويل مجلس الإدارة إلى المجلس التنفيذي، أو أنها تميل إلى الاستجابة لبعض الاعتبارات العملية. كما أبلغ المجلس أنه يجري، لأغراض عملية، تنظيم الزيارة الميدانية الأولى في عام

١٩٩٥ إلى كولومبيا ونيكاراغوا وفقا للممارسة الحالية. وذكر أنه من المقترح أيضا زيارة ما يصل إلى أربعة بلدان أخرى، اثنين في أوروبا واثنين في أفريقيا خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٥.

٣٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالخطط المتعلقة بالزيارات الميدانية التي سوف تنظم في عام ١٩٩٥ وبمشروع الاختصاصات المنقحة المتعلقة بالزيارات الميدانية الوارد في الوثيقة DP/1995/5 والتعليقات في هذا الصدد.

٤٠ - وقرر المجلس التنفيذي إجراء مزيد من الاستعراض للاختصاصات المتعلقة بالزيارات الميدانية في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥.

رابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤١ - قام مدير البرنامج والمدير التنفيذي بعرض تقريريهما بشأن نطاق وأهداف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودور ووظائف لجنة التنسيق الإداري والفريق الاستشاري للمستفيدين من حيث علاقتهما بالمجلس التنفيذي (DP/1995/6)، وبشأن القواعد المالية الناظمة لعمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/7 و Add.1). وأكد مدير البرنامج أن التقريرين يعكسان توافق آراء عام بين مكتب الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية وإدارة شؤون الإدارة والتنظيم وإدارة خدمات الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب خدمات المشاريع نفسه. وأشار إلى أن لجنة التنسيق الإداري قد وافقت عليهما كذلك. وارتأى مدير البرنامج أن التقريرين يوفران أساسا للتشغيل الناجح لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ككيان منفصل وقائم بذاته دون الاضطرار إلى إنشاء وكالة جديدة. وحث المجلس على الموافقة على المقترحات.

٤٢ - وذكر المدير التنفيذي أن الأمين العام قد أنشأ لجنة التنسيق الإداري بصورة رسمية عن طريق إصدار رسائل تعيين لكل عضو من الأعضاء الثلاثة، وأوجز الخطوات التي تم اتخاذها لكي يبدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عملياته مؤقتة منذ بداية السنة. وأشار إلى أن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/13) تضمن تأييدا كبيرا وقدم ملاحظات مفيدة، وأعرب عن تقديره لرغبة اللجنة الاستشارية في العودة إلى هذه المسألة حسب الاقتضاء على ضوء الخبرة الفعلية المكتسبة من تطبيق هذا النظام.

٤٣ - وأعربت الوفود عن ارتياحها العام مع التقدير للتقريرين المقدمين من مدير البرنامج والمدير التنفيذي. وأشارت بعض الوفود إلى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن القواعد المالية الناظمة لعمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/13) وحثت مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مراعاة الملاحظات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . ولقد تم تناول

المسألة بإدراج فقرة في مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٥ تطلب إبقاء النظام المالي قيد الاستعراض وإبلاغ المجلس بنتائج الاستعراض في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

٤٤ - وبناء على التعديلات المتفق عليها بشأن مشروع المقرر، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١/٩٥ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج والمدير التنفيذي بشأن القواعد المالية الناظمة لعمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/7) ويوافق على هذا النظام على النحو الوارد في الوثيقة DP/1995/7/Add.1 كمرفق للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج والمدير التنفيذي عن نطاق وأهداف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودور ووظائف لجنة التنسيق الإداري والفريق الاستشاري للمستفيدين من حيث علاقتهما بالمجلس التنفيذي (DP/1995/6) ويشير في هذا السياق، إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لن يصبح وكالة جديدة؛

٣ - يؤيد التوصية بأن توفر لجنة التنسيق الإداري الإرشاد التشغيلي والتوجيه الإداري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لكفالة تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي، وأن تتضمن مهام لجنة التنسيق الإداري الإشراف على القواعد المالية وعلى البرنامج السنوي والميزانية السنوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مع مراعاة دور ومسؤوليات المجلس في هذا الشأن؛

٤ - يؤيد كذلك دور الفريق الاستشاري للمستفيدين كما هو محدد في الوثيقتين DP/1994/62/Add.1 و DP/1995/6؛

٥ - يلاحظ أن كلا من لجنة التنسيق الإداري ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيوليان الاعتبار الواجب للتوصيات الصادرة عن الفريق الاستشاري للمستفيدين التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٦ - يلاحظ كذلك أن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيقدم تقاريره إلى الأمين العام وإلى المجلس التنفيذي عن طريق لجنة التنسيق الإداري؛

٧ - يقرر أن ينشأ في بادئ الأمر الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمستوى يساوي ٢٠ في المائة من الميزانية الإدارية السنوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مقربا إلى أقرب مائة ألف دولار؛

٨ - يطلب إلى لجنة التنسيق الإداري وإلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إبقاء النظام المالي والقواعد المالية قيد الاستعراض، مع مراعاة الخبرة المكتسبة من تطبيقهما وملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الوثيقة (DP/1995/13) ويطلب إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج استعراضه في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

خامسا - الأولويات البرنامجية والاتجاه المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٤٥ - ذكرت المديرة التنفيذية، عند عرضها للبند ٥ من جدول الأعمال، أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيركز على المكونات السكانية الواردة بالتفصيل في الفقرة ١٣-١٤ من الفصل ١٣، من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وسيعمل عن كثب مع شركائه داخل الأمم المتحدة من أجل وضع مختلف عناصر المكونات موضع التنفيذ. ولن يدخر صندوق الأمم المتحدة للسكان وسعا للاستفادة من توسيع نطاق التعاون والتنسيق الممتازين بين مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها اللذين تحققا أثناء مؤتمر القاهرة. وقالت إن نظام المنسق المقيم ومذكرة الاستراتيجية القطرية سيسهلان بشكل كبير تنفيذ نهج متكامل للسكان والتنمية. وقد أكد أول اجتماع لفرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أهمية التنسيق فيما بين شركاء منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وقامت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بتشكيل أربع أفرقة عمل لتيسير هذا التنسيق.

٤٦ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان باستعراض جميع برامجه القطرية. وعلاوة على ذلك، فقد نظم الصندوق، فور انتهاء مؤتمر القاهرة، مشاورات إقليمية لافريقيا والدول العربية وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المقرر إجراء مشاورات أوروبية في آذار/مارس ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، عقد الصندوق اجتماعا لفريق خبراء بشأن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في كانون الأول/ديسمبر لتحديد المكونات الأساسية للرعاية الصحية الإنجابية ونطاقها. كما أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان فريقا استشاريا من المنظمات غير الحكومية سيجتمع دوريا، ابتداء من نيسان/ابريل ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت وحدة خاصة (تدعى فرقة العمل المعنية بمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية) داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف تخطيط ودعم تنظيم متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مختلف المستويات.

٤٧ - وكررت المديرة التنفيذية أنه يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز قدرته الميدانية تعزيزا كبيرا بغية النجاح في تنفيذ المكونات السكانية الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسينطوي هذا الأمر على زيادة الموارد المالية زيادة كبيرة. ويعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان تنقيح نظامه الحالي المتعلق بتخصيص الموارد، وذلك عن طريق تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كأساس لتحديد دعم البرنامج.

٤٨ - وفي الختام، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن الوثيقة DP/1995/8 هي بمثابة تقرير مؤقت، يرمي إلى لفت انتباه أعضاء المجلس التنفيذي إلى الخطوات الأولية التي اتخذها الصندوق لإعادة التفكير في سياساته ونهجه للبرمجة وإعادة توجيهها على ضوء مؤتمر القاهرة. وقالت إنها تتطلع إلى الحصول على ردود فعل أعضاء المجلس ومشورتهم.

٤٩ - وأثناء المناقشة أخذ الكلمة ما مجموعه ٢٤ وفدا. ولاحظ كثير من الوفود الطبيعة الأولية والعامة للتحليل الوارد في الوثيقة DP/1995/8 وتطلعت هذه الوفود إلى الحصول على التقرير الأشمل الذي سيقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في حزيران/يونيه ١٩٩٥. ولاحظت معظم الوفود أن الوثيقة تقدم أساسا مفيدا لمناقشة مسائل السياسة العامة والمسائل البرنامجية الهامة المتعلقة بدور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٠ - وأشارت وفود كثيرة إلى الحاجة إلى تحديد دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ برنامج العمل فضلا عن تحديد المزايا النسبية للصندوق في مجال السكان والتنمية، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالجنسين والسكان والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، لاحظت وفود كثيرة أن إعطاء شرح مستفيض لهذا الدور يجب أن يشكل جزءا من جهد يبذل على نطاق المنظومة لتوضيح تقسيم العمل فيما بين مختلف وكالات ومنظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٥١ - واقترحت وفود عديدة أن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان باستعراض برنامجه الراهن استعراضا دقيقا على ضوء توصيات برنامج العمل: أي أن يبين المجالات التي يتعين تعزيزها والمجالات التي يمكن إلغاؤها تدريجيا؛ والاستراتجيات التي يلزم تغييرها؛ وعناصر برنامج العمل التي يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينفذها بشكل فعال والأنشطة التي يتعين أن تركز عليها الوكالات الأخرى. ولاحظ أحد الوفود أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يملك القدرة التقنية كي يكون الجهة الرئيسية في مجال الصحة الإنجابية. لذا يجب على الصندوق أن يهتم بالتعاون في هذا المجال مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي. وأوصى وفد آخر بأن يولي الصندوق أولوية للجهود الرامية إلى زيادة تطوير مفهوم حقوق الإنجاب وأن يجعلها قابلة للتنفيذ. ولاحظ وفد ثالث أنه يتعين على صندوق الأمم المتحدة

للسكان أن يركز على احتياجات المرأة الريفية، بما في ذلك من هاجرن مؤخرا إلى المناطق الحضرية إذ أن وضعهن ضعيف للغاية.

٥٢ - وأيدت الوفود بوجه عام اقتراح صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتماد نهج مواضيعي، بدلا من النهج القطاعي للمساعدة في تركيز مساعداته، رغم مخاوفه وتحفظاته التي أعرب عنها البعض. ورأت وفود كثيرة، على سبيل المثال، أن المواضيع الرئيسية الثلاثة الواردة في الفقرة ١٠ من الوثيقة DP/1995/8 واسعة أكثر مما ينبغي ومفرطة في عموميتها، وطلبت أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان معلومات في تقريره المقبل بشأن الأنشطة المحددة التي سيدعمها الصندوق. وقالت مندوبة أحد الوفود أنه يبدو أن الموضوعين الثاني والثالث - مسألة الجنسين والسكان والتنمية، ومسألة السكان والتنمية المستدامة - يمثلان بُعدين للتنمية لا موضوعين برنامجيين. وأعربت عن شكوكها فيما إذا كانت هذه المواضيع أفضل الفئات بالفعل التي يمكن أن يستند عليها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عمله. واقترحت مندوبة وفد آخر خمس فئات مختلفة للنظر فيها، هي (أ) تقييم الاحتياجات/الطلبات في مجال الصحة الإنجابية، و (ب) خلق الوعي، على الصعيدين السياسي والفردي، و (ج) تقديم الخدمات في مجال الصحة الإنجابية والجنسية، و (د) جمع البيانات وتحليلها ونشرها، و (ح) التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومة. وقالت إن المسائل المتصلة بالجنسين وتحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون مواضيع غالبة في جميع المجالات الخمسة. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي توسيع الفئات لتشمل حتمية تعزيز وظائف الأسرة. وتساءل وفد آخر عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد سعى إلى الحصول على رأي الوكالات المتخصصة بشأن المواضيع المختارة.

٥٣ - واقترحت وفود عديدة عدم استبعاد النهج القطاعي استبعادا كاملا. وأعربت عن قلقها من أن يضيع النجاح الكبير الذي حققه صندوق الأمم المتحدة للسكان في بعض تلك المجالات عند الانتقال إلى النهج المواضيعي. وتساءل أحد الوفود عن كيفية اعتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ الإلغاء التدريجي للبرامج القطرية القائمة التي كانت تستند إلى النهج القطاعي.

٥٤ - وأثارت وفود أخرى مسائل بشأن مواضيع محددة. وذكر أحدها أنه لا يمكن فصل سياسات الصحة الإنجابية عن المسائل الصحية الأوسع وأن هذه السياسات لن يكتب لها النجاح إلا إذا كانت جزءا لا يتجزأ من سياسات تعليمية وإعلامية أوسع. وشدد على أنه يتعين توجيه سياسة الصحة الإنجابية إلى النساء من جميع الأعمار وألا تتوجه إلى النساء اللاتي في سن الإنجاب فقط. ولاحظ مندوب أحد الوفود أنه يجب على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يحافظ على توفير خدمات مأمونة وفعالة لتنظيم الأسرة بوصفها مجال تركيزه الرئيسي. وقال إن الأولوية العليا للصندوق من حيث المبادرات الجديدة يجب أن تتمثل في إدخال تدابير متكاملة لرعاية الصحة الإنجابية من أجل تشجيع الأمومة السالمة ومنع انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأقر وفد آخر بأن الصحة الإنجابية هامة غير أنه أكد على أن النهج التقليدي لتنظيم الأسرة هام كذلك وبالتالي يتعين مواصلته في المستقبل.

٥٥ - وشددت وفود عديدة على التأكيد الوارد في الفقرة ٧ من الوثيقة DP/1995/8 بشأن الحاجة إلى وضع البرامج السكانية على أساس احتياجات الأفراد لا على الأهداف الديموغرافية. ولاحظ أحد الوفود في هذا السياق أنه سيكون من المثير للاهتمام النظر في إمكانية وضع مفهوم جديد للاحتياجات غير الملباة استنادا إلى الطلب بدلا من العرض. واقترحت وفود عديدة، مع ذلك، عدم تجاهل الأهداف الديموغرافية تجاهلا تاما. وقال أحدها إن الأهداف الديموغرافية المعقولة والممكنة ستساعد بعض البلدان على تحقيق أهدافها السكانية. وذكر وفد آخر أن الكثير من البلدان النامية لا يزال يواجه صعوبات في تلبية احتياجات الأفراد ويرجع ذلك أساسا إلى ندرة الموارد المالية. وذكر وفد ثالث أن هذه الاحتياجات لا يمكن فصلها عن الحاجة إلى المحافظة على أسرة متآلفة ومزدهرة. وشدد الثلاثة على الحاجة إلى احترام السيادة الوطنية والحساسيات الدينية والثقافية لكل بلد.

٥٦ - وأكدت وفود عديدة أهمية التعاون والتنسيق، سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو مع العناصر الفاعلة الأخرى في ميدان السكان والتنمية. وأعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن ترى تقسيما واضحا ومناسبا للعمل فيما بين مختلف وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في هذا الميدان، أساسا من أجل تلافي تفتيت البرامج وتداخلها. ودعا أحد الوفود إلى تقديم مقترحات أكثر واقعية من أجل تعزيز التنسيق والتعاون، بما في ذلك امكانية اصدار المزيد من التقارير المشتركة عن الأنشطة التعاونية. وأعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن يجري اطلاعها بصورة منتظمة على نتائج جميع أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، ولا سيما تلك العاملة في وضع اطار مشترك للمؤتمرات الدولية المختلفة المعنية بالتنمية. وتساءل أحد الوفود عن تصور صندوق الأمم المتحدة للسكان لما يشكل بؤرة تعاونه مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي. وتساءل آخر عن كيفية تخطيط الصندوق لاستغلال نظام معزز للمنسقين المقيمين ومذكرة الاستراتيجية القطرية.

٥٧ - وفيما يتعلق بالتعاون مع العناصر الفاعلة الأخرى، لاحظ أحد الوفود أن معظم أنشطة برنامج العمل سيجري تمويلها أساسا من مصادر خارج الأمم المتحدة. ومن المهم للغاية لذلك تحسين التنسيق على الصعيد الميداني مع جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة.

٥٨ - وتناولت وفود عديدة مسألة ما إذا كان ينبغي للصندوق أن يضطلع بدور قيادي في تنفيذ برنامج العمل. وقال أحد الوفود إن ذلك يتوقف أساسا على قدرة الصندوق على تكييف برنامجه لكي يعكس النهج الأعرض ازاء السكان والتنمية الوارد في برنامج العمل وكذلك على نجاح جهود الصندوق لتحسين كفاءة البرنامج والتنسيق فيما بين الوكالات. وقال آخر إنه ينبغي التأكيد على التعاون، وليس على التنسيق أو القيادة: الصندوق هو عنصر فاعل رئيسي؛ ولكن المسؤولية عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تظل من اختصاص جميع المنظمات التي لديها ولايات في مجالات يغطيها برنامج العمل. وأكد وفد ثالث أهمية الصندوق باعتباره مركز تنسيق لتبادل المعلومات مع البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء.

٥٩ - وأشارت وفود عديدة إلى الفقرة ٣١ من الوثيقة DP/1995/8 فيما يتعلق بأنماط الانفاق للصندوق ومدى توفر الموارد. وقالت إنها تود أن تعرف ما هي التدابير التي اتخذها الصندوق لمعالجة حالة نقص الانفاق الأخيرة لديه. وطلب أحد الوفود اجراء تحليل أكثر شمولا لآلية محتملة تكفل استغلالا اكثر فعالية للموارد المتاحة.

٦٠ - ولاحظ أحد الوفود، وهو يشير إلى الفقرة ٣٢ من الوثيقة، أن هناك حاجة إلى اجراء تحليل للتغيرات المؤسسية الضرورية المطلوبة للوفاء باتجاهات السياسة الجديدة للصندوق. وطلب كذلك اجراء تقييم للآثار المالية المترتبة على رفع مستوى قدرة الصندوق على توفير الموظفين في الميدان وتحسين نوعية التدريب في مجال الصحة الانجابية.

٦١ - ولاحظت بضع وفود أن التقرير لا يولي اهتماما كافيا بمشاكل واحتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالرغم من أن أهمية تناول هذه الاحتياجات قد أشير إليها صراحة في برنامج العمل وقرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ على السواء. وطلب أحد الوفود ايضاحا بشأن هذه النقطة وطلب تقديم عرض واضح لاستراتيجية الصندوق فيما يتعلق بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تقريره المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية.

٦٢ - ووجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى الوفود على تعليقاتها واقتراحاتها المفيدة والبناءة. وقالت إنها توافق على أنه يتعين وضع المواضيع المشار إليها في الفقرة ١٠ من الوثيقة بصورة أكمل وبتفصيل أكبر. ورحبت بالاقتراح المتعلق بالفئات الخمس البديلة وقالت إنها توافق على أن وضع مواضيع برنامجية مناسبة يحتاج إلى المزيد من التفكير. وقالت إنه سيكون من المفيد لذلك اجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل الهامة منذ ذلك الحين وحتى انعقاد الدورة السنوية للمجلس في حزيران/يونيه.

٦٣ - وأكدت أن الصندوق قد أجرى مشاورات عديدة مع الشركاء الآخرين للأمم المتحدة بشأن مجموعة كبيرة من المسائل المتعلقة ببرنامج العمل، لاسيما مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف وشعبة السكان بالأمم المتحدة. ولم يتشاور الصندوق مع ذلك مع الوكالات المتخصصة بشأن المواضيع المشار إليها في التقرير. وشددت على أن وضع السياسة الصحية لا يعتبر جزءا من ولاية الصندوق، كما أن الصندوق لا يريد ذلك، نظرا لأنها تعتبر من مسؤولية منظمة الصحة العالمية. وسيقدم الصندوق مدخلات في نطاق اطار كلي تضعه منظمة الصحة العالمية.

٦٤ - وقالت إنها تتفق بصورة اجمالية وبالكامل مع الوفود في أنه يتعين أن تقوم السياسة السكانية على أساس احتياجات الأفراد وليس على أساس الأهداف الديموغرافية. وكانت هذه هي رسالة القاهرة. وقالت إنها توافق على أن السياسات الديموغرافية هي حق سيادي للبلدان ولكنها شددت على أن تنفيذ تلك

السياسات ينبغي أن يتم وفقا للمبادئ المتفق عليها دوليا والواردة في برنامج العمل، خاصة المبدأ القائل بأن لجميع الأزواج والأفراد حق أساسي في أن يقرروا بحرية وبمسؤولية عدد أولادهم والمباعدة بينهم وفي أن يحصلوا على المعلومات والتثقيف والوسائل التي تمكنهم من أن يقوموا بذلك. وشددت كذلك على أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان واضحا بشأن الحاجة إلى كفالة عدم تمتع الناس فقط بالحق في الاختيار الحر والواعي ولكن أيضا في ألا يمارس عليهم أي قسر وفي ألا تستخدم الأهداف والحصص في تحديد أداء الخدمات.

٦٥ - وأكدت للوفود أنه سيجري اطلاعها على نتيجة عمل جميع أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وأعربت عن أملها في أن يساعد الإطار المشترك المنظمات المختلفة على تحديد مزاياها النسبية ومدخلاتها الخاصة. وذكرت الوفود بأن الإطار المشترك سيجري تطبيقه على الصعيد الوطني، الذي سيكفل تطبيقه وفقا للصلاحيات الوطنية.

٦٦ - وأكدت للوفود كذلك أن البرامج القائمة لن تتأثر بصورة عكسية بالتحول إلى نهج مواضيعي. وتعمل المكاتب الميدانية للصندوق بالفعل بصورة وثيقة مع البلدان لتحديد أكثر الطرق فعالية لتكييف البرامج الراهنة مع نهج لرعاية الصحة الإنجابية. وكررت التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج العمل تظل ملقاة على عاتق البلدان ذاتها. ويعمل الصندوق لذلك على تشجيع البلدان على دراسة برنامج العمل وتطوير خططها للتنفيذ الوطني وفقا لذلك.

٦٧ - وقالت المديرة التنفيذية إنها توافق على أن يتناول التقرير الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه المسائل العديدة التي أثيرت في المناقشة، بما في ذلك، في جملة أمور، الآثار المؤسسية والمالية لاتجاهات السياسة الجديدة للصندوق، ووضع استراتيجية تتعلق بالمساعدة المقدمة من الصندوق إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والمسائل المتعلقة برفع كفاءة الموظفين الميدانيين وتعزيزهم، ومسألة تقديم الدعم إلى الأسرة، ومسألة تركيز مخصصات موارد برنامج الصندوق وفقا للمعايير القائمة على أساس الأهداف الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

سادسا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - تقارير مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي، من أجل النظر في البند ٦ من جدول الأعمال، التقرير المالي للصندوق والبيانات المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/49/5/Add.7) وصندوق الأمم المتحدة للسكان: تقارير مراجعة الحسابات (DP/1994/54).

٦٩ - وعرض نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) تقرير مراجعة الحسابات. وقدم معلومات مستكملة عن التدابير الأخيرة التي اتخذها الصندوق لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، كما وردت في الوثيقة DP/1994/54 . وأكد التزام الصندوق بتحسين مشروعه وإدارة برنامجه، بما في ذلك جهوده لتنقيح المبادئ التوجيهية لاستعراض برامج الصندوق ووضع الاستراتيجيات، وإصدار وثيقة شاملة لدورة البرمجة، وصياغة مبادئ توجيهية جديدة للبرامج القطاعية، وتوسيع برنامج تدريب موظفي الصندوق. وأشار إلى التعليقات الإيجابية لمجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالاستراتيجية الراهنة للصندوق المتعلقة بنظم المعلومات الإدارية وشراء موانع الحمل والمعدات الطبية.

٧٠ - ووجهت وفود عديدة الشكر إلى نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) على تقريره المختصر عن حالة الصندوق وعلى وضوح رد الصندوق على تقرير مجلس مراجعي الحسابات، كما ورد في الوثيقة DP/1994/54. ورحب أحد المندوبين بشكل الوثيقة ، ولكنه اقترح أن يكون في إمكان الصندوق في المستقبل أن يدرج فيها جدولا زمنيا لتنفيذ مختلف التدابير المتخذة.

٧١ - وركزت وفود عديدة على النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات في مجال إدارة مشاريع وبرامج الصندوق . وجرى إيلاء اهتمام خاص بالجدول الزمني والنتائج المتوقعة لتنقيح المبادئ التوجيهية للصندوق لتعزيز عمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات وتنفيذ النهج البرنامجي. واستفسر أحد الوفود عن تشكيل وأثر لجان تقييم المشاريع التي شكلت مؤخرا على الصعيد الميداني. وشددت وفود عديدة أيضا على الحاجة إلى القيام بتقييم أفضل لقدرة الوكالات المنفذة ووضع مؤشرات للأداء بالنسبة للمشاريع فرادى.

٧٢ - ورحبت وفود عديدة بتوسيع برنامج تدريب موظفي الصندوق وطلبت تفاصيل تتعلق بنطاق تلك الأنشطة. واقترح أن يوفر الصندوق أيضا التدريب للمسؤولين الحكوميين وللوكالات المنفذة بغية تحسين تنفيذ المشاريع ورصدها، لا سيما في ضوء التغييرات الأخيرة في المبادئ التوجيهية لبرامج الصندوق.

٧٣ - ولاحظ أحد الوفود مع القلق أن المسائل التي أثيرت في تقرير مراجعة الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ لم يتناولها الصندوق بصورة كافية. واستفسر الوفد عن الخطوات العملية المتخذة لتحسين مراقبة الصندوق الاستئماني وطلب معلومات مستكملة عن حالة دليل السياسات والإجراءات للصندوق، والذي كان من المقرر اصداره في نهاية عام ١٩٩٤. وأعرب الوفد عن قلقه أيضا إزاء تغيب مراجعي الحسابات الداخليين لمقر الصندوق. وأشار وفد آخر إلى كفاءة البيانات المالية للصندوق وطلب معلومات عن التدابير المتخذة لتحسين هذه الحالة.

٧٤ - ووجه نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) الشكر إلى المجلس التنفيذي للتعليقات الإيجابية على مبادرات الصندوق لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. ورحب باقتراح إدراج جدول زمني، كلما أمكن ذلك، في تعليقات الإدارة على تقارير مجلس مراجعي الحسابات في المستقبل.

٧٥ - وردا على التعليقات بشأن مسائل التدريب، أوضح نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) أن البرنامج الموسع لتدريب الموظفين سيشمل في عام ١٩٩٥ دورة تدريبية فنية جديدة على الصعيد الإقليمي لموظفي البرامج الوطنية الأقدم بينما يستمر برنامج التدريب القائم من أجل موظفي البرامج الوطنية الجدد والمديرين القطريين للصندوق. وقام الصندوق أيضا بزيادة عدد الدورات التدريبية المالية والإدارية والحاسوبية، مع التركيز الخاص على استخدام النظام المتكامل للمكاتب الميدانية للصندوق من أجل المراقبة المالية للمشاريع. وقال نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة) إنه يوافق على فائدة توفير التدريب للمسؤولين الحكوميين والوكالات المنفذة. وأشار إلى أن الصندوق لا يملك في الوقت الحالي الموارد لتنفيذ الاقتراح ولكنه سيجري المزيد من الاستعراض للمسألة.

٧٦ - وأشار إلى أن إدارة الصندوق تشارك الوفود في قلقها فيما يتعلق برأي مراجعي الحسابات المشفوع بتحفظات. وأوضح أن الصندوق قد كثف متابعته لضمان تقديم شهادات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب ويقدم الآن دعما ماليا لتمكين الحكومات والمنظمات غير الحكومية من الاستعانة بشركة تجارية لمراجعة الحسابات إذا كانت طاقة مراجعة الحسابات الداخلية غير كافية أو ناقصة. وأكد أيضا أنه سيجري إنشاء مراجعة داخلية للحسابات في المقر في عام ١٩٩٥. وفيما يتعلق بدليل السياسات والإجراءات ، ذكر أنه جرى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ استكمال المشروع المنقح للمجلد المتعلق بإجراءات البرامج. وسيتم اصداره بعد إقرار المبادئ التوجيهية الجديدة للسياسة العامة، التي جرى تنقيحها في ضوء برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما مشروع المجلد المتعلق بالإجراءات الإدارية فهو قيد الاستعراض حاليا. وفيما يتعلق بمراقبة الصندوق الاستئماني، أبرز الإجراءات التي وضعت مؤخرا لحل المشاكل التي تنطوي على مسؤوليات مالية بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف - الثنائية، ولكنه أشار إلى صعوبات التنسيق بين نقل الأموال من الحكومة المانحة والجداول الزمنية لمشاريع الصندوق.

٧٧ - وفيما يتعلق بإدارة المشاريع/البرامج، أوضح نائب المديرة التنفيذية (البرامج) أن المبادئ التوجيهية للبرامج القطاعية هي الآن في مشروع نصها النهائي وقيد الاستعراض من جانب إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكد أن المبادئ التوجيهية الجديدة صممت لغرض زيادة استخدام تدابير تقييم الأداء كميا ونوعيا، وتحسين معدلات التنفيذ، ووضع أنشطة المشاريع في إطار برنامجي. وفيما يتعلق بلجان تقييم المشاريع، أوضح أن هذه اللجان تشكل على الصعيد الوطني أحد عناصر سياسة صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بتطبيق اللامركزية وتتألف من ممثلين من الوكالات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وأي منظمـــة أو وكالة مهتمة بالمشروع المقترح. وعلى الرغم من أن هذه اللجان لم تمارس عملها إلا منذ سنة تقريبا، فقد نتج عنها مكسبان فوريان تمثلا في زيادة التنسيق والتبادل فيما بين وكالات الأمم المتحدة وتحسين إدماج الأنشطة السكانية في إطار التنمية.

باء - تقارير مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (DP/1995/10 و Add.1)

٧٨ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارة بعرض البند. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحرز تقدما كبيرا في تناول توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وأشار، في معرض توضيحه بعض الإجراءات المتخذة، إلى أن مدير البرنامج أولى أولوية عليا للمساءلة وأنشأ اللجنة الدائمة للمسؤولية الشخصية والتبعة المالية لاستعراض حالات مخالفة النظام المالي والقواعد المالية. وبالنسبة للتوصيات المتعلقة بالشراء، يتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات لتعزيز إجراءاته للشراء، بما في ذلك التدريب. أما بالنسبة لإدارة البرامج والمشاريع، فيقوم البرنامج بتطبيق مفهوم واتجاه جديدين في السياسة العامة يتضمنان تنقيحا شاملا لإجراءات الإبلاغ والاستعراض ونظاما منقحا للرصد والتقييم. وأنشطة البرنامج الإنمائي الإدارية والبرنامجية مدعومة باستراتيجية لنظم المعلومات استحدث إطار لتنفيذها. كذلك أنشأ البرنامج الإنمائي قائمة مركزية محوسبة بالخبراء الاستشاريين وقام بتنفيذ نظام لمراقبة الممتلكات.

٧٩ - وفيما يتعلق بخطة الثلاث سنوات لاستخدام الاحتياطي المخصص لأماكن الإقامة في الميدان، أشار مساعد مدير البرنامج إلى أنه، بعد مناقشة مركز الاحتياطي مع مجلس مراجعي الحسابات، قرر البرنامج الإنمائي التخلص من معظم أصول الإسكان، والتركيز على استخدام الاحتياطي للأماكن المشتركة مع الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات وغيره من الشركاء داخل الأمم المتحدة. ويقوم البرنامج حاليا بوضع خطة تنفيذية لاستخدام الاحتياطي على مدى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، تتضمن ما يلي: (أ) التخلص من أصول الإسكان في معظم البلدان؛ (ب) تجديد ومواصلة بعض عمليات الإسكان؛ (ج) وقف نظام استئجار المعدات المنزلية؛ (د) تشغيل وصيانة الأماكن المشتركة المنجزة؛ و (هـ) إنجاز الأماكن المشتركة الجديدة الجاري تشييدها. وتشير التقديرات إلى أن رصيد الاحتياطي سيخفض ليصبح أقل من ١٠ ملايين دولار بحلول عام ١٩٩٦، وسيقل استخدامه إلى أدنى حد باستخدام تمويل القطاع الخاص للأماكن المشتركة الجديدة.

٨٠ - أعربت عدة وفود عن تقديرها لمجلس مراجعي الحسابات لما قدمه من تقرير شامل، وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما اتخذه من إجراءات استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٨١ - وأثنى بعض الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمبادرة التي اتخذها فيما يتعلق بالمسؤولية المالية وآداب المهنة وطلبت تلك الوفود استكمالا عن الحالة. وأشار مساعد مدير البرنامج إلى أن اللجنة الدائمة هي آلية إشراف جديدة يجري صقلها استنادا إلى ما اكتسب من خبرة وربطها بالعملية التأديبية. وأعرب عن تقديره لما لقيته أعمال اللجنة من تشجيع من مجلس مراجعي الحسابات وفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ ألف. وردا على النقاط التي أثارها

وفدان، أكد مساعد مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي أجرى مشاورات منتظمة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمبادرات المتعلقة بالمساءلة.

٨٢ - وطلب أحد الوفود مزيدا من التفاصيل بشأن النفقات والدخول في التزامات تتجاوز الاحتياطي المخصص لأماكن الإقامة في الميدان. وقدم مساعد مدير البرنامج الأرقام المطلوبة مشيرا إلى أن معظم النفقات حتى عام ١٩٩٣ تتصل بعمليات الإسكان والأماكن المشتركة في ستة بلدان أفريقية وبلدين آسيويين في حين أن النفقات المقدرة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ تتصل بعمليات التجديد والإصلاح المتعلقة بعمليات الإسكان القائمة.

٨٣ - وفي معرض تناول ما أعرب عنه من قلق بشأن التحفظ الوارد في رأي مراجعي الحسابات، ذكر مساعد مدير البرنامج، مشيرا إلى البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الخامسة في هذا الصدد، أن خطة تنفيذ وطنية شاملة لمراجعة الحسابات على المدى الطويل وضعت بالاتفاق مع مجلس مراجعي الحسابات لكفالة مراجعة حسابات كل مشروع مرة واحدة على الأقل طوال عمره. وقد حققت النفقات المراجعة لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ الخطة بل وتجاوزتها. ولهذا فقد يعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أسفه لإبقاء المجلس على تحفظه.

٨٤ - وردا على سؤال وجهه أحد الوفود فيما يتعلق باستخدام الاحتياطي لأغراض التدابير الانتقالية، أوضح مساعد مدير البرنامج أن أموال الاحتياطي ستستخدم لتغطية تكاليف المرتبات والتدريب وتطوير النظم في المرحلة الانتقالية. وفيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية التي تعاني من عجز، أشار أنه تم بالفعل تلقي تبرعات وأنه لم يعد يعاني من العجز سوى عدد قليل من الصناديق. وأشار أيضا إلى أنه سيتم في المستقبل القريب إجراء دراسة لعبء العمل لتحديد تكاليف الدعم الملائمة للصناديق الاستئمانية.

٨٥ - وعلق بعض الوفود على ما اشار إليه مجلس مراجعي الحسابات في أوجه ضعف في مراقبة المخزون، واشار مساعد مدير البرنامج إلى أن نظاما للمخزون في المقر والميدان قد أنشئ وأن الأرقام المتعلقة بتقييم الممتلكات ستظهر في البيانات المالية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٨٦ - وردا على أسئلة وجهها بعض الوفود حول استخدام الخبراء الاستشاريين، أكد مساعد مدير البرنامج أن العقود المتعلقة بالخبراء الاستشاريين تخضع للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالشراء، وأشار أيضا إلى أنه يجري وضع مبادئ توجيهية منقحة بشأن اتفاقات الخدمة الخاصة في صيغتها النهائية.

٨٧ - ورد أيضا مساعد مدير البرنامج على سؤال بشأن شمول مراجعة الحسابات مبينا أن تجربة البرنامج الإنمائي في مجال إنشاء مركز خدمات إقليمي في آسيا كانت إيجابية جدا. وقد أنشئ مركز جديد في افريقيا لزيادة شمول مراجعة الحسابات في تلك المنطقة ابتداء من عام ١٩٩٥.

٨٨ - وطلب أحد الوفود معلومات بشأن حالة خطط التشغيل الآلي للمكاتب. فأشار مساعد مدير البرنامج أن ١٢٠ مكتبا قطريا ونصف وحدات المقر أكملت هذه الخطط في عام ١٩٩٣ وأن ٣٠ مكتبا قدمت استكمالات في عام ١٩٩٤ للخطط التي قدمت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

٨٩ - وفي معرض الإشارة إلى ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن الشراء، استفسر بعض الوفود عما اتخذ من إجراءات لزيادة الإعلانات وزيادة الشراء من البلدان النامية. وقد أكد مساعد مدير البرنامج أن تعليمات صدرت بإدراج موردين محتملين من بلدان نامية في قوائم مختصرة لمقدمي العطاءات، وأشار أيضا إلى أن مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات استعان بعدة منشورات للإعلان عن فرص شراء وأنه يجري باستمرار استكمال قاعدة بيانات مشتركة بالبائعين لتوسيع نطاق مصادر التوريد بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة.

٩٠ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء أوجه القصور في إدارة المشاريع والبرامج، ولا سيما فيما يتعلق بعدم وجود أهداف واضحة، ونواتج يمكن قياسها، وخطط عمل كافية. وأكد مدير شعبة السياسات البرنامجية والإجراءات أن النتائج الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات تشير إلى البرامج والمشاريع الجارية في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ وأن البرنامج الإنمائي اتخذ عددا من التدابير التصحيحية خلال فترة السنتين هذه وبعدها. ووثائق البرامج القطرية واستعراضات منتصف المدة في الآونة الأخيرة تؤكد بقدر أكبر على توضيح الأهداف وعلى وجود مؤشرات قابلة للقياس فيما يتعلق بالآثار والتقدم المحرز والنجاح الذي تحقق. وقد تغير شكل حافظات البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي بالاتجاه نحو الاضطلاع بأنشطة أقل عددا وأكثر تركيزا، باستخدام أدوات جديدة لتصميم الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي، مثل "وثائق دعم البرامج" و "ترتيبات تنفيذ دعم البرامج". "فوثائق دعم البرامج" و "ترتيبات تنفيذ دعم البرامج" يعكسان شواغل مجلس مراجعي الحسابات. وأشار المدير كذلك إلى أن مجموعة تدابير لتطبيق اللامركزية ستنفذ خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وستدعمها نظم المعلومات بغية ربط تماسك السياسات والتقيد بها، فضلا عن كفالة وجود مساءلة موضوعية ومالية. وكذلك سيجري زيادة التدريب في مجال تطبيق الإجراءات المنقحة والتقيد بها.

٩١ - وأعرب عدة وفود أيضا عن القلق إزاء نتائج مراجعة الحسابات فيما يتعلق بنوعية تقييمات المشاريع. وأشار كبير محللي الاستراتيجيات، مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي، إلى أن البرنامج الإنمائي سيتخذ تدابير محددة، خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بغية تحسين وظيفة التقييم، والاستفادة على نحو أفضل من نتائجها في عملية التخطيط التنظيمي وإعادة التشكيل في البرنامج الإنمائي. وستشمل هذه التدابير إعداد البرامج، وأكدت تدابير لتقييم الأداء يمكن قياسها كميا؛ والإشراف على عمليات رصد البرامج على صعيد المقر وعلى الصعيد القطري؛ وأساليب جديدة للنشر. وقد شملت خطوتان هامتان اتخذتا من أجل تعزيز منهجية التقييم ما يلي: (أ) "تقييم الأداء على أساس آثار البرامج" وذلك لتحديد تدابير موثوقة لتقييم الأداء، يمكن إدماجها في البرامج في مرحلة التصميم؛ و (ب) إتاحة قاعدة بيانات التقييم التابعة

للبرنامج الإنمائي في المكاتب القطرية بوصف ذلك جزءا من مكونات تحقيق اللامركزية. وسيقدم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥. وفيما يتعلق بعمليات تقدير قابلية المشاريع للاستدامة ونجاحها، أشار إلى أنه قد صدرت نسخة منقحة من "المبادئ التوجيهية للمقيمين" في عام ١٩٩٣ توضح مفاهيم الآثار القابلة للاستدامة في تقييم أهمية المشاريع وأدائها ونجاحها، وفيما يتعلق بتوصية مراجعي الحسابات بدراسة عينة من المشاريع كانت قد أنجزت قبل فترة تزيد على ثلاث سنوات بغرض تقييم القابلية للاستدامة، أشار إلى أن البرنامج الإنمائي قد وافق على إجراء هذه الدراسة ودعا أعضاء المجلس التنفيذي إلى المشاركة في ذلك. واستجابة لهذه الدعوة، أعرب أحد الوفود عن اهتمامه وطلب نسخة من "المبادئ التوجيهية للمقيمين".

٩٢ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٣/٩٥ - تقارير مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1995/10 و Add.1) وبملاحظات الوفود عليه؛

٢ - يعرب عن تقديره للمساهمة القيمة والتوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين عملياته؛

٣ - يلاحظ مع الارتياح التقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذ توصيات التقارير السابقة لمجلس مراجعي الحسابات؛

٤ - يلاحظ كذلك أن مدير البرنامج قد اتخذ أو هو بسبيل اتخاذ اجراءات لتنفيذ جميع التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات؛

٥ - يلاحظ مع الارتياح مبادرات مدير البرنامج لإنشاء آلية للمساءلة تتسم بالكفاءة والفعالية تلبية لقراري الجمعية العامة ٢١١/٤٧ و ٢١٨/٤٨؛

٦ - يحيط علما بخطة الثلاث سنوات لاستخدام الاحتياطي المخصص لأماكن الإقامة في الميدان؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم، على أساس سنوي، تقريرا عن حالة الاحتياطي المخصص لأماكن الإقامة في الميدان كجزء من الاستعراض السنوي للحالة المالية.

١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

سابعا - اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون

٩٣ - قام مدير البرنامج بعرض البند، وذكر أن الهدف من التقرير (DP/1995/11) هو التماس موافقة المجلس التنفيذي على اقتراح الأمين العام. وأشار إلى تقرير الفريق العامل (انظر المرفق الأول من الوثيقة DP/1995/11) وإلى استنتاجات البعثة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وأكد على انه سيتحقق عدد من المزايا في نقل المقر من شأنها أن تعزز بعثة متطوعي الأمم المتحدة كما ستفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا ومنظومة الأمم المتحدة. وأعرب مدير البرنامج عن تقديره لحكومة سويسرا ومدينة جنيف لحسن الضيافة التي قدماها لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٩٤ - وأدلى الممثل الدائم لألمانيا ببيان أكد فيه استعداد بلاده لتحمل مسؤوليات دولية أكبر، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف. وذكر أن بلده مستعد لمتابعة اقتراح الأمين العام لنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون، نظرا إلى انه يعتبر أن ولاية برنامج متطوعي الأمم المتحدة ولاية مهمة. وأشار إلى رغبة بلاده في تقديم دعم خاص إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة، والتماس تعاون أوثق مع البرنامج من الهيئات الأخرى مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والاتحاد الأوروبي.

٩٥ - وأدلى المراقب الدائم لسويسرا ببيان أشار فيه إلى أن النقل المقترح ستترتب عليه آثار كبيرة ليس على برنامج متطوعي الأمم المتحدة فحسب، إذ أنها قد تغير طابع البرنامج نفسه، وإنما ستشمل مجمل الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة. وقد استفاد برنامج متطوعي الأمم المتحدة من الاندماج داخل منظومة الأمم المتحدة في جنيف، حيث اشتد عوده، ومن الروابط التي أقامها مع المنظمات الأخرى في جنيف. وبالتالي لا ينبغي أن يصدر المجلس التنفيذي قرارا متسرعا ولكن يجب أن ينظر بعناية في الآثار التي ستترتب عن ذلك على أنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة وعلى الجهاز الانمائي للأمم المتحدة ككل، نظرا لأن النقل المقترح، طبقا للعرض الألماني، قد يستتبعه عروض أخرى، وكما ذكر المراقب، ليس من جنيف وحدها.

٩٦ - وأعرب كثير من الوفود عن تأييدهم لنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون، وأعربوا عن تقديرهم لحكومة ألمانيا لعرضها السخي ولحكومة سويسرا للدعم الذي قدمته للبرنامج.

٩٧ - وأكد بعض الوفود على الحاجة إلى ضمان عدم تأثير فعالية برنامج متطوعي الأمم المتحدة سلبا كنتيجة لنقل مقره. وأثار عدد من الوفود موضوع كيفية التصرف في الوفورات التي قد تحدث كنتيجة لنقل المقر. وذكر مساعد المدير، مكتب الشؤون المالية والإدارة، في رده أن ميزانية السنتين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة يتم تمويلها من التبرعات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالتالي فإن تلك الوفورات سوف تعود في المقام الأول إلى الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيتم عرضها في

تقديرات ميزانية السنتين المقبلة. وفيما يتعلق بالاقتراح المقدم من بعض الوفود لإتاحة الوفورات مباشرة لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لأغراض برنامجية، اقترح مساعد المدير أن ينظر المجلس التنفيذي في المسألة في إطار المناقشات المتعلقة بالموارد البرنامجية.

٩٨ - واقترح أحد الوفود أنه سيكون من المستصوب وضع معايير عامة تطبق عند النظر في نقل مقر المنظمات من بلد إلى آخر. وذكر أمين المجلس التنفيذي في رده أنه سيكون من الأفضل معالجة تلك المسألة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وأنه سيسعده إحالة الطلب إليها.

٩٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢/٩٥ - نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون

إن المجلس التنفيذي

١ - يؤيد اقتراح الأمين العام بقبول العرض المقدم من حكومة ألمانيا لنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون اعتبارا من منتصف عام ١٩٩٦؛

٢ - يأذن لمدير البرنامج، بعد قبول الأمين العام للعرض من حيث المبدأ، بأن يواصل المناقشات المتعلقة بشروط وأحكام العرض من أجل حل القضايا المعلقة واستكمال الترتيبات التي تكفل نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون في تموز/يوليه ١٩٩٦.

١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

ثامنا - مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

١٠٠ - ذكر مدير البرنامج عند تقديمه الوثيقة DP/1994/58 أن التصحر يعتبر من المشاكل الملحة التي تواجه كثيرا من البلدان المشمولة بالبرامج، ويجب أن يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحديد الأسباب الرئيسية للتصحر وتقديم المساعدة في إعداد البرامج لمعالجتها. ولاحظ الهبوط في موارد مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية والحاجة إلى إنعاش المكتب. وأشار إلى ضرورة توسيع نطاقه وربط قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار إلى الآلية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإلى فتح الآلية لمساهمات الأطراف الأخرى. وخلص مدير البرنامج إلى أن هذا النهج سيقلل من انتشار الآليات ويعزز النجاح والقدرة على التعلم من الماضي والعمل كنواة لجذب شركاء آخرين، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تطلعا لتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من

الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا. وقدم مدير مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية تفاصيل عن أنشطة المكتب في المستقبل. ولاحظ في جملة أمور أن دعم المكتب لتنفيذ الاتفاقية سيتم في شكل عملية قطرية مع العمل الوثيق مع المانحين الثنائيين والشركاء الآخرين من الأمم المتحدة وعلى أساس الشراكة الوطنية التي تم تصورها في الاتفاقية.

١٠١ - وتحدث كثير من الوفود مؤيدين للعمل الذي أنجزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية لمكافحة التصحر، وللاتفاقات التنظيمية التي أبرمها مدير البرنامج لإنعاش وتعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية لتنفيذ ولايته الجغرافية الموسعة ودوره في دعم الاتفاقية الدولية. وأعربت الوفود كذلك عن تأييدها للانطلاق من تجربة الآلية المشتركة، وذلك بإقامة مرفق يربط ويعزز من قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم الاتفاقية الدولية كما أعربوا عن رغبتهم في الإطلاع على تطوير طرقه التشغيلية تباعا. وأعرب كثير من الوفود عن اعتقادهم بأن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد يكون المكان الملائم لاستضافة الآلية العالمية. وسينتظرون صدور مقرر من المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية، كما هو متصور في الاتفاقية. وأشار بعض الوفود إلى أهمية تنسيق الجهود داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع الوكالات الأخرى والمؤسسات ذات الصلة والهيئات في منظومة الأمم المتحدة. وأعربوا عن ارتياحهم للدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في المواءمة بين تلك الجهود. وأشار كثير من الوفود إلى الحاجة إلى النظر في تغيير اسم المكتب بسبب الطابع العالمي لولايته. ولاحظ أحد البلدان الحاجة إلى إيلاء الاهتمام إلى موضوع الجفاف في المرفق المتصور لإدارة التصحر والأراضي الجافة.

١٠٢ - واعتمد المجلس التنفيذي بعد إجراء مشاورات غير رسمية، المقرر التالي:

٦/٩٥ - مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1994/58) ويشير إلى مقرره ٣٣/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

٢ - يؤيد مبادرات مدير البرنامج من أجل:

(أ) تعزيز التدابير التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا

ومرفقاتها الإقليمية، ولا سيما إعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وأنشطته في ضوء تلك الاتفاقية؛

(ب) ضمان أن يقوم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بتقديم الدعم النشط للاتفاقية ومرفقاتها الإقليمية، وأن يشارك الممثلون المقيمون في البلدان الأعضاء في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في افريقيا وفي البلدان المتأثرة الأخرى، على نحو نشط، في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٤٩ لاتخاذ إجراء عاجل في افريقيا؛

٣ - يشجع مدير البرنامج، في ضوء الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا، على اتخاذ الخطوات اللازمة لتغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مع الاحتفاظ بمختصره؛

٤ - يدعو البلدان المانحة والمنظمات والأطراف المعنية الأخرى إلى دعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

تاسعا - مسائل أخرى

اختتام الدورة

١٠٣ - اختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٧/٩٥ - استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥ قام بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٥:

الرئيس صاحب السعادة السيد زبيغنيو ماريا فلوسوفيتش (بولندا)
نائب الرئيس صاحب السعادة السيد أحمد سنوسي (المغرب)
نائب الرئيس السيد ر. كارلوس سرسالي دي سيرسانو (الأرجنتين)
نائب الرئيس السيد هونغ جاي إم (جمهورية كوريا)
نائبة الرئيس السيدة آن - برغيت ألبركتسن (الدانمرك)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥ (DP/1995/L.1)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ (DP/1995/2)؛

اعتمد المقرر ٥/٩٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن سير عمل أمانة المجلس التنفيذي؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في نيويورك رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥: ٣-٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥
الدورة السنوية لعام ١٩٩٥: ٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥: ٢٨ آب/اغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في هذه الدورات حسب ما وردت في المرفق؛

البند ٢: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن إطار فترة البرمجة المقبلة (DP/1995/3)؛

اعتمد المقرر ٤/٩٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ المعنون "الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي"؛

البند ٣: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرنامج القطري الأول للجمهورية التشيكية (DP/CP/CEH/1 و Corr.1)؛

أحاط علما بمشروع الاختصاصات المنقحة المتعلقة بالزيارات الميدانية التي يضطلع بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الواردة في الوثيقة DP/1995/5 والتعليقات عليه.

البند ٤: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد المقرر ١/٩٥ المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند ٥: متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

أحاط علما بالتقرير المؤقت للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الأولويات البرامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (DP/1995/8)؛

البند ٦: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

اعتمد المقرر ٣/٩٥ المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن تقارير مراجعة الحسابات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بالوثيقة التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تقارير مراجعة الحسابات (DP/1994/54)؛

البند ٧: اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون

اعتمد المقرر ٢/٩٥ المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون؛

البند ٨: مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

اعتمد المقرر ٦/٩٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

المرفق

توزيع المواضيع على الدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الثانية (٣-٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥)

- المسائل التنظيمية

* * *

- صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية:

أفريقيا (بنن؛ جزر القمر؛ موريشيوس؛ موزامبيق)
الدول العربية وأوروبا (تركيا؛ السودان)
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (اندونيسيا؛ جمهوريات وسط آسيا؛ كمبوديا مشروع)

* * *

- الزيارات الميدانية التي يضطلع بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: مشروع الاختصاصات
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراضات منتصف الفترة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة (١٧/٩٤، الفقرة ٤)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية: الموظفون الفنيون الوطنيون (٦/٩٤، الفقرة ٥)
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (٣٢/٩٣، الفقرة ٨)
- برنامج العمل للدورات المقبلة (بما في ذلك متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له)

ملاحظة

تقرر عقد الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وذلك قبل انعقاد الدورة السنوية مباشرة. ويتوقع أن يُعتمد تقرير الدورة يوم الخميس، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بعد الظهر.

الدورة السنوية (٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥)

- المسائل التنظيمية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٤ (بما في ذلك تقديم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحالة تنفيذ استراتيجية أفريقيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧، والمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل، وتقديم المساعدة من الصندوق إلى رواندا)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: خطة العمل وطلب الإذن بالانفاق على البرامج
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج المشترك بين الأقطار
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في طريقة عرض الميزانيات والحسابات (قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٩ الوارد في الوثيقة A/49/804، الفرع ثالثا - هاء)

* * *

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج (بما في ذلك التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ (٢٣/٩٤)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٤/٩٤، الفقرة ٦)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة (١٧/٩٤، الفقرة ٤)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية (١٥/٩٤، الفقرة ٣)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات (١٣/٩٤، الفقرة ٤)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٢/٩٢، الفقرة ٥ (هـ)

* * *

- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٢/٩٤، الفقرة ٩ و ١/٩٥، الفقرة ٨)

* * *

- أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

* * *

- برنامج العمل للدورات المقبلة

الدورة العادية الثالثة (٢٨ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

- المسائل التنظيمية (بما في ذلك متابعة الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)

* * *

- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير بشأن تنفيذ ترتيبات الخلف لتكاليف الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٤
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: مقترحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية: امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كوستاريكا)

* * *

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية لعام ١٩٩٥
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استعراضات منتصف الفترة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة: هايتي (٤/٩٥، الفقرة ٢)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات (٣٢/٩١)

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التنقيحات المقترح إدراجها في النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بترتيبات تكاليف الدعم
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٤ (٣/٩٥، الفقرة ٧)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير مراجعة الحسابات: موجز الملاحظات الهامة لمراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة عن حساباتها لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالأموال المخصصة لها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الحسابات المراجعة وتقارير مراجعة حسابات الوكالات المنفذة في ١٩٩٣/١٢/٣١
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المشتريات من البلدان النامية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نفقات منظومة الأمم المتحدة العادية ومن خارج الميزانية في مجال التعاون التقني
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: التنسيق في طريقة عرض الميزانيات والحسابات (٣٠/٩٤)
- برنامج العمل للدورات المقبلة

* * *

الدورة العادية الأولى (المقرر مؤقتا عقدها في الفترة من ١٦ الى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية (بما في ذلك انتخاب أعضاء المكتب)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية (بما في ذلك التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية)
- برنامج العمل للدورات المقبلة (بما في ذلك متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له)

الجزء الثاني

الدورة العادية الثانية

المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ٣ إلى
٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الرئيس، سعادة السيد زبيغنيو ماريا فلوسوفيتش، الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، وأوجز البنود التي ستعالج خلال الدورة، وأحاط المجلس علما بأنه، منذ الدورة العادية الأولى للمجلس، عقدت سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية بشأن فترة البرمجة المقترحة، مما يؤمل أن يمهد الطريق لتوافق الآراء.

٢ - وأحاط الرئيس المجلس علما بأن البند ٦ سيعالج في مشاورات غير رسمية، لأن الوثائق المتعلقة بفترة البرمجة لم تكن متاحة بجميع اللغات حتى الأسبوع السابق؛ وأضاف أن هذه المشاورات ستساعد على التحضير لقرار سيتخذ في الدورة السنوية للمجلس، في حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٣ - وأفاد الرئيس المجلس التنفيذي أيضا بأن المكتب قد اجتمع أربع مرات منذ انعقاد الدورة العادية الأولى؛ واستعرض مشروع تقرير الدورة العادية الأولى، فضلا عن المبادئ التوجيهية الجديدة المقترحة بشأن الزيارات الميدانية؛ وبأن المكتب أقر كذلك مواعيد وتكوين الأفرقة التي ستقوم بزيارات ميدانية في تركيا (١٦ - ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥) وغانا/النيجر (٣١ تموز/يوليه - ١١ آب/أغسطس ١٩٩٥). وتداول المكتب في اعتماد أساليب لتحسين طرائق عمله تستهدف تأمين الشفافية.

٤ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥، وهو الوارد في الوثيقة DP/1995/L.2/Rev.1:

البند ١ : المسائل التنظيمية
البند ٢ : صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية
البند ٣ : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
البند ٤ : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم
البند ٥ : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا
البند ٦ : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة
البند ٧ : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية - الموظفون الفنيون الوطنيون
البند ٨ : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
البند ٩ : صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
البند ١٠ : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني
البند ١١ : مسائل أخرى

٥ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1995/L.2/Rev.1.

٦ - وأقر المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥ (DP/1995/9).

المبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات الميدانية التي يضطلع بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧ - قدم الرئيس البند، وأوضح أن المبادئ التوجيهية جاءت ثمرة لمشاورات طويلة وشاملة مع المكتب ومع الوفود المعنية. وزاد على ذلك قوله إن المكتب وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية في اجتماع عقد في ١٦ آذار/مارس. وأدلى الرئيس بالبيان التالي:

في فهم المكتب أن أعضاء مكتب المجلس التنفيذي، إذ يقدمون مرشحين من مناطقهم للمشاركة في أي زيارة ميدانية محددة، سيبذلون قصاراهم لضمان تشجيع تساوي فرص المشاركة في الزيارات، وذلك بإجراء تناوب مرن بين المرشحين المحتملين، ولضمان إعطاء الأولوية لمن لم يشاركوا في زيارات ميدانية سابقة.

وفي فهم المكتب أيضا أن اشتراك أي من الأفراد لن يتجاوز، عادة، زيارتين ميدانيتين في كل ثلاث سنوات.

وفي فهم المكتب كذلك أن الاشتراك في الزيارات الميدانية سيقتصر، عادة، على أعضاء المجلس التنفيذي.

٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات الميدانية التي يضطلع بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والواردة في مذكرة أمانة المجلس التنفيذي (DP/95/14).

الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي

٩ - سأل أحد الوفود عن إمكان عقد اجتماع مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان أثناء الدورة السنوية بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولوحظ أنه، بينما يورد جدول الأعمال، فيما يتعلق بالجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بندا بشأن المسألة المذكورة، يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتناولها تحت هذا البند في التقرير السنوي للمدير. ومع إجراء التعديل المقترح، وافق المجلس التنفيذي على المواضيع التي ستناقش في دوراته المقبلة، والتي يرد تعدادها في مرفق المقرر العام ١٣/٩٥.

١٠ - وأشير الى خطورة مشكلة عدم إتاحة الوثائق بجميع اللغات. إلا أن الممثل الذي أثار هذه القضية اعترف، بالفعل، بالجهود التي بذلتها الأمانة لتفادي المشكلة. وسأل وفد آخر عن إمكان عقد دورتين

عاديتين ودورة واحدة سنوية للمجلس التنفيذي. ذلك أن انقضاء فترات زمنية أطول بين الاجتماعات يمكن أن يساعد على ورود الوثائق في الوقت المناسب.

١١ - وقال وفد آخر إنه ينبغي ألا تكون خطة العمل محدودة، واقترح أن يجتمع المجلس التنفيذي أكثر من أربع مرات سنويا. وذكر وفد آخر أن عقد أربعة اجتماعات سنويا هو حل تسوية، وأن الهدف من عقد اجتماعات أكثر تواترا هو زيادة الشفافية. وقال وفد آخر إن من الصعب، بالنسبة للبلدان النامية، أن تحضر عددا كبيرا من الاجتماعات في نيويورك.

١٢ - وبالإشارة الى قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، الذي أنشأت فيه الجمعية هيئة الإدارة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، شدد على أن الترتيبات كانت تجريبية، وأوضح أحد الوفود أنه يمكن أن يكون لصندوق الأمم المتحدة للسكان مجلس إدارة خاص به في المستقبل.

١٣ - ورئي أنه يمكن عقد الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ خلال الفترة من ٣ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بحيث لا تكون قريبة أكثر من اللازم من افتتاح الجمعية العامة.

١٤ - وأقرت المواعيد التالية لجلسات المجلس التنفيذي المقبلة، بشرط الاستشارة:

٢٨ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥
١٦-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦	الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦
٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦	الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦
٢٠-٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الدورة السنوية لعام ١٩٩٦
(موعد لم يحدد)	الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦

١٥ - وقام نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بإحاطة المجلس التنفيذي علما باجتماعين غير رسميين بشأن أولويات برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، سيعقدان في ٨ أيار/مايو (بشأن المواضيع الفنية) و١٥ أيار/مايو (بشأن الاستراتيجية).

١٦ - وأحاطت الأمانة المجلس التنفيذي علما بوجود موجز بملاحظات مديرة البرنامج بشأن المسائل المتصلة بدورات البرمجة.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية

١٧ - بناء على طلب المجلس التنفيذي، قدمت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بتزويد المجلس عرضا استكماليا موجزا للتطورات الأخيرة الحاصلة في الصندوق. ولاحظت أنه، في الثلاثة أشهر التي انقضت منذ آخر دورة للمجلس، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان مشغولا تماما بإعادة تحديد أولويات برنامجه في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبتحسين أداء برنامجه؛ وبالاشتراك في شتى المحافل المشتركة بين الوكالات والمحافل الحكومية الدولية.

١٨ - ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان عقد اجتماعا منعزلا بشأن الإدارة في إطار الموضوع الشامل "وقت ملائم للتغيير"؛ وقد تداول المشاركون، بين جملة أمور، في تحديد المهمة التي ينبغي أن يؤديها صندوق الأمم المتحدة للسكان في السنوات العشر القادمة؛ وفي تحديد مزية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على سائر العناصر الفاعلة في ميدان السكان؛ والكيفية التي يمكن بها تركيز برنامج الصندوق على عدد أقل من القطاعات المواضيعية وتركيز موارده المحدودة على البلدان التي هي في أشد الحاجة؛ والكيفية التي يمكن بها التعاون على نحو أفضل مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، بالإضافة إلى المنظمات الثنائية والمنظمات غير الحكومية. وبالنظر إلى القضايا التي أثيرت أثناء الاجتماع المنعزل، والتغييرات التي تحدث في إجراءات البرمجة التي يسير فيها الصندوق، والاستعراض الذي ستضطلع به المديرة التنفيذية في حزيران/يونيه لأولويات واتجاهات برنامج الصندوق، سيدعو الصندوق إلى عقد اجتماع شامل، في منتصف ١٩٩٥، من أجل المساعدة على إحداث تغيير بأكثر الأساليب فعالية وسرعة.

١٩ - وأدلت وفود عديدة بتعليقات عامة بشأن برامج الصندوق القطرية المعروضة على المجلس التنفيذي. وأعربت وفود عديدة عن ارتياحها لأن البرامج المقترحة بدأت تبرز بعض المبادئ والمواضيع الرئيسية. الواردة في برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخاصة التحول إلى نهج الصحة الإنجابية والتشديد على تمكين المرأة. وسلمت الوفود بأن هذه عملية ناشئة، وطلبت بالتالي أن تعطى البرامج المقبلة مكانة أبرز لهذه المواضيع في فروع التقارير الخاصة بالخلفية، وفي البرامج المقترحة نفسها. كذلك رحبت عدة وفود بالأهمية التي توليها البرامج لتعزيز التنسيق ولزيادة الاستفادة من المنظمات الوطنية والمنظمات المحلية غير الحكومية في تنفيذ البرامج.

ألف - افريقيا

المساعدة المقدمة إلى حكومة بنن (DP/FPA/CP/148)

٢٠ - أبدت وفود كثيرة تعليقات بشأن البرنامج. وأعرب وفدان عن قلقهما إزاء عدم تكامل الأنشطة المشمولة بالبرنامج المقترح، وخصوصا في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال. ورأى أحد الوفود أن البرنامج

لا يظهر بوضوح التطورات الهيكلية والسياسية الهامة التي حدثت في الآونة الأخيرة، ولاحظ خصوصا تحول الحكومة عن السياسة المشجعة للإنجاب إلى سياسة تدعم، بالكامل، برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولاحظت وفود عديدة أن الموارد المقترحة تبدو غير كافية في ضوء البرنامج المقدم، ولا سيما بالنسبة لبلد ٤٤ في المائة من نسائه هن في سن الإنجاب. ولاحظ وفدان أنه ليس في البلد مدير قطري مقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسأل عما إذا كان الصندوق يعتزم تعيين مدير قطري في بنن. ولاحظ أحد الوفود انعدام الالتزام لدى الحكومة والافتقار إلى التنسيق بين المانحين الكثيرين الناشطين في البلد، وسأل كيف يمكن لهذه العوامل أن تؤثر على البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وسأل وفد آخر، ملاحظا أن التقرير لم يبين إسهام الحكومة، عن ماهية هذا الإسهام.

٢١ - وشددت مديرة شعبة افريقيا على أن الدعوة هي مكون هام من مكونات البرنامج المقترح، وأضافت أن هذا الأمر يظهر في برنامج أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال من حيث مستوى المخصصات وكذلك من حيث مستوى استراتيجية وأهداف البرنامج. ووافقت على أن المبلغ المقترح للبرنامج غير كاف بالمقارنة باحتياجات البلد، إلا أنها أكدت أن على صندوق الأمم المتحدة للسكان، في هذا الصدد، أن يبين أولا أنه يستطيع أن ينفق المبلغ المقترح. وسلمت بأن الافتقار إلى التنسيق كان مشكلة خطيرة في الماضي، ولكنها أشارت إلى أن الحكومة والجهات المانحة تعمل، جميعا، على تحسين الحالة. وقالت إن دعم الحكومة الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو علامة واضحة على التزامها المتزايد بأنشطة السكان. وقدرت إسهام الحكومة بحوالي ٧ ملايين دولار ستؤمن، بالدرجة الأولى، في شكل تزويد بالموظفين والمعدات والمرافق. ونوهت بما أشارت إليه المديرة التنفيذية من أن المقترحات الخاصة بميزانية الصندوق، التي ستعرض على المجلس التنفيذي في آب/أغسطس، ستتضمن طلبا بتعيين مدير قطري مقيم لبنن.

٢٢ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري لبنن بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/CP/148.

المساعدة المقدمة إلى حكومة جزر القمر (DP/FPA/CP/141)

٢٣ - أدلت وفود عديدة بتعليقات بشأن البرنامج. ولاحظ وفدان أهمية إيجاد الوعي بين زعماء البلد السياسيين والدينيين، ورحبا، بالتالي، بالتشديد على أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال في كل مجالات البرنامج. وشدد أحد الوفود على أن تمكين المرأة هو أمر لا غنى عنه لنجاح البرنامج. ولاحظ وفد آخر أن البرامج المقترح موضوع لسنتين فقط، وتساءل عما إذا كان يمكن أن يحقق أهدافه في هذه الفترة الزمنية القصيرة. وسأل، من ثم، عن مدة البرنامج القادم وعن المبلغ الذي سيرصد له.

٢٤ - ووافقت مديرة شعبة افريقيا على أن أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال هي المفتاح إلى نجاح البرامج السكانية في جزر القمر، وخاصة في مجال إذكاء الوعي بالآثار السلبية التي مر بها النمو السكاني السريع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي المساعدة على تغيير مواقف الرجال تجاه النساء. ومع ذلك شددت، في هذا الصدد، على أن إحداث تغيير اجتماعي وثقافي بمثل هذا الحجم هو عملية بطيئة وشاقة تتطلب جهودا متواصلة ومنسقة. وأوضح نائب المديرة التنفيذية (للبرنامج) أنه لا يمكن للصندوق، في

الوقت الحاضر، أن يحدد مدة برنامجه القادم أو المبلغ الذي سيخصص له، لأن هذا الأمر يستند إلى نتائج وتوصيات العمليات البرنامجية التي منها عملية استعراض برامج الصندوق واستراتيجيته الإنمائية، واستعراض منتصف المدة، والاستعراض النهائي للبرنامج.

٢٥ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري لجزر القمر بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/CP/141.

المساعدة المقدمة إلى حكومة موريشيوس (DP/FPA/CP/143)

٢٦ - أقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري لموريشيوس بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/CP/143.

المساعدة المقدمة إلى حكومة موزامبيق (DP/FPA/CP/142)

٢٧ - أدلت وفود كثيرة بتعليقات بشأن البرنامج. وشدد العديد منها على أهمية معالجة احتياجات اللاجئين المعاد توطينهم والأشخاص المشردين، وذلك داخل إطار برنامج الصندوق، وسألت هذه الوفود، بالتالي، عن الأسلوب الذي سيعالج به برنامج الصندوق احتياجات هاتين المجموعتين. وأكدت الوفود المذكورة، أيضا، على الحاجة إلى العمل، في هذا المجال، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء عدم تأكيد البرنامج المقترح، بشكل كاف، على تطوير النظم. وشدد الوفد أيضا على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتصميم البرامج، لأن هذا كان يشكل نقطة ضعف رئيسية في البرنامج السابق. وسأل أحد الوفود عن الكيفية التي يعتزم بها الصندوق إعادة توجيه برنامجه نحو نهج الصحة الإنجابية في موزامبيق. واستفهمت ممثلة الوفد أيضا عن المزية النسبية التي يتحلى بها الصندوق في مجال الأنشطة المولدة للدخل بالنسبة للنساء، وعن الطريقة التي سيربط بها الصندوق هذه الأنشطة بأنشطة البرنامج الأخرى. وشجعت عدة وفود الصندوق على زيادة الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تنفيذ البرنامج، وسألت في هذا الصدد عما إذا كان الصندوق يعتزم تقييم قدرة المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات على القيام بذلك.

٢٨ - ولاحظت مديرة شعبة افريقيا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان فاهم لأهمية معالجة احتياجات اللاجئين المعاد توطينهم والأشخاص المشردين، وأشارت إلى أن البرنامج المقترح مركز في مقاطعة تضم أعدادا غفيرة من المجموعتين كلتيهما. وأكدت للمجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل في هذا الميدان، على نحو وثيق، مع كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعربت عن ثقتها في أن نهج الصحة الإنجابية سيكون فعالا، خاصة وأن البلدان الافريقية تميل إلى النهج الأوسع شمولا. وأضافت قائلة إن العقبة الرئيسية أمام أداء البرنامج هي الافتقار إلى الهياكل الأساسية للرعاية الصحية الأولية. ولاحظت المديرة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ليس له مزية نسبية خاصة في مجال الأنشطة المولدة للدخل بالنسبة للنساء، ولكنها شددت على أن لهذه الأنشطة أهمية حاسمة في مساعدة النساء على بلوغ المركز الذي يحتجنه للتقدم. وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل لذلك، عن كثب، مع المنظمات التي لها خبرة في هذا المجال. على أنها طمأنت المجلس إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتأكد من ارتباط هذه الأنشطة بأنشطة الصحة الإنجابية. وسلمت بالحاجة إلى التوسع

في الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لاستكمال الجهود الحكومية التي تبذل لتنفيذ البرنامج، ولكنها لاحظت أن هذا الأمر سيكون تحديا رئيسيا.

٢٩ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري لموزامبيق بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/CP/142.

باء - الدول العربية

المساعدة المقدمة إلى حكومة السودان (DP/FPA/CP/145)

٣٠ - سألت وفود عديدة عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتزم الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرنامج. وسأل أحد الوفود عن تركز البرنامج في الولايات الشرقية وفي مخيمات اللاجئين خارج الخرطوم. وسألت ممثلة الوفد عما إذا يمكن التوسع في برنامج الصندوق بحيث يقدم المساعدة إلى جنوب البلد.

٣١ - ولاحظت رئيسة شعبة الدول العربية وأوروبا أن البرنامج يقدم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية والجامعات التي لها خبرة في ميدان السكان، ويتيح لها الاشتراك في تنفيذ البرنامج. واستشهدت بجامعة الأحفاد للبنات مثالا بارزا على التعاون الفعال بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات غير الحكومية. ووافقت على أن المنظمات غير الحكومية سيكون لها أهمية كبيرة في تنفيذ البرنامج، ولكنها شددت على أن من الضروري مساعدة هذه المنظمات على بناء قدراتها اللازمة لذلك. وأوضحت أن استراتيجية البرنامج تتمثل في التركيز على الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة في الولايات الشرقية وفي مخيمات النساء اللاجئات الواقعة حول الخرطوم، وذلك من أجل المساعدة على تحسين الحالة الصحية للنساء في هذه المناطق التي تندرج في عداد أكثر المناطق تخلفا وحرمانا في السودان. وأكدت أن التركيز على هذه المناطق هو الأسلوب الأكثر فعالية لضمان الحصول على نتائج ملموسة من المساعدة التي يقدمها الصندوق.

٣٢ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري للسودان بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/CP/145.

جيم - آسيا والمحيط الهادئ

تقديم المساعدة الى حكومة كمبوديا (DP/FPA/KHM/PROJ/1 و PROJ/2)

٣٣ - نظر المجلس التنفيذي في مشروعين مخصصين لكمبوديا من مشاريع صندوق الأمم المتحدة للإسكان وهما: (أ) التعزيز المؤسسي وتحسين الصحة الأسرية عن طريق المباعدة بين الولادات (الوثيقة DP/FPA/KHM/PROJ/1)؛ (ب) تقديم الدعم لإجراء تعداد وطني للسكان في كمبوديا (الوثيقة DP/FPA/KHM/PROJ/2).

٣٤ - وعلقت عدة وفود على المشروعين. وركز أحد الوفود على ضرورة وضع الإطار القانوني والدستوري الملائم قبل إجراء تعداد السكان الفعلي. وسأل عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أخذ ذلك في الاعتبار لدى اقتراح تقديم المساعدة لهذا المشروع. ورأى وفد آخر أن أثر مشروع المباعدة بين الولادات قد يزداد وقعه لو كان المشروع مركزا في عدد أقل من المقاطعات. وتساءل عما إذا كان مبلغ ١,٥ مليون دولار كافيا لتقديم الخدمات في خمس مقاطعات ذات أولوية وفي بلدية بنوم بنه.

٣٥ - وأوضح مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ إنه يخطط للاضطلاع بمشروع إجراء تعداد السكان على مرحلتين. وستركز المرحلة الأولى، المعروضة على المجلس التنفيذي في دورته الحالية، على الأنشطة التدريبية وليس على الإجراء الفعلي للتعداد. وسيجري التعداد الفعلي في المرحلة الثانية من المشروع التي لن تعرض على المجلس إلا بعد وضع الإطار القانوني والدستوري الملائم. وأكد لأعضاء المجلس أن هذا الإطار يمثل شرطا مسبقا لجميع عمليات إجراء التعداد التي تدعمها الأمم المتحدة في جميع البلدان. وأوضح قائلا إن مشروع المباعدة بين الولادات سينفذ أيضا على مراحل لضمان نوعية الرعاية. ولذا سيركز المشروع على توطيد وتحسين الخدمات القائمة قبل توسيع نطاق هذه الخدمات كي تشمل مناطق أخرى.

٣٦ - وافق المجلس التنفيذي على المشروعين المخصصين لكمبوديا بصيغتهما الواردة في الوثيقتين DP/FPA/KHM/PROJ/1 و DP/FPA/KHM/PROJ/2.

تقديم المساعدة الى حكومات أذربيجان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان (DP/FPA/CP/144)

٣٧ - أبدى العديد من الوفود تعليقاته على البرنامج. ورحب عدة منها بتركيز البرنامج على الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة، وعلى الإعلام والاتصالات. وكانت هناك حاجة ماسة الى هذا التركيز للمساعدة على تخفيض معدل الاجهاض المرتفع، والترويج لمزايا وسائل منع الحمل الجديدة وتوسيع نطاق استخدامها، والتغلب على العقبات الاجتماعية والثقافية التي تعوق استخدام وسائل منع الحمل. وسأل أحد الوفود عن عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يزمع إشراك منظمات غير حكومية في تنفيذ البرنامج، وفي هذا الصدد خص بالذكر الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. ورأى وفد آخر أنه ينبغي تدعيم عنصر صياغة سياسة البرنامج، كما ينبغي تشجيع الحكومات على وضع خطط في ميزانياتها الوطنية لتمويل منتجات وسائل منع الحمل التي ينتجها القطاع الخاص. وسأل أحد الوفود عن مدى ملاءمة النهج دون الاقليمي نظرا للتنوع الكبير في المؤشرات الاجتماعية والصحية المشار إليها في الجدول الوارد في ذلك التقرير.

٣٨ - وركز مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ على أن البرنامج المقترح سيعزز التعاون بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية ولا سيما الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. ويعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الواقع، الاستعانة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة من أجل تنفيذ بعض العناصر الهامة من البرنامج المقترح. وقد تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاونا وثيقا مع الوكالات الأخرى النشطة في تلك البلدان، واستخدم مواد الاعلام والتعليم والاتصال التي طورها كثير منها. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سينظر في

زيادة تركيز صياغة السياسة كلما وعندما تتوافر الموارد. وأضاف أن الحالة الاقتصادية الراهنة ونظام الرعاية الصحية ينزعان الى الحد من استخدام القطاع الخاص في هذه الفترة. وأشار الى أن البرنامج يراعي أوجه التشابه بين الحالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان الستة، ويراعي كذلك أن لديها شواغل ومصالح مشتركة، بيد أنه سيؤخذ بنهج دون اقليمي، بالنسبة لأنشطة مختارة، لاستكمال الأنشطة الخاصة ببلدان بعينها.

٣٩ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج المخصص لأذربيجان، وأوزباكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/CP/144.

الجزء المشترك

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج والمشاريع القطرية والمسائل المتصلة بها

٤٠ - نوقشت البرامج القطرية التالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في جزء مشترك.

المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان الى حكومة اندونيسيا (الوثيقة DP/FPA/CP/147)

إطار تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع اندونيسيا (الوثيقة DP/CP/INS/5 و NOTE/5)

٤١ - رحب كثير من الوفود بالتركيز في برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشارت عدة وفود الى أن البرنامج المقترح يعكس بوضوح مواضيع برنامج العمل، ولا سيما الانتقال من استراتيجية تقوم على بلوغ الأهداف الى استراتيجية تلبية الطلبات. وأشار أحد الوفود الى أن مذكرة الاستراتيجية القطرية أعطت أولوية عليا لتحسين نظام تقديم الخدمات بالنسبة لخدمات تنظيم الأسرة، وقال إن هذا العنصر غير واضح في برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المقترح. وسأل أيضا عن المقصود بعبارة "الاحتياجات البرنامجية غير الملباة". وسأل كذلك عما إذا كانت الطبيعة الانتقالية للبرنامج تشير الى استراتيجية لوقف المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان الى اندونيسيا. وسأل وفدان عن أنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز المضطلع بها في البلد. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن استراتيجية اندونيسيا المتمركزة حول الأسرة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وسأل وفد آخر عن الأسلوب الذي يعتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان اتباعه لربط أنشطة البرامج المدعومة من صندوق الأمم المتحدة للسكان بأنشطة الوكالات الأخرى في سياق برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز الذي تشترك في رعايته أكثر من جهة.

٤٢ - وافق المدير القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اندونيسيا على أن اندونيسيا لها دور بارز في التعاون بين بلدان الجنوب. غير أنه أكد أن الحكومة تنظر الى هذا التعاون على أنه شراكة ينتفع فيها

المشاركون من التبادل. وأشار الى أن البرنامج المقترح سيركز على تحسين نظم تقديم الخدمات كما تدعو الى ذلك مذكرة الاستراتيجية القطرية. وقال إن عبارة "الاحتياجات البرنامجية غير الملباة". تشير الى أمور مثل تقديم خدمات ذات نوعية موحدة على نطاق البلد، وتحسين تقنيات الاستشارة. وفيما يتعلق بالاستراتيجية المتمركزة حول الأسرة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ركز المدير القطري على أن الأسرة في اندونيسيا هي محور جميع الأنشطة الانمائية، وهي كما أنها أداة هامة للتغيير الاجتماعي. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بالعمل مع شركائه من المنظمات في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي تشترك في رعايته أكثر من جهة.

٤٣ - وقال نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) إن المجلس التنفيذي سيناقش مسألة تخصيص الموارد في إطار تقرير الصندوق عن الأولويات البرنامجية في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يقدم الى المجلس في دورته السنوية في حزيران/يونيه. وأقر بأن اندونيسيا وصلت إليه مرحلة متقدمة من تحقيق الأهداف المبينة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. بيد أن هذا لا يعني أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيسحب مساعدته في المستقبل من البلد، بل يعني بالأحرى أن مشاركة الصندوق ستختلف عما جرى في الماضي.

٤٤ - وقال ممثل المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، لدى عرضه لحصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الجزء المشترك المتعلق بأندونيسيا إن مصطلح "البرنامج القطري" قد استعيض عنه بعبارة "إطار التعاون". وإن الإطار يمثل أساسا وثيقة استراتيجية لا تركز على تحديد المشاريع وتفاصيلها، بل تحدد بالأحرى الأهداف الرئيسية للاستراتيجية التي تتفق فيها أولويات البلد مع ولاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وأضاف أن الافتراضات المتعلقة بالموارد فيما بعد عام ١٩٩٦، والمصطلحات المستخدمة في الإطار مؤقتة ولا ينبغي تفسيرها على إنها سابقة يُحتذى بها في البرمجة مستقبلا. وأبرز الممثل أيضا توجه الإطار بشدة نحو التنمية البشرية المستدامة، ذلك الإطار الذي يركز على مجالين موضوعيين وهما التنمية المنصفة وتخفيف حدة الفقر، وحماية البيئة وتجددها، وشدد على بناء القدرة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية. كما شدد على أن الإطار يرتكز الى أولويات اندونيسيا الإنمائية، ويرتبط بمذكرة الاستراتيجية القطرية، ويكمل برامج تعاون أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف في البلد.

٤٥ - وأوضح ممثل اندونيسيا أن إعداد الإطار قد تطور خلال مجموعة مشاريع شاملة ذات قاعدة عريضة أجريت بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وتتوافق الأولويات الواردة إجمالا في الإطار توافقا تاما مع الخطة الإنمائية الخمسين الحالية لأندونيسيا، وتعكس تماما الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالرغم من أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لا يقدم سوى مستوى متواضع من الموارد قياسا بشركاء التعاون الإنمائي الآخرين، فإن حكومة اندونيسيا تقر بالطابع الفريد للمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك شموليتها ومرونتها واستجابتها لاحتياجات البلدان النامية.

٤٦ - وأيدت جميع الوفود التي تكلمت عن المسألة إطار تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع اندونيسيا تأييدا قويا. وأشادت بشكل خاص بمفهوم الإطار ونوعيته، ورحبت بتركيزه على التنمية المنصفة وتخفيف حدة الفقر، وعلى حماية البيئة وتجددها. وعلاوة على ذلك، حثت على بذل الجهود للإبقاء على هذا التركيز خلال مرحلة التنفيذ. ورحبت وفود كثيرة بالنهج القائم على المشاركة المتبع في إعداد الإطار، بالاتصال الوثيق بين مذكرة الاستراتيجية القطرية والإطار. وأثنت بعض الوفود على اندونيسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لريادتهما فيما يتعلق بمفهوم "إطار تعاون" بدلا من "برنامج قطري". وأشارت بضعة وفود الى الأنشطة المزمعة خارج نطاق المجالين الرئيسيين للتركيز، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعاون التقني بين البلدان النامية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وركزت على الدور الاستراتيجي والتنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تلك المجالات، نظرا لأن الموارد محدودة. وأشار أحد الوفود الى المعدل المرتفع للتنفيذ الوطني (٩٠ في المائة) المتوخى في سياق الإطار الجديد، وأثار الاهتمام بشأن آثاره على نوعية البرنامج ومساءلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حد سواء. ووجد بعض الوفود وصف الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوارد في وثيقة الإطار عاما الى حد ما، وأوصى بزيادة تحديد المميزات للبلدان لدى إعداد برامج محددة. وأعرب أحد الوفود عما يساوره من قلق إزاء قدرة الحكومة على استيعاب الموارد الخارجية، ولا سيما في مجال البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وأخيرا، حث أحد الوفود الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إيلاء اهتمام خاص للتعارض المحتمل بين التنمية والبيئة والقطاع الاجتماعي.

٤٧ - ورد ممثل المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ على ملاحظات المندوبين. وقال إن إعداد الإطار قد أخذ في الاعتبار طلب المجلس التنفيذي بتحسين الرصد والتقييم، حسبما أعرب المجلس عن ذلك خلال استعراض منتصف المدة للبرنامج السابق. وسيكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التصدي لتلك الشواغل بصورة منهجية أثناء تصميم البرنامج وتنفيذه، وأثناء الاستعراضات السنوية، بما في ذلك استعراض منتصف المدة. وفيما يتعلق بتركيز البرنامج والميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يزمع القيام بمجموعة من العمليات البرنامجية، بالتعاون مع الحكومة، لتحديد المزيد من الأنشطة ذات الأولوية العليا والمحددة في إطار كل من مجالي الإطار الموضوعيين المختارين، بغية زيادة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومميزاته النسبية الى أقصى حد في سياق اندونيسيا. وبشأن مسألة القدرة الاستيعابية، فإن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتمثل في تعزيز قدرة الحكومة من خلال تنمية الموارد البشرية على تحسين الإدارة واستخدام الموارد الخارجية، بما في ذلك في مجال البيئة.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، فإن حكومة اندونيسيا تلتزم التزاما تاما بتحقيق تنمية منصفة ومستدامة، وتعتزم إقامة توازن بين النمو الاقتصادي والآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة عليه. إن الإنجازات التي حققتها اندونيسيا في خفض مستوى الفقر من ٧٠ في المائة الى ١٤ في المائة في الـ ٢٥ سنة الماضية رائعة ومثالية على السواء. ويلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال إطار التعاون الحالي، بمساعدة الحكومة على مواصلة خفض مستوى الفقر الى ٦ في المائة تقريبا قبل انقضاء هذا القرن. وتعلق الحكومة أيضا أهمية كبيرة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنها توظف غالبية القوى العاملة. وفي هذا

السياق، يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، مشروعا معنيا بالأعمال الحرة وتنمية المؤسسات الصغيرة، كجزء من النهج المتكامل لتخفيف حدة الفقر المتبع في إطار التعاون الحالي. وقد أيدت اندونيسيا التعاون فيما بين بلدان الجنوب تأييدا خاصا، بوصفها رئيسة حركة عدم الانحياز، وذلك عن طريق تقاسم خبراتها مع بلدان نامية أخرى، ومؤخرا مع بعض البلدان الافريقية. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساندة الجهود التي تبذلها الحكومة خلال تنفيذ إطار التعاون الجديد. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيتمثل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإطار في مساعدة الحكومة على ضمان أن تُدار المساعدة المقبلة التي سيقدمها جميع شركاء التنمية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة متكاملة ومنسقة.

٤٩ - ووافق المجلس التنفيذي على برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان القطري لاندونيسيا (DP/FPA/CP/146)، وعلى إطار تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع اندونيسيا (١٩٩٩-١٩٩٥) (DP/CP/INS/5)، وأحاط علما بمذكرة مدير البرنامج (DP/CP/INS/NOTE/5).

المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان الى حكومة تركيا (DP/FPA/CP/147)

برنامج تركيا القطري الخامس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/CP/TUR/5)

٥٠ - ذكر مدير المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أن المجالات الواسعة التي يركز عليها برنامج تركيا القطري الخامس للبرنامج الإنمائي تتمثل في تنفيذ الخطة العالمية للتحضر؛ والتنمية الاجتماعية وتقليص الفوارق؛ وتعزيز القدرة الوطنية على تقديم الدعم التقني للبلدان الأخرى.

٥١ - وعلّق مدير الشؤون الاقتصادية المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية التركية على الخطط الإنمائية لبلده وأبرز المساهمة الإيجابية للبرنامج في الجهود الوطنية لبلده. كما لاحظ أن موارد البرنامج الإنمائي القيمة، رغم تواضعها، قد توسعت بإسهام الحكومة في التكاليف كبادرة ترمز الى الالتزام الوطني بالبرنامج القطري. وقدم الممثل تعليقات عامة على مختلف عناصر البرنامج ولاحظ أن برنامج البرنامج الإنمائي اضطلع به في إطار مذكرة الاستراتيجية القطرية التي اعتمدتها الحكومة. كما سجل المدير عرض حكومته استخدام تركيا كمركز للأنشطة الإقليمية، بما في ذلك العرض الرامي الى فتح مكتب إقليمي للبرنامج الإنمائي في اسطنبول. ولاحظ وفده أن ثمة اختلافا بين الرقم الذي قدمه البنك الدولي بالنسبة لنصيب الفرد في الناتج القومي الاجمالي المستخدم في التقرير والرقم الذي قدمته حكومته. كما أشار الممثل الى التعاون الناجح مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشدد على أن دعم الصندوق يلتمس للأنشطة الرامية الى إدخال تحسينات على نظم تسجيل الأحوال المدنية في تركيا.

٥٢ - وأعربت عدة وفود عن ارتياحها للتوجه العام للبرنامج القطري وللمجالات التي يركز عليها. ورحبت الوفود بكون تركيا من أوائل البلدان التي قامت بوضع مذكرة الاستراتيجية القطرية، ولكون برنامج البرنامج الإنمائي قد أدمج في ذلك الإطار إدماجا جيدا. وطلبت بعض التوضيحات بشأن مسائل الدعم الذي يقدمه

البرنامج الإنمائي للتعاون التقني بين تركيا والبلدان أخرى، وطبيعة الدعم المقدم الى عملية الموئل الثاني، والمعلومات الواردة في الوثيقة التي أعدت عن الحالة الاقتصادية - الاجتماعية لتركيا.

٥٣ - ولاحظ الممثل المقيم في تركيا أن معظم برامج التعاون بين تركيا والبلدان الأخرى مولت من موارد تقاسم التكاليف. وذكر أن تركيا تتمتع بميزة نسبية من حيث موقعها الجغرافي وصلاتها الثقافية ومستوى التنمية فيها بالمقارنة ببلدان آسيا الوسطى. وأضاف الممثل المقيم قوله إن الدعم المقدم لعملية الموئل الثاني هو دعم تقني صرف. ولاحظ أنه قد أرسيت آليات لإجراء التعديلات الضرورية للبرنامج استنادا الى الواقع الاقتصادي - الاجتماعي المتغير.

٥٤ - واعتمد المجلس التنفيذي برنامج تركيا القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/CP/147) وبرنامج تركيا القطري الخامس للبرنامج الإنمائي (DP/CP/TUR/5).

٥٥ - وتحدث أحد الوفود باسم الوفود الأخرى فأثنى على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لما أحرزاه من تقدم نحو المزيد من المواءمة بين برامجهما القطرية. وذكر الوفد أن العرضين اللذين قدما عن تركيا وإندونيسيا يمثلان خطوة مهمة أولية في هذا الاتجاه. وأن الخطوة الملائمة التالية قد تتمثل في المزيد من المواءمة بين الأشكال والمضامين، بل ربما تتمثل في تقديم عروض مشتركة للبرامج القطرية. كما لوحظ أن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات قد أقر بقيمة المواءمة، حسبما ورد في الوثيقة DP/1995/18، التي استعرضت العمل الذي قام به الفريق في مجال المواءمة بين التعاريف والمبادئ التوجيهية للرصد والتقييم. وقال إن قيام البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمواءمة بين طرق عرض الميزانيات والحسابات، نتيجة لمقرر المجلس التنفيذي ٣٠/٩٤، سيعزز أيضا إمكانية المقارنة بين شتى الصناديق والبرامج. وعلاوة على ذلك، ستستفيد جميع الصناديق والبرامج من زيادة الشفافية في عرض ميزانياتها. وفي هذا الصدد، وجه الوفد الانتباه الى توصية وردت في دراسة حديثة قامت بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن الإدارة، تدعو الى إعداد ميزانيات موحدة للمكاتب الميدانية لكل برنامج قطري. وستتضمن الميزانية أبوابا متعلقة بالنفقات سواء منها ذات الطابع البرنامجي أو الإداري. واقترح أن ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الاتجاه نحو فكرة وضع ميزانية موحدة لبرامجهما القطرية المقبلة.

٥٦ - ونوه وفد آخر بفائدة مناقشة البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، رغم أنها جرت بعد وضع الصيغة النهائية للبرامج. وأثار إمكانية اعتماد البرنامج الإنمائي لإجراء مماثل للإجراء الذي اعتمده المجلس التنفيذي لليونيسيف، والذي بموجبه سيناقش المجلس موجزا للبرنامج القطري المقترح. وأوضح أحد الوفود أن برامج المنظمتين مختلفان إلى حد ما. وقال أمين المجلس إن البرنامج الإنمائي سيدرس مقرر اليونيسيف. واقترح وفد آخر أن تتضمن البرامج القطرية التي تقع في أكثر من ١٢ صفحة موجزات تنفيذية.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٥٧ - أطلع مدير البرنامج المجلس التنفيذي على أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ الدورة العادية الأولى. وأبرز مشاركة البرنامج في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وقال إنه مسرور بالولاية التي عهد بها الى البرنامج الإنمائي في إطار برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية. وذكر ان البرنامج سيشارك في جهد رئيسي لتنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وكان مدير البرنامج قد ترأس اجتماعا لكبار المسؤولين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي نيابة عن الأمين العام. كما أبلغ مدير البرنامج المجلس عن الجهود التي يبذلها، بالتعاون مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتعزيز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات في أفريقيا.

٥٨ - وألقى مدير البرنامج كلمة في مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي عـُقد في برلين، أكد فيها على ضرورة مشاركة جميع البلدان في الجهود الرامية الى الحد من التغير المناخي. وفي آذار/مارس، زار مدير البرنامج ماليزيا لحضور الاجتماع الإقليمي للممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن البرنامج كان من بين المنظمات الخمس التي اتصل بها رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا بشأن القدرة على استضافة الآلية العالمية للاتفاقية. وذكر أن البرنامج اتصل برئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، معربا عن التزامه بتنفيذ الاتفاقية عن طريق مكتب مكافحة التصحر والجفاف (مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية السابق) ورغبته في استضافة الآلية العالمية، وأكد أن الحوار المباشر سيتواصل.

٥٩ - وأبرز مدير البرنامج جهوده الرامية الى تناول مسألة تناقص الاهتمام بالتعاون الإنمائي والمساعدة الإنمائية. وقال إنه يبذل قصارى جهوده لتعزيز الدعم الجماهيري في تلك المجالات بالتأكيد على مسألة التعاون الإنمائي في سياق ما بعد الحرب الباردة. وقال إنه اضطلع بجهود لتعبئة الموارد في إيطاليا وكندا والولايات المتحدة خلال الشطر الأول من عام ١٩٩٥، وشارك في اجتماع فريق مع المانحين من بلدان الشمال الأوروبي. وأوضح أنه يتصور أن دوره كمدير للبرنامج يتمثل في الاضطلاع بأربع مسؤوليات رئيسية: تحديد الأهداف تحديدا سليما؛ ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب؛ وتصميم هيكل يساعد على تحقيق الأهداف؛ وضمان الدعم الخارجي. ووزعت ورقة عن أهداف البرنامج الإنمائي، ترتكز على المناقشات الخارجية والمناقشات التي أجريت مع المجلس التنفيذي.

٦٠ - وأوجز مدير البرنامج التعيينات والتنقلات بين كبار الموظفين في الفترة الأخيرة. وذكر أن عملية التنقلات قد خطت خطوات جبارة نحو وضع الموظفين في المكان المناسب لتنفيذ "مبادرات من أجل التغيير" التي وضعها البرنامج. وفي مجال سياسة شؤون الموظفين، يجري وضع الصيغة النهائية لورقة داخلية عن النهوض بالمرأة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأورد مدير البرنامج أهمية ميزانية فترة

السنتين الجديدة، التي سيعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥. كما تناول إعادة الهيكلة الأخيرة التي تمت في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦١ - وفي الختام، أوجز مدير البرنامج المواضيع العديدة التي ستناقش خلال الأشهر القادمة: المناقشات المتصلة بخطة التنمية؛ والذكرى السنوية الخمسون لتأسيس الأمم المتحدة؛ واستعراض السياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات؛ وعلاقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باللجان الاقتصادية الإقليمية. وقال إن الحاجة ماسة في الوقت الراهن إلى التعاون الإنمائي وأن الدعم عند مستواه الأدنى. وستؤثر حصيلة المناقشات المتصلة بخطة التنمية تأثيرا جذريا على مستقبل الأمم المتحدة كمؤسسة إنمائية. وأضاف، قائلا، إن نجاح الأمم المتحدة كقوة مؤثرة في تحقيق السلم يستلزم أن تكون أيضا قوة مؤثرة في التنمية. وأعاد مدير البرنامج تأكيد أهمية تركيز البرنامج الإنمائي على القضاء على الفقر في سياق إنشاء إطار للتنمية البشرية المستدامة. وقال إن مستقبل البرنامج الإنمائي يتوقف على قدرته على العمل بنجاح على الصعيد القطري.

٦٢ - وأعرب أحد الوفود عن امتنانه للمعلومات المتعلقة بالآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو من التصحر الشديد وبخاصة في افريقيا. ورأى ممثل الوفد أنه في حالة تقدم مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بطلب رسمي، يتعين اجراء مشاورات إضافية مع المجلس قبل قبول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا الطلب.

ألف - المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

٦٣ - في معرض تقديم مدير المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة للبرامج القطرية الأولى لاستونيا وجمهورية أوزبكستان وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجمهورية قيرغيزستان ولاتفيا وليتوانيا، أشار إلى التنوع القائم بين هذه المجموعة من البلدان، وإلى أنها تتقاسم مع ذلك اهتمامات مشتركة تتصل بعملية التحول إلى مجتمعات ديمقراطية متجهة نحو اقتصادات السوق. وقال إن معظم اقتصاداتها كان آخذا في التدهور وأن جميعها تأثر بالنتائج الاجتماعية المترتبة على ذلك.

٦٤ - وبسبب افتقار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى الخبرة البرنامجية السابقة في المنطقة كان من الصعب تعيين مجالات قابلة للتحديد الواضح لإنشاء البرامج على أساسها. لكن البرامج تتقدم الآن بدرجة أكبر من التركيز والوضوح والاستدامة. وتشكل التقارير الوطنية للتنمية البشرية الإطار الأعم لهذه البرامج، وهي تقارير تصدرها البلدان نفسها بدعم وتنسيق عامين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال مدير المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أن نقطة التركيز في خطة العمل لعام ١٩٩٦ المتعلقة بالتقارير تنصب على الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المزمع عقده في اسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٦٥ - وينعكس وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة في أشكال أخرى مثل، مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أتاحت لبلدان المنطقة الوصول الى الخبرات المتراكمة في مناطق أخرى. ويتجلى العنصر الثالث في الدور الذي يضطلع به منهاج التنفيذ الوطني الذي أصبح بشكل متزايد يمثل القاعدة في تنفيذ الأنشطة البرنامجية، وفي نطاق البرامج تتمثل مجالات التركيز فيما يلي: إدارة الموارد الخارجية؛ إشاعة الديمقراطية؛ الحكم والمشاركة؛ الجنسين في التنمية؛ التحول الى اقتصادات السوق؛ والبيئة.

٦٦ - وذكر المدير الإقليمي أنه سيقدم الى المجلس التنفيذي في مرحلة لاحقة عرضا أكثر تفصيلا لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة والنطاق الذي يغطيه. وسيتم ذلك بعد إجراء مشاورات مع بلدان المنطقة لضمان موافقتها عليه.

٦٧ - وأعرب عدد من الوفود عن دعمه للبرامج القطرية الثمانية في منطقة المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وأكد أحد الممثلين أن الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واضحة على نحو جلي رغم ضآلة المتوفر من الموارد المخصصة للبرمجة في المنطقة، وهو رأي أيدته عدة وفود أخرى. وأعرب الممثل عن أمله في أن يجري تعزيز المديرية في إطار الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أيدت حكومته مجالات التركيز، بصيغتها الواردة تفصيلا في البرامج القطرية، ورأت أنها تمهد الطريق لتحقيق تعاون أوثق وإرساء قاعدة للتحول الى الديمقراطية. وأيد الممثل بقوة أنشطة دعم النهوض بالمرأة، والتحول الى الاقتصاد السوقي وحماية البيئة. وحث أيضا على ضرورة استخدام الإمكانات الوطنية الموجودة الى أقصى حد ممكن.

٦٨ - وذكر وفد آخر أن المساعدة المؤقتة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان تعتبر بالتأكيد تكميلية للبرامج الثنائية الراهنة لتقديم المعونة. ورحب أيضا بإمكانية توفير موارد للتنمية في إطار تقاسم التكاليف. وشكك أحد الوفود في استخدام تعبير "المساعدة المؤقتة".

٦٩ - وأعرب وفد آخر عن قلقه من أن يؤدي صغر المبالغ المرصودة للبلدان في دورة السنوات الأربع الحالية (المتراوحة بين ٦,٢ و ٨ ملايين دولار) الى تجزئة البرامج. ولذلك، رأى أهمية تركيز الأنشطة وتنظيم أولوياتها خصوصا في أفقر البلدان.

٧٠ - وشكك أحد الوفود في الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إعادة التشكيل الهيكلي والخصخصة. وسأل أيضا عن مدى ثبات التقديرات المذكورة بالنسبة للمشاركة في التكاليف.

٧١ - وذكر المدير في معرض رده، أن الأرقام الحالية المتعلقة بتقاسم التكاليف هي التزامات ثابتة لما يتوقع أن يتلقاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أشار الى المزايا النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثل حياده ونزاهته وقدرته على الاعتماد على أفضل الخبرات على الصعيد العالمي. وأشار بصورة خاصة الى أهمية الدور الذي يضطلع به البرنامج في مسألتي المجتمع المدني وإصلاح الأسواق.

البرنامج القطري الأول لبيلاروس (DP/CP/BYE/1)

٧٢ - قال نائب رئيس وزراء بيلاروس وهو يعرض البرنامج القطري الأول لبيلاروس، إن بلده أصبح شريكا تعاونيا نشطا في مجال التنمية في إطار الأمم المتحدة. وشدد على ما للبرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أثر حفاز، ورأى أن أنشطة هذا البرنامج ستتواصل حتى بعد إكماله. وتوقع الحصول على مشاركة طرف ثالث في التكاليف اللازمة للاضطلاع بجزء مهم من البرنامج بسبب قلة الموارد المالية لحكومته ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٣ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الأول لبيلاروس (DP/CP/BYE/1).

البرنامج القطري الأول لاستونيا (DP/CP/EST/1)

٧٤ - ذكر الممثل الدائم لجمهورية استونيا أن البرنامج القطري الأول وسيلة من الوسائل التي يأمل بلده من خلالها تنظيم عملية التغيير. وأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوجد لنفسه دورا فريدا عزز به تنسيق جهود المساعدة الدولية في استونيا في الوقت الذي يتابع فيه دوره الفريد بوصفه شريكا محايدا ونشطا في الوقت ذاته، في مجال الأنشطة المتعلقة بالتحول.

٧٥ - ويركز البرنامج القطري على الإصلاح الإداري لا سيما فيما يتعلق بمنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية وإيجاد خدمة مدنية أكثر كفاءة، وباللاجئين، والاستراتيجيات الاقتصادية خصوصا في مجال إيجاد فرص العمل عن طريق المساعدة في تنمية الأعمال التجارية الصغيرة وتحديد ووضع السياسات الرامية الى معالجة الآثار الاجتماعية للتحول استنادا الى التقرير الوطني للتنمية البشرية في استونيا.

٧٦ - وذكر أحد الوفود أنه ينبغي إيلاء عناية لتجنب الازدواجية في الجهود التي تنفذ في استونيا من خلال البرامج الثنائية والبنك الدولي، لا سيما في مجال الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية. وشدد أيضا على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعزز التعاون دون الإقليمي مع بلدان البلطيق الأخرى.

٧٧ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الأول لاستونيا (DP/CP/EST/1).

البرنامج القطري الأول لجمهورية قيرغيزستان (DP/CP/KYR/1)

٧٨ - قال مدير المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة في ملاحظاته الاستهلالية، إن أولويات البرنامج تتمثل في دعم عملية التحول الى الديمقراطية وإدارة المعونة وتنسيقها، وتطوير الإدارة والتدريب.

٧٩ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الأول لجمهورية قيرغيزستان (DP/CP/KYR/1).

البرنامج القطري الأول للاتفيا (DP/CP/LAT/1)

٨٠ - ذكر الممثل الدائم للاتفيا لدى الأمم المتحدة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريك أساسي لبلده. وأن حكومته، معتمدة على حياد البرنامج، وضعت برنامجا شاملا يركز على الأولويات السياسية الشديدة

الحساسية، التي تنصب على ثلاث مجالات أساسية هي: إشاعة الديمقراطية وتعزيز التكامل الاجتماعي، الذي يمتص حوالي ثلاثة أرباع الموارد المخصصة لمشاريع حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ووضع برنامج تدريب في مجال اللغة الوطنية اللاتفية، والتدريب القضائي؛ إصلاح الإدارة العامة وتنظيمها، ويشمل دعم إصلاح الخدمة المدنية وبناء القدرات لتعزيز الإدارة الاقتصادية؛ والأثر الاجتماعي للتحول، لا سيما توفير الدعم الاستراتيجي لإصلاح المعاشات التقاعدية ورصد تأثير عملية التحول. وشكر الممثل الدائم المانحين الذين أسهموا في مشاريع رئيسية عن طريق مشاركتهم في التكاليف.

٨١ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الأول للاتفيا (DP/CP/LAT/1).

البرنامج القطري الأول لليتوانيا (DP/CP/LIT/1)

٨٢ - عرض الممثل الدائم لليتوانيا البرنامج القطري، وقال إنه يركز على أربعة مجالات هي: إشاعة الديمقراطية وتطوير المجتمع المدني؛ وإصلاح الإدارة العامة، مع التشديد على بناء القدرات لتحسين كفاءة القطاع العام؛ وتنمية الموارد البشرية المطلوبة للاقتصاد السوقي، مع التشديد على التدريب في مجال الإدارة الاقتصادية؛ والتخفيف من حدة الأثر الاجتماعي للتحول مع الاهتمام بصياغة السياسات ورصد مؤشرات التنمية البشرية. وشدد الممثل الدائم على الأهمية السياسية التي يمثلها وجود المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٣ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الأول لليتوانيا (DP/CP/LIT/1).

البرنامج القطري الأول لجمهورية مولدوفا (DP/CP/MOL/1)

٨٤ - أكد الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا، في سياق عرض البرنامج القطري، الأهمية التي ينطوي عليها وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مولدوفا ودعمه للجهود التي تبذلها حكومته، لا سيما في مجالي التجارة وتنمية القطاع الخاص. وقال إن البرنامج يستجيب أيضا للمتطلبات الموضحة في قرار الجمعية العامة A/48/266 المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، التي دعت فيه منظومة الأمم المتحدة الى تقديم المساعدة لجهود الإنعاش التي يبذلها بلده. وأضاف أن البرنامج القطري بدأ بمساعدة مقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٨٥ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الأول لجمهورية مولدوفا (DP/CP/MOL/1).

البرنامج القطري الأول لجمهورية أوكرانيا (DP/CP/UKR/1)

٨٦ - عرض الممثل الدائم لأوكرانيا مجالات تركيز البرنامج القطري لأوكرانيا وهي: الإصلاح النظامي؛ التنمية البشرية؛ والإدارة البيئية. وأشار الى الموارد التي أعلن عن التبرع بها لسبعة مشاريع، بما فيها برنامج

القرم للتكامل والتنمية، والإدارة البيئية لحوض نهر دنيبرو. وناشد الممثل الدائم المانحين المشاركين في هذه المشاريع توفير الموارد التي تعهدوا بها. وأشار الممثل أيضا الى إعداد تقرير أوكرانيا للتنمية البشرية لعام ١٩٩٥، الذي يوفر الإطار العام لمجالات التركيز في البرنامج القطري، والذي يستخدم أيضا كمدخل في الاستراتيجية العالمية للتنمية المستدامة.

٨٧ - وأعرب الممثل الدائم عن أسفه لقلة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتاحة لأوكرانيا وعدم تناسبها مع الحالة التي ما زالت قائمة فيها. وأضاف أن تطوير أنشطة البرنامج الإنمائي في أوكرانيا يتعطل بشدة بسبب الافتقار الى الموارد الأساسية المرصودة لأوكرانيا.

٨٨ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج القطري الأول لأوكرانيا (DP/CP/UKR/1).

البرنامج القطري الأول لأوزبكستان (DP/CP/UZP/1)

٨٩ - أشار الممثل الدائم لأوزبكستان الى أن إعداد البرنامج القطري الأول تزامن وفترة شهدت فيها لبلاده إصلاحات ديمقراطية وسوقية. وقد اختارت الحكومة سبيلا الى التنمية يستند الى التدعيم التدريجي للاقتصاد ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي في الوقت نفسه.

٩٠ - وأضاف أن موضوع ضمان تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية قد أصبح أساسا لتعاون أوزبكستان مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩١ - وأشار أيضا الى أن البرنامج القطري وضع مع مراعاة الاحتياجات المحددة لأوزبكستان، وبشكل يبرز صورة كاملة عن سلم الأولويات الذي وضعته الحكومة؛ وقد قدمت أقسام منه في الاجتماع الأخير للمجموعة الاستشارية لأوزبكستان. ولقيت استجابات من الجهات.

٩٢ - وشكر سلطات ألمانيا وهولندا لدعمهما المستمر لعملية التحول التي تشهدها بلاده. وأكد من جديد قناعته بأنه يمكن من خلال التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى، أن يسفر العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوزبكستان عن نتائج ملموسة وإيجابية.

٩٣ - ومضى يقول إن شهرة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم تبن في نيويورك فقط، بل بنيت محليا أيضا من خلال تنفيذ البرامج، وإيفاد بعثات الخبراء التابعين للوكالات المختلفة للأمم المتحدة، ومن خلال أنشطة مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وقد أدت المديرية الاقليمية دورا رئيسيا مفيدا في مساعدة أوزبكستان في خطوتها الأولى نحو اعتماد اقتصاد السوق.

٩٤ - وكرر القول بأن من الضروري أن يدرك أن هذه المديرية الاقليمية تعمل في منطقة تجتاز فيها البلدان الجديدة عملية تطور فريدة من نوعها؛ وهذا ما حدا بحكومته الى أن تدعم بقوة منح المديرية مركز مكتب إقليمي تام التكوين.

٩٥ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري الأول لأوزبكستان (DP/CP/UZB/1).

باء - المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

البرنامج القطري الخامس لبربادوس (DP/CP/BAR/5)

٩٦ - قال مساعد مدير البرنامج والمدير الاقليمي للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إن البرنامج القطري يقدم في إزاء خلفية من الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية المتواصلة؛ فبعد نحو عقدين من الاستقرار في التطورات الاجتماعية والسياسية ومن الادارة الاقتصادية السليمة، شرعت بربادوس، في عام ١٩٩١، في برنامج لتحقيق الاستقرار وللتكييف الهيكلي أثمر نتائج إيجابية.

٩٧ - وأردف يقول إن التحدي الذي تواجهه بربادوس الآن يتمثل في المحافظة على النمو الاقتصادي المستدام، مع الاستمرار في خفض معدلات البطالة المرتفعة؛ وهناك أيضا حاجة الى بذل جهود كبيرة فيما يتعلق بإدارة الموارد البيئية والطبيعية؛ وقد أبلغ هذا البلد مركز المساهم الصافي، وفقد، على نحو أساسي، فرصة الحصول على التمويل الميسر الشروط الذي تقدمه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛ وفي هذا الصدد، سيكون التحدي الرئيسي للحكومة هو صون وتوسيع برنامجها الخاص بالاستثمار في القطاع العام، بواسطة الاعتماد، بشكل متزايد، على التمويل الداخلي.

٩٨ - وأفاد أنه، توخيا لمساندة الجهود التي تبذلها جهود الحكومة في سبيل التنمية البشرية المستدامة، سيتركز دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالي الإدارة البيئية وتنمية إدارة القطاع العام؛ ويجري تنسيق المساعدة، بالدرجة الأولى، برعاية مجموعة البحر الكاريبي للتعاون في التنمية الاقتصادية؛ وتعقد في بربادوس اجتماعات دورية لجميع وكالات منظومة الأمم المتحدة؛ وسيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى مساعدة الحكومة في تعبئة الموارد التي تقدمها الجهات المانحة والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف دعما للبرامج المعتزم تطويرها في إطار البرنامج القطري الخامس.

٩٩ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري الخامس لبربادوس (DP/CP/BAR/5).

البرنامج القطري الثالث لجزر فرجن البريطانية (DP/CP/BVI/3)

١٠٠ - رحب ممثل المملكة المتحدة بالتعاون الوثيق الذي يجري مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلد. إلا أنه لاحظ أن المملكة المتحدة آخذة في التحول عن تقديم المساعدة الرأسمالية، وأنها لن تساند مستشفى بيبلز كما ذكر.

١٠١ - وأوضح مساعد مدير البرنامج والمدير الاقليمي للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن هناك خطأ حصل في الإشارة التي أجريت، وأن المساعدة المشار إليها كانت مرصودة للدورة البرنامجية السابقة.

١٠٢ - وأقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري الثالث لجزر فرجن البريطانية (DP/CP/BVI/3).

جيم - استعراضات منتصف المدة

تقارير استعراضات منتصف المدة: نظرة عامة

١٠٣ - قدم البند مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب السياسة والدعم البرنامجيين.

١٠٤ - وأبرز، في ملاحظاته الاستهلالية، الأهمية التي يوليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان التي تنفذ فيها البرامج لعملية استعراض منتصف المدة. وأفاد أن الملاحظات الرئيسية على عملية استعراض منتصف المدة لعام ١٩٩٤ كانت كما يلي: لا تزال البرامج القطرية متصلة بالأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان المعنية؛ ويولى انتباه خاص لبناء القدرات الوطنية، والتنفيذ الوطني، والنهج البرنامجي وتنسيق المساعدة؛ وثمة قلق بشأن نقص الروابط بين عملية استعراض منتصف المدة وعمليات أخرى متصلة بالأمم المتحدة منها، مثلا، مذكرة الاستراتيجية القطرية، وآلية المائدة المستديرة، واجتماعات المجموعة الاستشارية.

١٠٥ - وذكر أيضا أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية حددا ولايات جديدة ستستعرض في ضوئها، خلال عملية استعراض منتصف المدة، المشاريع التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخذ خطوات للتشدد في التخطيط وإدارة عملية استعراض منتصف المدة، تجنبا لحصول تعطل، الذي حصل في عام ١٩٩٤، حين لم يجر سوى ١٦ استعراضا من أصل ٦٠ كان مقررا القيام بها.

١٠٦ - وعبرت وفود عديدة عن ارتياحها للتقرير، واصفة إياه بالصراحة. وذكر، بالتخصيص، آثار عمل وحدات التنفيذ الوطنية المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأهمية التنسيق من خلال مذكرة الاستراتيجية القطرية وعمليات مراجعة البرامج المشتركة، والحاجة الى إنشاء روابط بين العمليات المتنوعة المتصلة بالأمم المتحدة، وتبعات الإفراط في البرمجة في جزر القمر وسيشيل، والتهاون في إدارة استعراضات منتصف المدة، كما جرى التركيز على الرصد والتقييم اللذين يجريهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٧ - وختم كلمته منوها بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤكد من جديد الأهمية التي يعلقها على عملية استعراض منتصف المدة كأداة إدارية ذات أولوية عالية. وذكر أن هناك إجراءات قد اتخذت لتحسين إدارة العملية في ١٩٩٥، وروعيت فيها أوجه القلق الذي أثارها أعضاء المجلس.

١٠٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير، DP/1995/17.

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري السادس لبنغلاديش

١٠٩ - كرر ممثل بنغلاديش إبداء تقدير حكومته لاستعراض منتصف المدة الحسن التوقيت، واصفا إياه بأنه ذو نوعية عالية، ومعربا عن تأييده للتوصيات التي وردت فيه. وإذ اشاد بالتقدم المحرز في التنفيذ الوطني، قال إن الحاجة تدعو الى التوسع، بهمة أقوى، في الطريقة المتبعة. ودعا الى زيادة فعالية اجتماعات استعراض منتصف المدة من خلال تحسين التخطيط والالتزام بالمقررات المتخذة. واقترح إبقاء دور الخبراء الاستشاريين في الاستعراضات، مستقبلا، عند حده الأدنى، كما اقترح إجراء دراسة مفصلة لبرنامج مشروع معين لاستخلاص العبر عن أفضل طريقة لزيادة فعالية البرنامج.

١١٠ - وأكد ممثل المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أنه قد اتخذت إجراءات لتعجيل وتيرة التنفيذ الوطني، بما في ذلك تدريب مدراء المشاريع المنفذة وطنيا. وشدد على ارتفاع حصة الملكية الوطنية في عملية الاستعراض، ورد ذلك الى طريقة المشاركة التي اعتمدت للاستعراض. وقال إن معظم الأعمال التحضيرية قد قامت بها اللجان المشتركة بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فليس الخبراء الاستشاريون هم الذين قاموا بها. ورحب بفكرة انتقاء برنامج أو مشروع معين بغية درسه بتعمق في استعراضات منتصف المدة مستقبلا.

١١١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري السادس لبنغلاديش (DP/1995/17/Add.1).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لتشاد

١١٢ - ركز أحد الوفود على الدور القيادي المهم الذي يضطلع به المنسق المقيم للأمم المتحدة في تشاد. وطلب الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز المساعدة التي يقدمها في مجالي التربية المدنية وإعادة الموظفين العسكريين المسرحين في هذا البلد الى الاندماج في المجتمع.

١١٣ - وشدد ممثل المكتب الإقليمي لأفريقيا على الالتزام الكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بضمان الدور القيادي للممثل المقيم خلال الفترة الانتقالية التي تشهدها تشاد في المجال السياسي في الوقت الحاضر، وأبرز دور البرنامج في تأمين التربية المدنية وتسريح الموظفين العسكريين، وذلك من خلال مبادرته القائمة على ركائز ثلاث: نزع السلاح، والديمقراطية، والتنمية.

١١٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لتشاد (DP/1995/17/Add.2).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري السادس لغواتيمالا

١١٥ - رحب أحد الوفود بالنهج الأكثر تركيزا المتبع في البرنامج، إلا أنه تمنى لو توفرت معلومات أكثر عن مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية ما بعد المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام. وأفاد أنه قد طلبت معلومات إضافية عن آليات التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الانسان ومن التقيد بأحكام الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الانسان في غواتيمالا، وعن غيرها من وكالات الأمم المتحدة. وأشاد الوفد بالجهود التي بذلت في مجالي فوارق الجنسين والبيئة. وأعلن أن التنفيذ الوطني يقابل بالترحيب.

١١٦ - وشرح ممثل المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن تركيز البرنامج الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يغير الآن بحيث يدعم عملية السلام وتنفيذ الاتفاقات. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل بشكل وثيق جدا مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الانسان في غواتيمالا، من خلال إنشاء وحدة مشتركة؛ كما أن الجهود تبذل لتحسين التنسيق مع وكالات أخرى للأمم المتحدة ومع الجهات المانحة.

١١٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري السادس لغواتيمالا (DP/1995/17/Add.3).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لملاوي

١١٨ - أحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لملاوي (DP/1995/17/Add.4).

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لتونس

١١٩ - أحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس (DP/1995/17/Add.5).

خامسا - برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقييم

١٢٠ - عرضت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي التقرير (DP/1995/18). وإذ سلمت بأهمية التحديات التي تواجه المجتمع الانمائي في الوقت الحالي، أبلغت المجلس أن مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي لم يبدأ العمل إلا منذ ثمانية أشهر، وهي فترة غير كافية للتصدي لكل تلك التحديات. وقالت المديرة إن دور مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي داخل برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو تحويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى منظمة للتعلم، وذلك عن طريق كفالة الإفادة من الخبرات المكتسبة في صنع القرارات. وقد بدأ المكتب عددا من المبادرات لتعزيز الصلة بين التعلم والتخطيط. وأكدت المديرة على الإسهام المهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الانمائية. وقالت إن المكتب يدرس وسائل تعميم استنتاجاته على نطاق أوسع

وإضفاء طابع اللامركزية على قاعدة بياناته لكي تصبح جاهزة للاستخدام الفوري في جميع المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد تم توفير نسخ من التقرير المعنون "استنتاجات برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام ١٩٩٤".

١٢١ - وأعلنت المديرة أن المجلد الثاني من منشور "بناء برنامج انمائي جديد" الذي يتضمن مخططا للتقدم نحو تعزيز الأداء والنوعية سيصدر قريبا. ثم ناقشت بعد ذلك النهج المختلفة للتقييم معترفة بأن فترات تقليص الميزانيات المخصصة للتنمية تغري باستخدام التقييم كآلية للرقابة. وقالت إن من الضروري أن يستخدم التقييم لدعم الشفافية والإدارة الجيدة، غير أن نتائج التقييم لا تدوم إلا بالتعلم من الدروس المستفادة. وقالت إن المعرفة هي مفتاح التنمية فبها يعرف نجاح العمل وأسبابه. وواصلت حديثها قائلة إن إحدى العقبات التي تقف حائلا أمام التعلم والتي أصابت المجتمع الانمائي تتمثل في جو إيجاد المبررات الناجم عن الربط بين الاعتراف بالأخطاء وتخفيض التمويل. وأشارت المديرة الى أنه يتعين على من يقومون بالتقييم أن يعوا الدرس الذي أدركه المعلمون منذ وقت بعيد: أن التعليم لا يزدهر إلا في بيئة آمنة. واختتمت حديثها بالتأكيد على الفرص الجديدة للتعلم في مجال التنظيم وهي الفرص التي نشأت من الديناميات التي ولدها دمج التقييم والتخطيط الاستراتيجي.

١٢٢ - وأعربت وفود عديدة عن شكرها لمديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي، على ما اتسم به التقرير من شفافية ووضوح، ولاحظت أن استعداد برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتقبل النقد الموجه اليه أمر يحسب للبرنامج لا عليه. وأعربت بعض الوفود عن اغتباطها بصفة خاصة للمعالجة الجدية لتعليقات مجلس مراجعي الحسابات. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها للفكرة الرامية الى اعتبار التقييم عملية مستمرة هدفها التعلم. وقد اقترن ذلك التأييد بملاحظات مؤداها أن اتجاه المكتب الجديد يتسم بالايجابية حتى الآن رغم أن أمامه تحديات كبيرة. وفي هذا الصدد، ذكرت بعض الوفود أن برنامج عمل مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي يبدو مفرطا في الطموح.

١٢٣ - وأشار أحد الوفود الى أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي لم يحرز تقدما كافيا في مجال التقييم التشاركي، إذ أن البلدان المانحة تكفل منذ فترة طويلة مشاركة بلدان البرنامج. وتساءل وفد آخر عن التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تطوير القدرة على التقييم.

١٢٤ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء استقلال عملية التقييم منذ أن أصبحت من اختصاص جزء أكثر تأثيرا في البرنامج. وفي حين اعترفت عدة وفود بأن عملية إعادة التنظيم وضعت مهمة التقييم في مركز أفضل وأتاحت فرصة لتطبيق الدروس المستفادة بإدخالها مرة أخرى في عمليات صنع القرارات، ذكرت تلك الوفود أن من الضروري المحافظة على استقلالية مهمة التقييم.

١٢٥ - وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء عدم كفاية التمويل المخصص للتقييم والرصد. وأكدت عدة وفود على أهمية مهمة الرصد، وطلبت وضع مبادئ توجيهية وآليات لضمان تطبيق الدروس المستفادة على

مستوى المكاتب القطرية، وخصوصا في ضوء زيادة اللامركزية. وطلبت بعض الوفود معلومات محددة عن آليات الربط بين التقييم والتخطيط على المستوى القطري. وأكدت وفود أخرى على أهمية تحديد أدوات التقييم في مرحلة التصميم.

١٢٦ - وتساءلت بعض الوفود عما إذا كانت بلدان البرنامج ستشارك في تصميم آليات الرصد والتقييم. وأعربت وفود أخرى عن رغبتها في المشاركة في وضع تلك الآليات وفي عملية تطبيق الدروس المستفادة.

١٢٧ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء قلة التقييمات المواضيعية التي أجريت خلال عام ١٩٩٤، في حين أثنت وفود أخرى على مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي للتقييمات التي أجراها للتقييمات والبرامج الوطنية للتعاون التقني، ولوظيفة المنسق المقيم، وللتنفيذ على الصعيد الوطني. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان هناك تقييم لعمليات التقييم الشاملة لعدة قطاعات ولأدوات التقييم. وتساءل وفد آخر عما إذا كان المكتب سيقيم نفسه أو أنه سيستعين في ذلك بمقيمين خارجيين. وطلبت بعض الوفود معلومات إضافية عن تنفيذ الجانب المتعلق بالرقابة في التقييم.

١٢٨ - وردا على هذه الأسئلة، أشارت المديرة الى تعريف "التقييم التشاركي" فأوضحت أنه في الوقت الذي ظل فيه برنامج الأمم المتحدة الانمائي يقوم لبعض الوقت بإجراء الاستعراضات الثلاثية بالاشتراك مع الحكومات الداخلة في بلدان البرنامج، فإن "التقييم التشاركي" يشرك جميع الجهات المعنية في عمليات التقييم، وخاصة المستفيدين النهائيين من المشاريع. ورحبت المديرة بالاهتمام الذي أعرب عنه، وأكدت للمجلس التنفيذي أن بلدان البرنامج سوف تشارك فعلا في وضع تلك الآليات، من خلال مبادرات عديدة تشمل، فيما تشمل، عملية تقييم أداء الآثار البرنامجية، ومراكز التجريب، وبرنامج التدريب الميداني في مجال التقييم. كما أبلغت المجلس التنفيذي أن مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي قد حقق حتى الآن الأهداف التي رسمها لنفسه في برنامج عمله لعام ١٩٩٥. وتحدثت عن مسألة تنمية القدرة، فأوردت معلومات تبين أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يضطلع بدور رائد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الانمائية في مجال تطوير القدرة على التقييم في بلدان البرنامج. وأضافت قائلة، إن برنامج الأمم المتحدة الانمائية أفاد على نطاق واسع من الخبراء الاستشاريين الخارجيين.

١٢٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المقدم عن التقييم (DP/1995/18).

سادسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا

١٣٠ - عرض المدير المشارك للبرنامج البند بتقديم استعراض عام للحالة الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا، مستندا في ذلك الى تقرير عام ١٩٩٥ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن أقل البلدان نموا. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفر موارد على المستويين المركزي والقطري في إطار القيود

الحالية للميزانية لدعم الاستعراضات الشاملة لمنتصف المدة المتصلة بخطة العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات.

١٣١ - وأثنت وفود عديدة على برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتقرير المقدم منه. ودعا أحد الوفود البرنامج الى مواصلة دعم عملية بناء القدرة الوطنية على تنسيق المعونة وأضاف قائلا إن مسؤولية إصلاح السياسات العامة تقع فعلا على حكومات أقل البلدان نموا غير أنه مطلوب أيضا من المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لأقل البلدان نموا ولا سيما تلك التي تضطلع ببرامج للإصلاح الهيكلي.

١٣٢ - ولاحظت بعض الوفود، مع القلق، أن النسبة المئوية للحصة الاجمالية لموارد أرقام التخطيط الإرشادية القطرية المخصصة لأقل البلدان نموا في منطقة افريقيا قد انخفضت من دورة البرمجة الرابعة الى الخامسة بنسبة ٣,٩ في المائة. وأكدت وفود أخرى على ضرورة تكريس المواد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتخفيف من حدة الفقر، ودعت الجهات المانحة الى التبرع للصندوق الاستئماني للتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا، الذي لم يتلق أي تبرعات جديدة رغم ما يبذله برنامج الأمم المتحدة الانمائي من جهود. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للصلة المؤسسية القائمة بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكدت وفود أخرى أهمية اجتماعات المائدة المستديرة والتقييمات والبرامج الوطنية للتعاون التقني في تعبئة الموارد وتشجيع إجراء إصلاحات للسياسات العامة.

١٣٣ - وقال ممثل مكتب الموارد والعلاقات الخارجية إن أحد أسباب انخفاض حصة البلدان الافريقية الأقل نموا في أرقام التخطيط الإرشادية القطرية في منطقة افريقيا يرجع الى إضافة بلدان جديدة للبرنامج. وعلى ذلك فإن الانخفاض هو نتيجة فنية وليس نتيجة لاتخاذ إجراء متعمد أو لعدم اتخاذ إجراء. وأضاف قائلا إن توصيات الوفود بشأن أقل البلدان نموا في فترة البرمجة التالية سوف تؤخذ في الحسبان.

١٣٤ - وقد تم تقديم مشروع مقرر. وطلب أحد الوفود كفالة الشفافية في إعداد المجلس لمشاريع المقررات. وطالبه وفد آخر بأن تكون أساليب العمل الجديدة للمجلس التنفيذي أكثر قابلية للتطبيق وأن تكون نصوص المقررات أكثر إيجازا.

١٣٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٢/٩٥ - المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير مدير البرنامج الوارد في الوثيقة DP/1995/19 وبالجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا؛

٢ - يرحب بإقامة صلة مؤسسية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بغرض التنسيق وتبادل المعلومات في المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا؛

٣ - يلاحظ، مع التقدير، العمل الذي يضطلع به صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا، الذي يقدم مساعدات قيمة لأقل البلدان نموا، ويطلب الى مدير البرنامج دراسة إمكانيات إعادة تنشيط الصندوق؛

٤ - يطلب الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد في توفير الدعم اللازم للأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات الذي سيجرى في عام ١٩٩٥ وفي تعبئة التمويل اللازم لمشاركة أقل البلدان نموا؛

٥ - يحث مدير البرنامج على ضمان تعزيز استئصال شأفة الفقر في الأنشطة المستقبلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما، إعطاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا، مراعيا في ذلك الالتزامات التي قدمت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

٦ - يطلب الى مدير البرنامج أن يبقي قيد الاستعراض النتائج التي تمخضت عنها مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة واستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل وآثار مداخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نموا، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس التنفيذي كلما اقتضى الأمر.

٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥

١٣٦ - وقال أحد الوفود إن موافقته على الفقرة الخامسة من المقرر لا تمس أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لفرادى البلدان ولا بالمفاوضات الجارية بشأن الحصص التي يخصصها البرنامج لكل منها. وأعرب وفد آخر عن تأييده لذلك الرأي، وأكد على أن موضوع استئصال شأفة الفقر هو أحد الأولويات الأربع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي وافق عليها المجلس التنفيذي.

سابعا

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مسائل ذات صلة بدورة البرمجة

١٣٧ - أبلغ الرئيس المجلس التنفيذي بأنه سوف ينظر في البند ٦ في مشاورات غير رسمية بسبب عدم توفر الوثائق بجميع اللغات حتى الأسبوع الماضي عن دورة البرمجة.

ثامنا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الموظفون الفنيون الوطنيون المعنيون بفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية

١٣٨ - من أجل النظر في هذا البند من جدول الأعمال، كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مدير البرنامج عن الموظفين الفنيين الوطنيين المعنيين بفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية (DP/1995/21).

١٣٩ - وبصدد تقديم التقرير، كرر مدير البرنامج التأكيد على مواصلة الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب. وأكد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يخصص فحسب موارد للبرنامج الجديد على الصعيد العالمي بل إنه يضطلع أيضا بالتعاون الوثيق مع البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات بمسؤولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بإدارة وتعزيز نظام المنسق المقيم. وأبرز أدوار ووظائف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتفق بشأنها بعد وضع البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات وصرح بأن الموظفين الفنيين الوطنيين المعنيين بفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية يشكلون جزءا هاما من استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدراج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية في عمله، الذي يتعين القيام به بالتعاون مع البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات.

١٤٠ - صرحت مديرة برنامج فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، بأنه قد أجريت مناقشات مستمرة، في أعقاب إنشاء البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات، فيما يتعلق بالعلاقة بين البرنامج الجديد وبين توحيد مهام الموظفين الفنيين الوطنيين.

١٤١ - وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحهم إزاء التقدم المحرز بصدد وضع البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات وتعيين مديرة له. وحثوا المنظمات المشتركة في رعايته على مواصلة دعم عملية إنشائه والاستفادة بتطوير التعاون فيما بينها. وأكدوا على أهمية وضع ترتيبات ناظمة في أسرع وقت ممكن. وأثيرت أسئلة بشأن علاقة أنشطة الموظفين الفنيين الوطنيين والأنشطة الإقليمية والمشتركة بين الأقطار التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطة البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات وعما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتزم إعداد استراتيجية لإدراج فيروس نقص المناعة البشرية في أعماله الجارية بالتعاون مع البرنامج. كما طلب تقديم إيضاحات بشأن بند الميزانية الذي سوف يدرج تحته الدعم المالي الذي سيقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إطار فترة البرمجة المقبلة.

١٤٢ - وبصدد الإعراب عن الشكر للوفود لما قدموه من تعليقات وأثاروه من أسئلة مفيدة، أكدت مديرة برنامج فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية بأن الأنشطة الأقاليمية والإقليمية والمشتركة بين الأقطار ستظل موضوع حوار تعاوني فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات وبين المنظمات المشتركة في رعايته، على حد سواء. وأكدت بأن القرارات المتعلقة باستمرار تلك الأنشطة مرهونة بظهور الرؤية وإعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج من أجل البرمجة على هذه المستويات. واقترحت إدراج أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ستخصص من أجل البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات في الباب ١-٣ من الميزانية المعروضة في الجدول ١ في الوثيقة DP/1995/15. وصرحت المديرة كذلك بأن الإطار الاستراتيجي الذي سوف يعمل من خلاله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الموظفون الفنيون الوطنيون المعنيون بفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية مع البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات مسألة يجري تحديدها حاليا وسوف تناقش مع الموظفين الفنيين الوطنيين في حلقات العمل التدريبية في أماكن انعقادها والتي دعي اليها ممثلو المنظمات المشتركة في البرنامج.

١٤٣ - كما ذكرت المديرة المجالات التي يقدم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الى البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات، وأكدت من جديد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يعير موظفين الى البرنامج وتتخذ مديرة البرنامج القرارات المتعلقة باختيار أولئك الموظفين.

١٤٤ - رحبت الوفود بالإيضاحات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بدعمه المالي للبرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات وأعربوا عن رغبتهم، في التأكيد، بمشروع المقرر، على أهمية إدراج فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب في برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأنشطتهما العادية وضمان قيام الموظفين الفنيين الوطنيين المعنيين بفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية بتنفيذ مهامهم وفقا لأهداف البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات. وتلى ذلك مناقشة بشأن التعديلات، لكي تعكس كلمات المقرر على نحو أفضل اهتمام المجلس التنفيذي باضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بأعمالهما بالتعاون الوثيق ووفقا للبرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات. وعلى إثر تعميم إعلان مؤتمر قمة باريس المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، بناء على طلب عدد من الوفود، اعتمد المجلس المقرر التالي:

١١/٩٥- برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، معا وبالاشتراك مع الوكالات الأخرى المشتركة في رعاية البرنامج، على المشاركة بصورة نشطة في برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) وتقديم الدعم لمديرة البرنامج؛

٢ - يحيط علما مع الارتياح بإعلان مؤتمر قمة باريس، المعقود في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٣ - يحث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على اتخاذ كافة التدابير الملائمة في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) لتنفيذ إعلان مؤتمر قمة باريس المعني بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الايدز/السيدا)؛

٤ - يطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يطورا استراتيجية من أجل تضمين العناصر المكونة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) في برامجهما وأنشطتهما العادية في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)؛

٥ - يحث مدير البرنامج على ضمان قيام الموظفين الفنيين الوطنيين المعنيين بفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية المشار إليهم في الفقرة ٢٣ من قرار المجلس ٣٥/٩٣ بتنفيذ واجباتهم بالتعاون الوثيق ووفقا لأهداف برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا).

٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥

تاسعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٤٥ - رحب رئيس المجلس التنفيذي بالمديرة الجديدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التي قدمت الوثيقة DP/1995/22 وتناولت الوضع المالي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وعرضت مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة موجزا عن انجازات الصندوق خلال العشرين سنة الماضية وأبلغت المجلس بالوضع المالي الذي يواجه الصندوق. وأكدت للمجلس بأنه يجري التصدي حاليا للمشاكل المالية الراهنة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتضمن الإجراءات التي يجري اتخاذها حاليا تحسين نظام الإدارة المالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والتضامن بالمشاركة في تقاسم التكلفة مع المؤسسات المانحة الرئيسية، وتنويع مصادر جمع الأموال، وإنشاء آليات ملائمة لسد الثغرات المالية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ختام كلمتها طلبت مديرة الصندوق، الى المجلس أن يطرح توصيات لتعزيز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كيما يتمكن الصندوق من الوفاء بالتزاماته تجاه المرأة ويعزز التنمية البشرية المستدامة.

١٤٦ - وأكدت مديرة الصندوق على الدعم القوي الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأبلغت المجلس التنفيذي بأن مراجعي الحسابات الداخليين بحثوا الوضع المالي الحالي في الصندوق وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يتعاونان معا في العمل للتصدي لهذا الوضع. وأشارت المديرة كذلك الى ضرورة اغتنام كل فرصة لدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كما أشارت الى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يبحث في اتخاذ إجراءات لسد الثغرات المالية لمساعدة الصندوق. وصرحت المديرة بأنه سيجري تقديم تقرير شامل يتضمن معلومات عن الوضع المالي، يتضمن مقترحات محددة، الى المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

١٤٧ - وعممت ورقة أولية عن الوضع المالي في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الاجتماع.

١٤٨ - أعرب أعضاء المجلس التنفيذي عن بالغ القلق إزاء العجز الكبير الذي يواجهه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وطلبوا تقديم تقرير عاجل ومفصل عن الأسباب التي أدت الى هذا الوضع والتدابير التي يتعين اتخاذها لتصحيحه. وأعربوا عن القلق إزاء عدم استرعاء انتباه المجلس الى تلك المسألة وإزاء عدم تقديم كافة المعلومات، وبخاصة المعلومات المتعلقة بالتزامات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام ١٩٩٥ الى المجلس في بداية الجلسة. وسوف يقدم التقرير الى الأعضاء ويناقش في جلسة غير رسمية تعقد يوم ٩ أيار/مايو، قبل الدورة السنوية. وصدرت تعليمات الى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يعملا معا وعن كثب للتصدي للقضايا المالية والإدارية ويضعا أنظمة لتجنب تكرار هذا الوضع. ومع تسليم الأعضاء بأهمية الأنشطة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبخاصة الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، إلا أنهم أعربوا عن ضرورة اتخاذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كافة الخطوات الممكنة لجعل التزاماته وفقا لإيراداته قدر المستطاع مع السعي في الوقت نفسه لحماية أنشطته ذات الصلة بالمؤتمر.

١٤٩ - وطلب أحد الوفود توسيع ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتشمل منطقة شرقي أوروبا، التي يشملها البرنامج العادي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥٠ - وفي ختام كلمتها، أكدت مديرة الصندوق للمجلس التنفيذي بأن الوضع المالي في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لم ينشأ نتيجة لسوء التصرفات ولكنه يعزى الى فشل ضوابط التنظيم والضوابط الإدارية، الأمر الذي يتصدى له الآن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥١ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٠/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع بالغ القلق ببياني مدير البرنامج ومديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أمام المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية ويعرب عن بالغ قلقه إزاء الوضع المالي والإداري الخطير في الصندوق؛

٢ - يحيط علما أيضا بالجهود التي يضطلع بها مديرة البرنامج ومديرة الصندوق للتصدي لتلك الاهتمامات؛

٣ - يطلب الى مدير البرنامج، أن يقوم بالتعاون مع مديرة الصندوق واللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) تقديم تحليل مفصل، في أسرع وقت ممكن، للأسباب التي أدت الى الوضع المالي والإداري في الصندوق ومداها والآثار المترتبة عليها، على جميع المستويات، فيما يتصل بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك بيان بميزانية مستحدثة للشؤون المالية للصندوق وتفاصيل عن تشغيل الاحتياطي التنفيذي للصندوق ومبادئ توجيهية ناظمة للوصول إليه؛

(ب) تقديم تقرير، في أسرع وقت ممكن، عن جميع المسائل المتعلقة بالخطوات المتخذة لتعزيز الإشراف المالي والإداري والتنظيمي على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بما في ذلك دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الإشراف والأنظمة؛

(ج) وضع خطة، دون إبطاء، تحدد الشؤون المالية والإدارية والتنظيمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أساس سليم، بما في ذلك الحاجة المحتملة الى إجراءات المجلس التنفيذي، وعرضها على المجلس في دورته العادية لعام ١٩٩٥؛

٤ - يقرر بأنه ينبغي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يقوم بإعادة النظر في عمليات الصندوق، بما في ذلك تكاليفه الإدارية، والتزاماته حسبما عرضت على المجلس التنفيذي، بما في ذلك جميع أنشطته المالية المتعلقة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كما ينبغي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يبذل كافة الجهود لتقليل حجم وعدد التزاماته ودفعاته وفقا لإيراداته المسقطة ويقدم تقارير عن تلك الجهود الى المجلس، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للصندوق فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

٥ - يقرر أيضا، استنادا الى المعلومات المقدمة الى المجلس التنفيذي بشأن الالتزامات والأنشطة المزمعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، عدم دخول الصندوق اعتبارا من اليوم في أي التزامات جديدة قبل مداولات المجلس التنفيذي بشأن القضايا المتضمنة في الوثائق المطلوبة أعلاه؛

٦ - يطلب الى مدير البرنامج، أن يعقد، بالتعاون مع مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اجتماعا غير رسمي للمجلس التنفيذي في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٥ بغية تقديم تقرير مرحلي عن القضايا المذكورة أعلاه فضلا عن موجز لتقرير المراجعة الداخلية للحسابات؛

٧ - يطلب أيضا الى مدير البرنامج أن يبلغ مجلس مراجعي الحسابات برغبة المجلس التنفيذي، في تضمين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كأمر يتسم بالأولوية في برنامج عمله الحالي؛

٨ - يقرر النظر في اختصاصات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووسائل تمويله من أجل التقييم الخارجي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

٩ - يقرر أيضا، في ضوء ما ذكر أعلاه وريثما تظهر نتيجة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تأجيل النظر في توجه الصندوق في المستقبل الى دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

١٥٢ - شدد الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، عند عرضه للوثيقة DP/1995/23، على الدور الذي يضطلع به الصندوق في القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا. وأكد أنه رغم أن الصندوق يهدف إلى تحقيق مزيد من التركيز عن طريق تكثيف البرامج في منطقة جغرافية واحدة في كل بلد، فإن ذلك لا يعد خروجا على ولايته، حيث يواصل توفير البنية الأساسية والقروض، ولا سيما للريفيين الفقراء. وأشار الأمين التنفيذي إلى أن ما يناهز ٧٠ في المائة من موارد الصندوق مخصص لافريقيا. وفي مناخ

التحول إلى الديمقراطية واللامركزية السائد حاليا، يقيم الصندوق علاقات تشارك مع أجهزة الحكم المحلي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الجمع بين جماعات التنمية المجتمعية من مختلف البلدان لاقتسام الخبرات في تخطيط التنمية الريفية، وكذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب من خلال اجتذاب المساعدات من رابطات السلطات المحلية في الشمال إلى نظيراتها في الجنوب. وأعلن أن الدروس المستفادة من مشاريع الصندوق التي حققت نتائج مرموقة يمكن أن تنقل إلى العواصم وإلى أماكن أخرى حيث توجد وكالات تقديم المساعدات، حيث يمكن تكرارها على نطاق أوسع. وقال الأمين التنفيذي أن المزايا التي يتمتع بها الصندوق تتمثل في حجمه (الذي يقع بين المنظمة غير الحكومية الصغيرة والمؤسسة المالية الدولية)، وخبرته في النهوج القائمة على الاشتراك، وقدرته على توفير المنح، وعلاقة التشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأبلغ الأمين التنفيذي المجلس بأن إعادة تشكيل الصندوق ستخفض تكاليف الموظفين بنسبة ١٥ في المائة، وستتيح تحقيق مزيد من الإبداع والانتاجية عن طريق إيجاد علاقة مباشرة أقوى بين الإدارة وموظفي البرمجة. وفي حين تبذل جهود للتعرف على مصادر للتمويل غير التقليدي، تتمثل الصعوبة الأعظم التي تواجه الصندوق في استمرار تضاؤل الموارد.

١٥٣ - ورحب المجلس بالأمين التنفيذي الجديد للصندوق. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لعمل الصندوق على معالجة أحد التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ألا وهو زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا. ولاحظت عدة وفود أن أهداف الصندوق تتماثل مع أهداف منظماتها المعنية بالمساعدة الثنائية. وأعرب ممثل إحدى الحكومات عن اهتمام حكومته بالدخول في برمجة مشتركة مع الصندوق. واعترفت وفود كثيرة، من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من برامج الصندوق على حد سواء، بالأداء العام للصندوق، مع التنويه بصفة خاصة بنهجه المركز، وقدرته على جذب الشركاء المحليين، وما يبذله من جهود فيما يتعلق بمفهوم "المقايضة الإيكولوجية" وفي تنمية البلدات المتوسطة الحجم. كما حظي النشاط الذي يضطلع به الصندوق في مجال التقييم بتقدير إيجابي. وأشارت وفود بلدان عديدة مستفيدة من البرامج إلى أن للصندوق اسما معروفا في أقل البلدان نموا، وشدد أحد المتكلمين على السمعة التي يتمتع بها الصندوق من حيث الكفاءة.

١٥٤ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء علاقة الصندوق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقال بعض الوفود إنه ينبغي للصندوق أن يبذل مزيدا من الجهود لتنسيق الأنشطة في الميدان. وردا على ذلك، قال نائب الأمين التنفيذي إن تحقيق التكامل بين برامج الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمضي قدما، وأن هناك عددا من أمثلة التعاون الوثيق بين المنظمتين. وفيما يتعلق بإعادة التشكيل، رحبت وفود عديدة بتخفيضات التكلفة، في حين نبه أحد الوفود إلى أهمية عدم الإضرار بتنفيذ المشاريع من جراء ذلك.

١٥٥ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء الانخفاض الأخير في التبرعات المقدمة إلى الصندوق. وحثت وفود أخرى عديدة المانحين الذين لا يساهمون في الصندوق حاليا على التفكير مجددا في الانضمام إلى مجموعة المناحين. وأعلن ممثل أحد البلدان المانحة اعتزام حكومته زيادة مساهمتها في الصندوق

بنسبة ١٢,٥ في المائة، لتصل إلى ما يناهز ٨,٢ ملايين دولار. وجرى الإعراب عن التقدير لما يبذله الصندوق من جهود لاجتذاب تمويل غير تقليدي، وأقر أحد الوفود بما تتسم به هذه الجهود من كثافة القوى العاملة. وقال أحد الوفود إنه قد يكون من الممكن استكشاف نهج جديد للتمويل باشتراك طرف ثالث في اقتسام التكاليف، بما في ذلك تعبئة التمويل من المنظمات غير الحكومية والحصول من الحكومات المستفيدة من البرامج على مقادير تمويل أكبر.

١٥٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بهذا التقرير؛

٢ - يناشد جميع البلدان والمنظمات المانحة، وغيرها من الأطراف المهتمة، تقديم تبرعات للصندوق؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على مواصلة تحسين تركيز الصندوق على التنمية المجتمعية، وهو ما ينبغي أن يتضمن تركيزا أشد على المشاريع التي تشمل السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك في سياق الولاية الموكلة إلى الصندوق.

٦ نيسان/ابريل ١٩٩٥

حادي عشر - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

١٥٧ - قال مدير برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممتن للمساهمات السخية المقدمة من مجتمع المانحين الدولي، الذي استفاد من وجود البرنامج القديم العهد في الأراضي المحتلة ومن قدرته على تنفيذ البرامج الكبيرة الحجم. ومنذ نشر التقرير، وردت مساهمات إضافية أو مؤشرات على الدعم المالي من حكومات إيطاليا والسويد وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة.

١٥٨ - وفي الشهور الأخيرة، قام كل من مدير البرنامج والمدير المعاون بزيارة الضفة الغربية وغزة. وشملت زياراتهما مشاورات جرت مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية؛ كما عقد مدير البرنامج اجتماعات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية في إسرائيل. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، افتتح مكتب جديد لموظفي برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي في غزة، سيكون أيضا بمثابة قاعدة لموظفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي الموجودين في غزة.

١٥٩ - وفيما يتعلق بتنسيق المساعدات، يمكن القول بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد مثل كجزء من وفد الأمم المتحدة في جميع اجتماعات أفرقة العمل المتعددة الأطراف، ولجنة الاتصال المخصصة، والفريق الاستشاري للضفة الغربية وقطاع غزة. وقام مكتب البرنامج الإنمائي في القدس بدور نشط في اللجنة المحلية لتنسيق المعونة، المنشأة مؤخرا التي تشترك في رئاستها النرويج والبنك الدولي ومنسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وكان البرنامج الإنمائي بمثابة أمانة للأفرقة العاملة القطاعية الستة المشمولة برعاية اللجنة.

١٦٠ - وأبرز مدير البرنامج ضرورة تخصيص المانحين الثنائيين أموالا غير مشروطة، كي يتسنى لوكالات الأمم المتحدة المختصة بالتعاون التقني وللبرنامج الإنمائي مواصلة القيام بدور رئيسي. وقال إنه من الممكن أن توفر تلك الأموال تمويلا تأسيسيا لتمكين وكالات الأمم المتحدة من تصميم برامج جديدة ومجموعات مشاريع، ولا سيما في مجال توليد فرص العمالة.

١٦١ - وقال إنه يتوقع مستقبلا أن يزيد البرنامج الإنمائي من تركيزه لفترة قادمة أطول، على مجالات القضاء على الفقر، والبيئة، وتنمية الموارد البشرية، وقواعد الحكم. ويقوم مكتب البرنامج الإنمائي، بالتشاور مع السلطات الفلسطينية، بإعداد إطار تخطيطي غير رسمي يغطي مدة سنتين، لتقديمه إلى المانحين قبل نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥.

١٦٢ - ووجه المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة الشكر إلى البرنامج الإنمائي على العرض الذي قدمه، وقال إن ثمة احتياج إلى استجابات سريعة من قبل مجتمع المانحين. وأعرب عن تقديره للدور الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما إنشاء وظيفة المنسق الخاص في الأراضي المحتلة. وأعرب عن اتفاقه مع التقييم الذي أورده البرنامج الإنمائي في تقريره، ومفاده أن ثمة حاجة إلى التنمية الاقتصادية، وتهيئة الوظائف، وتعزيز الإدارة العامة. وأشار إلى ضرورة إشراك المؤسسات الفلسطينية في هذا المجال وتمرير المتعهد به من المساعدات إلى السلطات الفلسطينية. وأجمل الحالة الاقتصادية الصعبة القائمة حاليا. وطلب من برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني مضاعفة ما يبذله من جهود لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية، وأعرب عن التزامه بالتعاون في هذا الصدد. كما توجه بالشكر إلى المانحين الذين ساهموا في البرنامج بالفعل.

١٦٣ - وأثنت وفود عديدة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يقوم به من عمل في المنطقة، ولا سيما فيما يسهم به في عملية السلام. وقيل إن أنشطة البرنامج الإنمائي المضطلع بها في مختلف القطاعات، التي من قبيل تهيئة الوظائف وتوليد الدخل، والتعليم، وبناء المؤسسات العامة، والأنشطة الداخلة في مجالات الموارد المائية، والزراعة، ومصائد الأسماك، وتعزيز دور المرأة، هي أنشطة تتسم بأهمية خاصة. وقالت

وفود عديدة، في معرض تعليقها، إن ما يضطلع به البرنامج الإنمائي من عمل يساعد على رفع مستويات المعيشة ويشجع النمو الاقتصادي في الأراضي المحتلة. وشددت وفود أخرى على أهمية تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص.

١٦٤ - وجرى حث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العمل يدا بيد مع الهياكل المنشأة منذ توقيع إعلان المبادئ، وعلى العمل بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الأخرى في المنطقة الإقليمية. وطلب بعض الوفود مزيدا من المعلومات فيما يتعلق بالتمويل والنفقات مستقبلا، وباحتمالات البرامج والمشاريع التي سيدعمها البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٥ وما بعده، وبصلة البرنامج الإنمائي بمنسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وأكد أحد الوفود على أهمية التعاون التقني الطويل الأجل باعتباره أمرا حيويا للنجاح في إنشاء السلطات المحلية، غير أنه أضاف أنه ما لم يوف بالتكاليف الجارية القصيرة الأجل فقد تتعرض العملية برمتها للخطر. وطلب وفد آخر من البرنامج الإنمائي أن يشرح فلسفة عمله في الأراضي المحتلة، وتساءل عما إذا كان يمكن مواصلة نهجه الحالي في السنوات القادمة. وطرحت أيضا أسئلة بشأن مشاريع محددة مشار إليها في الوثيقة.

١٦٥ - وردا على أسئلة الوفود، قال مدير برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني إن الصلة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة هي صلة دعم متبادل. وقال إنه يمكن تزويد الوفود المهتمة بالأمر بالبيانات المالية السنوية، بما في ذلك توزيع المساعدات حسب المانحين، وكذلك الالتزامات والنفقات. وقال إن النفقات في عام ١٩٩٤ بلغت ٢٢ مليون دولار، وإنه يؤمل أن يصل الرقم إلى ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وأضاف مدير البرنامج أنه إذا كان المانحون يريدون إعادة برمجة الأموال لتسريع إنفاقها، فإن البرنامج الإنمائي يمكن أن ينظر في المسألة بقدر توافر الأموال غير الملتزم بها على الإطلاق.

١٦٦ - وردا على استفسار، أوضح مدير البرنامج أن الأرقام المستخدمة في الوثيقة تبين المبالغ التي وردت منذ تقديم التقرير السابق إلى المجلس التنفيذي (DP/1993/19) وحتى تقديم التقرير الحالي. وقال إن اليابان هي أكبر المساهمين حتى الآن، حيث تبلغ التزاماتها قرابة ٦٠ مليون دولار.

١٦٧ - وأوضح الممثل الخاص لمدير البرنامج الإنمائي أن برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني هو في جوهره استجابة لحالة ينشأ فيها الاحتياج للبنية الأساسية والتدريب. وأشار إلى وجود احتياجات هائلة في مجالي المياه والمرافق الصحية وغيرهما من المجالات. وقال إن ثمة حاجة لبذل مزيد من الجهود مع السلطات الفلسطينية لتحديد طبيعة المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات الأخرى، ولا سيما مجال الحكم. وقال إن دورة البرمجة ذات السنتين ستمكن البرنامج الإنمائي من العمل مع السلطات الفلسطينية والمانحين، ومن التعبير عن احتمالات أطول أجلا.

١٦٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٨/٩٥ - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بهذا التقرير؛

٢ - يشجع مجتمع المانحين الدولي على زيادة مساهماته لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وعلى الاستفادة الكاملة من قدرته على الإنجاز، وهي قدرة فريدة فعالة.

٤ نيسان/ابريل ١٩٩٥

ثاني عشر - مسائل أخرى

ألف - تقرير شفوي عن زيارة ميدانية

١٦٩ - قدم ممثل المملكة المتحدة تقريرا شفويا عن الزيارة الميدانية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في آذار/مارس ١٩٩٥ لكولومبيا ونيكاراغوا. وتم تعميم مشروع تقرير بشأنها. وقال إن من الجلي أن منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقدم إسهاما حقيقيا لتنمية سكان هذين البلدين، بالرغم من أن هناك بعض أوجه التفاوت في الأداء.

١٧٠ - وأبرز أعضاء الفريق، في ملاحظاتهم، فائدة دراسة تجربة أمريكا اللاتينية بالنسبة للمناطق الأخرى، بما في ذلك في مجال تقاسم التكاليف. وهنالك حاجة أيضا الى دمج مؤشرات الأداء في تصميم المشاريع، لتحسين تقييم تأثير أنشطة برنامج الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتعزيز تدريب الموظفين الوطنيين في ذلك المجال. ولاحظ الفريق أن هناك التزاما جادا بمذكرة الاستراتيجية القطرية في كلا البلدين. ولوحظ أنه ينبغي أن يكون للبلدان استراتيجية وطنية واضحة مستكملة قبل البدء بعملية إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية. وذكر الفريق أن هناك حاجة لضمان الدعم والتدريب لوظيفة المنسق المقيم. وعلاوة على ذلك، أبرز أعضاء الفريق ضرورة تناول عملية ترتيب الأولويات والمزايا النسبية لمنظومة الأمم المتحدة بطريقة منظمة. واستنتج الفريق أن في كلتا المنظمتين موظفين على مستوى مهني رفيع، مكرسين للايصال الفعال للمساعدات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٧١ - وأعرب ممثل كولومبيا عن تقديره للتقرير وللزيارة التي تمت لبلده. وأشار الى أن الخطة الوطنية لكولومبيا من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد أنجزت تقريبا وأن مجلس السياسات الاقتصادية

والاجتماعية سيضع عما قريب سياسات للتعاون الدولي، مراعيا في ذلك ملاحظات الفريق الزائر. وشكر أمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديمها الدعم لبعثة كولومبيا في ترتيب الزيارة.

١٧٢ - وأعرب ممثل نيكاراغوا عن تقديره لتفاني المشاركين واهتمامهم. وأبرز أهمية الزيارة في تعميق فهم أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج بلده.

١٧٣ - وأعرب مدير مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تقديره للسرعة التي تم بها تقديم تقرير عن الزيارة وقال إنه سيتم النظر بإنعام في الملاحظات.

١٧٤ - وبناء على طلب أحد الوفود، وزع على أعضاء المجلس التنفيذي مخطط للهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وفيما يتعلق بطلب قائمة بموظفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ذكر أمين المجلس أنها توزع عادة في وقت مناقشة الميزانية.

١٧٥ - وطلب وفد آخر أن تتاح منشورات البرنامج والصندوق لأعضاء المجلس، ولا سيما إذا كانوا مذكورين في وثائق مقدمة الى المجلس.

باء - اختتام الدورة

١٧٦ - اختتم المجلس التنفيذي عمله باتخاذ المقرر التالي:

١٣/٩٥ - نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يشير الى أنه قام خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/L.2/Rev.1)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥ (DP/1995/9)؛

اعتمد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات الميدانية التي يضطلع بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الواردة في المذكرة التي أعدتها أمانة المجلس التنفيذي (DP/1995/14)؛

أقر الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٥:	٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥:	٢٨ آب/اغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦:	١٦ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦:	٢٥ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦
الدورة السنوية لعام ١٩٩٦:	٢٠ - ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦*
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	(غير محدد)

وافق على المواضيع التي ستناقش في هذه الدورات بصورتها الواردة في المرفق؛

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة بنن (DP/FPA/CP/148)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة جزر القمر (DP/FPA/CP/141)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة موريشيوس (DP/FPA/CP/143)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة موزامبيق (DP/FPA/CP/142)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة جمهورية السودان (DP/FPA/CP/145)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومات أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزباكستان (DP/FPA/CP/144)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة كمبوديا: تقديم دعم لإجراء تعداد وطني للسكان (DP/FPA/KHM/PROG/2) وللتعزيز المؤسسي وتحسين صحة الأسر عن طريق المباعدة بين الولادات (DP/FPA/KHM/PROG/1)؛

البندان ٢ و ٣: البرامج والمشاريع القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

وافق على المساعدة التي سيقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان الى حكومة تركيا (DP/FPA/CP/147)؛

وافق على المساعدة التي سيقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان الى حكومة اندونيسيا (DP/FPA/CP/146)؛

وافق على البرنامج القطري الخامس لتركيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لتركيا (DP/FPA/CP/TUR/5)؛

وافق على إطار تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع اندونيسيا (DP/FPA/CP/INS/5) **وأحاط علما بالمذكرة المقدمة من مدير البرنامج** (DP/CP/INS/NOTE/5)؛

البند ٣: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرنامج القطري الأول لبيلاروس (DP/CP/BYE/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لاستونيا (DP/CP/EST/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لجمهورية القيرغيز (DP/CP/KYR/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول للاتفيا (DP/CP/LAT/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لليتوانيا (DP/CP/LIT/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لجمهورية مولدوفا (DP/CP/MOL/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لأوكرانيا (DP/CP/UKR/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لأوزبكستان (DP/CP/UZB/1)؛

وافق على البرنامج القطري الخامس لبربادوس (DP/CP/BAR/5)؛

وافق على البرنامج القطري الثالث لجزر فرجن البريطانية (DP/CP/BVI/3)؛

أحاط علما بالتقرير المتضمن لمسح عام لاستعراضات منتصف المادة (DP/1994/17)

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لبنغلاديش (DP/1995/17/Add.1)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لتشاد (DP/1995/17/Add.2)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري السادس لغواتيمالا (DP/1995/17/Add.3)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لملاوي (DP/1995/17/Add.4)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لتونس (DP/1995/17/Add.5)؛

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقييم

أحاط علما بالتقرير السنوي عن التقييم (DP/1995/18)؛

البند ٥: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا

اتخذ المقرر ١٢/٩٥، المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥ المتعلق بأقل البلدان نموا؛

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة[أ]

البند ٧: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، الموظفون الفنيون الوطنيون

اتخذ المقرر ١١/٩٥، المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥ المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد الرعاية، المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(أ) جرى في مشاورات غير رسمية تناول البند ٦ المتعلق بإطار فترة البرمجة المقبلة.

البند ٨ : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اعتُمد المقرر ١٠/٩٥ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

اعتُمد المقرر ٩/٩٥ المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

اعتُمد المقرر ٨/٩٥ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الشعب الفلسطيني؛

٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥

المرفق

توزيع مواضيع الدورات المقبلة

من المقرر أن يجري في الدورات المقبلة النظر في المواضيع التالية:

الدورة السنوية (٦ - ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥)

البند ١ - المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٥ - ٩ حزيران/يونيه

البند ٢ - تقرير المدير التنفيذي والأنشطة المضطلع بها على مستوى البرامج

- تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٤ (بما في ذلك التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنفيذ القرار ١٩٩/٤٧، المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل، المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى رواندا)

- خطة العمل وطلب الإذن بالنفقات البرنامجية

- حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية

- التقرير المتعلق بالأولويات البرنامجية والتوجهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

البند ٣ - البرامج القطرية والبرامج المشتركة بين الأقطار

- البرامج القطرية

- البرامج المشتركة بين الأقطار

الجزء المشترك المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات (قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٩)

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ١٢ - ١٦ حزيران/يونيه

البند ٦ - التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل المتصلة به

- التقرير السنوي لمدير البرنامج بما في ذلك التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات (١٣/٩٤، الفقرة ٤)

البند ٧ - مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٤/٩٤، الفقرة ٦)

البند ٨ - المسائل المتعلقة بدورات البرمجة (١٧/٩٤، الفقرة ٤)

البند ٩ - التقرير المتعلق بالتنمية البشرية (١٥/٩٤، الفقرة ٣)

البند ١٠ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٢/٩٢، الفقرة ٥ (هـ))

البند ١١ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٢/٩٤، الفقرة ٩ و ١/٩٥، الفقرة ٨)

البند ١٢ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ١٣ - مسائل أخرى

ملاحظة

تقرر عقد الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ـ أي قبيل الدورة السنوية للمجلس التنفيذي مباشرة. ومن المتوقع أن يعتمد تقرير تلك الدورة بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

الدورة العادية الثالثة (٢٨ آب/اغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

المسائل التنظيمية (بما في ذلك متابعة الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)

* * * * *

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- **التقرير المتعلق بتنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالخلافة في تكاليف الدعم**

- **المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية:**

  - **الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٤**

  - **مقترحات لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧**

- **تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات الميزانية**

- **البرامج والمشاريع القطرية: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كوستاريكا)**

* * * * *

الجزء المشترك المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية في عام ١٩٩٥**

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق عرض الميزانيات والحسابات (٣٠/٩٤)**

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- **البرامج القطرية ومسألة متصلة بها:**

  - **استعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

- المسائل المتعلقة بدورات البرمجة:

  - - التقرير المتعلق بهايتي (٤/٩٥، الفقرة ٢)

- تكاليف دعم الوكالات (٣٢/٩١)

- المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية:

  - - التنقيحات المقترح إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بترتيبات تكاليف الدعم

  - - الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٤ (٣/٩٥، الفقرة ٧)

  - - التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

  - - تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية

  - - الحسابات المراجعة وتقارير مراجعي الحسابات للوكالات المنفذة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

- الشراء من البلدان النامية

- نفقات منظومة الأمم المتحدة من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية في مجال التعاون التقني

- مسائل أخرى

الدورة العادية الأولى (١٦ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية (بما في ذلك انتخاب أعضاء المكتب)

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

- متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له

- أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

- الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية (٢٥ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

- الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقييم

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: متطوعو الأمم المتحدة

الدورة السنوية (٢٠ - ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦)

- **المسائل التنظيمية**

- **الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

- **الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان**

الدورة العادية الثالثة (مفتوحة)

- **المسائل التنظيمية**

- **الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان**

- **البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها**

- **تكاليف دعم الوكالات**

الجزء الثالث

الدورة السنوية

المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ٥ إلى
إلى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الرئيس، سعادة السيد زبيغنيو ماريا فلوزوفيتش، الدورة السنوية للمجلس التنفيذي. وأعرب عن أمله أن يباشر المجلس مناقشات مثمرة، رغم تعقد وصعوبة بعض المسائل، وان يتخذ قرارات تتناول إقامة تعاون إنمائي هام وفعال.

٢ - وذكر بأن عددا من المشاورات غير الرسمية أجري بين الدورة العادية الثانية، المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩٥، والدورة السنوية، وبأن المكتب اجتمع مرتين.

٣ - وأحاط الرئيس المجلس علما بأن الفرع المتعلق بالبند ٦ عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، سيتضمن مناقشة أوسع وتبادلا أوسع للآراء بشأن مجمل البرنامج الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في افريقيا.

٤ - وجرى تذكير المجلس أيضا بأنه لن يكون هناك جزء رفيع المستوى في الدورة السنوية، وإنه ينبغي للوفود، بالتالي، أن تجتنب الإدلاء ببيانات ذات طابع عام، فلا تتناول الا البند الذي تتكلم بشأنه.

٥ - وصرح أمين المجلس التنفيذي بأن جميع الوثائق المعددة في جدول الأعمال المؤقت (DP/1995/L.3) متاحة بجميع اللغات الرسمية. وأضاف أنه سيجري توزيع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة (DP/1995/L.5)، الذي اعتمد بشرط الاستشارة عند اختتام اجتماع اللجنة (نيويورك، ٣٠ أيار/مايو - ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥)؛ وإنه ستصدر أيضا، في إطار البند ٨، وثيقة إضافية تتضمن إعلان مونتفيديو الذي اعتمده مدراء المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ (DP/1995/59)؛ وستتاح أيضا ورقة غرفة اجتماعات تتضمن مقررا اتخذته لجنة البرنامج والميزانية التابعة لمجلس التنمية الصناعية، وقد أحالها المدير العام لليونيدو.

٦ - وردا على طلب غير رسمي قدمته الوفود، اقترح أمين المجلس إدراج التوضيح الذي قدمه المدير عن السطر ١-١-٢ من الجدول ١ من الوثيقة DP/1995/32 في بيانه الذي قدم به ترتيبات البرمجة الخلف والذي سيوزع بوصفه ورقة غرفة اجتماعات بلغات العمل الثلاث. ووافق المجلس على هذا الإجراء.

٧ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من تأخر ورود بعض الوثائق بجميع اللغات. ورد أمين المجلس بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بذلا قصاراهما للتقيد بالمهل التي حددها المجلس التنفيذي بحيث تكون جميع الوثائق متاحة في وقتها وبجميع اللغات، واقترح أن مسألة زيادة عبء العمل في مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم لا يمكن مناقشتها بشكل مجد أو حلها من جانب المجلس التنفيذي.

٨ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته السنوية لعام ١٩٩٥، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1995/L.3:

البند ١: المسائل التنظيمية

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المدير التنفيذي والأنشطة على مستوى البرنامج

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية

البند ٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:
متابعة قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧
متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

البند ٥: صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

البند ٧: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنفيذ المقرر ١٤/٩٤

البند ٨: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

البند ١١: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٢: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية

البند ١٣: مسائل أخرى

٩ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1995/L.3 بصيغتها المعدلة شفويا.

١٠ - وأقر المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/16).

١١ - وأقرت، بشرط الاستشارة، المواعيد التالية لدورات المجلس التنفيذي المقبلة:

١١ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥
١٦ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦	الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦
٢٥ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦	الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦
١٠ - ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦	الدورة السنوية لعام ١٩٩٦
٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦

١٢ - ووافق المجلس التنفيذي على المواضيع التي ستناقش في هذه الدورات كما هي مدرجة في مرفق المقرر ٢٤/٩٥. وبناء على طلب أحد الوفود أدرج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) بوصفه البند ٧ في اطار القطاع المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

١٣ - واعتمد المجلس التنفيذي الفصل الرابع من تقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1995/L.6/Add.7-9) وذلك لإحالتها الى المجلس لاستعراضها في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

١٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٩٥، وهو استعراض المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج

ألف ـ التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

١٥ - عرضت المديرة التنفيذية التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٤ (DP/1995/24 (Part I)). واستعرضت مجموعة مختارة من أبرز الملامح المالية والبرنامجية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمستويات الإيرادات لعام ١٩٩٤ وحالة الموارد المتوقعة لعام ١٩٩٥. وأكدت أن الصندوق زاد معدل إنجاز برامجه زيادة كبيرة في عام ١٩٩٤، مشيرة إلى حدوث زيادة نسبتها ٥٠ في المائة في نفقات المشاريع وزيادة كبيرة في معدل استخدام الموارد (من ٧٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٩٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٤). وذكرت التزام الصندوق بتحسين رصد وتقييم برامجه، وأشارت الى مشاركته في برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا).

١٦ - ورحبت وفود عديدة بهذا التقرير الجوهري والتحليلي. ولاحظ الكثيرون أن التقرير يظهر بوضوح مشاركة الصندوق في الأعمال اللاحقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتزامه بترجمة توصيات برنامج العمل إلى أنشطة على المستوى القطري. ولاحظ عدد من الوفود مع الارتياح المشاورات التقنية المعقودة مع الصناديق والوكالات المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. غير أن عدة وفود لاحظت أن المشاورة الإقليمية المتعلقة بأفريقيا واللاحقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أثارت فيما يبدو أسئلة عديدة ولكنها لم تقدم حلولا. وأثنى عدد آخر من الوفود على الجزء المتعلق بأفريقيا بوصفه نموذجا تحليليا جيدا يقتدى به.

١٧ - ورحب عدد من الوفود بزيادة الإيرادات بنسبة ٢٠,٨ في المائة عنها في عام ١٩٩٣ وأبدوا ارتياحهم لانخفاض الأرصدة المرحلة وزيادة معدل استخدام الموارد. ولاحظت عدة وفود أن مما له أهميته أن يكفل الصندوق أن تكون لديه القدرة على إدارة هذه الزيادة في تدفقات الموارد إدارة فعالة. وفي هذا الصدد، رحب عدد من الوفود بالجهود التي يبذلها الصندوق لتحسين المهارات الإدارية لموظفيه من خلال التدريب ولزيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات لتحسين قواعد البيانات ونظم المعلومات الإدارية. كما رحبت وفود كثيرة بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز قدراته الداخلية في مجال التدقيق الإداري.

١٨ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء النقصان الطفيف في نسبة مخصصات البلدان ذات الأولوية وطلب ايضاحات للأسباب التي أدت إلى ذلك. وسأل أحد الوفود عما إذا كان الرصيد الكبير المرحل قد شوه تلك النسبة، وسأل وفد آخر عما إذا كان البرنامج المشترك بين الأقطار للصندوق قد ساهم في هذا النقصان. وسألت عدة وفود أخرى عن السبب في أن توزيع الصندوق للموارد لا يظهر فيه أن ما يزيد على ٥٠ في المائة من البلدان ذات الأولوية لدى الصندوق توجد في أفريقيا.

١٩ - ورحب عدد من الوفود بزيادة التنفيذ الوطني للمشاريع وشجع الصندوق على مواصلة هذا الاتجاه في المستقبل. ولكن عدة وفود سألت عن سبب كون النسبة في عام ١٩٩٣ أدنى من النسبة في عام ١٩٩٤. وسأل أحد الوفود عما إذا كان الصندوق قد أدرج المشاريع التي نفذتها المنظمات غير الحكومية الوطنية في أرقامه المتعلقة بالتنفيذ الوطني للمشاريع. وسألت عدة وفود أخرى عن سبب كون نسبة تنفيذ الصندوق للمشاريع كبيرة.

٢٠ - ورحبت عدة وفود بالمناقشة الصريحة الواردة في الوثيقة المتعلقة بالتقييم. وأعرب أحد الوفود عن اتفاقه مع تقييم نظام خدمات الدعم التقني/أفرقة الدعم القطري، الذي اعتبر تحسنا كبيرا بالنسبة إلى نظام المستشارين الإقليميين السابق. ولاحظ هذا الوفد أن هذا النوع من الاستعراض من المرجح أن يرسي الأساس لتعزيز مساهمة الصندوق التقنية في تصميم البرامج القطرية وتنفيذها. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى اتباع نهج يركز في التقييم على النتائج؛ وسألت وفود أخرى عن كيفية متابعة الصندوق لعمليات التقييم التي يقوم بها.

٢١ - وأشار عدد من الوفود إلى نتائج التقييم المتعلق بالإنتاج المحلي لوسائل منع الحمل، فلاحظ أن إنتاج هذه الوسائل على الصعيد المحلي هو أشد السبل فعالية لمساعدة البلدان على الاعتماد على نفسها في مجال منع الحمل. ولذلك شجعت هذه الوفود الصندوق على مواصلة دعم هذه الأنشطة عن طريق توفير الدعم المالي والتقني معا. وسأل أحد الوفود عما إذا كان ينبغي للصندوق إعادة تحديد دوره في هذا المجال، بحيث يكون دوره هو التيسير بدلا من توفير الدعم وبحيث يجمع بين المستثمرين من مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص.

٢٢ - وشكرت المديرة التنفيذية للوفود تعليقاتها على التقرير. وقالت إنها توافق على أنه ينبغي للصندوق أن يدير تدفقات الموارد إدارة فعالة وأن يحسن الرصد والتقييم. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الصندوق يعتزم إنشاء عنصر للتدقيق البرنامجي كجزء من نظام الرصد المعمول به لديه. وقالت إنها توافق كذلك على أن التقييمات ينبغي أن تركز على النتائج وأن تتضمن مؤشرات نوعية وكمية على حد سواء بغية قياس التأثير والإنجاز البرنامجيين.

٢٣ - وبين نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) أن النقصان في النسبة المخصصة للبلدان ذات الأولوية يعزى بصفة أساسية إلى انعدام الاستقرار السياسي في عدد من هذه البلدان. وفي حالات عديدة، صاغ الصندوق المشاريع وأعد لتنفيذها ولكن الحالة السياسية في بعض البلدان حالت دون ذلك. وأضافت المديرة التنفيذية أن الصندوق اضطر في بعض الأحيان إلى إعادة توزيع الموارد من البلدان التي تعاني من صعوبات إلى البلدان الموفقة في تنفيذ برامجها. وذكرت أن البرنامج المشترك بين الأقطار لا دخل له في نقصان النسبة المخصصة للبلدان ذات الأولوية، إذ أن الرقم المتعلق بالبلدان ذات الأولوية يعبر عنه كنسبة مئوية من مخصصات البرامج القطرية.

٢٤ - وشددت المديرة التنفيذية على أن أفريقيا تمثل فعلا شاغلا خاصا لدى الصندوق. ويمكن ملاحظة ذلك في الزيادة الكبيرة بالأرقام المطلقة وبالنسبة المئوية لموارد الصندوق التي خصصت لأفريقيا خلال العقد الماضي. ففي عام ١٩٨٤، كانت حصة أفريقيا أقل من ١٩ في المائة من إجمالي مخصصات الصندوق وكان قدرها ٢٥ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٤، بلغ هذان الرقمان ٣١,١ في المائة و ٨٦,٥ مليون دولار، على الترتيب. وبلغ الرقمان المناظران المتعلقان بآسيا ٤٦ في المائة و ٦١,٣ مليون دولار في عام ١٩٨٤ و ٣١,٥ في المائة و ٨٧,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤. ويضاف إلى ذلك أن خطة عمل الصندوق المقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ تتضمن زيادة كبيرة في المتوسط السنوي لأفريقيا خلال خطة العمل للفترة ١٩٩٨-١٩٩٥، وذلك من ٥٣,٩ مليون دولار إلى ٧٢ مليون دولار.

٢٥ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن الأسئلة التي أثيرت خلال المشاورة الإقليمية المتعلقة بأفريقيا تعتبر مثالا جيدا على ما تتسم به القضايا التي تواجه أفريقيا من تعقد وحساسية وعلى كيفية معالجتها. ولاحظت أن الحوار الذي جرى مع المسؤولين الحكوميين بشأن هذه القضايا الحساسة كان مثمرا للغاية وأنه أبرز الدور الحيوي لعنصر الدعوة في المنطقة الأفريقية. ومن ثم أكدت على أن عملية طرح الأسئلة كانت في حد ذاتها عملية مفيدة.

٢٦ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الأرقام المتعلقة بالتنفيذ الوطني تتضمن بالفعل المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الوطنية. ولذلك رأت أنه قد يكون من المفيد أن يقدم الصندوق في المستقبل جدولا مفصلا للمشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الوطنية. وقالت إن للفارق بين النسبتين المئويتين لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ سببين. السبب الأول هو أن الرقم المتعلق بعام ١٩٩٤ يشير إلى مخصصات وأن الرقم المتعلق بعام ١٩٩٣ يشير إلى نفقات. والسبب الثاني ناتج أساسا عن أحد إجراءات المحاسبة. وبينت أن

تنفيذ الصندوق للمشاريع يشمل مبلغا كبيرا من مشتريات السلع والمعدات للمشاريع التي تنفذها الحكومات. ومن ثم فإنه لا يمثل تنفيذا بمعنى الكلمة من جانب الصندوق، بل مساعدة مقدمة للحكومات في شكل مشتريات.

٢٧ - وفيما يتعلق بالإنتاج المحلي لوسائل منع الحمل، بينت المديرة التنفيذية أن الصندوق يعيد تحديد دوره في هذا المجال. وقالت إن الصندوق ليست لديه القدرة التقنية على توفير المساعدة التقنية لهذه الأنشطة ولذلك فهو بصدد تحديد الوكالات والمنظمات التي تستطيع ذلك. وأضافت قائلة إن الصندوق سيدعم الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال على أن تكون مضمونة كلية من جانب الحكومات و/أو المانحين الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص.

٢٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٤.

باء - الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية

٢٩ - في تقديمها للتقرير عن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1)، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن اختيار الأولويات البرنامجية المقترحة في التقرير قد أخذ في الحسبان خبرة الصندوق وميزته النسبية واسترشد بشواغل وتوصيات مختلف التقييمات الداخلية والخارجية، وكذلك تعليقات أعضاء الصندوق. وأعادت تأكيد التزام الصندوق بالعمل بصورة وثيقة مع الوكالات والمؤسسات الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الثنائية وغير الحكومية. واستعرضت بإيجاز الاستراتيجية التشغيلية للصندوق وكذلك استراتيجيته لتخصيص الموارد. وخلصت إلى الإشارة إلى التعديلين المؤسسيين المقترحين المتسمين بأهمية خاصة للصندوق: تغيير تسمية المديرين القطريين للصندوق إلى ممثلين للصندوق؛ وإنشاء مجلس تنفيذي منفصل للصندوق.

٣٠ - وقبل فتح باب المناقشة، دعت رئيسة المجلس التنفيذي مدير البرنامج المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإدلاء ببيان بالنيابة عن مدير البرنامج. وأبلغ مدير البرنامج المساعد المجلس بأن مدير البرنامج يؤيد بقوة الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق على تسمية المديرين القطريين للصندوق ممثلين للصندوق. وقال إن مدير البرنامج يعتقد بحسم أن هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة تعزيز نظام الممثل المقيم على الصعيد القطري.

٣١ - وقرر المجلس التنفيذي، كما اقترحت الرئيسة، مناقشة الوثيقة DP/1995/25 في جزءين: الأولويات البرنامجية؛ والاستراتيجيات التشغيلية، بما في ذلك تخصيص الموارد والتعديلات المؤسسية.

موجز المناقشة

الأولويات البرنامجية

٣٢ - اعتلى المنصة ما مجموعه ٣٠ وفدا خلال المناقشة بشأن الأولويات البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ معظمها أن الوثيقة تعتبر أساسا ممتازا للمناقشة حول البرمجة المستقبلية للصندوق ودوره في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٣ - وكان هناك تأييد واسع النطاق فيما بين أعضاء المجلس التنفيذي لاقتراح الصندوق بتركيز التمويل المقدم منه في المستقبل في ثلاثة مجالات برنامجية هي الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة؛ والسياسة السكانية؛ والدعوة. ورحب معظم الوفود بالنهج ورأوا أنه مع بعض الصقل وفي ضوء الميزة النسبية للصندوق، فإن هذا التحول في اتجاه السياسة العامة سيؤدي إلى المزيد من التركيز الاستراتيجي لبرمجة الصندوق ويعزز أيضا قدرة الصندوق على مساعدة البلدان النامية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٤ - وأثارت بعض الوفود أسئلة بشأن كيفية تشغيل المجالات البرنامجية الثلاثة. وسعت أيضا إلى المزيد من تطوير العناصر المختلفة التي تتألف منها المجالات البرنامجية الثلاثة. وأكد أحد الوفود أن تأييد المجالات البرنامجية الجديدة لن يؤدي إلى تهميش المجالات الهامة الأخرى لعمل الصندوق وأن نهجا شاملا إزاء قضية السكان والتنمية هو أمر جوهري.

٣٥ - ورأى عدد من الوفود أن الوثيقة قد ركزت بشدة على الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، على حساب المجالين البرنامجيين الآخرين. وأوصوا بأن يكون الصندوق مرنا في تخصيص الموارد فيما بين تلك المجالات البرنامجية الثلاثة بأن يأخذ في الحسبان الوضع المحدد لكل بلد واحتياجاته.

٣٦ - وأكدت وفود عديدة على الحاجة إلى تمكين المرأة لكي تتمكن من أن تشارك بالكامل في الجهود السكانية والإنمائية وأن تستفيد منها. وحث أحد الوفود الصندوق على التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بقضية تمكين المرأة. وأوصى وفد آخر بأن يولي الصندوق اهتماما ذي أولوية بتمكين المرأة وأن يعتبر هذه القضية مجالا برنامجيا منفصلا. كما شجع وفد آخر الصندوق على دعم الجهود التي تكفل اشتراك المرأة في حل المشاكل السكانية.

٣٧ - ولاحظ عدد من الوفود الحاجة إلى التناغم في استخدام المصطلحات في مجال الصحة الإنجابية. وأوصوا لذلك بأن يستخدم الصندوق في هذا الصدد المصطلح الدقيق المستمد من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهو "الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة". وشددت وفود عديدة أيضا على الحقيقة التي تفيد أنه بما أن تنظيم الأسرة هو جزء لا يتجزأ من الصحة الإنجابية، فإنه ينبغي تناوله في سياق رعاية الصحة الإنجابية. وطلب أحد الوفود، بعد أن لاحظ عدم اشتمال الوثيقة على تحليل شامل للميزة النسبية للصندوق في ميدان الصحة الإنجابية، معالجتها في وثيقة منقحة.

٣٨ - ورحب معظم الوفود بصفة عامة بالنهج التصاعدي والعملي إزاء الرعاية الصحية الإنجابية التي تقوم على أساس النظام القائم حاليا والذي يأخذ في الاعتبار الوضع المحدد في كل بلد. بيد أن أحد الوفود شدد على أنه بالرغم من أن النهج التصاعدي كان مثيرا للاهتمام ومفيدا فإن الهدف الكلي ينبغي أن يبقى متمثلا في نهج شامل للصحة الإنجابية. وأكد وفد آخر أن تنظيم الأسرة والأمومة المأمونة لا يزالان مجالين رئيسيين للمساعدة المقدمة من الصندوق وأنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من التحديد لمفهوم الصحة الإنجابية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٣٩ - وشدد أحد الممثلين على أهمية مراقبة النفقات فيما يسمى بمجموعة العناصر السكانية في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشجع أيضا الصندوق على دعم احتياجات الصحة الانجابية للاجئين والمشردين وعلى التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف وغير الحكومية العاملة في هذا الميدان. واقترح كذلك أن يولي الصندوق أولوية لوضع معلومات بطريقة محددة للعملاء، لا سيما بشأن الآثار الجانبية لمختلف وسائل منع الحمل.

٤٠ - وفي ميدان السياسة السكانية، رأت وفود عديدة أن عنوان المجال البرنامجي مصاغ بطريقة ضيقة للغاية، وأشار إلى أن الجوانب الانمائية للسكان مفتقدة في هذه الصياغة. واقترح أحد الوفود لذلك استخدام "الاستراتيجيات السكانية والانمائية" بدلا من "السياسة السكانية". وبما أن البحوث تشكل نشاطا هاما في جميع المجالات البرنامجية الثلاثة المقترحة، ولا سيما في مجال السياسة السكانية، فإن وفود عديدة رأت أن يحدد الصندوق المراكز الممتازة في البلدان النامية للتعاون معها في البحوث اللازمة، و/أو في إجرائها. وأوصت بعض الوفود أيضا بدعوة الخبراء الوطنيين للاشتراك في برامج التدريب الدولية.

٤١ - وفي مجال الدعوة، حث عدد من الوفود الصندوق على أن يكون داعية قوي في مجالات الحقوق الانجابية، والمساواة بين الجنسين، وتثقيف المرأة، وبقاء الطفل، والقضاء على الممارسات الضارة ضد المرأة، ودور الرجل، وعمليات الاجهاض غير المأمونة، واحتياجات المراهقين في مجال الصحة الجنسية والانجابية. وأيّد أحد الوفود اقتراح الصندوق بتقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة المملوكة للمرأة، ولكنه اقترح أن يخصص الصندوق الموارد فقط لتلك المبادرات التي لها صلة مباشرة بالبرامج السكانية. وأوصى وفد آخر بأن يستخدم الصندوق دوره في الدعوة لكفالة أن جميع الفاعلين المشتركين في تنفيذ برنامج العمل يتحملون نصيبهم من المسؤولية.

٤٢ - ولاحظ أحد الوفود أن الوثيقة لا تصف بصورة كافية استراتيجية الصندوق ودوره في الوقاية من متلازمة نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز). ولاحظ آخر أن الدعم المقدم من الصندوق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ينبغي أن يحدد بوضوح أكبر، كما ينبغي أن تكون كذلك استراتيجياته لادماج أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في برنامج الصندوق.

٤٣ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء الفرع الثاني من التقرير المتعلق بالمبادئ. ورأى العديدون منهم أنه ينبغي أن يؤيد الصندوق المجموعة الكاملة للمبادئ الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفي الفصل الثاني بصفة خاصة، بدلا من تمييز بعض المبادئ بوصفها الأساس للبرمجة المستقبلية للصندوق. وأثار بعض الوفود أيضا أسئلة حول بيان مهمة الصندوق. وبالرغم من أن معظم الوفود رحبت بهذه المبادرة، فإن البعض رأى أنه ينبغي اخطار المجلس التنفيذي بالبيان.

الاستراتيجيات التنفيذية، بما في ذلك تخصيص الموارد والتعديلات المؤسسية

٤٤ - واعتلى المنصة ١٦ وفدا إجمالا خلال المناقشة حول الاستراتيجيات التنفيذية المقترحة والنظام الجديد لتخصيص الموارد. وقد أيَّدت الوفود بصفة عامة وضع نظام جديد لتخصيص الموارد بالرغم من أن عددا من المندوبين أعرب عن تحفظاته. ورأى معظمهم أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسة والمناقشة قبل اتخاذ قرار بشأن نظام جديد لتخصيص الموارد. وأعرب البعض منهم عن خشيته من أن ينتهك الاقتراح مبدأ العمومية؛ وأعرب آخرون عن قلقهم إزاء الارتفاع في الحد الأدنى للناتج القومي الاجمالي من ٧٥٠ دولار إلى ١ ٠٠٠ في النظام الجديد كمعيار للمساعدة ولذلك فإنه من المحتمل ألا يؤيدوا الاقتراح. ولاحظت عدة وفود أهمية تحسين النهج المقترحة، على أساس الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك الفقرات ١٤-١٤ و ١٤-١٥ و ١٤-١٦.

٤٥ - واقترح وفد آخر، وأيَّده آخرون، استخدام التمسك بالمبادئ الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باعتبارها معيارا إضافيا لتخصيص الموارد. واقترح وفد آخر إضافة مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) كمعيار. كما اقترح آخر استخدام المعدل الكلي للالمام بالقراءة والكتابة كمؤشر، بدلا من معدل المام الاناث بالقراءة والكتابة فقط، بما أن كل من الرجل والمرأة يضطلع بدور في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

٤٦ - ورأت وفود عديدة أنه ينبغي أن يكفل أي نظام جديد أن يخصص معظم موارد الصندوق لأقل البلدان نموا وللبلدان الافريقية بصفة خاصة. وشدد آخر على الحاجة إلى تمديد المساعدة المؤقتة إلى البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية. واعترض عدد من الوفود على إيلاء الأولوية لبعض المناطق واقترح تقديم الدعم والمساعدة إلى أي بلد في حاجة إليها بغض النظر عن المنطقة التي ينتمي إليها.

٤٧ - وبالرغم من أن وفودا عديدة أبرزت أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن العديد منها أعربت عن قلقها إزاء اختيار المنظمات غير الحكومية لتنفيذ البرامج السكانية والانمائية. ورأى العديد منها أن هذا الاختيار ينبغي أن يجري فقط في إطار تشاور وثيق مع الحكومات. وشدد أحد المندوبين على أن تعطى المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن التعاون مع القطاع غير الحكومي مرونة أكبر للصندوق في هذا المجال. ولاحظ آخر أنه ينبغي أن يحدد الصندوق تلك المنظمات غير الحكومية التي لديها ميزة نسبية في كل مجال من المجالات البرنامجية الثلاثة. وقال مندوبون آخرون أنهم يريدون معرفة معلومات عن خطط الصندوق لاشراك القطاع الخاص في البرامج السكانية.

واقترح أحد الوفود أن يتزعم الصندوق عملية تطوير تشارك شامل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٤٨ - وأكدت وفود عديدة أهمية التعاون فيما بين الوكالات والتنسيق على الصعيد القطري، ورحبت بمبادرات وجهود الصندوق في هذا المجال. وشددت وفود عديدة على أهمية الجهود المبذولة لتنسيق الاستراتيجيات بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات من خلال مذكرات الاستراتيجيات القطرية، وأكدت أنه ينبغي أن يجري هذا التنسيق أساسا على الصعيد القطري. وأوصت لذلك بأن تبسط وثيقة منقحة بوضوح الأدوار المختلفة للفاعلين المشاركين.

٤٩ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن تأييده لتسمية المديرين القطريين للصندوق ممثلين للصندوق، وأشاروا إلى أن مثل هذا التدبير سيعزز بصورة كبيرة رؤية الصندوق على الصعيد القطري ويعزز دور الصندوق في التنسيق فيما بين الوكالات، ويعزز نظام المنسقين المقيمين. ورحبت بالتأييد التام في هذا الصدد وسعت إلى الحصول على تأكيدات من المديرة التنفيذية بأن مثل هذا التغيير في التسمية لن يغيِّر الترتيبات القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق في هذا الميدان أو لن يكون له أي آثار مترتبة في الميزانية. وأعرب وفدان عن تحفظاتهما الجادة إزاء مثل هذا الترتيب. وأشارا إلى أنه لا يتمشى مع أحكام قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨. وأعربا عن قلقهما لأن مثل هذا التغيير قد تترتب عليه آثار مالية في الأجل الطويل وقد يؤدي إلى تفتيت أكبر، بدلا من تماسك أكبر لنظام المنسقين المقيمين.

٥٠ - وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لانشاء مجلس تنفيذي منفصل للصندوق، بينما لم تجد وفود أخرى أسبابا لتأييد مثل هذا الاقتراح في هذا الوقت. بيد أن معظم الوفود لاحظت أن الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هي المحفل المناسب لمناقشة القضية. وتحدثت وفود عديدة أيضا عن مسألة الانضمام إلى اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية. وفي حين أن البعض أيَّد الاقتراح، فإن معظم الوفود رأت أنه لا تتوفر لديها معلومات كافية بشأن سير أعمال اللجنة لاتخاذ قرار في هذا الوقت.

رد الادارة

٥١ - وجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي على تأييدهم الايجابي بصفة عامة لمقترحات الصندوق. ووافقت على أن يكون الصندوق متسقا في استخدام المصطلحات في مجال الصحة الانجابية وأكدت للمجلس أن الصندوق سيتمسك بالمصطلحات الدقيقة المستخدمة في برنامج العمل. ووافقت أيضا على تغيير تسمية المجال البرنامجي الثاني من "السياسة العامة السكانية" إلى "السياسة العامة السكانية في مجال الاستراتيجيات الانمائية". وأوضحت أن الصندوق أبرز بعض المبادئ في الفرع الثاني من التقرير، ليس بسبب أن الصندوق يرى أن تلك المبادئ هي أكثر أهمية من المبادئ الأخرى الواردة في برنامج العمل، ولكن لأنها ذات صلة خاصة بعمل الصندوق. وأشارت في هذا الصدد إلى أن الفقرة الاستهلالية

في الفرع الثاني من التقرير ذكرت بوضوح أن جميع الأنشطة في البرامج التي تحصل على مساعدات من الصندوق سيجري الاضطلاع بها وفقا لمبادئ وأهداف برنامج العمل.

٥٢ - وفيما يتعلق بأعمال مفهوم الصحة الانجابية، أشارت المديرة التنفيذية أن الصندوق يعمل حاليا مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، يتولى الصندوق مراجعة برامجه القطرية لكي يرى كيف يمكن تكييف هذه البرامج مع نهج الصحة الانجابية. وفيما يتعلق بنسبة الموارد المخصصة لرعاية الصحة الانجابية، شددت المديرة التنفيذية على أنه رقم شامل، وهو يتمشى بدرجة أو بأخرى مع المخصصات الحالية لتنظيم الأسرة والأنشطة المرتبطة به في مجال الاعلام والتثقيف والاتصال. وأكدت لأعضاء المجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل تكييف مساعدته مع الاحتياجات المحددة للبلدان فرادى.

٥٣ - وفيما يتعلق بمسألة التعاون فيما بين الوكالات والمزايا النسبية لمختلف وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما في مجال الصحة الانجابية، أبلغت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتمثل أحد أهداف فرقة العمل في تعريف المزايا النسبية للوكالات في المجالات المختلفة لبرنامج العمل. ووعدت بأن تطلع المجلس على التطورات في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات ووافقت على الاقتراح بأن يشتمل التقرير السنوي للصندوق على فرع يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالسياسة العامة للصندوق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، أعادت تأكيد الالتزام القوي للصندوق في البرنامج المشترك بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والذي يخضع لاشراف مشترك، فأشارت إلى أن الصندوق كان أحد المنظمات الأولى في إعارة أحد الموظفين إلى أمانة البرنامج.

٥٥ - وفيما يتعلق بالنظام المقترح لتخصيص الموارد، أقرت المديرة التنفيذية بأن هناك بيانات محدودة متاحة تتعلق ببعض المعايير. ولذلك فإنه من الأهمية البالغة دعم المبادرات لجمع وتمحيص البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات. وقالت إن الصندوق كان مستعدا على الدوام لتقبل اقتراح استخدام رقم الـ ٧٥٠ دولارا بدلا من ١ ٠٠٠ دولار كحد أدنى للناتج القومي الاجمالي. غير أنها ذكّرت أعضاء المجلس التنفيذي بأن النظام الجديد كان الهدف منه أن يكون مجرد اقتراح وأنه من المطلوب إجراء المزيد من التحليل لتطوير النظام. وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق سيأخذ في الاعتبار التعليقات التي جرى الادلاء بها خلال المناقشة، وقالت إن الصندوق سينظم اجتماعات إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس قبل تقديم اقتراح نهائي إلى المجلس لكي يقره. وأقرب وقت يتوقع فيه الصندوق أن يقدم مثل هذا الاقتراح إلى المجلس سيكون الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

٥٦ - وأعادت المديرة التنفيذية تأكيد أن الصندوق ملتزم بالكامل بزيادة مخصصاته لأقل البلدان نموا بصفة عامة وللبلدان الافريقية بصفة خاصة. وشددت على أن الصندوق يتوقع أن تستفيد أقل البلدان نموا بصورة أكبر من الاستراتيجية المقترحة لتخصيص الموارد. ولاحظت أيضا أن الصندوق سيواصل تقديم مساعدة مؤقتة إلى البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، كما دعا إلى ذلك برنامج العمل. ووافقت على أن يكون للصندوق دور رئيسي يضطلع به في تعبئة الموارد، سواء المحلية أو الخارجية، من أجل البرامج السكانية وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق ملتزم بمبدأ العمومية.

٥٧ - وفيما يتعلق بمسألة تسمية المديرين القطريين للصندوق ممثلين للصندوق، أعادت المديرة التنفيذية تأكيد أن مثل هذا التدبير لن تترتب عليه أي آثار في الميزانية أو يؤدي إلى تغيير الترتيبات الحالية مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الصعيد القطري وسينفذ في سياق نظام المنسقين المقيمين وبدعم كامل منه.

٥٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقررين التاليين:

١٥/٩٥ - الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1؛

٢ - يطلب أن يلتزم برنامج المساعدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل بالمبادئ الواردة في الفصل الثاني من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يؤيد المخطط العام لبرنامج المساعدة المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يجب تنفيذه بما يتفق تماما مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٤ - يقر المجالات الأساسية لبرنامج الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية؛ والدعوة، ويطلب الى المديرة التنفيذية تركيز المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان في اطار المجالات الأساسية، مع التشديد على أن السياسات السكانية جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة وإن الحاجة تدعو إلى أن يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشركاء الآخرين في صياغة استراتيجياتها؛

٥ - يحيط علما بالنهج المقترح لتخصيص الموارد؛ ويدعو المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحسين النهج المقترح، استنادا إلى الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك الفقرات ١٤ - ١٤ و ١٤ - ١٥ و ١٤ - ١٦، وأيضا إلى المؤشرات النوعية والكمية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار التام الآراء التي أعربت عنها الوفود خلال الدورة الحالية، وضرورة إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا وأفريقيا؛ وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦؛

٦ - يشير إلى مقرر المجلس التنفيذي ١١/٩٥ ويؤكد، في سياق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، أهمية ادماج الجوانب المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي التقارير المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٨ - يطلب أيضا أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس التنفيذي في دروته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ مذكرة معلومات أساسية موجزة عما إذا كان ينبغي للمجلس النظر في الانضمام إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية؛

٩ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم مشروع بيان عن المهام التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، استنادا إلى التقرير الوارد في الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1، مع الأخذ في الاعتبار تماما المناقشة التي جرت داخل المجلس التنفيذي، بما في ذلك التعليقات التي أبديت عن زيادة تحسين وتحديد المجالات البرنامجية المختلفة وعن استخدام المصطلحات وما ورد في هذا المقرر.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢٠/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على إطلاق صفة الممثلين المقيمين لصندوق الأمم المتحدة للسكان على المديرين القطريين المقيمين التابعين للصندوق؛

٢ - يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الجزء الخاص بأنشطته التنفيذية والجمعية العامة بإقرار هذا الاتفاق، على أن يكون مفهوما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون مع المنسقين المقيمين للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ودعمهم بنشاط، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ وأيضا شريطة ألا يؤدي هذا الاتفاق إلى زيادة النفقات الادارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

جيم - خطة العمل والتنفيذ المالي للبرامج

٥٩ - عرض نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والتنظيم) خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية (الوثيقة DP/1995/26)، وحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية المعتمدة من مجلس الادارة والمجلس التنفيذي (الوثيقة DP/1995/27). وأشار إلى الزيادة الحاصلة في إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان من الموارد العادية في عام ١٩٩٤ بنسبة ٢٠,٨ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٣. وأكد أن الصندوق لم ينفق فحسب إيرادات عام ١٩٩٤ كاملة، بل خفض أيضا بصورة كبيرة المبالغ المرحلة من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤. وأوضح أن حساب الإيرادات المسقطة في خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ قام على افتراض مساهمة سنوية تقدمها الولايات المتحدة بقيمة ٥٥ مليون دولار، وزيادة سنوية بنسبة ٨ في المائة في مساهمات المانحين الآخرين. وفيما يتعلق بتوزيع الموارد القابلة للبرمجة، قال إن نسبة الزيادة في القيم المطلقة للمبالغ المقدمة إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي ٣٣ في المائة تمثل التغيير الوحيد المهم الحاصل مقارنة بخطة عمل الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. وأكد أيضا مواكبة الصندوق للأهداف المحددة فيما يتعلق بالتنفيذ المالي لبرامجه القطرية، وإن كان يحتاج إلى موارد أخرى حتى يتمكن من توفير كامل المبلغ المطلوب لهذه البرامج.

٦٠ - ولاحظ كثير من الوفود بارتياح الزيادة في ايرادات الصندوق، وأعرب عن ترحيبه بالتحسن الحاصل في استعمال الموارد في عام ١٩٩٤. غير أن بعض الوفود رأى أن مستوى المبالغ المرحلة لا يزال بالغ الارتفاع، وحث الصندوق على اتخاذ خطوات من أجل تسوية هذه الحالة. وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء الحسابات المستعملة في اسقاطات ايرادات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، ورأي أنها مفرطة في التفاؤل في ضوء الشكوك التي تكتنف تبرعات أحد المانحين الكبار والانخفاض الحاصل أخيرا في المساعدة الانمائية المقدمة من بعض كبار المانحين. واقترح أحد الوفود أن يقوم الصندوق بهمة أكبر بالبحث عن قنوات تمويل غير تقليدية، وطلب آخر الحصول على معلومات عن الجوانب المالية للتعاون بين بلدان الجنوب.

٦١ - واستصوبت طائفة من الوفود إجراء زيادة أكبر نسبيا في حصة الموارد المخصصة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأوصت باجراء مراجعة على هذا الأساس للتوزيع الاقليمي للموارد قبل إقرار خطة العمل.

غير أن عدة وفود أخرى حذرت من التنقيح الوقتي لخطة العمل بدون إجراء تحليل متأن لدواعي هذا التخصيص المختلف للموارد بحسب المناطق، والآثار التي يمكن أن تترتب عليه. وبعد مناقشة قصيرة، وافق أعضاء المجلس التنفيذي على استعراض مسألة التوزيع الاقليمي، بما فيها حصة الموارد الخاصة بأفريقيا، في ضوء استراتيجية تخصيص الموارد المقبلة للصندوق. وسوف تستخدم هذه الاستراتيجية الجديدة، التي سيناقشها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، كأساس لخطة العمل السنوية المقبلة. كذلك، اقترح أحد الوفود تنقيح خطة العمل بما يعكس الأولويات البرنامجية الجديدة للصندوق.

٦٢ - وبخصوص التنفيذ المالي، طلب كثير من الوفود إجراء مزيد من التحليل للعوامل التي تتسبب في حدوث اختلافات في معدلات تنفيذ البرامج القطرية. ولاحظ عديد منهم انخفاض معدلات التنفيذ على وجه العموم في البلدان الافريقية وطلب تفسيرا لبطء معدل التقدم المتحقق.

٦٣ - وأعرب نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والتنظيم) عن شكره للمجلس التنفيذي لما أبداه من تعليقات إيجابية بشأن تحسن معدل استعمال موارد الصندوق، وأكد أن الصندوق سيواصل بذل جهوده من أجل خفض قيم المبالغ المرحلة. وقال إن الزيادة التقديرية في تبرعات المانحين البالغة ٨ في المائة سنويا مستمدة من أنماط الايرادات للفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ التي تظهر زيادة سنوية بنسبة ٩ في المائة. وعلى ذلك، رأى الصندوق أن اسقاطات الايرادات في خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ هي اسقاطات واقعية. وأكد أيضا أن خطة العمل، باعتبارها خطة مستمرة، تنقح سنويا وتقدم إلى المجلس. ومن هنا يمكن أن تجري على الفور التسويات اللازمة في حالة حدوث انخفاض حاد في التبرعات. كما أوضح أن الصندوق يجتهد في البحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل، لا سيما في القطاع الخاص، إلا أن نتائج هذه الجهود لا تزال حتى الآن هامشية. وبخصوص التعاون بين بلدان الجنوب قال إن البيانات المالية ذات الصلة ترد في البرامج القطرية والمشتركة بين الأقطار للصندوق.

٦٤ - وردا على استفسارات بشأن تخصيص الموارد بحسب المنطقة، أكد نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والتنظيم) أن المعايير المستعملة في الحسابات ذات الصلة مستمدة من قرارات مجلس الادارة المتصلة بنظام الأولويات القطرية وغيرها من مؤشرات التخصيص، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالمجالات البرنامجية. وأكد أن خطة العمل المقبلة ستعبر عن الاستراتيجية الجديدة لتخصيص الموارد التي سيعتمدها المجلس التنفيذي. كذلك، سيجري استخدام الأولويات البرنامجية الجديدة بمجرد أن يتوصل المجلس إلى قرار نهائي في هذا الشأن. وكرر التأكيد بأن زيادة القيم المطلقة لمبالغ المساعدة المقدمة إلى افريقيا جنوب الصحراء من ٥٤ مليون دولار إلى ٧٢ مليون دولار سنويا هي زيادة كبيرة. ونظرا إلى أن تخصيص حصة لافريقيا بنسبة أكبر من ذلك ينطوي على عملية إضافية لإعادة توزيع الموارد من المناطق الأخرى، فإن تنقيح كهذا يحتاج إلى دراسة متأنية من جانب المجلس.

٦٥ - وفيما يتعلق بمعدلات التنفيذ، لاحظ أن القصد من الوثيقة الحالية هو تقديم استعراض عام، حسبما طلب مجلس الادارة في السنوات السابقة. لكن إذا كانت هذه هي رغبة المجلس التنفيذي فسوف يقوم

الصندوق برحابة صدر بادراج تحليل في خطط عمله المقبلة للعوامل المحددة لمعدلات التنفيذ في البرامج القطرية كل على حدة.

٦٦ - وشرح نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) طبيعة تدفقات الايرادات التي تستعصى على التنبؤ وهو ما يحول دون تنفيذ البرامج بدون اعاقة، ويتسبب بدوره في بعض الاختلاف الحاصل في معدلات التنفيذ. ولاحظ أن الصندوق اتخذ عدة مبادرات من أجل زيادة هذه المعدلات في عام ١٩٩٤ تضمنت، في جملة أمور، إلغاء السقوف القطرية بما يسمح بالتخصيص الكامل للموارد في إطار البرنامج القطري المعتمد، ومطالبة جميع المكاتب القطرية بتقديم تقارير ربع سنوية للنفقات لتمكين الصندوق من استعراض مستويات الانفاق وترحيل الموارد بين البرامج وفقا لذلك.

٦٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٦/٩٥ - خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر مقترحات تخطيط الموارد البرنامجية المقدمة من المديرة التنفيذية والمبينة في الفقرات من ٧ إلى ١٥ في الوثيقة DP/1995/26، مع الأخذ في الاعتبار تماما الفقرة ٤ من المقرر ١٥/٩٥؛

٢ - يوافق على طلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية لعام ١٩٩٦ بمستوى معادل للموارد الجديدة القابلة للبرمجة لعام ١٩٩٦ والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٦٣ مليون دولار؛

٣ - يقر استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩: ٢٨٠ مليون دولار لعام ١٩٩٧؛ و ٢٩٨ مليون دولار لعام ١٩٩٨؛ و ٣١٩ مليون دولار لعام ١٩٩٩؛

٤ - يقر أيضا استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل متعدد الأطراف: ١٥ مليون دولار سنويا للأعوام من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

دال - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل

٦٨ - قدم نائب المديرة التنفيذية (الخدمات التقنية) التقرير المتعلق بمركز المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات (الوثيقة DP/1995/24/Part II). ولاحظ أن المبادرة العالمية قد أنجزت العمل المنوط بها في عام

١٩٩١، بما فيه إجراء دراسات متعمقة في ١٢ بلدا؛ ونشر تقارير عن الدراسات المتعمقة والتقارير التقنية الأخرى؛ ووضع قاعدة بيانات وسائل منع الحمل؛ ووضع عملية للمتابعة. وقال إن اجتماعا عقد مؤخرا للفريق الاستشاري بشأن المبادرة العالمية قد توصل الى توافق عام في الآراء بشأن أربع نقاط هي: (أ) ينبغي أن يستمر عمل المبادرة العالمية وأن يضفى الطابع المؤسسي على أمانتها وأن تشكل جزءا لا يتجزأ من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ب) وينبغي أن تجري الأمانة متابعة منتظمة للأنشطة وأن تساعد على تنظيم وتعزيز التدريب على إدارة السوقيات، وهو مجال مطلوب بشدة؛ (ج) وأن يواصل تطوير قاعدة بيانات وسائل منع الحمل لتوفير صورة أكثر اكتمالا عن الطلب والعرض على المستوى القطري، وأن تدرج معلومات عن وسائل منع الحمل التي يتم انتاجها محليا و /أو التي تتوفر بالطرق التجارية؛ (د) وينبغي أن ينشئ صندوق الأمم المتحدة للسكان مرفقا عالميا لوسائل منع الحمل وأن يديره بقصد القضاء على حالات الإنقطاع في الإمداد بوسائل منع الحمل وتحقيق وفورات في الحجم في شراء وسائل منع الحمل.

٦٩ - ورحبت عدة وفود بالتقرير المتعلق بالمركز وأشادت بإنجازات المبادرة العالمية. وأعرب العديد منها عن مساندته القوية لمواصلة المبادرة العالمية الى ما بعد ١٩٩٥ وأوصت باستكشاف طرق إضفاء الطابع المؤسسي على أمانة المبادرة. وفي هذا الصدد أوصت عدة وفود بإدماج المبادرة العالمية في البرنامج العام لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجعل أمانتها جزءا دائما من الصندوق في نهاية المطاف. واقترح أحد الوفود أن يرد هذا الاجراء في مقترحات ميزانية الصندوق لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وأثنى عدد من الوفود على عمل وحدة المشتريات لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأكدوا على ضرورة مواصلة تعزيز قدرة الصندوق الشرائية وقدرته التقنية في هذا المجال. واقترحت عدة وفود أن يعيد الصندوق تقييم دوره في العمل على ضمان وكفالة وسائل منع الحمل وتلبية الاحتياجات غير الملباة، سواء من وسائل منع الحمل أو من إدارة السوقيات، بما في ذلك التعاون مع الفاعلين الرئيسيين الآخرين في هذا المجال.

٧٠ - وأكدت عدة وفود على أهمية تركيز الاهتمام على المسائل المتعلقة بجودة الرعاية وضمان الجودة، فضلا عن تلبية احتياجات المراهقين والشبان والعزاب من وسائل منع الحمل. وأكد عدد من الوفود على أهمية الإنتاج المحلي لوسائل منع الحمل وضرورة تشجيع التوزيع المحلي وتعزيز القدرة المحلية على تولي البرامج وإدارتها. وأكد أحد الوفود على ضرورة مراعاة التباينات الثقافية مراعاة تامة في الجهود الرامية الى تلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل لدى فرادى البلدان، وأعرب عن تحفظات بلده بشأن توفير وسائل منع الحمل للمراهقين والشباب والعزاب.

٧١ - وردا على اقتراحات متعلقة بمواصلة عمل المبادرة العالمية، وافق الصندوق على أن يقدم للمجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ مقترحات بشأن مواصلة المبادرة العالمية الى ما بعد عام ١٩٩٥، في سياق برنامج الصندوق المشترك بين الأقطار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، فضلا عن مقترحات بشأن

بعض الخيارات المتعلقة بطرائق إنشاء مرفق عالمي لوسائل منع الحمل. كما وافق الصندوق على إعادة تقييم دوره في مجال الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات وعلى تحليل أفضل الطرق لتلبية الاحتياجات غير الملباة في هذه المجالات الرئيسية، بما فيها الحاجة الى ضمان الجودة. وسيقدم هذا التحليل في شكل تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

٧٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢١/٩٥ - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المتعلق بالمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بادارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات والوارد في الوثيقة DP/1995/24/Part.II؛

٢ - يطلب الى المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، وفي سياق برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بين الأقطار، اقتراحا باستمرار المبادرة العالمية لما بعد عام ١٩٩٥، وأن يدرج، في هذا الاقتراح، مخططا بالأهداف والأساليب والإجراءات المتعلقة بإمكانية وضع ترتيب في المستقبل بشأن وسائل منع الحمل على الصعيد العالمي؛

٣ - يطلب أيضا الى المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، تقريرا يتضمن إعادة تقييم الدور المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل والوفاء بها والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

هاء - التدابير المتخذة لتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٤: تقديم المساعدة الى رواندا

٧٣ - أعربت وفود عديدة عن تقديرها لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان المضطلع بها في إطار البرنامج القطري الجاري ولا سيما منذ بدء حالة الطوارئ الوطنية. وأيدت معظم الوفود في حديثها المرونة

التي أبديت في الأنشطة المضطلع بها حتى الآن والسماح بنفقات إجمالية تصل الى ٧,٨ مليون دولار حتى نهاية البرنامج القطري. بيد أن وفود عديدة أعربت عن تحفظاتها بشأن المبررات المقدمة للإنفاق المحتمل لمبلغ يصل الى ٠٠٠ ٨٠٠ دولار أكثر مما تمت الموافقة عليه أصلا من أجل البرنامج.

٧٤ - وأوضح مدير شعبة أفريقيا أنه في ضوء التغييرات في الملامح السكانية الناجمة عن حالة الطوارئ، فإنه من المطلوب إجراء مسح ديموغرافي واسع النطاق، وكذلك القيام باستثمار أكبر مما هو متوقع في قطاع الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة بسبب تدمير الهياكل الأساسية.

٧٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٤/٩٥ - تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤: تقديم المساعدة الى رواندا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على استمرار تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤، الذي يفسح المجال للمرونة في إنفاق الموارد القطاعية من موارد البرنامج القطري الثالث لرواندا ولنفقات إجمالية تصل الى ٧,٨ مليون دولار لتمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من مواصلة الاستجابة للاحتياجات المتنامية لحكومة رواندا لأغراض التعمير والتنمية.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

ثالثا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

طلب موارد إضافية للبرنامج القطري لناميبيا

٧٦ - أيدت وفود عديدة الطلب المقدم لتخصيص موارد إضافية للبرنامج القطري لناميبيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. بيد أن اثنين من الوفود لاحظا أن الأموال المطلوبة تمثل زيادة كبيرة عن المبلغ الأصلي المعتمد. وأشار أحد الوفدين إلى أن الموارد التكميلية مطلوبة لكثير من الأنشطة التي تشكل جزءا من البرنامج القطري الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته التاسعة والثلاثين (١٩٩٢)، وتساءل عما إن كانت رداءة التخطيط وسوء الإدارة المالية قد أسهما في انخفاض معدل تنفيذ تلك الأنشطة. ولاحظ الوفد الآخر أن ناميبيا ليست من البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الصندوق. وأشار من ثم الى أنه قد يلزم للصندوق أن يعيد النظر في معاييره المتعلقة بالبلدان ذات الأولوية و/أو أن يبحث ما إن كان ينبغي جعل ناميبيا من البلدان ذات الأولوية. وعلق وفد ثالث على الحاجة الى بناء قدرة وطنية وطلب أن يولي الصندوق اعتباره لتلك الحاجة.

٧٧ - وأعرب ممثل ناميبيا عن امتنان بلده للصندوق لما يتلقاه منه من دعم. وعلى الرغم من أن ناميبيا ليست من البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الصندوق، فإن سكان البلد يزدادون بمعدل سريع. وقال إن أهداف البرنامج لا تزال صحيحة. ووصف حمل المراهقات ومظاهر عدم الوعي فيما يتعلق بنوع الجنس بأنهما من الشواغل الرئيسية لدى حكومته، وأكد أهمية أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال في هذا الصدد. ولاحظ أن العوامل السكانية هي من العناصر الإنمائية الجوهرية وذكر أن حكومته تواصل التقدم صوب صياغة سياسة سكانية.

٧٨ - وأعربت مديرة شعبة افريقيا عن شكرها للوفود لما أبدته من تأييد. وذكرت أن مستوى التمويل الذي طُلب للبرنامج القطري الأصلي اتسم بالتحفظ لأن ناميبيا ليست من البلدان ذات الأولوية ولأنه لم تكن قد ثبتت بعد القدرة الاستيعابية لهذه الدولة الجديدة. بيد أنها أكدت أن احتياجات هذه الدولة في مجال السكان تبرر المستوى المطلوب من مساعدة الصندوق. ولاحظت أنه على الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل نسبيا في ناميبيا، فإن هذا الثراء الظاهري يخفي وراءه توزيعا للدخل شديد الانحراف، حيث لا تحصل أغلبية كبيرة من السكان إلا على نسبة مئوية ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي. وأكدت أن الحكومة ملتزمة التزاما قويا بتعجيل البرنامج السكاني وأن تنفيذ البرنامج يمضي على نحو أفضل مما كان متوقعا، من الناحيتين الفنية والمالية معا - إذ تم إنفاق ٧٧ في المائة من الأموال المعتمدة خلال السنوات الثلاث الأولى من البرنامج. ويلزم رصد أموال تكميلية لتعزيز البرنامج الوطني للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ وبدء الأنشطة المتعلقة بالإعلام والتثقيف والاتصال وبنوع الجنس والسكان والتنمية؛ وصياغة سياسة سكانية وطنية؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وبناء القدرة الوطنية.

٧٩ - وأشار نائب المدير التنفيذي (البرنامج) إلى أن طلب الموارد الإضافية متوافق مع التوصيات التي أسفر عنها استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري، وأن ناميبيا تبدو مرشحا مثاليا للمساعدة المقدمة من الصندوق بالنظر إلى تركيز المجلس التنفيذي على الحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للمنطقة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن من الواضح أن ناميبيا تحتاج إلى الدعم من الصندوق وأنها تريد هذا الدعم، وأن لديها القدرة على إنفاق الأموال التي ستخصص لها إنفاقا فعالا.

٨٠ - ووافق المجلس التنفيذي على طلب اعتماد سلطة التمويل الإضافية للبرنامج القطري لناميبيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1995/28.

٨١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية (DP/1995/27).

رابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - متابعة قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧

٨٢ - حدد مدير البرنامج المساعد، مدير مكتب دعم السياسات والبرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بيانه الاستهلالي، عددا من التدابير المتصلة بالسياسة العامة والتدابير البرنامجية والإدارية التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنة الماضية لتنفيذ قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧. وقال

إنه تم اتخاذ إجراءات على مستويين: أولا اتخذ صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات فردية بشأن أحكام القرارين التي لها تأثير مباشر على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل النهج البرنامجي، والتنفيذ الوطني، وتحقيق اللامركزية وتفويض السلطة، والتدريب المشترك، ومذكرات الاستراتيجيات القطرية؛ وثانيا، قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع المنظمات الشريكة من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، باتخاذ إجراءات بشأن جوانب القرار التي ترتبت عليها آثار في الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة ككل، مثل نظام المنسقين المقيمين، ومواءمة دورات البرمجة والأماكن والخدمات المشتركة.

٨٣ - وأشار نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج)، في بيانه الاستهلالي، إلى العلاقة الوثيقة بين عملية استعراض البرامج وإعداد الاستراتيجيات التي يقوم بها الصندوق والنهج البرنامجي. وقال إن عملية استعراض البرامج وإعداد الاستراتيجيات تضمنت تحليلا شاملا لحالة السكان على الصعيد القطري وأكد أنه تم خلال عملية إعداد الاستراتيجيات التشاور مع جميع الجهات النشطة على الصعيد القطري في مجال السكان. وقال إن نظام خدمات الدعم التقني/فريق الدعم القطري كان له دور نشط في هذه العملية، حيث قدم الإرشاد التقني والتحليلي اللازم على الصعيد القطري. وأوضح أن الصندوق استفاد بصورة متزايدة من التنفيذ الوطني، ومن الخبرات الوطنية المتاحة. وكان قصور القدرات الوطنية والإبلاغ المالي من بين المشاكل التي واجهها الصندوق في مجال التنفيذ الوطني. وواصل الصندوق جهوده الرامية إلي تحقيق اللامركزية عن طريق نقل سلطة الموافقة على المشاريع إلى الميدان ومنح ١٢ بلدا السلطة الكاملة للموافقة على المشاريع، على أساس تجريبي.

٨٤ - ولاحظت عدة وفود التقدم الملموس الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. ورحبت تلك الوفود بالشكل الموحد للتقارير.

٨٥ - وكان الاهتمام الذي أبدي بشأن مذكرات الاستراتيجيات القطرية والعمل الذي أنجز في هذا الشأن مشجعا بوجه خاص. وسأل أحد الوفود عما إذا كان من الممكن وضع شكل موحد لمذكرات الاستراتيجية القطرية. وأعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم لمبدأ مذكرات الاستراتيجيات الإقليمية وأشادوا بجدواها كأداة لتعزيز نظام المنسقين المقيمين، غير أنهم طلبوا ضمانات بأن يظل إعدادها خيارا وطنيا، كما استهدفت الجمعية العامة. وأعرب أحد الوفود عن شكه في جدوى مذكرات الاستراتيجية القطرية بالنسبة للبلدان ذات أرقام التخطيط الارشادية المنخفضة. وطلب وفد آخر إعداد تقرير مرحلي عن صياغة مذكرات الاستراتيجية القطرية على الصعيد القطري، كأداة لدراسة جدوى هذه العملية. وسئل صندوق الأمم المتحدة للسكان عما إذا كانت مذكرات الاستراتيجيات القطرية قد ساعدت في إدماج الاستراتيجيات السكانية على الصعيد القطري.

٨٦ - وطلبت الوفود معلومات محددة عن دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال التنفيذ الوطني. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، طلبت عدة وفود توضيحات بشأن دور الوكالات المتخصصة في التنفيذ الوطني بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٨٧ - كما طُلبت معلومات إضافية بشأن استخدام نظـــام المنسقين المقيمين وتجربة النهج البرنامجي، لا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الناقص الذي له علاقة بهذه الآلية في أحد البلدان.

٨٨ - وحظيت جهود المنظمتين من أجل تحقيق اللامركزية بالتأييد، وطلب بعض المتكلمين ضمانات بشأن المساءلة.

٨٩ - وأشيد بالاتفاق الذي توصل إليه الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لتوسيع دائرة المرشحين لشغل مناصب المنسقين المقيمين. وأعرب عن الأمل في أن ترشح المنظمات المساهمة أفضل العناصر المتوفرة لديها. وطرح سؤال يتعلق بالكيفية التي تضمن بها المنظمات التي تسهم في تقديم المرشحين تيسير عودة هؤلاء الموظفين إلى عملهم.

٩٠ - وقدمت تعليقات أخرى تتعلق بفرص تعزيز قواعد البيانات داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للبلدان المتلقية الجديدة، وتشجيع المجلس التنفيذي على الاضطلاع بدور استراتيجي أكبر في عملية البرمجة القطرية وأشير إلى الإجراءات التي اتخذها المجلس التنفيذي لليونيسيف في هذا الصدد، وطُلب تجميع ودراسة التكاليف المحلية، بما في ذلك الخدمات المحلية.

٩١ - ولاحظت عدة وفود عدم الإشارة إلى الرصد والتقييم في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وعلاوة على ذلك، طُلب زيادة الجانب التقني في التقارير التي تقدم في المستقبل، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تعترض تنفيذ القرارات، لا سيما على الصعيد القطري. ولتسهيل مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إسداء المشورة إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اقترح أيضا أن ينظر برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في المستقبل في وضع تقرير واحد مشترك، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٩٢ - وردا على النقاط التي أثيرت، أبلغ مدير البرنامج المساعد المجلس التنفيذي أن ما يزيد على ٤٠ في المائة من الممثلين المقيمين قد عملوا في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى اكتسبوها خلال حياتهم الوظيفية. وأعرب عن أسفه لعدم ورود إشارة خاصة إلى التقييم والرصد لكنه أوضح أنه أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بتنسيق التقييم والرصد فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة. وقال إن بيانا مفصلا بشأن التقدم

المحرز في هذه المجالات أدرج في تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أبلغ المجلس بالجهود التي تبذل حاليا داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع نظام فعال لإدارة المعلومات، لأن ذلك يعد متطلبا أساسيا واضحا لنجاح عملية تحقيق اللامركزية داخل المنظمة.

٩٣ - وفيما يتعلق بدور الوكالات المتخصصة في دعم التنفيذ الوطني، بين نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرنامج) أن نظام خدمات الدعم التقني/أفرقة الدعم القطري هو الوسيلة الرئيسية لتقديم المساعدات التقنية على الصعيد القطري. وقال إنه من المطلوب من هذا النظام الاستعانة بخبراء وطنيين قدر الإمكان. وفي حالة عدم توافر الخبراء، يستعين الصندوق بالخبرات المتاحة لدى أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق، وهي أفرقة مؤلفة من اختصاصيين من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن الصندوق اعتمد نهجا تدريجيا فيما يتعلق باللامركزية بغية ضمان المساءلة، وزيادة صلاحية الموافقة على المشاريع المأذون بها تدريجيا الى مستواها الحالي الذي يبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ دولار. وقد راقب الصندوق النتائج في كل مرحلة للتأكد من التمسك بالمساءلة. واعتمد الصندوق أيضا على استعراضات منتصف المدة لضمان المساءلة. وكانت تجربة الصندوق فيما يتعلق بمذكرة الاستراتيجيات القطرية إيجابية عموما والصندوق حاليا في سبيله الى تحديد أفضل الوسائل لربط عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات بعمليات مذكرة الاستراتيجيات القطرية.

٩٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٧/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيل التقريرين المقدمين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بتعليقات المجلس التنفيذي؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكفلا أن تتناول التقارير التي تقدم في المستقبل بشأن تنفيذ استعراض السياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات معالجة أكثر دقة للمشاكل والفرص التي تم تحديدها، لا سيما على الصعيد الميداني، وأن تتضمن أية توصيات مناسبة وأية طلبات للحصول على المشورة من المجلس التنفيذي؛

٣ - يطلب كذلك إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يبحثا مع المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مسألة إعداد تقرير مشترك بشأن تنفيذ استعراض السياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات لكل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لليونيسيف على أن يتضمن فرعا مشتركا وفرعا لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على التوالي.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

باء - متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٩٥ - قرر المجلس التنفيذي إجراء مناقشة بشأن هذين الفرعين من البند. وقد أعربت وفود عديدة عن ارتياحها للتقارير عموما، في حين طلب بعضها مزيدا من المواد الموضوعية والمعلومات بشأن المشاكل التي تجري مواجهتها والتي يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديم توجيهات بشأنها. وأبرزت وفود أخرى الدور الرئيسي الذي تقوم به الجمعية العامة والمجلس في تحديد مسؤوليات المنظمات فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستفسر أحد المتكلمين عما إذا كانت هناك أية ازدواجية في قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يلي المناقشة التي تناولت بالتحديد صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي.

١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٩٦ - أشار نائب المدير التنفيذي (الخدمات التقنية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقديمه للوثيقة DP/1995/24 (Part II) إلى أن أحد الشواغل الأساسية للصندوق فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتمثل في تكييف برامجه القطرية بما يجعلها متمشية بشكل أفضل مع برنامج عمل المؤتمر. ولاحظ التقدم الذي أحرزته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر وأفرقتها العاملة. ولاحظ كذلك أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيضطلع على نحو ما اقترحته لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين، بمسؤولية تقديم التقارير على أساس سنوي عما اكتسبه البرنامج من خبرة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد القطري. وكرر التأكيد على عزم الصندوق على التعاون مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر مع مراعاة التعليقات التي سبق أن أبداها أعضاء المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أعرب عن ارتياح الصندوق لتأييد برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إن الصندوق سيواصل العمل على المستوى الدولي لتعزيز بلورة مفهوم ٢٠/٢٠ بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وضمن الإطار

الذي اعتمد في كوبنهاغن. وتعهد بتوفير دعم الصندوق من أجل وضع إطار عام على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمتابعة جميع المؤتمرات الدولية الرئيسية، وأبلغ المجلس التنفيذي بالجهود الجارية في منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

٩٧ - ورحبت معظم الوفود بما بذله صندوق الأمم المتحدة للسكان من جهود في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولا سيما دوره التنسيقي في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت وفود كثيرة أيضا على أهمية التعاون فيما بين الوكالات وما لكل منظمة من امتيازات نسبية في متابعة كلا المؤتمرين.

٩٨ - وفيما يتعلق بمسألة إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لاحظت عدة وفود أنه ستجرى مواصلة مناقشة هذه المسألة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٥. وأبدى أحد الوفود تعليقا مفاده أن التقرير المتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لم يشر إلى قرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٩ بشأن الهجرة الدولية والتنمية. واستفسر أيضا عن الإشارة الواردة في تقرير متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى مشروع الوثيقة E/CN.9/1995/L.3/Add.1 بشأن الدورة الثامنة والعشرين للجنة السكان والتنمية، ملاحظا أن مشروع الوثيقة لا يعكس على النحو الواجب الأحكام المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ بشأن تغيير اسم اللجنة.

٩٩ - وشكر نائب المدير التنفيذي (الخدمات التقنية) أعضاء المجلس التنفيذي على ما أبدوه من تعليقات بناءة على التقرير. ولاحظ أن نقص المادة الموضوعية في التقارير إنما يعود أساسا إلى مشاكل تتعلق بالتوقيت والتخطيط، لكنه أضاف قائلا إن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي قراءته بالاقتران بالوثيقة DP/1995/25 بشأن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية للصندوق في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إنه يتوقع أن تتوفر تقارير الأفرقة العاملة الأربعة التابعة لفرقة العمل المشتركة فيما بين الوكالات عندما يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه/تموز/يوليه ١٩٩٥. وأبلغ المجلس التنفيذي بأن تقريرا مستقلا عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٩ سيقدم إلى المجلس في حزيران/يونيه/تموز/يوليه ١٩٩٥ وستقوم بإعداده للأمين العام إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. وأكد أيضا التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون تعاونا كاملا مع سائر وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٠ - أكد مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب دعم السياسات والبرامج في معرض تقديمه للوثيقة DP/1995/30/Add.3 على أهمية نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستعرض التدابير التي يجري اتخاذها من قبل البرنامج في ذلك الخصوص، وأكد أن مؤتمرات الأمم المتحدة الثلاثة - مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي

للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية - وفرت فهما جديدا بالحاجة الى اتباع نهج جديد إزاء التنمية، والى إدماج الشواغل البيئية في الاقتصاد، وبأهمية تمكين المرأة وتوفير التعليم للفتيات، وضرورة إعادة التفكير بالنماذج التقليدية للنمو الاقتصادي وذلك من أجل إيلاء أهمية أكبر لاحتياجات الفقراء.

١٠١ - واستطرد قائلا، إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعد خطة عمل لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تبرز دوره في المساعدة على إدراج نتائج مؤتمر القاهرة في الحوار الجاري بشأن السياسات العامة السائدة ومراعاة أثر دينامية السكان في التنمية. وأوضح أن أعمال المتابعة تشمل ما يلي: إجراء استعراض داخلي للسياسات والبرامج لمواءمتها مع توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ تدريب وتوعية موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرسالة التي تمخض عنها المؤتمر؛ والمشاركة النشطة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المنبثقة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والمشاركة في مبادرات المتابعة المشتركة بين الوكالات؛ وتنسيق جهود متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع جهود متابعة المؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا. وتحدث عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فاستعرض الخطوط الرئيسية للمسؤوليات الرئيسية التي أناطها برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد أن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستمد قوة دفعه من الطلب وسيصمم على أساس تلبية الاحتياجات المحلية. قال إنه أرسلت لجميع الممثلين المقيمين ورقة استراتيجية عنوانها "من الفقر الى الإنصاف"، تؤكد حاجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى أن يجعل من متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المحور الأساسي الذي يركز عليه، وقال إن هناك ورقة أخرى متوفرة عنوانها "ما بعد مؤتمر كوبنهاغن".

١٠٢ - وتحدث أحد الوفود، باسم وفود أخرى، عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فأكد ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمج القضايا السكانية دمجا كاملا في استراتيجيته الإنمائية وبتنسيق ذلك على المستوى القطري من خلال المنسق المقيم. وطلب أيضا الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون بصورة كاملة مع شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمم المتحدة في تنفيذ العمل المتصف بلجنة السكان والتنمية.

١٠٣ - لاحظ متكلم أن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يمكن أن تكون مناسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة توضيح أولوياته وتركيزها. ودعا متكلم آخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى مواصلة التركيز على استئصال الفقر ولا سيما بمساعدة البلدان على صياغة استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر. واقترح أحد الوفود أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم تقارير الى المجلس التنفيذي عن متابعته لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

١٠٤ - ورد مساعد مدير البرنامج على ذلك فقال إن خطط متابعة هذين المؤتمرين متسقة تماما مع المجالات الأربعة التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتالي سيجري إدماجها في البرامج

الموجودة. وأكد مجددا على ما لنتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من أهمية حيوية بالنسبة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل. وأوضح أن الوثيقة DP/1995/30/Add.3 ثم أنجزت قبل فترة طويلة من انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي ولهذا السبب لم ترد بها تفاصيل التدابير التي اتخذت مؤخرا، كما وردت في الورقتين المشار إليهما أعلاه. غير انه استدرك قائلا إن هناك مواد تكميلية متوفرة حاليا للوفود. وأضاف معاون مدير البرنامج قائلا، إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمتع بميزة نسبية محددة فيما يتعلق بمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية نظرا لكونه مفوضا بالتنمية البشرية المستدامة وبالتركيز على الجوانب المشتركة بين القطاعات، ولا سيما بتقديم الدعم من أجل وضع أطر للاقتصاد الكلي. وشؤون الحكم، واستراتيجيات وطنية لاستئصال الفقر، وآليات للمشاركة الحكومية، وخطط إئتمانية ووسائل تكسب مستدامة. وردا على طلب للحصول على مزيد من المعلومات عن فرق العمل المشتركة بين الوكالات المشار إليها في التقرير، أوضح أن الأمين العام سوف يقدم الاقتراح في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥ خلال فترة التنسيق وذلك لأنه كان يشكل جزءا من التقرير الذي قدمه والذي تضمن مدخلات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالفرعين الثاني والثالث من التقريرين المقدمين الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1995/24/Part III و DP/1995/30/Add.3) وأحالهما مشفوعين بتعليقات المجلس التنفيذي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مواءمة عرض الميزانيات والحسابات

١٠٦ - عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي البند بالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأفاد المجلس عن إحراز تقدم في مواءمة البيانات المالية برعاية اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)، وأنه سيجري في هذا الخصوص عقد اجتماع ثالث وأخير لفريق عامل في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٥. وأشار إلى استمرار المشاورات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن مواءمة الميزانيات، وأنه جرى في سياقها استكمال استعراض أولي لتعيين أوجه الاختلاف في الأساليب الحالية لعرض الميزانيات. وقال إن النتيجة المترتبة على المقترحات المقدمة استجابة للدراسة التنظيمية لليونيسيف والتي ستعرض على المجلس التنفيذي لليونيسيف في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، لا سيما المقترحات المتعلقة بإدماج الميزانيات البرنامجية والإدارية للمكاتب القطرية لليونيسيف، سيكون لها أثرها في العملية المشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، بما في ذلك إطارها الزمني. وذكر المدير المساعد أن المجلس سيتلقى تقارير إنجاز دورية عن مواءمة الميزانيات، كما اقترح إجراء استعراض آخر في هذا الخصوص في الدورة العادية السنوية الأولى لعام ١٩٩٦.

١٠٧ - ولاحظ أحد الوفود التحسن الطيب الذي أمكن إحرازه في وضع معايير محاسبية مشتركة لهيئات منظومة الأمم المتحدة واقترح اتخاذ عدة تدابير، لاقت فيما بعد تأييد وفد آخر، من أجل تعزيز مواءمة الميزانيات والحسابات تشمل: (أ) استعمال مصطلحات متماثلة للتمييز بين التكاليف الأساسية وتكاليف الدعم البرنامجي والتكاليف الخارجة عن الميزانية؛ (ب) استعمال تعاريف متماثلة في تحديد التكاليف العامة؛ (ج) إيجاد معلومات ميسورة عن عدد الوظائف كافة؛ (د) كفالة المعالجة الموحدة للإيرادات المتأتية من جميع المصادر؛ (هـ) عرض نفقات ميزانيات فترات السنتين حسب بنود الإنفاق؛ (و) الأخذ بنسق التتابع نفسه في الوثائق المتعلقة بالميزانيات الثلاث جميعا مع إيراد المعلومات في هيئة جداول؛ (ز) إعداد وثيقة لميزانية بدئية لاستعمال الوكالات الثلاث.

١٠٨ - وأعرب وفد عن قلقه البالغ إزاء افتقار التقرير الى المحتوى، وأيده آخرون في ذلك، وشدد على ضرورة الاطلاع على ما يجري في الاجتماعات التي يأتي التقرير على ذكر لها، لا سيما في ضوء احتياجات تقديم التقارير المحددة في قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٩ (هـ). وذكر هذا الوفد الذي قام مراجعو حسابات تابعون لبلده بزيارة الوكالات الثلاث، أنه من المفيد أيضا معرفة الاتجاه الذي سيتبع في أعقاب الاستعراض المشترك، وشكك في ضرورة الاستعانة بمستشار من الخارج لوجود خبرات داخلية، ولاحظ أن التقرير لم يحال الى المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها. وأكد أن مواءمة الميزانية ينطوي على أهمية للبلدان المانحة والمتلقية على حد سواء، وأبدى قلقه أن يؤدي اختلاف الميزانيات الإدارية الى زيادة صعوبة تحديد المجالات التي تستخدم فيها الأموال. ولاحظ أحد الوفود أن غياب الطابع الشمولي من التقرير يدعو الى الأسف خاصة في ضوء الاستعراض المرتقب للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، وطالب بإجراء لقاءات تتوسط انعقاد الدورات بشأن مسائل المواءمة.

١٠٩ - وعلّق مدير البرنامج المساعد على ذلك مؤكدا استمرار بذل الجهود من أجل المحافظة على الوثيقة قصيرة ومحكمة. وردا على سؤال آخر قال إنه من المنطقي أن تؤخذ بعين الاعتبار نتيجة المناقشات التي يجريها المجلس التنفيذي لليونيسيف بشأن الاستعراض التنظيمي لهذه المنظمة، لأن المواضيع المثارة في الاستعراض لها أيضا تأثيرها في الأساليب المحتملة لعرض الميزانية. وقال إن اليونيسيف تضع مقترحات للاستجابة لطلبات محددة من مجلسها التنفيذي من أجل استعراضها في أيلول/سبتمبر.

١١٠ - وأشار مدير البرنامج المساعد إلى بيان سابق أدلى به رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أمام الجمعية العامة، أقر فيه بأن أساليب العرض المحددة للميزانية تتوقف على بنية الهيئات التشريعية وحجمها وإجراءاتها وطبيعة برامجها. وأشار أيضا الى أنه مع وجود أوجه للتشابه بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان فإن هناك أيضا أوجه عديدة للاختلاف، خاصة في اليونيسيف، مما يجعل عملية المواءمة أكثر صعوبة.

١١١ - وفي الوقت نفسه، طلب مدير البرنامج المساعد بعض التفهم لوضع البرنامج الإنمائي الذي يعكف على عملية كبيرة لتخفيض حجمه، سيجري بيان تفاصيلها في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي أثناء استعراض اقتراحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

١١٢ - وأكد مدير البرنامج المساعد أيضا أن الهدف الأساسي لأي عملية لتحضير الميزانية هو أن يجري عرضها على مجلس الإدارة المعني بطريقة تقوم على البيان والوضوح. وفي هذا الصدد أشار الى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبذل جهودا كبيرة من أجل تحسين عرض ميزانيتاته وزيادة شفافيتها وأن المجلس التنفيذي سلّم بذلك في دوراته السابقة.

١١٣ - وأوعز مدير البرنامج المساعد الى أنه من غير الواقعي في ظل هذه الملابسات أن يتقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه المقبل بتقارير عما يكون قد حدث من تقدم في الحالة فيما يتعلق بعملية مواءمة عرض الميزانيات.

١١٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الخاص بمواءمة عرض الميزانيات والحسابات مع التعليقات التي أبديت بشأنه (DP/1995/29).

سادسا - التقرير السنوي لمدير البرامج والمسائل ذات الصلة ومستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - التقرير السنوي ومستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٥ - قدم مدير البرنامج التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٤ (DP/1995/30 و DP/1995/30/Add.1-5)، والتقرير المتعلق بمستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنفيذ المقرر ١٤/٩٤ (DP/1995/31). ونظر في التقريرين معا في المناقشة.

١١٦ - واستعرض مدير البرنامج في بيانه التدابير التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال العام الماضي للوفاء بالولاية التي أناطها به المجلس التنفيذي لدى موافقته على المقرر ١٤/٩٤ بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعدد الخطوات المتخذة فيما يتعلق بما يلي: اعادة صياغة المهمة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتنفيذ الولاية الجديدة؛ وتوحيد القيادة تحت سلطة المنسق المقيم؛ وشؤون الموظفين؛ واعادة تنظيم هياكل وحدات المقر؛ واصلاح عمليات تخصيص الموارد الأساسية؛ واقامة تحالفات مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ وتعبئة الموارد؛ وتعزيز الادارة والمساءلة.

١١٧ - وعلاوة على ذلك، شرح طبيعة المسارين اللذين يعمل فيهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعجيل متابعة المقرر ١٤/٩٤، بما في ذلك تنظيم الاطار الجديد للبرمجة وتركيز مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي بهدف زيادة الفعالية والكفاءة والخدمات المقدمة لبلدان البرنامج. وأشار الى بعض القيود التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سعيه الى زيادة تحديد مجالات تركيزه، وهي: تنوع بلدان البرنامج المشمولة بالخدمة، وإمكانية فقدان النهج الكلي والمشترك بين القطاعات والتكاملي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعلن عن اعتزامه البدء في عملية تشاور في نيويورك وعلى المستوى الاقليمي تهدف الى تقديم مخطط أكثر تحديدا عن مجالات تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المدى الطويل، الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦.

١١٨ - وشكر المتكلمون مدير البرنامج على بيانه وعلى التقارير المعروضة على المجلس التنفيذي، وطلب بعضهم تقريرا سنويا يحدد ما يواجهه البرنامج الانمائي من مشاكل وعقبات وما يحققه من نجاحات.

١١٩ - وأكدت عدة وفود على ضرورة التحديد الواضح لأهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجالات تركيزه على المستوى القطري. بيد أنها رأت أن على المكاتب القطرية أن تتحلى بالمرونة في تفسيرها لهذه الأهداف. ولا ينبغي لهذه الأهداف أن تكون مشتتة في عدد مفرط من الميادين المثيرة للخلاف. وحث أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير رؤية شاملة تضم جميع عناصر عمل البرنامج، وكما تضم اقتراحات مدير البرنامج بشأن وضع بيان يحدد المهمة الكلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأهداف التي يجب عليه أن يسعى الى تحقيقها. وطلبت وفود أخرى الاضطلاع بمزيد من العمل الاستراتيجي في تحديد مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشدد بعض المتكلمين على ضرورة الابقاء على عالمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحياده. وأشار أحد الوفود الى تدهور تقديم الخدمات في افريقيا خلال عام ١٩٩٤.

١٢٠ - وطلب الى مدير البرنامج تقديم مزيد من الآراء بشأن أهمية وظيفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومغزاه كمؤسسة تنسيقية. وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها لتعزيز نظام المنسقين المقيمين. وطلب تقديم معلومات اضافية عن دور مدير البرنامج في مساعدة الأمين العام على تنسيق القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

١٢١ - وأعربت الوفود عن تأييدها مدير البرنامج فيما يتعلق بالمشاورات التي يزمع عقدها بهدف وضع توجيهات محددة بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقرب وقت ممكن.

١٢٢ - وطلب أحد المتكلمين توفير مجموعة موحدة من المؤشرات وقاعدة بيانات لاستخدامها في رصد الغايات والأهداف. وأشير الى ضرورة الاسراع في تنفيذ خطة عمل البرنامج الانمائي ولاسيما فيما يتصل بتحقيق أهداف التنمية. فمن الضروري معرفة سبل تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات المتصلة بمجالات التركيز. وقال ان وجود معايير ومؤشرات للنجاح سيفيد في تقييم ما يتحقق من نجاح في تنفيذ "مبادرة من أجل التغيير" التي اتخذها المدير.

١٢٣ - وعرض أحد الوفود ثماني نقاط لينظر فيها لدى تحديد اتجاه البرنامج الانمائي في المستقبل وهي: كفالة تحقيق زيادة في الموارد الأساسية بحلول بداية دورة البرمجة القادمة، والتقيد الصارم بزيادة الموارد المقدمة للبلدان المنخفضة الدخل، وبوجه خاص، أقل البلدان نموا، وعملية برمجة قطرية المنحى؛ والملكية القطرية؛ وزيادة أكبر في الشفافية والمساءلة؛ والتقيد بقواعد وأنظمة منظومة الأمم المتحدة؛ وتحسين الأداء باعتماد الوضوح في الرصد والتقييم؛ ومنح البلدان المتلقية دورا أكبر في عملية التخطيط.

١٢٤ - وطلبت عدة وفود مدها بايضاحات محددة بشأن الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية.

١٢٥ - وأشار وفدان الى أن الزيادة التي طرأت على اسهام حكومة كل منهما في موارد البرنامج الأساسية وناشدا البلدان الأخرى أن تحذو حذو بلديهما. وأشار وفدان الى الفقرة ٩٥ من الوثيقة DP/1995/31 وتساءلا عن دواعي التشديد على تعبئة الموارد غير الأساسية. وأعربا عن رأي مفاده أن التشديد على الموارد غير الأساسية يحد من تركيز البرنامج الانمائي على الفقر، وأن المجلس التنفيذي لا يضطلع بأي دور اشرافي على التمويل من الموارد غير الأساسية. وأشار أحد المتكلمين الى أن ما يقارب نصف موارد تقاسم التكاليف في منطقته تستخدم في الاصلاحات الاجتماعية، ودعا الى مراعاة هذا العامل عند النظر في آلية التمويل.

١٢٦ - فمذكرة الاستراتيجية القطرية تساعد في تحسين التنسيق على المستوى القطري. كما أن البرامج المشتركة فيما بين الوكالات من قبيل برنامج الأمم المتحدة المشترك الاشراف والتنفيذ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، تمثل مبادرات هامة لتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. فضلا عن أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عنصران يفيدان التعاون الانمائي. أما التعاون فيما بين المناطق والبلدان فهو عنصر أساسي بالنسبة للبلدان التي أنشئت فيها مؤخرا مكاتب قطرية.

١٢٧ - وأشيد بالمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقال، ولاسيما المساعدة المقدمة لتعزيز آليات السوق. وفي هذا الصدد، تمثل البرامج الاقليمية رديفا جيدا متمما للبرامج القطرية في مجالي الادارة والمشاركة. وتحتاج المديرية الاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة الى تعزيزها من حيث مساواتها في المركز مع المكاتب الاقليمية والحاجة الى تعزيز التمثيل القطري.

١٢٨ - وقالت بضعة وفود ان الأسئلة المتعلقة بتعريف التنمية البشرية المستدامة تعريفا دقيقا لا تزال قائمة. وتساءلت وفود أخرى عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج الأمم المتحدة المشترك الاشراف والتنفيذ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وطلب أحد الوفود اضافة الأمن الغذائي المستدام الى مجالات اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلب وفد آخر تأكيدا

بتوحيد المعاملة في جميع المناطق فيما يتعلق بالخفض المتوقع في عدد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٩ - ورد مدير البرنامج على ذلك فأشار الى أن الخطة الشاملة التي عممت يومئذ على أعضاء المجلس التنفيذي تشتمل على مؤشرات ووسائل لتقييم التقدم الذي يحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق أهدافه خلال العام التالي. فأهداف عام ١٩٩٥ الواردة في الخطة الشاملة تعكس عملية اضفاء الطابع المؤسسي على الاطار الذي أقره المجلس في مقرره ١٤/٩٤. ويتم إنجاز عملية تقييم أداء أثر البرامج ومبادرة ادارة البرامج المتكاملة لاستخدامهما كأدوات تساعد في قياس مدى النجاح. وشدد على التقدم المحرز في جمع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولاسيما في متابعة المؤتمرات الدولية، التي تتم من خلال الآليات المشتركة فيما بين الوكالات والتي وضعت جداول على أساس أهداف محددة تسعى الى توفير نهج منسق على المستوى القطري.

١٣٠ - وأكد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أنه لم يحدث أي تراجع عن الاهتمام بالتمويل المتأتي من الموارد الأساسية. وقال انه يرحب بعقد اجتماع غير رسمي يتناول الخطة الشاملة وبإجراء مناقشات لمقارنة التمويل المتأتي من الموارد الأساسية بالتمويل المتأتي من المصادر غير الأساسية. وينبغي إنعام النظر في آلية التمويل نظرا لوجود أنواع كثيرة من الموارد غير الأساسية.

١٣١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٢/٩٥ - مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
مبادرات من أجل التغيير

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقدم الذي أحرز في أعقاب اتخاذ مقرره ١٤/٩٤؛

٢ - يرحب بعملية التشاور التي ذكرها مدير البرنامج في البيان الذي أدلى به في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بغية زيادة توضيح وتحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضوء "مبادرات من أجل التغيير"، ويطلب الى مدير البرنامج أن يقدم اليه تقريرا بهذا الشأن؛

٣ - يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقوم من خلال عملية "مبادرات من أجل التغيير"، وفي إطار الأهداف ومجالات الأولوية التي وافق عليها المجلس في مقرره ١٤/٩٤، ومراعيا القضاء على الفقر باعتباره الموضوع الذي له الأولوية العليا في البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتركيز على مجالات يتمتع فيها بميزة نسبية يمكن التدليل عليها، ولا سيما مجال بناء القدرة؛

٤ - يحيط علما بصياغة خطة استراتيجية كوسيلة لتحسين إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولتنفيذ "مبادرات من أجل التغيير"، ويتطلع الى أن يقدم مدير البرنامج الى المجلس التنفيذي في أول اجتماع يعقده في عام ١٩٩٦، استعدادا لاتخاذ قرار نهائي في اجتماعه السنوي في عام ١٩٩٦، نسخة موجزة مستوفاة تشتمل، في جملة أمور، على العناصر التالية:

(أ) بيان مهمة موجز يتضمن جميع المهام الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضوء الأهداف ومجالات الأولوية الواردة في المقرر ١٤/٩٤؛

(ب) تسلسل واضح للأهداف التنفيذية مصمم بحيث يتيح ترجمة مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى إجراءات عملية؛

(ج) خطة عمل شاملة تضم مؤشرات لتحقيق الأهداف مرتبطة بفترات زمنية محددة، ونظام لإبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام عن التقدم المحرز.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

باء - المسائل ذات الصلة: دور برنامج الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

١٣٢ - عرضت المديرة المساعدة للبرنامج، المديرة الإقليمية للمكتب الإقليمي لأفريقيا، التقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (DP/1995/35). وأوجزت عناصر البرنامج، مبيّنة التزامات كل من البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية. وقد كانت النتائج حتى الآن مزيجا من النجاح والفشل. فأفريقيا لم تتمكن حتى الآن من التقدم نحو تحقيق التحول والتكامل والتنويع والنمو المتوخى في البرنامج. وأشارت إلى أن المجتمع الدولي لم يف بعد بالأهداف المتمثلة في إنشاء صندوق تنويع قيمته ٧٥ مليون دولار. كما أوجزت المديرة المساعدة أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا في ميادين القضاء على الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والحماية البيئية، والأمن الغذائي، فضلا عن مشاركة البرنامج الإنمائي في المبادرات والمؤتمرات الدولية التي تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

١٣٣ - وأكدت عدة وفود على أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم بوجه عام، فإن ثمة حاجة ملحة إلى دعم جهود التنمية في أفريقيا، لا سيما في البلدان المصنفة ضمن أقل البلدان نموا. وأبرزت فرنسا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الأولوية المولاة لأفريقيا، التي تلقت نصف المساعدات الإنمائية المقدمة من الاتحاد. وأعربت عن دعمها للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي،

وخاصة من خلال نظام الممثلين المقيمين. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أكدت الوفود على أهمية الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في بناء القدرات، ووضع السياسات، وتحسين الإدارة وإشراك الجمهور. فمن الضروري أن تكون البرامج فعالة ومناسبة. وحُث البرنامج الإنمائي على اتباع نهج يلائم ظروف كل بلد، ويراعي أولويات البلدان المتلقية.

١٣٤ - وأشار العديد من المتكلمين إلى الحاجة الملحة إلى زيادة تدفق الموارد إلى المنطقة، وخاصة لدعم الاستراتيجيات الوطنية. واستفسر أحد الوفود عن إمكانيات تعزيز تعبئة الموارد غير الأساسية. وأبرزت الوفود أهمية تعزيز القدرات المؤسسية، وتحسين الإدارة، وتنمية الموارد البشرية، والعمل في المناطق الريفية، وتنمية القطاع الخاص، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتدريب، وتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية، وأورد بعض المتكلمين معلومات إضافية عن المبادرات التي تضطلع بها حكوماتهم. وأشير إلى أن الآثار السلبية لخدمة الدين لا تزال تمثل مشكلة خطيرة تواجه البلدان الأفريقية وإلى مزيد من التخفيف من أعباء الدين. وما برحت الجوانب غير المواتية في التجارة الدولية، والجفاف والتصحر تمثل مشاكل نوعية تواجهها المنطقة.

١٣٥ - وشكرت المديرة المساعدة المجلس التنفيذي على تعليقاته الإيجابية ومقترحاته ودعمه لأعمال المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي. وأبلغت المجلس أن فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية في أفريقيا قدم توصيات بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وسيقدم كذلك مدخلات تتعلق بالمبادرات المختلفة، مثل مبادرة الأمين العام، وذلك من خلال لجنة التنسيق الإدارية. وذكرت ثلاثة أسباب للانخفاض الحاد في النفقات في أفريقيا خلال دورة البرمجة الخامسة وهي: (أ) ارتفاع مستوى النفقات المبينة بالنسبة للسنة الأولى نتيجة لممارسة الإنفاق الزائد في بداية الفترة والاقتراض خصما من دورة البرمجة التالية، والذي تعين تعويضه في عام ١٩٩٤ في سياق انخفاض رقم التخطيط الإرشادي؛ و (ب) استتبع تحول اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التنمية البشرية المستدامة من خلال النهج البرنامجي القيام بعملية تصميم وإعداد مطولة؛ و (ج) قسوة الظروف والافتقار إلى القدرات في بعض البلدان.

١٣٦ - وأوجزت المديرة المساعدة ما قدمه البرنامج الإنمائي من دعم لـ ٢٦ بلدا في مجال الإدارة. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي سيشارك في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وأنه ساهم في التقرير الذي أعدته للدورة إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. وذكرت أنه تم التوصل إلى تفاهم جيد بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بأنشطة كل من المنظمات الثلاث في أفريقيا. وفي عام ١٩٩٥، عُقدت خمسة مؤتمرات مائدة مستديرة منها مؤتمر عُقد بشأن رواندا حقق نجاحا كبيرا، وتم التعهد بما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار فيه. وذكرت أن "تقارير التنمية البشرية" الوطنية هي قيد الإعداد في عدة بلدان أفريقية.

١٣٧ - وأشار الممثل المقيم للبرنامج في زائير إلى مشاركة البرنامج في إعداد مذكرات استراتيجية قطرية في ١٥ بلدا أفريقيا، وهي وسيلة مفيدة في تعزيز نظام المنسقين المقيمين.

١٣٨ - وأوجز الممثل المقيم للبرنامج في السنغال استراتيجية تعبئة الموارد المضطلع بها في ذلك البلد. وتشمل هذه الاستراتيجية تركيز البرنامج الإنمائي على وضع استراتيجيات وطنية ولا سيما في مجالي القضاء على الفقر وبناء القدرات لأغراض إدارة التنمية الاقتصادية.

١٣٩ - وقدم الممثل المقيم في رواندا لمحة عامة عن المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي للقطاع العام الذي دمّر في رواندا في أعقاب أحداث عام ١٩٩٤. وأشار إلى ضرورة بذل جهود هائلة لاستعادة القدرة الوطنية، بما في ذلك إصلاح المباني الحكومية وجهاز الخدمة العامة، وتدريب موظفي الخدمة المدنية. وأعرب عن شكره للمانحين الذين قدموا مساهمات للصندوق الاستئماني لرواندا.

١٤٠ - وأشار الممثل المقيم في أوغندا إلى أن أوغندا استفادت من الخبرات التي تنفرد بها البلدان في تطبيق النهج البرنامجي. وتمثلت نتائج استعراض جرى مؤخرا لجميع المشاريع الجارية في تجميع المشاريع التي لها أهداف متماثلة وفي خطة لتنظيم برنامج تدريب مشترك لموظفي هذه المشاريع. وأشار إلى ضرورة تحديد جهات واضحة لتلقي المساعدات الخارجية، وهو مجال يمكن أن تمثل فيه مذكرات الاستراتيجية القطرية أداة مفيدة.

١٤١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مدير البرنامج عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (DP/1995/35).

سابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

ترتيبات البرمجة الخلف

مقدمة

١٤٢ - قدم مدير البرنامج البند معربا من جديد عن دواعي التغيير مع تأكيد الحاجة المطلقة لأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستجابة للبيئة الحالية للتعاون الانمائي. وأشار الى أن البرنامج يسعى الى تحقيق المرونة التي تفيد بلدان البرنامج بتحسين نوعية الأنشطة التي يدعمها البرنامج وتركيز اهتمامها، بما يتمشى مع المقرر ١٤/٩٤ والأولويات الوطنية، وكذلك بتوفير حوافز لزيادة تعبئة الموارد. وقال إن مستوى المرونة سيكون، مع ذلك، دون المستوى الذي تمارسه البرامج الانمائية الأخرى وإن كان سيحتفظ بدرجة عالية من التدرج في موارد البرنامج التي تتدفق الى بلدان الدخل المنخفض وأقل البلدان نموا.

١٤٣ - وأجاب مدير البرنامج أيضا، في بيانه الذي أتيح في ورقة غرفة الاجتماعات DP/1995/CRP.4 باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية، على الأسئلة التي أثيرت في الدورة غير الرسمية المعقودة بشأن هذا البند في أيار/مايو ١٩٩٥. ولدى الاشارة الى المبادئ الأساسية للهدف الثلاثي لمخطط تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، أكد مدير البرنامج أن الهدف الأساسي هو تحقيق وجهة التنمية البشرية المستدامة في البرمجة وعدم تشويه توزيع الموارد. ومن أجل ضمان أن تستمر جميع بلدان البرنامج في الحصول على حصة عادلة من الموارد، سيقوم البرنامج، بالفعل، بتركيز الاهتمام بدقة على تلك البلدان التي بها أشد الاحتياجات في مجال بناء القدرات.

١٤٤ - وأعطى مدير البرنامج تأكيده على أنه سيتم استخدام اجراءات ومعايير تتسم بالشفافية من أجل التخصيص المرن للموارد. وقال انه لن توضع آلية منفصلة لتخصيص الموارد من الخط الثاني للخطة الأساسية. بل انه سيجري تعزيز وتبسيط الاجراءات الحالية لتحويل اطار معتمد للتعاون الى دعم فعلي: مما يسمح لمدير البرنامج بممارسة مسؤولياته الاشرافية بصورة أفضل ويعزز لا مركزية سلطة الموافقة على المشاريع الى المستوى القطري، ويدعم الآليات أيضا لكفالة أن يوفر البرنامج الدعم الفني اللازم للبلدان من أجل وضع برامج عالية الجودة.

١٤٥ - وتحقيقا لهذا الغرض، سيجري استعراض دوري للادارة في كل بلد من بلدان البرنامج بتشاور وثيق مع الحكومة المعنية. وسينظر الاستعراض في حالة البرامج الجارية والمزمعة وفي الدعم الذي يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديمه في مجال بناء القدرات. وسيدرس الاستعراض كذلك حالة هدف تعبئة الموارد. وستخصص الموارد من البند ١ - ١ - ٢ وفقا للمنهجية المعتمدة ويمكن أن تخصص موارد اضافية من البند ١ - ١ - ٢ حتى مبلغ مساو تقريبا لمستوى البند ١ - ١ - ١ مع وضع في الاعتبار أنه، في ضوء توفر البرامج الجيدة، من المقصود أن توفر هذه الموارد حوافز لتحسين نوعية البرامج بما يتفق مع المقرر ١٤/٩٤. وسيستند التخصيص، في المقام الأول، الى المعايير الواردة في الفقرة ٣٨ من الوثيقة DP/1995/32.

١٤٦ - وبالاضافة الى ذلك، سيواصل الممثلون المقيمون، بموجب سلطتهم المفوضة، الموافقة على البرامج والمشاريع وفقا لاطار التعاون المعتمد واقتراحات البرمجة التي أقرها الاستعراض الدوري. وهم ملزمون، في ذلك، بالتقيد بمعايير التقييم الصارمة الموضوعة لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤٧ - وأوضح مدير البرنامج أن النظام الجديد سيمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الشروع في فترة من البرمجة الجديدة والدينامية في مجال التنمية البشرية المستدامة مما يؤدي الى تقدم في الأعمال التحضيرية التي بدأت بالفعل في بلدان عديدة. وفي الختام، أعرب مدير البرنامج عن أمله في أن يكون قد تمكن من تخفيف بعض أوجه الغموض عن النظام ولاحظ أن المجلس التنفيذي سيكون أمامه تقرير مؤقت عن تجربة الترتيبات الجديدة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، واستعراض كامل النطاق في حزيران/يونيه ١٩٩٧ - أي في السنة الأولى من فترة البرمجة القادمة.

مناقشة

١٤٨ - أعرب المندوبون عن تقديرهم لمجموعة الوثائق الخمس المعدة بشأن هذا الموضوع على مدى السنة السابقة ولاحظوا الايضاحات المفيدة التي وفرتها الوثيقة الحالية (DP/1995/32) وبيان مدير البرنامج (DP/1995/CRP.4).

١٤٩ - وأعاد أغلب المتكلمين تأكيد المبادئ الأساسية التي تستند اليها أنشطة التعاون الانمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من بينها، الطابع الطوعي والمانح للبرنامج والعالمية والملكية الوطنية والتدرج والشفافية)، وسلموا بأنه يلزم للبرنامج أن يتغير لكي يخدم احتياجات البلدان النامية بصورة أفضل. ولاحظ عدد كبير من المتكلمين أنه يلزم اجراء اصلاحات كبيرة كيما يتمكن البرنامج من تحقيق أهداف البرمجة المحددة في اطار المقرر ١٤/٩٤.

١٥٠ - ووافقت أغلبية الوفود على أنه يلزم إدخال قدر من المرونة على ترتيبات البرمجة الحالية للمساعدة على تعزيز نوعية البرامج ومركز اهتمامها، وتوفير حافز لتعبئة الموارد. غير أن عدة وفود رأت أن نظام رقم التخطيط الارشادي الحالي لا يمكن أن يعتبر مسؤولا عن مستويات الموارد الأساسية المخيبة للآمال. وأشارت الى أن التغييرات المقترحة غير مرتبطة بأية التزامات بزيادة التمويل. وأكد أحد الوفود أن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمثل حصة صغيرة، وإن كانت حاسمة، من موارد التنمية عموما، ومن ثم، ينبغي أن يستخدم بشكل حفاز.

١٥١ - وأعرب عدد من المتكلمين عن القلق إزاء أثر ترتيبات المرونة المقترحة على بلدان البرامج، لاسيما تلك البلدان التي لا تتوفر لديها القدرة على صياغة البرامج، ولاحظوا، مثلا، أن عدم إمكانية التنبؤ بالموارد يمكن أن يحول دون التخطيط الطويل الأجل وأن يلقي بأعباء لا داع لها على الحكومات ويؤثر على حيدة البرنامج الانمائي.

١٥٢ - وشجعت عدة بلدان مدير البرنامج على استكشاف مصادر غير تقليدية للتمويل (منها الشركاء غير الحكوميين، ومنظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية، والمؤسسات الخاصة والصناديق والمنظمات غير

الحكومية الدولية وترتيبات بطاقات الاعتماد الودية) من أجل تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستجابة لأهداف وأولويات البرنامج.

١٥٣ - وبينما أبدى المتكلمون تقديرهم للايضاحات التي قدمها مدير البرنامج عن تشغيل مخطط هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية واجراءات تخصيص الموارد من البند ١ - ١ - ٢، كان رأي عدد كبير منهم أنه يلزم وضع المعايير والاجراءات بدقة أكبر. وأوضح مدير البرنامج أن البرنامج الانمائي ينوي مساعدة البلدان على الاستفادة من المستوى الثاني من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية بإتاحة الوصول الى مختلف القدرات المتوفرة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات مع استعمال المخصصات المختلفة المتاحة لهذا الغرض.

١٥٤ - وأوضح مدير البرنامج أيضا، خلال المناقشة، أن تشديد البرنامج على البيئة التمكينية المطلوبة للقضاء على الفقر يدعم الالتزام الأول لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي يركز الاهتمام على تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية.

١٥٥ - وأعرب عدد كبير من الأعضاء عن تأييدهم للبند ١ - ١ - ٣ وتطبيقه من أجل التنمية الوقائية والعلاجية. وأجاب مدير البرنامج على أسئلة عن كيف ينفذ التخصيص بما يتمشى مع زيادة تركيز الاهتمام على التنمية البشرية المستدامة وكيف يكمل عمل مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

١٥٦ - وأعربت عدة بلدان عن آرائها بشأن الحصص النسبية لتخصيص الموارد الواردة في الجدول ١ من الوثيقة DP/1995/32. وأبدت بلدان عديدة ارتياحها لزيادة المبالغ المخصصة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وشددت بعض الوفود على أهمية إبقاء زيادة من أجل التقييم في البند ١ - ٤. ورأت بعض البلدان وجوب زيادة حصة الـ ٥٥ في المائة للموارد على الصعيد القطري، ربما من خلال تخفيض الحصص في البندين ١ - ٢ و ١ - ٣ (الأنشطة الاقليمية والأنشطة العالمية/الأقاليمية). غير أن عدة بلدان أعربت من جديد عن تأييدها للزيادة في الموارد المخصصة للبرامج الاقليمية، واقترح أحد المتكلمين أن ينظر في معايير مثل عدد البلدان في المنطقة واحتياجاتها الخاصة لدى تخصيص تلك الموارد فيما بين المناطق. وحصل أحد الوفود على تأكيد من مدير البرنامج بأن تخصص الموارد من بند الميزانية ١ - ٣ (الأنشطة العالمية والأقاليمية والخاصة) لبرنامج الطاقة والغلاف الجوي التابع لشعبة الطاقة المستدامة والبيئة بمكتب دعم سياسات البرامج، لدعم أنشطة الشعبة المتصلة بسياسات الطاقة للبلدان النامية وما يجري فيها من تخفيف/تكييف فيما يتعلق بتغيير المناخ وما تعاني منه من مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشاكل بيئية أخرى. وجرى الاعراب عن آراء مختلفة بشأن طلب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للدعم المخصص في عام ١٩٩٧ من أجل برنامج المديرين القطريين لليونيدو.

١٥٧ - ووافقت أغلب البلدان على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يعكس اتجاها قويا بالنسبة للفقر، وبالتالي قدرا عاليا من التدرج في توزيعه الشامل للموارد. واقترح أحد الوفود حدا أدنى نسبته ٨٨

في المائة من تدفق الموارد لبلدان الدخل المنخفض و ٥٨ في المائة لأقل البلدان نموا. واقترح البعض أن يجري قياس مقدار التدرج مع مراعاة البنود الثلاثة لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية والاعتراف بأن موارد البند ١-١-٣ من المرجح أن تتدفق الى البلدان من هذه الفئات. ولاحظ عدد كبير أيضا أن التدرج لا ينبغي أن يمس المبدأ الأساسي المتمثل في العالمية. وجرى الاعراب، في هذا الصدد، عن آراء متباينة بشأن الزيادة المقترحة في عتبات التخرج. وبالاضافة الى ذلك، لاحظ عدد من المتكلمين أنه ستلزم كتلة حرجة دنيا من الدعم للبلدان الصغيرة، لاسيما البلدان النامية الجزرية الصغيرة.

١٥٨ - وأثارت وفود عديدة شواغل بشأن الحصة النسبية للموارد المتدفقة الى المناطق المختلفة. وأبدى الممثلون القطريون في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قلقهم لأن حصتهم من الموارد آخذة في الانخفاض بشكل مطرد على مدى الدورات، على الرغم من الاحصاءات المتعلقة بالفقر ومع وضع في الاعتبار أن الأموال قد استخدمت بفعالية كبيرة في أنشطة قوية. وأشار عدد كبير من المتكلمين الى أوجه الظلم الناشئة عن تطبيق فكرة الحد الأدنى (التي تضمن للبلدان نسبة مئوية معينة من رقم التخطيط الارشادي الخاص بها من الدورة السابقة)، واقترح البعض البحث عن حلول بديلة لتخفيف أثر الحد الأدنى على مجموعات معينة من البلدان، لاسيما البلدان المتلقية الجديدة في أوروبا ومنطقة دول رابطة الدول المستقلة. وطلب عدد من المتكلمين من بلدان في هذه المنطقة توضيحا لتغيير البيانات المستخدمة في حساب توزيع الموارد في الوثيقتين الأخيرتين.

١٥٩ - وفيما يتصل بمسألة مكافآت الاستقلال للبلدان الجديدة للبرنامج، أشار رئيس الفريق العامل غير الرسمي الى أن المسألة تتعلق بدورة البرمجة الخامسة والدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦. وأن الأمانة ستتشاور مع البلدان المعنية، حسب الاقتضاء، لهذا الغرض.

١٦٠ - وبعد مداولات عامة، جرت مناقشات غير رسمية مطولة ودورات مطولة لأفرقة عاملة لاستعراض مشروع المقرر (DP/1995/L.7) الذي أعده السيد كارلوس سيرسالي دي سريزانو (الأرجنتين)، رئيس الفريق غير الرسمي، بالتشاور مع عدة وفود. وكان بين المجالات الهامة التي نظر فيها الفريق العامل مجموعة من الاجراءات لادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لموارد البرنامج، أعدها ممثل لبعثة مراقبة، على النحو الوارد أدناه. وجرى الاتفاق على أن يواصل برنامج الأمم المتحدة تمحيص وتفصيل الاجراءات وعلى أن تعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

الترتيبات الدولية لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لموارد البرنامج

يوصي البرنامج الإنمائي بتمحيص وتفصيل الإجراءات المقترحة الواردة أدناه من أجل إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لموارد البرنامج، لعرضها على المجلس التنفيذي.

	ألف - مرحلة التخطيط	الاجراء المتخذ من جانب
ألف-١	وضع إطار التعاون القطري - الأولويات والمجالات البرنامجية الشاملة - الإشارة الى مجموعة الأموال المحتملة (تحت البندين ١-١-١ و ١-١-٢ من الجدول الوارد في المقرر ٢٣/٩٥ أدناه والأموال التكميلية)	الحكومة والممثل المقيم
ألف-٢	اعتماد اطار التعاون القطري	المجلس التنفيذي
ألف-٣	وضع تفاصيل اطار التعاون القطري في مخططات البرامج/المشاريع التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وصف مشاريع البرنامج - الجوانب المالية (والمسائل الأخرى المتصلة بالموارد)	الحكومة والممثل المقيم
ألف-٤	اعتماد مخططات البرامج/المشاريع المقترحة (ملاحظة: كلي أو جزئي)*	مقر برنامج الأمم المتحدة الانمائي
	باء - مرحلة التنفيذ	
باء-١	إخطار البلد بنتيجة اعتماد مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تخصيص الأموال؛ السلطة وتفويض المكاتب القطرية بوضع الشكل النهائي والاعتماد والتنفيذ	مقر برنامج الأمم المتحدة الانمائي
باء-٢	وضع الشكل النهائي للتصميم التفصيلي لأنشطة البرامج/المشاريع واعتماده	الحكومة والممثل المقيم
باء-٣	تنفيذ أنشطة البرامج/المشاريع	الحكومة والممثل المقيم
باء-٤	الاستعراض الدوري لإدارة البرنامج - لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف - لتحديد الدعم الاضافي المطلوب لمواصلة وضع مشاريع جيدة - لتحديد التمويل الاضافي، خاصة تحت البند ١-١-٢ من الجدول الوارد في المقرر ٢٣/٩٥ أدناه	الحكومة والممثل المقيم ومقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
باء-٥	تقديم التقرير السنوي لاستعراض المجلس التنفيذي واتخاذه للإجراءات الملائمة بشأن المهام المسندة	مدير البرنامج

* يجوز الاضطلاع بالخطوتين ألف-٣ و ألف-٤ أكثر من مرة.

١٦١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٣/٩٥ - ترتيبات البرمجة الخلف

إن المجلس التنفيذي،

أولا - مبادئ لدورة البرمجة[١]

١ - يؤكد من جديد المبادئ المتعلقة بأحقية جميع البلدان المتلقية على أساس السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية لنظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تشمل، في جملة أمور، العالمية، والحيدة وتعدد الأطراف، والطابع الطوعي والمانح للمساعدات، والقدرة على الاستجابة لاحتياجات جميع البلدان المتلقية طبقا للسياسات والأولويات الخاصة بها في مجال التنمية؛ ويعترف، في هذا السياق، بالمبادئ التي تنطوي عليها أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشمل التدرج والحياد والشفافية وامكانية التنبؤ بتدفق الموارد بالنسبة لجميع البلدان المتلقية، لا سيما البلدان النامية؛

٢ - يشدد على ضرورة وجود زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به وبما يتفق مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية؛

٣ - يعترف بأن التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة يتطلب المرونة والشفافية من أجل زيادة توافر الموارد والكفاءة في تخصيصها، وبأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل اعطاء أولوية لأقل البلدان نموا وبلدان الدخل المنخفض، لاسيما في افريقيا، ويستخدم الموارد، تمشيا مع المقرر ١٤/٩٤، في دعم الأولويات الإنمائية التي تحددها البلدان المتلقية ذاتها، وبما يتفق معها، مع مراعاة ضرورة توفير الحوافز اللازمة لتحقيق أكبر أثر ممكن لبرامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة فعاليتها؛

٤ - يقرر تحسين مجالات تركيز الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق تنفيذ الأهداف الثلاثة مجالات الأولوية الأربعة[٢]، المحددة في مقرر المجلس ١٤/٩٤، مع الاعتراف بوجه

---

(١) استندت المناقشات التي أفضت الى اتخاذ هذا المقرر الى المعلومات التي أتيحت للمجلس التنفيذي في الوثائق DP/1994/20؛ و DP/1994/39؛ و DP/1994/59؛ و DP/1994/3؛ و DP/1995/15؛ و DP/1995/32.

(٢) الأهداف الثلاثة التي أقرت في المقرر ١٤/٩٤ هي: تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية البشرية المستدامة؛ ومساعدة أسرة الأمم المتحدة على أن تصبح قوة موحدة وقوية للتنمية البشرية؛ وتركيز موارد برنامج الأمم المتحدة على تقديم أقصى المساهمات في برامجه القطرية الى بلدان البرنامج في اطار الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة.
ومجالات الأولوية الأربعة التي تم إقرارها في المقرر ١٤/٩٤ هي: القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتجديد البيئة والنهوض بالمرأة.

خاص بأنه ينبغي أن يكـون للقضـاء على الفقر الأولوية الرئيسية في أنشطة البرنامج، والأخذ في الاعتبار زيادة إيضاح وتحسين دور البرنامج على النحو الوارد في المقرر ٢٢/٩٥ بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يؤكد أن أولويات التنمية الوطنية هي المحدد الرئيسي للبرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يجب أن تظل موجهة لخدمة البلدان، وأن البلدان المتلقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صياغة أطر التعاون القطري بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - يؤكد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كبرنامج تنفيذي موجه نحو البلدان، ويشدد، في هذا السياق، على ضرورة تحسين الوظيفة التنفيذية للمنسق المقيم على المستوى القطري بالتعاون مع الحكومة المعنية وتعزيز لا مركزية السلطة الممنوحة على المستوى الميداني بغية مضاعفة أثر منظومة الأمم المتحدة الى أقصى حد في العملية الإنمائية؛

ثانيا - تعبئة الموارد

٧ - يقرر أن يعتمد، لأغراض التخطيط الرقم الأولي الذي يبلغ ٣,٣ من بلايين الدولارات للموارد الأساسية لفترة السنوات الثلاث التي تبدأ في عام ١٩٩٧، ويطلب من مدير البرنامج أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لكي يؤمن على الأقل تلك الموارد المالية المقدرة؛

٨ - يؤكد ضرورة أن تظل زيادة التبرعات المقدمة للموارد الأساسية هي الجهد الرئيسي لجميع المانحين، لا سيما المانحين التقليديين ولجهود مدير البرنامج في تعبئة الموارد والرامية الى توسيع نطاق قاعدة الموارد بما في ذلك جلب مانحين جدد كمساهمين أساسيين؛

٩ - يعترف أيضا بأهمية الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف ومصادر التمويل غير التقليدية بوصفها آلية لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكملة للوسائل التي يتبعها من أجل تحقيق الأهداف والأولويات على النحو المحدد في المقرر ١٤/٩٤؛

١٠ - يحث مدير البرنامج على استكشاف مزيد من مصادر التمويل غير التقليدية كالمصارف متعددة الأطراف والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، من أجل تعبئة موارد اضافية للبرنامج؛

ثالثا - ترتيبات البرمجة

١١ - يقبل من حيث المبدأ خطة السنوات الثلاث المتجددة للتخطيط على النحو المقترح في الوثيقة DP/1995/32؛

١٢ - يقرر أن تضع الحكومات المتلقية، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأطر الجديدة للتعاون القطري (البرامج القطرية)، وأن تقدم هذه الأطر الى المجلس التنفيذي لإقرارها؛ ويقرر كذلك أن ينظر في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، في مشاركة المجلس في عمليات واجراءات البرمجة؛

١٣ - يعترف بالصلة القائمة بين أطر التعاون القطري والخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان المتلقية وكذلك مع المذكرة القطرية للاستراتيجيات التي تضعها البلدان المعنية كإطار عام للتعاون الدولي لأغراض التنمية، وعلى أساس أن الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنسيق جميع أنواع المساعدة وفقا للأولويات والاستراتيجيات الوطنية؛

١٤ - يقرر أن تكون صياغة أطر التعاون القطري وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، لا سيما التركيز على النهج البرنامجي والتنفيذ الوطني وتحسين آليات الرصد والتقييم.

رابعا - آلية التمويل

١٥ - يقرر الأخذ برقم جديد مستهدف ثلاثي المستوى أكثر مرونة لتوزيع الموارد على المستوى القطري من المخطط الأساسي لتخصيص الموارد؛

١٦ - يقرر أن تكون معايير تحديد استحقاق الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي نفس المعايير المعمول بها بالنسبة لجميع الموارد الأساسية القابلة للبرمجة؛

١٧ - يقر المخصصات الواردة في الجدول المرفق[٣] فيما يتصل بالموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٨ - يقر المبادئ التوجيهية الأساسية التالية تخصيص الموارد تحت البند ١-١-٢ في الفقرة ١٣ من هذا المقرر:

(أ) حسبما بيَّن مدير البرنامج، فإنه من أجل أغراض التخطيط الأولي، وبافتراض توافر برامج جيدة، يكون المبلغ المخصص لأي بلد تحت البند ١-١-٢ مساو نسبيا على وجه التقريب (كما هو مبين في الجدول المرفق) لما يحصل عليه هذا البلد تحت البند ١-١-١؛

---

(٣) ستطبق الأنصبة الفردية من الموارد الإجمالية الواردة في الجدول المرفق، على إجمالي الموارد المتاحة خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٩، باستثناء ما ورد منها في البنود ٢-١ و ٣-٢ و ٤-١ و ٢-٤، وذلك رهنا بإجراء مزيد من المداولات فيما يتعلق بتقديم تقديرات الميزانية لفترة السنتين للمجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

(ب) ينبغي أن تتسم عملية تخصيص الموارد بالشفافية وأن تتطابق مع التوجه العام المتعلق بالقضاء على الفقر الذي ينعكس في المخصص المتعلق بالبلدان منخفضة الدخل وأقل البلدان نموا والوارد في الفقرة ٢٤ من هذا المقرر، ولكي يعكس أيضا نفس التوزيع الاقليمي المتبع في البند ١-١-١؛

(ج) تكون ترتيبات البرمجة فيما يتعلق بالبندين ١-١-١ و ١-١-٢ واحدة؛

(د) الحاجة الى تأمين استفادة البلدان، ذات القدرة المحدودة في صياغة البرامج، استفادة كاملة من البند ١-١-٢، في جملة أمور، من بينها تعزيز قدرتها على تصميم البرامج وتنفيذها لتعزيز استفادتها من هذا البند؛

(هـ) ضرورة أن تحتفظ البلدان التي تحصل على مخصصات أقل من ٠٠٠ ٣٠٠ دولار سنويا تحت البند ١-١-١ بحد أدنى من كتلة الموارد الحرجة عن طريق المخصصات الواردة في البند ١-١-٢ بما يتفق مع أحقيتها في الحصول على هذه الموارد؛

(و) أهمية جودة البرامج، بما في ذلك مدى استهداف مقترحات البرامج تعزيز الأنشطة ذات التأثير الكبير في مجالات تركيز التنمية البشرية المستدامة الواردة في المقرر ١٤/٩٤، لاسيما القضاء على الفقر؛ والبيئة المواتية اللازمة لتحقيق هذا الهدف؛

(ز) ضرورة أن يتم معالجة مخصصات الموارد تحت البند ١-١-١ والبند ١-١-٢ في آن واحد، مع الاعتراف بأهمية كفالة استجابة البرامج الممولة في إطار البند ١-١-٢ للبرامج والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ح) ضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة والفرص المتاحة لبناء القدرات التي قد تنشأ في البلدان كل على حدة؛

(ط) ضرورة تعزيز الحوار في مجال السياسات العامة فيما يتعلق بتخصيص موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك ضمان التعاون الوثيق بين الحكومات والممثلين المقيمين وبرنامج في اتخاذ القرارات المتصلة بتخصيص الموارد؛

(ي) ضرورة تطوير زيادة القدرات على كافة المستويات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل ادارة البرامج؛

(ك) ضرورة زيادة سلطة الممثل المقيم في الموافقة على البرامج والمشاريع على الصعيد القطري بالاشتراك مع الحكومة المعنية ومساءلة الممثل المقيم عن هذه المشاريع والبرامج.

١٩ - يقرر نسبة اضافية قدرها ٠,٥ في المائة من الموارد الإجمالية المخصصة لأوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة في ضوء الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيتم الحصول على الموارد المطلوبة على النحو التالي: ٠,٢ في المائة من البند ١-٢؛ و ٠,١٥ في المائة من البند ٢-٢؛ و ٠,١٥ في المائة من البند ٢-٣.

٢٠ - يأذن لمدير البرنامج، مع مراعاة الاستنتاج ٦/٩٠ للجنة البرنامج والميزانية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية في دورتها السابعة عشرة، بتخصيص مبلغ ٣ ملايين دولار لسنة ١٩٩٧، على أساس استثنائي وغير متكرر، لتيسير إنهاء تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج المديرين القطريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية بيسر وعلى مراحل، ولتمكين تلك المنظمة من مواصلة تقديم خدماتها الأساسية لدعم الأولويات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان خلال دورة ميزانيتها لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

خامسا - توزيع الموارد

٢١ - يوافق على المنهجية المتبعة في توزيع الموارد على البرامج القطرية على النحو المبين في الفقرتين ٧٤ و ٧٥ من الوثيقة DP/1995/32، بما في ذلك السمات التالية التي وردت في الفصل الخامس من الوثيقة DP/1995/32: نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، ومجموع السكان، باستخدام معاملات الترجيح وبيانات عام ١٩٩٤ (أو آخر التقديرات لها)؛ وإلغاء النقاط التكميلية؛ وزيادة عتبات التخرج؛ وتعديل الحدود الدنيا[٤]؛ ومعدل منح مناسب لأقل البلدان نموا بما يتمشى مع الاحتياجات المذكورة في الفقرة ٢٤؛

٢٢ - يحيط علما بتوزيع الموارد المبين في الجدول ٤، العمود ٦ من الوثيقة DP/1995/32، مع الاعتراف بأن هذه تقديرات أولية سيتم استكمالها باستخدام بيانات عام ١٩٩٤؛ ويطلب أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ الهدف النهائي لتخصيص الموارد من الأرقام الأساسية الواردة في إطار البند ١-١-١ لكل بلد من البلدان المتلقية؛

---

(٤) هناك ٩٠ في المائة من البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولارا؛ و ٨٠ في المائة من البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين ٧٥٠ دولار و ١ ٥٠٠ دولار؛ و ٧٠ في المائة من البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين ١ ٥٠٠ و ٤ ٧٠٠ دولار و ٦٠ في المائة من البلدان التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٤ ٧٠٠ دولار.

		المخصصات خلال الدورة الخامسة		النسبة المئوية المقترحة للمخصصات للفترة التالية
		بملايين الدولارات	نسبة مئوية	نسبة مئوية
١-٠	البرامج/المشاريع			
	على الصعيد القطري			
١-١	هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية			
١-١-١	الموارد المخصصة مباشرة للبلدان	٥٢٦	٥٣,٥	٣٠,٠
١-١-٢	الموارد المخصصة إقليميا قصد الاستخدام القطري لاحقا	-	-	٢٠,٠
١-١-٣	الموارد المخصصة للتنمية في البلدان التي تمر بحالات استثنائية	١٣	١,٣	٥,٠
		٥٣٩	٥٤,٨	٥٥,٠
	على الصعيد المشترك بين الأقطار			
١-٢	الأنشطة الإقليمية	٥٦	٥,٧	٧,٦
١-٣	الأنشطة العالمية والأقاليمية والخاصة	٢٥	٢,٥	٤,٢
		٨١	٨,٢	١١,٨
	الأنشطة الأخرى			
١-٤	التقييم	١	٠,١	٠,٣
١-٥	المواد الخاصة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٢	٠,٢	٠,٥
١-٦	الموارد المخصصة للتنفيذ	٥٥	٥,٦	٣,٠
		٥٨	٥,٩	٣,٨
	المجموع الفرعي	٦٧٨	٦٨,٩	٧٠,٦
٢-٠	وضع البرامج والخدمات التقنية			
٢-١	أنشطة البرنامج الإنمائي لدعم ووضع البرامج	٣٣	٣,٣	٣,٠
٢-٢	دعم منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج	١٦	١,٦	٢,٠

		المخصصات خلال الدورة الخامسة		النسبة المئوية المقترحة للمخصصات للفترة التالية
		بملايين الدولارات	نسبة مئوية	نسبة مئوية
٢-٣	خدمات الدعم التقني المقدمة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة	١١	١,١	١,٦
٢-٤	الأنشطة الأخرى	٣٥	٣,٥	-
	المجموع الفرعي	**٩٥**	**٩,٥**	**٦,٦**
٣-٠	**الدعم المقدم لمنظومة الأمم المتحدة وتنسيق المعونة**			
٣-١	دعم البرنامج المقدم للمنسق المقيم/تنسيق المعونة	-	-	١,٧
٣-٢	الدعم المقدم للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٤٣	٤,٤	٤,٣
	المجموع الفرعي	**٤٣**	**٤,٤**	**٦,٠**
٤-٠	**ميزانية فترة السنتين**			
٤-١	مقر البرنامج الإنمائي	٧٠	٧,١	٦,٨
٤-٢	المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي	١٠٠	١٠,١	١٠,٠
	المجموع الفرعي	**١٧٠**	**١٧,٢**	**١٦,٨**
	المجموع	**٩٨٦**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

٢٣ - يقرر أن تستمر البلدان التي تتجاوز عتبات تخرجها خلال أي سنة من سنوات الدورة القادمة ضمن البلدان المتلقية لفترة ثلاث سنوات بعد تلك السنة على أن يتم تدريجيا خلال تلك السنوات إنهاء الرقم المستهدف لها في تخصيص الموارد من الأموال الأساسية؛

٢٤ - يقرر أن يضمن مدير البرنامج، كهدف محدد، تخصيص ٨٨ في المائة من جميع الأرقام المستهدفة لعمليات توزيع الموارد من الأموال الأساسية لصالح البلدان ذات الدخل المنخفض و ٦٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا، ويحث مدير البرنامج مراعاة هذه الأهداف في جميع الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢٥ - يأذن لمدير البرنامج خلال فترة البرمجة، بتنقيح مستويات البرمجة المأذون بها صعودا أو هبوطا على أساس تناسبي، إذا ما تجاوزت تقديرات الموارد المتاحة الرقم المستهدف الوارد في الفقرة ٧ من هذا المقرر، أو نقصت عن هذا الرقم المستهدف؛

٢٦ - يطلب الى مدير البرنامج أن يقدم سنويا الى المجلس التنفيذي لاتخاذ الإجراء المناسب، تقريرا عن إدارة ترتيبات البرمجة وعن عمليات التوزيع الفعلي للموارد المخصصة لكل بلد؛

سادسا - الاستعراض الذي سيجريه المجلس التنفيذي

٢٧ - يقرر أن يطبق هذا المقرر خلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٥ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧ فيما يتعلق ببرمجة الأنشطة للسنوات من ١٩٩٧ فصاعدا، بغية تمكين مدير البرنامج من تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتغيير ودعم الجهود الوطنية الرامية الى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

٢٨ - يطلب الى مدير البرنامج أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ تقريرا مؤقتا عن تنفيذ ترتيبات البرمجة. وسيتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة المضطلع بها ومقدار الموارد المالية المتصلة بها، وتبرير الأنشطة المضطلع بها في إطار البندين ١-١-٢ و ١-١-٣؛

٢٩ - يقرر إجراء استعراض واسع النطاق للفترة التمهيدية الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩٥ الى حزيران/يونيه ١٩٩٧ بغرض تقييم التجربة وتحديد التغييرات التي قد تكون ضرورية لترتيبات البرمجة الخلف.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٦٢ - وبعد اعتماد المقرر ٢٣/٩٥، أدلى وفد من الوفود ببيان، أكد فيه أنه ينبغي، بالنسبة للبند ٣-١-١ من الجدول الوارد في المقرر، أن توضع في الاعتبار الأنشطة المسندة بموجب قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالبلدان التي تمر بظروف خاصة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٢١/٤٩.

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٦٣ - عرض مدير البرنامج التقرير المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1995/16)، فأبرز الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز البرنامج والمساءلة المالية والإدارية في الصندوق، وفي الوقت نفسه الإقلال إلى أدنى حد ممكن من العجز المالي المتوقع. وأعرب عن ثقته من أن الصندوق باتخاذه تدابير إدارية قوية يضع نفسه على المسار الإداري السليم خاصة مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وقال إن اللجنة الاستشارية للصندوق أعربت له عن تأييدها لعدد من التدابير المقترحة من أجل إرساء دعائم الصندوق على قاعدة مالية سليمة.

١٦٤ - ومضى مدير البرنامج يقول إن الهدف الرئيسي المنشود يتمثل في التخلص من الرصيد السالب في الموارد العامة للصندوق بحلول نهاية عام ١٩٩٧ وإنه منذ انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي جرى تنقيح العجز المتوقع لإبراز ما طرأ عليه من انخفاض يُعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع مستوى التبرعات المقدمة إلى الصندوق بأكثر من المتوقع، وحدوث تقلبات مؤاتية في أسعار صرف العملات الأجنبية. وقال إن العجز المسقط في الموارد العامة ثبت عند ٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٥.

١٦٥ - وحسبما ورد تفصيليا في التقرير، ذكر مدير البرنامج أن المسؤولية الرئيسية عن غياب الإشراف الإداري تقع على عاتق الصندوق. وأكد عدم وجود تدليس أو إهدار أو سوء استعمال لموارده. وأقر بأنه كان بوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون أكثر حزما في الإشراف على الإدارة المالية للصندوق، ونوه في هذا الصدد إلى أن البرنامج يقوم حاليا بصياغة سبل تهدف إلى تعزيز الإدارة المالية لجميع الأموال البرنامجية وأنه سيجري عرضها على المجلس.

١٦٦ - وقال إن عناصر الاستراتيجية الرامية إلى التصدي للحالة المالية للصندوق مفصلة في التقرير، وتشمل تعليق المشاريع الجاهزة للتنفيذ، وخفض ميزانيات المشاريع القائمة وتكاليف الدعم الإداري والتقني، وتكثيف تعبئة الموارد وتحديد المشاريع التي تمول بأسلوب التمويل المشترك. وقال إنه جرى أيضا وضع الخطوط العامة للتدابير التي تكفل الإشراف المسؤول على مسائل البرامج والمسائل المالية والتنظيمية في الصندوق. وطلب مدير البرنامج من المجلس التنفيذي أن يأذن للصندوق بالمضي قدما في برنامجه على أساس اسقاطات معقولة؛ وأن يعلق المطلب الخاص بالاحتياطي التشغيلي لحين وصول الصندوق إلى قاعدة مالية سليمة؛ وأن يوافق على قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير مرفق تسليف للصندوق، كلما اقتضت الحاجة.

١٦٧ - وذكرت مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في بيانها الافتتاحي، أن الصندوق يبذل قصاراه منذ الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي من أجل تخفيض نفقاته. وقد أتيحت معلومات في هذا الصدد إلى أعضاء المجلس في أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٥. وقالت إن الصندوق يتصدى في الوقت الحاضر لمجموعة من التغيرات من أجل إعادة هيكلة برنامجه والاستجابة بفعالية لاحتياجات المرأة مع مراعاة الولايات المنوطة به وحالته المالية في الوقت ذاته. وأبرزت المديرة الخطوط العامة التي تتخذ لخفض التكاليف الإدارية والبرنامجية للصندوق. وفيما يتعلق بالمشاريع الجديدة، قالت إن قدرة الصندوق على الاستجابة لنتائج المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ستكون حاسمة في تحديد قدرته على البقاء كمنظمة. ومن ثم فإن عام ١٩٩٥ يتيح لنساء العالم النامي عدة فرص لا يمكن تركها تذهب سدى. وأكدت أن دعم المجلس التنفيذي للاقتراح المتعلق بتخصيص ائتمان للصندوق وخيارات التمويل المشترك ستمكّنه من الاضطلاع بأنشطة جديدة من أجل دفع قضايا المرأة إلى الأمام بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

١٦٨ - وفي بداية المناقشات جرى تداول مشروع مقرر عن البند. وقال كثير من الوفود إن المشروع يقدم حلا عمليا لمستقبل الصندوق، بينما أبدى بعضها تحفظات على جوانب معينة في نص المشروع.

١٦٩ - وأبدى معظم الوفود تأييده للتدابير المتخذة من جانب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواجهة الحالة الإدارية للصندوق، ورأى أن الاستراتيجية المقترحة تقدم تطمينات بأن المشكلة التي تجري مواجهتها مرة لن يتكرر وقوعها مرة أخرى.

١٧٠ - وشددت عدة وفود على ضرورة استجلاء مسؤولية الأفراد وأسباب سوء الإدارة وغياب الإشراف. ودعت إلى استعراض المسألة في جلسة مقبلة للمجلس التنفيذي عند إعلان نتائج لجنة الاستعراض المخصصة. وطلب أحد الوفود من البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ معلومات عن مراقبة الأموال والبرامج الأخرى.

١٧١ - وذكر أحد الوفود، وأيده في رأيه آخرون، أن تأخر عرض المعلومات على المجلس التنفيذي أمر جسيم، إن الوثائق المقدمة إلى المجلس تضمنت معلومات تفيد الإبلاغ عن هذا العجز داخليا في آب/أغسطس ١٩٩٤، في حين أن المجلس لم يخطر به إلا في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

١٧٢ - ونوه عدد من الوفود بالأداء الإيجابي للصندوق، وتمنى أن تعينه هذه التدابير على استئناف دوره المهم في مساعدة النساء في البلدان النامية. وفي هذا الخصوص، أعلن عدد من الوفود قيام حكوماته بزيادة مساهماتها في الصندوق، أو اعتزامها عمل ذلك.

١٧٣ - وأبدت وفود بعض التحفظات، وهو ما فعله أيضا مجلس مراجعي الحسابات، بشأن الاستخدام المسقط لإيرادات الصندوق، لا سيما بخصوص التكاليف الإدارية المتوقعة. وفي حين اتجه معظم الوفود إلى تأييد دخول الصندوق في أنشطة جديدة عقب انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، حذر أحدها من

الإذن للصندوق بالدخول في أنشطة جديدة ما لم يجر إبلاغ المجلس التنفيذي عن تحقيق نتائج إيجابية من تطبيق التدابير الجديدة.

١٧٤ - وأبدى معظم الوفود تأييده للحكم الخاص بمرفق التسليف على أن يكون مقترنا بحدود وضوابط دقيقة، بينما أعرب بعض المتكلمين عن تحفظه إزاء تحميل الصندوق فائدة على استعمال المرفق. واتفق معظم الوفود أيضا على ضرورة أن يجري تعليق المطلب المتعلق بالاحتياطي التشغيلي. وقيل إنه من المحتم أن يعمل الصندوق بتمويل كامل إلى أن يتمكن من الوقوف على قاعدة مالية صلبة. وأبدى أيضا استحسان لفرص التمويل المشترك التي يصل مقدارها في عام ١٩٩٦ إلى مليوني دولار تقريبا، في حين شدد بعض الوفود على أن يكون أي تدخل من جانب البرنامج الإنمائي متسقا مع أولويات المنظمة.

١٧٥ - وتناولت تعليقات أخرى ضرورة خفض النفقات العامة في الصندوق، وأن يكون ندب موظف إدارة الشؤون المالية التابع للبرنامج الإنمائي إلى الصندوق ندباً مؤقتا. وطلب أحد الوفود أن يعرف وظائف الصندوق التي سيجري تجميدها.

١٧٦ - ولاحظ كثير من الوفود الدور الرئيسي الذي يضطلع به التقييم الخارجي للصندوق، وأبدى بعضها استعداده للمشاركة في هذه العملية ماليا. وطلب البعض تقديم تقرير إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ عن التقييم.

١٧٧ - وردا على هذه الملاحظات، قال مدير البرنامج إن إسقاطات الإيرادات ستخضع للمراقبة وسيجري تزويد المجلس التنفيذي بتقارير مرحلية عن ذلك. وأفاد أيضا بأن المعلومات الكاملة عن المدى الذي وصلت إليه الحالة لم تتح في وقت يسمح بتقديمها إلى المجلس قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥. وأكد للمجلس أن ما اتخذ من خطوات لتعيين حدود مسؤوليات الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مسائل المالية والإدارة سيحول دون وقوع المشاكل في المستقبل.

١٧٨ - وذكرت مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أنه جرت عمليات إلغاء التزام كبيرة وقد أثَّرت بشدة على العمل الذي كان الصندوق ينوي القيام به في مجالات عديدة لفائدة المرأة في البلدان النامية، وعلى دور الدعوة الذي يقوم به الصندوق. ولاحظت أنه تم تخفيض المكونات التي تتسم بالمرونة من الميزانية الإدارية، مثل السفر والاتصالات. وجرت مناقشة لمختلف السيناريوهات المتعلقة بمستقبل الصندوق الإنمائي بما في ذلك بعض منها يستند إلى بقاء الإيرادات عند مستوى عام ١٩٩٥. إلا أنها لاحظت أن الخيارات التي لا تتيح إمكانية الشروع بمشاريع جديدة تضعف بشدة قدرة الصندوق على الاستفادة من الفرص التي يتيحها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٧٩ - وقام مدير البرنامج المساعد مدير مكتب شؤون المالية والإدارة بإبلاغ المكتب التنفيذي أن مدير البرنامج خاضع للمساءلة الكاملة فيما يتعلق بالصندوق الإنمائي للمرأة، ولكن المسؤولية الإدارية والمالية أنيطت

بمديرة الصندوق. وكما هو مشار إليه في التقرير، كان يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه من مقدمي الخدمات الأساسية للصندوق الإنمائي للمرأة معالجة الحالة المالية للصندوق على نحو أكثر فعالية؛ غير أن ذلك لا يشير بأي حال إلى أن الصندوق قد أعطي أولوية دنيا.

١٨٠ - وأبلغ وفد الولايات المتحدة المجلس أنه بينما لا يرغب في إعاقة اتخاذ قرار، فإنه لا يستطيع المشاركة في القرار المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وذلك للأسباب التي لخصها خلال المناقشة التي دارت حول البند.

١٨١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٨/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يأذن لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالمضي في برنامجه تمشيا مع الإسقاطات المبينة في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33 وذلك رهنا بالشروط التالية:

(أ) زيادة تخفيض النفقات الإدارية إلى حد يتماشى على نحو أكبر مع أنشطة المشاريع التي يقوم بها مع مراعاة ضرورة محافظة الصندوق على قدرة حرجة؛

(ب) إبقاء إسقاطات الإيرادات قيد الاستعراض ، واتخاذ الخطوات الضرورية في حال هبوط الإسقاطات بنسبة ١٠ في المائة دون الحدود الواردة في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33 وإبلاغ المجلس بها؛

(ج) القيام في أقرب وقت ممكن بوضع إجراءات مالية وبرنامجية فعالة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بما في ذلك الإجراءات التي أوصى بها مراجعو الحسابات الداخليون والخارجيون وإبلاغ المجلس التنفيذي بها في موعد لا يتعدى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

٢ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن ينفذا التوصيات الواردة في رسالة مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالإدارة وإبلاغ المجلس بتنفيذها في التقارير المطلوبة في الفقرة ١٣ من هذا المقرر؛

٣ - ويطلب أيضا إلى مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن تضطلع شخصيا باستعراض دوري للبيانات المالية المحددة في الفقرة ٥٩ من الوثيقة DP/1995/33؛

٤ - يأذن باستخدام أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما لا يتعدى الحدود المبينة في الفقرة ٥ أدناه، لتغطية النقص النقدي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويطلب إلى مدير البرنامج أن ينشئ لهذا الغرض مرفق تسليف للصندوق على أساس الحسابات المشتركة بين الصناديق وأن يُحمِّل الصندوق الإنمائي للمرأة تكاليف الفوائد مقابل استخدام هذا المرفق على أساس ألا ينشأ عن ذلك أي ربح أو خسارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يقرر عدم إمكانية استخدام مرفق التسليف هذا لأي التزامات جديدة يعقدها الصندوق الإنمائي للمرأة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وقصر استخدامه للالتزامات السابقة على الفترة ١٩٩٧-١٩٩٥ بسحب مبلغ لا يتجاوز ٤,٥ مليون دولار كحد أقصى شريطة أن يُبلِّغ مدير البرنامج فوراً عن المبالغ المسحوبة إذا تجاوزت ٣ ملايين دولار؛

٦ - يُعلق الاحتياجات بالنسبة للاحتياطي التشغيلي إلى أن تصبح الحالة المالية للصندوق قائمة على أساس سليم، وذلك رهنا بالشرطين التاليين:

(أ) أن يعمل الصندوق الإنمائي للمرأة على أساس تمويل كامل بالنسبة لجميع الالتزامات الجديدة المعقودة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، على نحو يكفل تغطية المبلغ الإجمالي لهذه الالتزامات الجديدة من موارده الخاصة، مع الإقرار له في الوقت نفسه بجواز السحب من مرفق التسليف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند الاقتضاء، في إطار الحدود المبينة في الفقرة ٤ أعلاه، وذلك لتغطية الالتزامات المالية المعقودة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

(ب) أن يواصل الصندوق الإنمائي للمرأة حساب احتياطي تشغيلي افتراضي من أجل كفالة شفافيته المالية وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس؛

٧ - ينظر بقلق لعدم وجود توضيح مقنع وفي الوقت المناسب للطريقة التي سُحبت بها أموال من الاحتياطي التشغيلي خلال عام ١٩٩٤ ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم توضيح عن ذلك في أقرب وقت ممكن؛

٨ - يقرر عدم إعادة سلطة التمويل الجزئي أو آلية الاحتياطي التشغيلي إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى أن تُستعرض آليات الرقابة ذات الصلة استعراضا متعمقا ويُعمل بإجراءات جديدة تكفل، في جملة أمور، حساب مستويات الاحتياطي بكل دقة واستكمالها بانتظام، ويتم إنشاء نظام لتوفير إنذار مبكر قبل وقت كاف لأي عمليات سحب من الاحتياطي قد تجري في المستقبل؛

٩ - يطلب إلى مدير البرنامج استكشاف إمكانية تولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ذات الصلة و/أو المشاركة في تمويلها؛ وذلك في إطار خطط وأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات المتلقية؛

١٠ - يؤكد على أهمية إقامة وتمتين أواصر الصلة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويطلب إلى مدير البرنامج ومديرة الصندوق الإنمائي للمرأة أن يضمّنا تقاريرهما المقبلة المقدمة إلى المجلس التنفيذي معلومات عن هذه الصلة؛

١١ - يؤيد اقتراح مدير البرنامج بأن ينقل موظف من شعبة الشؤون المالية التابعة للبرنامج الإنمائي إلى الصندوق الإنمائي للمرأة للمساعدة في رصد أموال المشاريع على أن يرفع الموظف تقاريره إلى شعبة الشؤون المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى صندوق المرأة الإنمائي، دون مساس باستقلالية الصندوق الإنمائي للمرأة ودون زيادة النفقات الإدارية للصندوق.

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يضع نظامه الجديد للإدارة المالية للمشاريع في أقرب وقت ممكن على الخط المباشر متضمنا تحسينات تتيح إمكانية تسجيل الأنشطة قيد الدراسة، والميزانيات الاعتبارية، ويدعو إلى أن يكون نظام الإدارة المالية للمشاريع، في أول فرصة ممكنة، نظاما مشتركا للمعلومات لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يحل محل نظام إدارة الميزانية المعمول به في الصندوق؛

١٣ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يبلغه بالتدابير المتخذة فور تحديد الجهة المسؤولة عن الحالة المالية الراهنة لصندوق المرأة الإنمائي، وبالخطوات المتخذة لوضع خطوط واضحة للمساءلة ضمن الصندوق وبين البرنامج الإنمائي والصندوق على السواء؛

١٤ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج ومديرة الصندوق الإنمائي للمرأة أن يقدما تقارير مرحلية شفوية أو مكتوبة، حسب الاقتضاء، عن تنفيذ هذا المقرر إلى أي دورة يعقدها المجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

تاسعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٨٢ - عرض مدير البرنامج المعاون التقريرين المقدمين بموجب هذا البند: تقرير مدير البرنامج عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/1995/36) الـــذي أوجز الأنشطة خلال ١٩٩٣ - ١٩٩٤، وتقرير

الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (نيويورك، ٣٠ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه) (DP/1995/L.5). وتضمنت الوثيقة الأولى معلومات عن الاتجاه الاستراتيجي الجديد الذي اضطلعت به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والأنشطة الممولة بموجب موارد البرنامج الخاصة، والتي كانت مؤخرا موضوع تقييم متعمق من قبل خبراء استشاريين خارجيين. ومن ثم أوجز مدير البرنامج المعاون المقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى، مبرزا الاستعراض الذي أعدته الوحدة الخاصة للمقترحات بشأن الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتوصيات اللاحقة التي أيدتها اللجنة الرفيعة المستوى.

١٨٣ - وتلا مقرر اللجنة الرفيعة المستوى التعديلات للوثيقة DP/1995/L.5 التي وردت بعد نشر التقرير. واقترح أحد الوفود تعديلات اضافية. وأبلغ المقرر المجلس التنفيذي أن التقرير النهائي سيصدر كوثيقة تكميلية للدورة الخمسين للجمعية العامة، وشكر الأمانة العامة على مساعدتها خلال اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى.

١٨٤ - وعبَّر ممثل الفلبين، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن دعم قوي لتقرير اللجنة الرفيعة المستوى، واستشهد بالتأييد الذي حظيت به طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المؤتمرات الدولية بوصفها قوة دفع للجهود الإنمائية، وقدم تعديلات لمشروع المقرر الذي عمم على المجلس التنفيذي. وتم الإعراب عن الشكر للمانحين على دعمهم. وطلب أحد الوفود معلومات عن الروابط بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني الوطني. ورحب عدة متكلمين بالنهج الاستراتيجي الأعمق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مضمار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كما رحب بالمقترحات العملية التي أيدتها اللجنة الرفيعة المستوى. وعبر وفدان عن تحفظاتهما إزاء التعديلات المقترحة لمشروع المقرر واقترحا إجراء مزيد من المشاورات.

١٨٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٩/٩٥ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نحو ما أوصت به اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩؛

٢ - يؤكد من جديد الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في زيادة الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على السواء بوصفهما وسيلتين ديناميتين لتوسيع نطاق التعاون بين الجنوب والجنوب؛

٣ - يرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة الانمائي الرامية إلى تعزيز المزيد من التوجه الاستراتيجي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق تركيز البرنامج الحالي على الأنشطة الشديدة الأثر؛

٤ - يدعو مدير البرنامج إلى اتخاذ الاجراءات الملائمة فيما يتعلق بتعزيز وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢، الذي يدعو جميع الأطراف المشتركة في جهود التنمية إلى إيلاء خيار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية "الاعتبار الأول" في أنشطة التعاون التقني؛

٥ - يدعو مدير البرنامج كذلك إلى أن يكفل قيام الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور نشط داخل منظومة الأمم المتحدة في جهد يرمي إلى توسيع نطاق تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتنفيذ الفعال للاستراتيجية المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع السعي إلى تخفيض تكلفة تنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

عاشرا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٨٦ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير المتعلق بتنفيذ المقررين ٣٢/٩٤ و ١/٩٥ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/37) وأشار الى أن التقرير ينبغي أن يقرأ بالاقتران مع التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٤ (DP/1995/30/Add.1). وقد وزع أيضا التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٨٧ - وأبلغ المجلس التنفيذي بأنه بعد قيام المجلس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بإقرار النظام المالي لمكتب الأمم المتحدة، بدأ العمل لوضع القواعد المالية الخاصة بهذا المكتب. وقال انه بالاضافة الى ذلك، يقوم المكتب بإعداد الاتفاقات التي تعقد بينه وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملا بالبند ٣-٥، كما يقوم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية بإعداد دراسة تحليلية عن المخاطر على نحو ما اقترحته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. وقد أنشأ المكتب لجنة استعراض المشتريات وتقديم المشورة التي أمكن بفضلها تقليص متوسط المدة اللازمة لاستعراض اجراءات المشتريات المقترحة بنسبة ٥٠ في المائة. وقد أنشئت فرقة عمل مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإعداد اتفاقيتين ينصان على تقسيم المسؤوليات والعمل فيما بين المنظمتين، ويتوقع أن يستكمل هذان الاتفاقات في نهاية عام ١٩٩٥. ويحدد أحدهما العلاقة الجديدة بين المنظمتين ويحدد الآخر طبيعة ونطاق الخدمات المركزية التي سيقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى المكتب.

١٨٨ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للمعلومات الاضافية والمستكملة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وطلب أحد الوفود أن يصدر المكتب في المستقبل تقارير سنوية شاملة. تتضمن تحليلا للمشاكل القائمة أو المتوقعة. وطلبت عدة وفود تقديم توضيحات بشأن قدرة المكتب على البقاء في ضوء المرحلة الانتقالية التي مر بها مؤخرا. وطلب تقديم المزيد من المعلومات عن القواعد والأنظمة المالية والأنشطة المتعلقة بالمشتريات.

١٨٩ - وأبلغ المدير التنفيذي المجلس التنفيذي أن التقارير التي ستقدم الى المجلس في المستقبل تستجمع بين العناصر المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتي قدمت في السنة الانتقالية في تقارير مستقلة من إعداد مدير البرنامج وأخرى من إعداد المدير التنفيذي وأنه سيجري تعزيز العناصر التحليلية في تقارير المكتب. أما النظام المالي للمكتب المتوقع استكماله في نهاية ١٩٩٥، فسيعمم مسبقا قبل اصداره وستتاح فترة ٣٠ يوما لأعضاء المجلس التنفيذي لإبداء تعليقاتهم. ووصفت نسبة التنفيذ الفعلي الى ميزانيات المشاريع المتاحة لعام ١٩٩٤ بأنها نسبة مرضية. ولاحظ المدير التنفيذي أن المكتب قد خسر قدرا من الأعمال بسبب أوجه عدم التيقن التي سادت المناقشات بشأن مستقبله مما تسبب في خسارة أعمال تتراوح قيمتها بين ١٠٠ و ١٥٠ مليون دولار . وعلى الرغم من أن الشواغل المتعلقة بحافظة عام ١٩٩٦ وما بعده لها ما يبررها، فإن المكتب يأمل في أن يجتذب من خلال وكالات الأمم المتحدة أعمال جديدة وغير تقليدية، مما يمثل مبادرة حظيت باهتمام كبير حتى الآن نظرا لقدرته المعترف بها على إنجاز المشاريع. وقد أقام المكتب صلات مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بغية التعاون في برامج تشجع التنمية البشرية المستدامة ولاسيما على مستوى البلديات. ويلتزم المكتب بتقديم خدمات سريعة من حيث التنفيذ ولها قيمتها من حيث التكلفة في الوقت الذي سيسعى فيه جاهدا لخفض تكاليفه الادارية. وقال المدير التنفيذي إنه سيبقي المجلس التنفيذي على علم بما يستجد من تطورات بشأن المسائل المختلفة.

١٩٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بمكتب خدمات المشاريع (DP/1995/37).

حادي عشر - برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية البشرية

١٩١ - قدم المدير المعاون التقرير المتعلق بتقرير التنمية البشرية (DP/1995/34). وأبلغ المجلس التنفيذي بأن "تقرير عام ١٩٩٥" قد أُكمل وسيصدر في آب/اغسطس ١٩٩٥. وسيتم تقاسم نسخة أولية من التقرير مع الحكومات في وقت مبكر من تموز/يوليه ١٩٩٥. وقال إن البرنامج الإنمائي يأمل، من خلال إصدار تقرير يحتفظ بالعنصر الأساسي المتمثل في استقلالية التحرير، في أن تستمر المشاركة في المناقشة المتعلقة بمسائل التنمية، دون أن يكون في ذلك مساس ببرنامج البرنامج الإنمائي أو تحديد مسبق لطابعه. وقد اتخذ عدد من الخطوات لتشكيل عملية الاستعراض بغية زيادة دقة التحليل وتحسين نوعيته وتعزيز وحدته الفكرية. وقد تم تحسين الدقة الإحصائية للتقرير من خلال العمل مع الوكالات الدولية التي تضطلع

بمسؤوليات تتعلق بتوحيد مجموعات البيانات ومواءمتها. وقد عقدت ثلاث جولات من المشاورات مع الدول الأعضاء خلال السنة الماضية، كما تم الأخذ بنظام الأفرقة الاستشارية والاستعراضات الناظرة.

١٩٢ - وأكدت عدة وفود على أهمية "تقرير التنمية البشرية" وفائدته كأداة لمواصلة التنمية البشرية، وبوجه خاص في سياقها الراهن. كذلك أشير الى دور التقرير في تحديد الاتجاهات في عملية التنمية. وأكد عدة متكلمين على الحاجة الى الاستقلالية في تحريره. وأشاد آخرون بزيادة شفافية العملية وزيادة الدقة في التقرير. وأشار عدة متكلمين الى مسألة الاهتمام بالتقرير على الصعيد الوطني في بلدانهم، وخاصة عندما يترجم التقرير الى اللغة الرسمية للبلد. وقد حظي التقرير باهتمام كبير مشجع لدى وسائط الإعلام.

١٩٣ - وطلب بعض المتكلمين مزيدا من المعلومات فيما يتعلق بالمشاورات التي عقدت خلال السنة السابقة. وشدد أحد الوفود على ضرورة اضطلاع المجلس التنفيذي بدور أكبر في عملية إنجاز التقرير على اعتبار أن البرنامج الإنمائي هو الذي مول التقرير، وطلب توضيحا بشأن مركز تمويل التقرير من جانب البرنامج الإنمائي. وأشار نفس الوفد إلى أنه كان يفضل لو اتخذ المجلس مقررا يبين ما ورد أعلاه بدلا من الإحاطة علما بالتقرير فحسب.

١٩٤ - واستفسر أحد الوفود عن الطريقة التي ستستعين بها البلدان النامية بنتائج التقرير من الناحية العملية، بما في ذلك الاستعانة بها في مجال البرمجة وتحديد المشاكل. وطُلبت معلومات عن مواضيع التقارير المقبلة وموجزات التقارير الخمسة الأولى.

١٩٥ - وأشار عدة وفود الى أن التقرير زاد من اعتماده على الإحصاءات وأعربت عن تأييدها لإضافة خبير إحصائي الى مكتب تقرير التنمية البشرية.

١٩٦ - وأعطى المدير المعاون تفصيلات للعملية الاستشارية التي أدت الى نشر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥. وأوضح قائلا إنه نظرا لأن التقرير ليس بوثيقة حكومية دولية، فليس ثمة حاجة الى أن تقره هيئة حكومية دولية. وأبلغ الاجتماع بأن الخبيرين الاستشاريين البارزين اللذين قدما خدماتهما للتقرير في عام ١٩٩٥ هما السيدة مارغريت كاتلي - كارلسون، رئيسة مجلس السكان، والبروفسور لينكن تشين، مدير قسم الدراسات السكانية والإنمائية في جامعة هارفارد.

١٩٧ - وأوضح مدير مكتب تقرير التنمية البشرية أن هدف المكتب هو الاستفادة من مواطن القوة في الماضي وإزالة ما يُلمس من مواطن ضعف. وأشار الى أن البيانات تمثل مجالا أساسيا يبعث على الانشغال لأنها تتطلب عملية مستمرة. وذكر أن الإحصاءات والبيانات قد جمعت على مستوى البلدان، وأن ثمة حاجة الى بذل جهود عالمية لتحسين المؤشرات. وأشار الى أن البيانات المستخدمة في التقرير هي آخر ما استجد من بيانات وهي موثوقة الى أبعد حد.

١٩٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتقرير التنمية البشرية (DP/1995/34).

ثاني عشر - مسائل أخرى

ألف - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

١٩٩ - اقترح أحد الممثلين مناقشة بند عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في إطار مسائل أخرى. وطلب البعض توضيح بشأن الإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لإدماج برنامج فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية في برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وطلب أيضا من البرنامج الانمائي أن يقدم تفاصيل عن التعاون بين ٢٢ من الموظفين الفنيين الوطنيين المعنيين بفيروس نقص المناعة المكتسب والتنمية والبرنامج المشترك، على النحو المطلوب في المقرر ١١/٩٥ الذي اعتمد في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥.

٢٠٠ - وأكد مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج أن البرنامج الانمائي قد لاحظ بامتنان شديد التقدم الذي أحرزه المدير التنفيذي للبرنامج المشترك وموظفيه في الإعداد لإنشاء البرنامج رسميا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد تولى مدير البرنامج مؤخرا منصب رئيس لجنة المنظمات المشتركة في الرعاية. وأوضح أن البرنامج الانمائي سيقوم بدعم جهود المدير التنفيذي بعدة طرق بما في ذلك من خلال الاجتماعات والاتصالات المنتظمة معه بشأن المسائل المتصلة بلجنة المنظمات المشتركة في الرعاية والبرنامج المشترك. وقد انتدب أحد كبار الموظفين لمساعدة المدير التنفيذي في التفاوض على اتفاق تكاليف الدعم مع منظمة الصحة العالمية، وسوف ينتدب موظفون آخرون بالتشاور مع المدير التنفيذي. وقد شجع البرنامج الانمائي المنسقين المقيمين على تعزيز وإنشاء أفرقة عمل موضوعية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية وبمتلازمة نقص المناعة المكتسب وعلى ضمان تشغيلها الفعال؛ ودعا البرنامج المشترك والمشتركين في رعايته إلى حضور حلقات العمل التدريبية للبرنامج الانمائي؛ واشترك بنشاط في الأنشطة العالمية والإقليمية المستوى لوضع خطة عمل استراتيجية للبرنامج المشترك؛ ويعمل مع موظفي البرنامج المشترك المسؤولين عن وضع نهج البرنامج على الصعيد القطري. وبالاضافة إلى ذلك قام البرنامج الانمائي بإحاطة جميع شركائه من المنظمات غير الحكومية بعملية إنشاء البرنامج المشترك وأبقى موظفيه في المكاتب القطرية والمقر على علم بالتطورات في هذا المجال. ويعمل البرنامج الانمائي أيضا لتعزيز تنفيذ سياسة الأمم المتحدة لشؤون الموظفين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وهناك مناقشات جارية مع المدير التنفيذي بشأن دور البرنامج الانمائي ومسؤولياته في المستقبل في إطار البرنامج المشترك.

٢٠١ - وقد أولى البرنامج الانمائي أولوية عالية لتدعيم مكاتبه القطرية من أجل ضمان إدماج فعال للاستجابات لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في البرامج القطرية. وقد قام الموظفون الفنيون الوطنيون الـ ٢٢ بدور هام في هذا الصدد، بتوفير تعزيز الدعم داخل المكاتب القطرية لجميع برامج ومشاريع فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية. وكان عملهم ملحوظا بدرجة كبيرة لأن قيمة الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الجارية حاليا على الصعيد القطري تبلغ نحو ١٠٠ مليون دولار.

٢٠٢ - وحثت عدة وفود البرنامج الانمائي على ضمان إدماج أنشطته في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية في البرنامج المشترك ومنحه الدعم الكامل للبرنامج الجديد. وجرى التأكيد على أهمية المقرر ١١/٩٥. وحث أحد الوفود على تنسيق الطلبات المقدمة للمانحين من أجل تمويل مبادرات فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية من خلال البرنامج المشترك. وطلب متكلم آخر أن يكفل البرنامج الانمائي الربط بالبرنامج المشترك في جميع الوثائق المقبلة المتعلقة بالأنشطة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية وأن تُنشأ أفرقة موضوعية فورا على الصعيد القطري عن طريق المنسق المقيم، حيثما لم يجر ذلك بالفعل. وقدم طلب بتوفير بيان مساعد مدير البرنامج عن هذا الموضوع للمجلس التنفيذي. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى الوضوح فيما يتعلق بدور البرنامج الانمائي في تمويل البرنامج الجديد. وطلب البعض مناقشة هذا البند في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، في إطار الجزء المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٠٣ - وأوضح مساعد مدير البرنامج أن البرنامج المشترك في منتصف الطريق إلى إنشائه وأن عددا من المسائل المتصلة بالترابط التفصيلي بين البرنامج المشترك والوكالات الست المشتركة في رعايته ما زالت مفتوحة. وما زالت صياغة مذكرة التفاهم جارية. وما زالت المناقشات بشأن تقسيم العمل بين البرنامج المشترك والبرنامج الانمائي جارية. وأنه من المقرر عقد اجتماع مع المدير التنفيذي في تموز/يوليه ١٩٩٥. وبقيت أسئلة عن مدى ما ينبغي للبرنامج الانمائي والجهات الأخرى المشتركة في الرعاية أن تساهم به في ميزانية البرنامج المشترك وكيف يمكن تنسيق تعبئة الموارد. ومن المسائل الأخرى الهامة ما يتعلق بالأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري وإلى أي مدى سيكون البرنامج المشترك مشغولا بالفعل في أنشطة البرنامج. وقال إن البرنامج الانمائي مستعد أيضا لمناقشة دور الموظفين الفنيين الوطنيين وولايتهم. وفي الختام. أعرب مساعد مدير البرنامج من جديد عن التزام البرنامج الانمائي الثابت بالعمل بصورة متسقة وبالتعاون الوثيق مع البرنامج الجديد. وقال إن البرنامج الانمائي يدرك تماما الدور المركزي للبرنامج المشترك في وضع السياسات وتوفير المبادئ التوجيهية التقنية وتعبئة وتنسيق شبكة هيئات الأمم المتحدة المستجيبة للوباء. وأكد أن المنظمة ستواصل العمل ضمن هذا الإطار في جميع أنشطته.

باء - تغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

٢٠٤ - إلحاقا بالمقرر ٦/٩٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أحاط المجلس التنفيذي علما بتغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية إلى مكتب مكافحة التصحر والجفاف. وقد جاء التغيير عقب مشاورات مع الأطراف المعنية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسوف يحتفظ بالمختصر UNSO لاستعماله بجميع اللغات. وسوف تبلغ الجمعية العامة بتغيير الاسم عن طريق تقرير المجلس التنفيذي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

جيم - اختتام الدورة

٢٠٥ - اختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٢٤/٩٥ - استعراض المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يشير الى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ١٩٩٥ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/L.3)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/16)؛

اعتمد الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦:	١٦-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦:	٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦
الدورة السنوية لعام ١٩٩٦:	حزيران/يونيه ١٩٩٦
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في هذه الدورات على النحو الوارد في المرفق؛

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج

أحاط علما بالتقرير السنوي لعام ١٩٩٤ الذي قدمته المديرة التنفيذية (DP/1995/24/Part 1)؛

اتخذ المقرر ١٤/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن تنفيذ المقرر ٢٥/٢٤: تقديم المساعدة الى رواندا:؛

اتخذ المقرر ١٥/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

اتخذ المقرر ١٦/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية؛

اتخذ المقرر ٢٠/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية؛

اتخذ المقرر ٢١/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ المتعلق بالمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية (DP/1995/27)؛

البند ٣: البرامج القطرية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان

وافق على زيادة صلاحية تمويل البرنامج القطري لناميبيا (DP/1995/28)؛

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ المقرر ١٧/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧؛

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1995/24/Part III) وتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1995/30/Add.3) عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وقرر إحالتهما الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بالتعليقات التي أبداها المجلس التنفيذي؛

البند ٥: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات مشفوعا بالتعليقات التي أبديت بهذا الشأن (DP/1995/29)؛

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٤: مقدمة (DP/1995/30)؛ سجل البرامج الرئيسية (DP/1995/30/Add.1)؛ المرفق الاحصائي (DP/1995/30/Add.2)؛ تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1995/30/Add.4)؛ العقود المقدمة من الباطن والمعدات الرئيسية التي صدرت بشأنها أوامر (DP/1995/30/Add.5)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (DP/1995/35)؛

البند ٧: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنفيذ المقرر ١٤/٩٤

اعتمد المقرر ٢٢/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن المبادرات من أجل التغيير؛

البند ٨: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

اعتمد المقرر ٢٣/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة الخلف؛

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اعتمد المقرر ١٨/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اعتمد المقرر ١٩/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة (DP/1995/L.5)؛

البند ١١: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/37)؛

البند ١٢: تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالتنمية البشرية (DP/1995/34)؛

البند ١٣: مسائل أخرى

أحاط علما بتغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ليصبح "مكتب مكافحة التصحر والجفاف" مع الاحتفاظ بالمختصر "UNSO" في جميع اللغات؛

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المرفق

توزيع المواضيع للدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الثالثة (١١-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

البند ١ - المسائل التنظيمية (بما في ذلك متابعة الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - تقرير عن تنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخلف المتعلقة بتكاليف الدعم

البند ٣ - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل

البند ٤ - البرامج والمشاريع المشتركة بين الأقطار والبرامج والمشاريع القطرية:

- البرامج المشتركة بين الأقطار

- البرامج اقطرية

البند ٥ - مسائل المالية والميزانية:

- الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٤

- اقتراحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية

الجزء المشترك المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية في عام ١٩٩٥

البند ٧ - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها:

- **استعراضات منتصف المدة للبرامج الإقليمية**

- **البرنامج القطري الأول لأذربيجان**

- **البرنامج القطري الأول لروسيا**

- **البرنامج القطري الخامس لهايتي**

- **البرنامج القطري الخامس لرواندا: مذكرة مقدمة من مدير البرنامج**

- **البرنامج القطري الخامس لبوروندي: مذكرة مقدمة من مدير البرنامج**

البند ٩ - المسائل المتصلة بدورات البرمجة:

- **الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي (٤/٩٥، الفقرة ٢)**

البند ١٠ - تكاليف دعم الوكالات (٣٢/٩١)

البند ١١ - مسائل المالية والميزانية:

- **الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٤ (٣/٩٥، الفقرة ٧)**

- **التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧**

- **تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية**

- **الحسابات المراجعة وتقارير مراجعة الحسابات للوكالات المنفذة عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣**

- تقارير مراجعي الحسابات: موجز للملاحظات الهامة التي أبداها مراجعو الحسابات الخارجيون للوكالات المنفذة عن الحسابات لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالأموال التي خصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه الوكالات

البند ١٢ - الشراء من البلدان النامية

البند ١٣ - نفقات منظومة الأمم المتحدة من الميزانية العادية أو من خارج الميزانية في مجال التعاون التقني

البند ١٤ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ١٥ - مسائل أخرى

الدورة العادية الأولى (١٦-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية (بما في ذلك انتخاب أعضاء المكتب والنظام الداخلي)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة

- مبادرات من أجل التغيير: متابعة للمقرر ٢٢/٩٥

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- أنشطة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني

- تنقيحات مقترحة للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بترتيبات تكاليف الدعم

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

- متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له

- مواءمة عرض الميزانيات والحسابات (٣٠/٩٤)

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- **استراتيجية لتخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان**

- **دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل فيما يتعلق بالاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات**

- **مشروع بيان بالمهام التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان**

- **مذكرة معلومات أساسية بشأن إمكانية انضمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الى عضوية اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية**

- **البرنامج القطري والمسائل ذات الصلة**

الدورة العادية الثانية (٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦)

- **المسائل التنظيمية**

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- **البرامج القطرية**

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- **البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**

- **التقييم**

- **متطوعو الأمم المتحدة**

الدورة السنوية (حزيران/يونيه ١٩٩٦)

- **المسائل التنظيمية**

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

- المسائل المتعلقة بدورات البرمجة

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

- التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج

- تقرير عن تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (جزء من التقرير السنوي)

- تقارير دورية عن التقييم

- خطة العمل

- حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية

الدورة العادية الثالثة (٣-٦ أو ٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- تقارير عن الزيارات الميدانية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتعلقة بدورات البرمجة
- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- تكاليف دعم الوكالات
- مسائل المالية والميزانية

الجزء الرابع

الدورة العادية الثالثة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ١١ إلى
١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

أولا - المسائل التنظيمية

١ - قام نائب الرئيس، السيد كارلوس سيرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين)، بافتتاح الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٥. وأحاط المجلس التنفيذي علما بانعقاد مشاورتين غير رسميتين منذ دورته الأخيرة: في ٢٨ آب/اغسطس، بشأن اختصاصات التقييم لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وفي ٢٩ آب/اغسطس، بشأن المسائل التي سينظر فيها المجلس، ولا سيما تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين المقبلة. وقد عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورات غير رسمية في ٣٠ آب/اغسطس، بشأن تقديرات ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين المقبلة وترتيبات الصندوق لخدمات الدعم التقني، وبرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بين الأقطار المقترح لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وعقد المكتب اجتماعين في ٢٢ آب/اغسطس و ٥ ايلول/سبتمبر.

٢ - وأحاط نائب الرئيس المجلس التنفيذي علما بأنه من العزمع القيام بزيارتين ميدانيتين في عام ١٩٩٦ إلى كل من جمهورية الصين الشعبية وأحد بلدان الجنوب الأفريقي في أعقاب تعرضه لحالة طارئة. وسيتشاور المجلس مع المجموعات المحلية بشأن تكوين الأفرقة.

٣ - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، كما ورد في الوثيقة (DP/1995/L.4):

البند ١ - المسائل التنظيمية

البند ٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

البند ٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

البند ٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

البند ٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

البند ٦ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

البند ٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن تنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بتكاليف الدعم اللاحقة

البند ١٠ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل

البند ١١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج المشتركة بين الأقطار والبرامج القطرية

البند ١٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية في عام ١٩٩٥

البند ١٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

البند ١٤ - مسائل أخرى

٤ - واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل كما وردت في الوثيقة (DP/1995/L.4) بصيغتها المعدلة والموزعة.

٥ - ووجه أحد الوفود انتباه المجلس التنفيذي إلى الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء، التي قررت فيها الجمعية العامة إنشاء مكتب الأمم المتحدة للمراقبة الداخلية في تموز/يوليه ١٩٩٤. وتتمثل مسؤولية هذا المكتب في كفالة وجود نفس معايير المراقبة الداخلية المعمول بها في الأمانة العامة في الصناديق والبرامج كذلك. وفي القرار ٢١٨/٤٨ باء، طلبت الجمعية العامة من وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية إجراء مشاورات مع المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج التشغيلية، وأن يقدم تقريرا عن كيفية تنفيذ أحكام القرار من حيث صلته بمهام المراقبة الداخلية لتلك الصناديق والبرامج. وسيتصل وكيل الأمين العام بالمجلس بغية إجراء مناقشة في مطلع عام ١٩٩٦ بشأن متابعة القرار.

٦ - وقرر المجلس التنفيذي إرجاء النظر في البند ٥ - تكاليف دعم الوكالات - الى دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦. كما قرر إرجاء النظر في البند ١٣ من الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بالبرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، للنظر فيه في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ بناء على تقرير خطي من الأمانة العامة.

٧ - وأقر المجلس التنفيذي تقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/39).

وتمت الموافقة على المواعيد التالية لدورات المجلس التنفيذي المقبلة:

١٥-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦

٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦	الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦
٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦	الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ (إذا عقدت في جنيف)
١٣-٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦	الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ (إذا عقدت في نيويورك)
٩-١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦	الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦

٨ - وأشار رئيس أمانة المجلس التنفيذي إلى أن مواعيد الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ قد نقلت من حزيران/يونيه إلى أيار/مايو استجابة للفقرة ٥ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/٩٥، التي أكد فيها المجلس مجددا أنه ينبغي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تقدم تقاريرها إلى المجلس [في دورته الموضوعية] بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة وفي وقت مناسب لتمكين المجلس من الاضطلاع بمهامه في توجيه السياسة.

٩ - ووافق المجلس التنفيذي على المواضيع التي ستناقش في الدورات المشار إليها أعلاه كما ورد في مرفق المقرر ٣٧/٩٥. ووزعت قائمة بمواضيع جدول أعمال المجلس من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧ مع خلاصة للمقررات المتخذة في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

١٠ - وأعرب أحد الممثلين عن شكره للمجلس التنفيذي لعمله البناء الذي أنجز في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥. وأشار إلى المسائل الحرجة التي تتسم بالأهمية بالنسبة لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقال إنه يريد في ذلك السياق لفت النظر إلى تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وإن انخفاض مستوى الموارد مدعاة للقلق البالغ، وتم الإعراب عن الأمل في قيام شركاء التنمية بزيادة دعمهم لأعمال المنظمة.

١١ - وقام نائب الرئيس، السيد كارلوس سيرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين)، نيابة عن مكتب المجلس التنفيذي وعن جميع أعضاء المكتب، بالإعراب عن امتنانه للعمل المنجز تحت قيادة الرئيس، سعادة السيد زبغنيو فلوسوويتش (بولندا). وحيث أن هذه الجلسة كانت آخر جلسة للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥، قال إنه يريد أن يشكر الرئيس على مهارته وفعاليته في توجيه عمل المكتب. كما قام نائب الرئيس، السيد هونغ جي إيم (كوريا)، نيابة عن أعضاء المجلس من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بالتعبير عن امتنانه للرئيس، ومدير البرنامج والأمانة والموظفين على مساهمتهم في عمل المجلس التنفيذي.

١٢ - وأشار مدير البرنامج إلى التقدم الهائل الذي أحرزه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥. وأعرب عن امتنانه للمجلس ولمكتبه على مشاركتهم في حل المسائل التي كان لها أثر ملموس على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أن أعضاء المجلس التنفيذي الذين انتهت مدتهم قدموا مساهمات عظيمة في أعمال المجلس وسيفتقد حضورهم. كما أعرب عن امتنانه للأمانة العامة.

١٣ - وأشارت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن المداولات المستنيرة والمُركزة التي أجراها المجلس التنفيذي لبنود صندوق الأمم المتحدة للسكان طيلة العام، قد أبدت بوضوح أن المجلس قد أصبح أيضا بالفعل بمثابة المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، و أعربت عن امتنانهاالشديد لذلك. و شكرت المجلس على ما قدمه من توجيه ممتاز طيلة العام و تطلعت لاستمرار التعاون في المستقبل.

١٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٧/٩٥، وهو عبارة عن استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

١٥ - وفي ختام الجلسة، ذكر الرئيس أن المجلس التنفيذي قد نجح في تحقيق مهام الدورة التي كانت دورة معقدة. وكان العامل الإنساني أبرز العوامل ظهورا: حيث أن المشاركين من وفود وأمانة عملوا بوافر الإخلاص والتجرد. وكان التفاعل الإنساني حيا و فعالا و كان مثالا للتعاون العملي.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

أهلية الحصول على مكافأة الاستقلال

١٦ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الموارد والشؤون الخارجية بعرض التقرير المتعلق بأهلية الحصول على مكافأة الاستقلال (DP/1995/46). وبين أن هنالك جانبين لهذه المسألة: الأول هو مسألة أهلية البلدان المذكورة في مرفق التقرير للحصول على مكافأة الاستقلال. وأشار إلى أن التقرير يتضمن معلومات أساسية موجزة ومذكرة داخلية من مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية بشأن الموضوع. وقد حضر الدورة ممثل عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية.

١٧ - ويتمثل الجانب الثاني في توفر الموارد اللازمة لتمويل مكافآت الاستقلال عندما يوافق المجلس التنفيذي عليها . وأشار مساعد مدير البرنامج إلى أنه عندما قام مجلس الإدارة في مقرره ٣٤/٩٠ بوضع إطار البرمجة للدورة الخامسة، فإنه أدرج اعتمادا خاصا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار كاحتياطي غير مخصص بهدف القيام فيما بعد بإصدار تنقيحات لأرقام التخطيط الإرشادية للبرامج الموجودة فضلا عن توفير الموارد اللازمة لأرقام التخطيط الإرشادية للبلدان المنضمة حديثا . وبإقرار أرقام التخطيط الإرشادية الجديدة والتنقيحات الأخرى من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤ ، وافق مجلس الإدارة/المجلس التنفيذي على مبلغ يربو على ١٥٠ مليون دولار في شكل اعتمادات جديدة ، مما أدى إلى زيادة السحب من الاحتياطي.

١٨ - وأثناء استعراض منتصف الفترة لدورة البرمجة الخامسة في عام ١٩٩٤، تم تنقيح تقديرات الموارد لهذه الدورة (بالاستناد إلى المستويات الفعلية للمساهمات للفترة ١٩٩٢- ١٩٩٤ والاسقاطات الخاصة بالسنوات المتبقية من الدورة) مما أدى إلى موافقة المجلس التنفيذي على تنقيح أرقام التخطيط الإرشادية وموارد البرنامج الخاصة الى ٧٠ في المائة من مستوياتها الأصلية. ووافق المجلس فيما بعد على تخصيص اعتمادات إضافية، بما في ذلك مخصصات جنوب أفريقيا وهايتي. ولذلك فإن من المتوقع حاليا حدوث عجز بمبلغ ٦٦ مليون دولار تقريبا في رصيد الموارد (بالمقارنة

مع المجموع المخطط للموارد بمبلغ ٢١٤ ٣ مليون دولار) في نهاية الدورة الخامسة. وأضاف مساعد مدير البرنامج أن من المرجح أن يؤدي قيام المجلس بتخصيص أي اعتماد إضافي إلى زيادة العجز.

١٩ - وقام نائب رئيس المجلس التنفيذي، السيد كارلوس سيرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين)، بتعميم مشروع مقرر أعد بناء على مشاورات غير رسمية. وأوضح أنه يجب النظر في المقرر في إطار دورة البرمجة الخامسة، و الموارد المتوفرة خلال تلك الدورة. وأشار أيضا إلى أن المعيار الإضافي للاستقلال حديثا لا يوجد في ترتيبات البرمجة اللاحقة، التي تمت الموافقة عليها في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. وسيحل مشروع المقرر مسألة الأهلية وينظر إلى الآثار المالية لمكافأة الاستقلال، وذلك بتسهيل منح جزء من المكافأة مباشرة و توزيع الباقي حسب توفر الأموال.

٢٠ - وكان التأييد لمشروع المقرر عاما حيث أنه تضمن معظم العوامل اللازمة للاتفاق. وذكر عدد من المتكلمين أن من الواضح أن أهلية البلدان تعتمد على مقرر مجلس الإدارة ٤٣/٧٦ وقرار الجمعية العامة (٢٦٨٨د - ٢٥). ومع ذلك، فقد طلب بعض المتكلمين توضيحا عما إذا كان اعتماد مقرر المجلس ٣٤/٦٧، بنية أن يقتصر منح مكافأة الإستقلال على البلدان الحديثة الاستقلال التي تفتقر إلى الهياكل الإدارية. وذكر آخرون أن المقرر ٤٣/٧٦ يبين بوضوح أهلية أي بلد حصل على إستقلاله منذ ١٩٧٣ للحصول على مكافأة الإستقلال. وتساءل عدد من الوفود عن صلة أهلية البلد بمركزه كأحد أقل البلدان نموا، على النحو الذي أشار إليه التفسير القانوني الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. وأعرب أحد المتكلمين، وأيده آخرون، عن تعذر إتخاذ قرار بالاستناد إلى التفسير القانوني الوارد في الوثيقة.

٢١ - ووصف عدة متكلمين الصعوبات التي تواجهها بعض البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية. وأكد نائب رئيس وزراء جورجيا، السيد إيراكلي ميناغاريشفيلي، الحاجة إلى مكافأة الإستقلال كتعبير إيجابي عن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واقترحت بعض الوفود إيلاء اعتبار خاص لأقل البلدان نموا وخصوصا إريتريا. وكان هنالك موافقة عامة على أن البلدان المذكورة في مرفق مشروع المقرر مؤهلة للحصول على مكافأة الاستقلال.

٢٢ - واتفق على أن منح مكافآت الاستقلال إلى البلدان المذكورة في مرفق مشروع المقرر يجب أن يتم في سياق الدورة الخامسة. وأكد بعض الوفود أن عادة منح مكافأة لأي بلد حديث الاستقلال يجب ألا تستمر تحت ترتيبات البرمجة اللاحقة، لأن المعيار الإضافي الوحيد الذي اعتمده المجلس التنفيذي في المقرر ٢٣/٩٥ هو مركز البلد بوصفه أحد أقل البلدان نموا. وأكد أحد المتكلمين أن التمويل يجب أن لا ينال من برامج أخرى. وأجاب نائب الرئيس بأنه لن يجري ترحيل الأموال إلى ترتيبات البرمجة اللاحقة.

٢٣ - وطلب أحد الوفود توضيحا عن العلاقة بين الفقرة ١٩ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، التي تشير إلى تخصيص نسبة إضافية من مجموع الموارد قدرها ٠,٥ في المائة لمنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، ومكافأة الإستقلال. وشرح نائب الرئيس أنهما أمران منفصلان ويتعلقان بفترتين زمنيتين مختلفتين.

٢٤ - وطلب ممثل الجمهورية السلوفاكية إدراج بلده في قائمة البلدان المؤهلة للحصول على مكافأة الاستقلال. وأجاب مساعد مدير البرنامج موضحا أن الجمهورية السلوفاكية لم ترد في القائمة الواردة في مرفق الوثيقة DP/1995/46 لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يفهم أن كلا من الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية قد انضمتا إلى الأمم المتحدة

كدولتين حديثتين من الدول الأعضاء، بينما نالت الدول الأخرى الواردة في القائمة إستقلالها من بلد لم يتغير مركز عضويته في الأمم المتحدة.

٢٥ - ووزع مشروع مقرر منقح على المجلس التنفيذي. وقبل اعتماد المقرر، بصيغته المنقحة شفويا، ذكر نائب الرئيس أن النقاط التالية ستؤخذ بعين الإعتبار لدى الموافقة على المقرر: (أ) ستحصل إريتريا، التي سمتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ كإحدى أقل البلدان نموا، على مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار بالإضافة إلى نسبة ٥٨ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة (بالمقارنة مع المبلغ الذي حصلت عليه البلدان الأخرى المؤهلة للحصول على مكافأة الاستقلال وهو ٠٠٠ ١٠٠ دولار بالإضافة إلى نسبة ٥ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة)؛ (ب) استجابة لطلب الجمهورية السلوفاكية لإدراجها في قائمة البلدان التي تتلقى مكافأة الإستقلال، ستطلب أمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفسيرا قانونيا لأهلية البلد من مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، وستفيد المجلس بنتيجة ذلك؛ (ج) الرصيد الباقي من مبالغ المكافأة (العمود ٥ من مرفق المقرر ٢٦/٩٥) الذي يتم الإفراج عنه حتى نهاية دورة البرمجة الخامسة سيستخدم لتمويل الأنشطة البرنامجية لتلك الدورة، مع أن هذه الأنشطة قد لا تنفذ إلا في موعد لاحق؛ (د) تستطيع البلدان المتلقية لمكافأة الإستقلال المذكورة في مرفق المقرر ٢٦/٩٥ استخدام المبالغ المشار إليها في العمود ٣ لأغراض تخطيط البرامج.

٢٦ - وأعرب ممثل أرمينيا عن شكره للأعضاء والمراقبين في المجلس التنفيذي لما قدموه من دعم في المسألة التي كان وفده أول من أثارها في الدورة السنوية لعام ١٩٩٥. وأكد على أن مدير البرنامج سيبذل قصارى جهده لكفالة توفر مبالغ المكافأة المتبقية المشار إليها في الفقرة ٥ من المقرر ٢٦/٩٥.

٢٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٦/٩٥ - المسائل المتصلة بدورة البرمجة الخامسة: حساب مكافأة الاستقلال

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن أهلية الحصول على مكافأة الاستقلال (DP/1995/46)، الذي يتضمن، في جملة أمور، المذكرة الداخلية لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية؛

٢ - يأخذ في اعتباره أن الدول التالية قد حققت الاستقلال خلال دورة البرمجة الخامسة: أذربيجان، أرمينيا، إريتريا[أ]، اوزبكستان، بالاو، البوسنة والهرسك، تركمانستان، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، سلوفينيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا،

٣ - يشير في هذا السياق إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥)، ولا سيما الفقرة ١٦ من مرفقه؛ وإلى مقرر مجلس الإدارة ٤٣/٧٦، ولا سيما الفقرة (ب) منه، التي أنشأ فيها المجلس مكافأة الاستقلال؛ ومقرر مجلس الإدارة ٣٤/٩٠، الذي قرر فيه المجلس إطار دورة البرمجة الخامسة؛

٤ - يقرر أن البلدان المذكورة في مرفق هذا المقرر مؤهلة للحصول على مكافأة الإستقلال؛ وأن تمول هذه المكافأة مباشرة من موارد الدورة الخامسة، في حدود المبالغ الواردة في العمود ٤ من المرفق، شريطة الوفاء بالاعتمادات القائمة المخصصة للبرامج القطرية والبرنامج المشترك بين الأقطار وفاء تاما.

٥ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج القيام لاحقا بالإفراج عن مبالغ المكافآت المتبقية الواردة في العمود ٥ من مرفق هذا المقرر إلى حد لايتجاوز المستويات التي يتمكن رصيد الموارد القابلة للبرمجة من استيعابها في نهاية الدورة الخامسة.

٦ - يؤكد على أن الموارد المخصصة لهذه المكافأة يجب أن تستمد من موارد الدورة الخامسة وأن تقيد على حساب إحتياطي الموارد غير المخصصة الذي تم إنشاؤه بداية ، في الفقرة ١٩ من مقرر مجلس الإدارة ٣٤/٩٠؛ وأن مبالغ المكافأة المتبقية التي ظلت دون تمويل في نهاية الدورة لن ترحل إلى فترة البرمجة التالية؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥

(أ) سميت كأحد أقل البلدان نموا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

المرفق

حساب مكافأة الاستقلال للبلدان التي منحت مركز المستفيد أثناء دورة البرمجة الخامسة

(بملايين الدولارات)

المستفيد الجديد	المقرر	أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة	مكافأة الاستقلال[أ]	المتاح فورا (الفقرة ٤ من المقرر[ب])	الرصيد المتبقي (٣) - (٤) (الفقرة ٥ من المقرر)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
أرمينيا	٢٩/٩٢	٠,٥٩٥	٠,٥٨٩	٠,١٣٠	٠,٤٦٠
أذربيجان	٢٩/٩٢	١,٤٤٨	٠,٧١٧	٠,١٧٢	٠,٥٤٥
كازاخستان	٢٩/٩٢	٢,٦٠٨	٠,٩٨١	٠,٢٣٠	٠,٦٦١
قيرغيزستان	٢٢٩/٩٢	٢,٧٥٢	٠,٩١٣	٠,٢٣٨	٠,٦٧٥
جمهورية مولدوفا	٢٩/٩٢	١,٠٤٥	٠,٦٥٧	٠,١٥٢	٠,٥٠٥

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
المستفيد الجديد	المقرر	أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة	مكافأة الاستقلال[أ]	المتاح فورا (الفقرة ٤ من المقرر[ب])	الرصيد المتبقي (٣) - (٤) (الفقرة ٥ من المقرر)
تركمانستان	٢٩/٩٢	١,٨٦٦	٠,٧٨٠	٠,١٩٣	٠,٥٨٧
أوزبكستان	٢٩/٩٢	٦,٢٨٣	١,٤٤٢	٠,٤١٤	١,٠٢٨
البوسنة و الهرسك	٣/٩٣	٠,٦٠٠	٠,٥٩٠	٠,١٣٠	٠,٤٦٠
كرواتيا	٣/٩٣	٠,٦١٥	٠,٥٩٢	٠,١٣١	٠,٤٦٢
جورجيا	٣/٩٣	٠,٥٢٥	٠,٥٧٩	٠,١٢٦	٠,٤٥٣
سلوفينيا	٣/٩٣	٠,٤٤٤	٠,٥٦٧	٠,١٢٢	٠,٤٤٤
طاجيكستان	٣/٩٣	٣,٤٣٤	١,٠١٥	٠,٢٧٢	٠,٧٤٣
إريتريا	٢٢/٩٣	١٩,٨٧٧	٣,٤٨٢	١,٤٩٤	١,٩٨٨
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	٢٢/٩٣	٠,٤٥٦	٠,٥٦٨	٠,١٢٣	٠,٤٤٦
بالاو	[ج]	٠,٢٢٩	٠,٥٣٤	٠,١١١	٠,٤٢٣
المجموع			١٣,٩١٧	٤,٠٣٩	٩,٨٧٨

(أ) تمثل مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار بالإضافة إلى نسبة ٥ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة.

(ب) تمثل مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار بالإضافة إلى نسبة ٥ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة (العمود ٢)؛ وبالنسبة لإريتريا، ٠٠٠ ٥٠٠ دولار بالإضافة إلى نسبة ٥ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة.

(ج) منحت مركز المستفيد قبل الدورة الخامسة؛ وتم تحقيق الاستقلال في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

ثالثا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

ألف - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البرنامج القطري الخامس لرواندا: مذكرة من مدير البرنامج (DP/1995/57)

٢٨ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا بعرض البرنامج القطري الخامس المعدل لرواندا وإبراز التقدم المحرز في مجالات التركيز الثلاثة. وفيما يتعلق بإعادة القدرات الإدارية للدولة، ركز مدير البرنامج على التعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز والمصرف الأفريقي للتنمية. ويتواصل إصلاح الجهاز القضائي مع وصول ٥٠ من الموظفين القضائيين المغتربين في ايلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى البلد. وأخيرا، فإن تقديم الدعم لاعادة توطين اللاجئين عنصر حاسم.

٢٩ - وقد حصل برنامج الحكومة للإعمار والإصلاح على تعهدات بتقديم المساعدة بمبلغ يربو على ١ بليون دولار من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، من خلال عملية المائدة المستديرة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشير آخر الأرقام إلى أن الالتزامات، التي تجلت في الإتفاقات الموقعة بشأن المشاريع، قد بلغت ٥٢٣ مليون دولار بينما بلغت الدفعات المسددة ٢٤٤ مليون دولار. ومن هذه الأموال، تم استلام مبلغ ١٨٣ مليون دولار في شكل بضائع وخدمات.

٣٠ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونا وثيقا مع المبعوث الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات العظمى بشأن تنظيم مؤتمر إقليمي معني بالسلام والأمن والتنمية.

٣١ - وأعرب ممثل رواندا عن شكره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يقدمه من دعم وأبرز ضرورة التعجيل بتسديد الموارد للبلد. وانضمت وفود أخرى في الإعراب عن تأييدها للبرنامج القطري المعدل وأكدت الحاجة لتعزيز آليات التعاون في البلد بل وزيادتها. وطلب متكلم آخر مزيدا من التفاصيل بشأن عمل الخبراء القضائيين وعن حالة تنسيق المعونة في رواندا مع المانحين الثنائيين. وسأل ممثل آخر عن التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وأعرب أحد المتكلمين عن تأييده لبذل مزيد من الجهود في مجال بناء القدرات الوطنية. وأشار وفد هولندا الى أن الرقم الوارد في الفقرة ٢٠ من الوثيقة DP/1995/57 ينبغي تحديثه حيث أن مجموع المساعدة الثنائية الهولندية المقدمة الى رواندا عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبلغ حاليا ١٦ مليون دولار.

٣٢ - ووافق المجلس التنفيذي على إعادة توجيه البرنامج القطري الخامس لرواندا على النحو الموصوف في مذكرة مدير البرنامج (DP/1995/57).

البرنامج القطري الخامس لبوروندي: مذكرة من مدير البرنامج (DP/1995/58)

٣٣ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا بعرض البرنامج القطري الخامس المعدل لبوروندي، الذي يركز حاليا على الإنتقال من حالة الطوارئ الى الإصلاح و التنمية. وأشار إلى أن حالة التقلب المستمر في البلد تستوجب تمديد اتباع ذلك النهج إلى نهاية دورة البرمجة الحالية.

٣٤ - كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة الحكومة في التحضير لمؤتمر أصدقاء بوروندي، الذي يتبعه مؤتمر للمائدة المستديرة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وسيركز مؤتمر أصدقاء بوروندي، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، على ست مسائل أساسية: الأمن، والعدالة، وجمع شمل اللاجئين والمشردين، والشباب، وتنمية المجتمع المحلي، والإنعاش الإقتصادي.

٣٥ - وأعربت الوفود عن تأييدها للإتجاه العام للبرنامج المعدل، ولاسيما للتركيز على التنمية الوقائية. وردا على الأسئلة المطروحة فقد أحيط المجلس التنفيذي علما بأن لجان الأمن في المقاطعات الست عشرة المشار إليها في الوثيقة

DP/1995/58 لم تشكل بعد، بينما تسير خطة التطوع الوطنية على أكمل وجه. ولايزال موضوع الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب ومكافحتهما من المجالات الرئيسية التي يعالجها البرنامج القطري المعدل. وأحاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علما بنداء المجلس التنفيذي لتحسين التنسيق في البلد.

٣٦ - وذكر ممثل بوروندي أنه قد أحيط علما بالتحسينات في الوضع في بلاده. وحث على الاهتمام بتقديم المساعدة الإنمائية إلى بلده وأعرب عن تأييده للبرنامج القطري المعدل.

٣٧ - ووافق المجلس التنفيذي على التعديلات المدخلة على البرنامج القطري الخامس لبوروندي على النحو الوارد في مذكرة مدير البرنامج (DP/1995/58)

الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي: مذكرة من مدير البرنامج (DP/1995/48)؛ البرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5)

٣٨ - قام نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعرض مذكرة مدير البرنامج عن الإحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي (DP/1995/48)، التي قدمت استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٤/٩٥، والبرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5). وقال إن التحدي القائم في هايتي هائل، حيث أنها أفقر بلد في نصف الكرة الغربي. ويتمتع البلد بالديمقراطية التي تمت استعادتها حديثا ويحظى بدعم قوي من المجتمع الدولي. ولذلك، فإنه يجري وقف المعونات الإنسانية تدريجيا. وبدأ الإعمار. وقد ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمارس نشاطه أثناء الأزمة وفيما بعدها، مثبتا أنه شريك جدير بالثقة حيث يقوم بدور خاص في تشجيع الوفاق والإصلاح على الصعيد الوطني، وتشكل تعبئة الموارد عنصرا رئيسيا. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مختلف الجهات العاملة في مشاريع التنمية البشرية المستدامة على الصعيد الوطني. ويركز البرنامج على ثلاثة مجالات: تقوية إدارة القطاع العام؛ والنمو الإقتصادي وتخفيف حدة الفقر؛ وحماية البيئة و إدارتها. وأبرز نائب المدير الحاجة إلى الموارد الإضافية اللازمة لتحقيق التنمية في الأجل الطويل والتنمية المستدامة في هايتي وطلب من المجلس التنفيذي أن يأذن لمدير البرنامج بالإفراج عن نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية من رقم التخطيط الإرشادي للبرمجة الذي تمت استعادته.

٣٩ - وألقى سعادة السيد مارك ميشل، رئيس وزراء هايتي خطابا أمام المجلس التنفيذي، أعرب فيه عن امتنانه للتقرير الشامل وأكد على أهمية البرنامج الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هايتي. وقال إن الأشهر الاثنا عشر الماضية شهدت تعاونا وثيقا بين البرنامج وحكومة هايتي، وأنه يود أن يشكر جميع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة الذين قدموا الدعم لشعب هايتي للتغلب على الأزمة في بلده. ولا تزال هايتي بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي من خلال محفل الأمم المتحدة لأنه ليس ثمة محفل آخر يستطيع المساعدة على إعادة بناء الدولة في هايتي. وتعتبر جهود اللامركزية في الحكم في غاية الأهمية. ولا يمكن أن يتحقق النمو الإقتصادي إلا حين تتواجد المؤسسات الديمقراطية وحيث تحترم حقوق الإنسان والقانون. ومن شأن الموارد الإضافية أن تساعد هايتي على تنسيق الاجراءات على الصعيدين الوطني والدولي بشأن المسائل الملحة، وهو مجال يؤدي فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا حاسما في مساعدة شعب هايتي الذي يبلغ تعداده سبعة ملايين نسمة.

٤٠ - وأعربت الوفود عن تأييدها للإفراج عن نسبة ٥٠ في المائة، الباقية من رقم التخطيط الارشادي للبرمجة الذي أعيد إلى هايتي، وأشير إلى أن الموافقة على الشريحة الأولى مفيدة وجاءت في حينها، وأن الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له أهميته في تعبئة الموارد وفي تحديد احتياجات البلد الأساسية. وتم الإعراب عن التأييد للتركيز على المجالات الأساسية الثلاثة، وعلق أحد الوفود قائلا إنه سيكون من المفيد اتباع نهج أكثر تنظيما في مجال بناء قدرات الإدارة العامة واتباع نهج أكثر تعمقا في مجال البيئة. وعلق آخر بأنه يمكن تخصيص مزيد من التمويل لمشروع إصلاح السجون. وطلب أحد الممثلين استكمال المعلومات عن المساهمات المقدمة لبرنامج الطوارىء للانتعاش الاقتصادي.

٤١ - وقام المنسق المقيم والممثل المقيم في هايتي بإبلاغ المجلس التنفيذي بأنه لن يتوفر من مبلغ ١,٢ بليون دولار الذي تعهد به المانحون الثنائيون و المتعددو الأطراف إلا مبلغ ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥، وتوفر مبلغ لايتجاوز ٢٠٠ مليون دولار من ذلك المبلغ لاستعماله في برامج التنمية. وبما أن قدرة هايتي على الإستيعاب ضعيفة حاليا، فإن إيجاد برنامج موحد للحكم يعتبر من أولى مهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المأمول تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال في اجتماع الفريق الاستشاري المقرر عقده في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وأشار إلى تزايد المساهمات في هايتي من جانب شركاء المعونة المتعددي الأطراف، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الذين قاموا بفتح مكاتب لهم في البلد أو أعادوا فتحها. وتؤدي المجموعة الأوروبية دورا رئيسيا في التنمية الزراعية. كما يبرز أيضا مانحون ثنائيون جدد.

٤٢ - ولاحظ نائب الرئيس، الذي كان يترأس الإجتماع، أن مناقشة دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هايتي تبين الميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة في مجال التنسيق، الأمر الذي يؤكد من جديد مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، الذي قرر فيه المجلس رفع مستوى التمويل لهذا الغرض.

٤٣ - واعتمد المجلس التنفيذي البرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5)، وأحاط علما بمذكرة مدير البرنامج عن الإحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي (DP/1995/48)، وأذن لمدير البرنامج بالإفراج عن نسبة ٥٠ في المائة الباقية من رقم التخطيط الإرشادي المعاد لأغراض البرمجة.

المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

٤٤ - قام المدير الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة بإبلاغ المجلس التنفيذي بأن المبادرة الهامة للمديرية الإقليمية، وهي قطار بيجينغ السريع، قد أحضرت ٢٧٠ مشاركا من ٣٠ بلدا في المنطقة إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجينغ. وكان "إعلان قطار بيجينغ السريع" مساهمة هامة في الإعلان الذي قدمه محفل المنظمات غير الحكومية إلى المؤتمر.

البرنامج القطري الأول لأذربيجان (DP/CP/AZE/1)

٤٥ - لاحظ المدير الإقليمي أن أذربيجان تدخل في عداد البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية في طريقها الى اقتصاد السوق. ومع وجود عدة جوانب مشتركة تتصل بالمرحلة الانتقالية، فإن أذربيجان تنفرد باحتياجات معينة، تتجلى في مجالات التركيز التالية في البرنامج القطري الأول: (أ) إدارة البيئة والموارد الطبيعية، مع التركيز بوجه خاص على بناء القدرات الوطنية؛ (ب) وترشيد القطاعات الإنتاجية عبر تحسين الإدارة في القطاعين العام والخاص؛ (ج) وتقديم

المساعدة في إدارة الإصلاح والإعمار، بما في ذلك إدارة الكوارث. وقال إن أذربيجان واحدة من ٢٠ بلدا في المنطقة قامت بإعداد تقرير عن الموارد البشرية الوطنية.

٤٦ - وأثنى ممثل أذربيجان على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل عام وعلى المدير التنفيذي بوجه خاص لقيامهما بتنفيذ نطاق واسع من الأنشطة بالرغم من الموارد المالية المحدودة. وعلق بأن مبالغ تمويل البرامج البيئية وتخفيف التأثير الاجتماعي للاجئين لا تكفي في ضوء احتياجات البلد. وقد ضربت إحدى المبادرات البرنامجية للبرنامج الإنمائي مثالا حسنا يتمثل في إقامة منطقة اقتصادية حرة في منطقة سومغيت، التي يعتبرها رئيس جمهورية أذربيجان إحدى أهم المبادرات الاقتصادية في البلد.

٤٧ - وأشار أحد الوفود ، وأيده في ذلك وفد آخر، إلى أن أنشطة البرنامج الإنمائي في أذربيجان موزعة على مجالات متعددة ذات أولوية مما يجعلها قليلة في كل مجال. ومن المناسب اتباع نهج أكثر تركيزا نظرا للموارد المالية المحدودة المتوفرة للبرنامج القطري. ويمكن تحسين التنسيق بين المانحين على الصعيد القطري ويمكن للبرنامج الإنمائي أن يكون أكثر فعالية في هذا الصدد. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المشار إليه في الفقرة ١٧ من الوثيقة.

٤٨ - وأشار المدير الإقليمي إلى أن موارد أرقام التخطيط الإرشادية يجب أن تعتبر بمثابة نواة لاجتذاب المزيد من الموارد في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية. وسيتم إجراء تقييم مناسب للبرنامج القطري فور تنفيذه.

٤٩ - واعتمد المجلس التنفيذي البرنامج القطري الأول لأذربيجان (DP/CP/AZE/1).

البرنامج القطري الأول للاتحاد الروسي (DP/CP/RUS/1)

٥٠ - عرض المدير الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة البرنامج القطري الأول للإتحاد الروسي (DP/CP/RUS/1)، مؤكدا أن البرنامج مبني على رفع مستوى مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحد الأمثل، وذلك عن طريق الإستخدام المنتظم حسب الإمكان لتقاسم التكاليف في البرمجة، الذي يتولد معظمها داخل البلد. ووصف مجالات تركيز البرنامج على النحو التالي: بناء القدرات المؤسسية والإدارية على الصعيدين المركزي والإقليمي، والتنمية البشرية المستدامة، ودعم المؤسسات الديمقراطية ومشاركة المواطنين. كما قام بإبلاغ المجلس التنفيذي بإعداد تقرير التنمية البشرية الوطني الأول للإتحاد الروسي، الذي يركز على حالة العمالة، وخصوصا فيما يتعلق بالمرأة، والذي سيتم إنجازه قبل نهاية عام ١٩٩٥.

٥١ - وأعرب ممثل الإتحاد الروسي عن إمتنان وفده للمساعدة القيمة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد البرنامج القطري الأول للإتحاد الروسي. ودعا إلى توسيع نطاق وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإتحاد الروسي، بما في ذلك فتح مكتب له في موسكو، مما يمكن من المساهمة في التنفيذ الناجح للبرنامج القطري. وأكد الممثل على أن قيمة البرنامج القطري تكمن في صلته المباشرة بالأهداف الاستراتيجية للتغيير الإجتماعي والإقتصادي الجاري في الإتحاد

الروسي. وستركز الموارد المخصصة للبلد على تحسين الكفاءة الإدارية وتعزيز القدرات الوطنية على تطوير آليات اقتصاد السوق وتنمية الموارد البشرية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة في عملية الإصلاح الديمقراطي.

٥٢ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للبرنامج القطري. وطُلب تقديم توضيح للبيانات الإحصائية الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ من الوثيقة فيما يتعلق بمعدل تزايد السكان ومؤشر مستوى الفقر. وأكد وفدان على أهمية تعزيز التنسيق القطاعي بين المانحين في الإتحاد الروسي، وعلى زيادة فعالية التعاون الإنمائي.

٥٣ - وأكد المدير الإقليمي، في رده، على أهمية التنسيق القطاعي للمانحين في تعزيز فعالية المشاريع في الإتحاد الروسي. كما أوضح أن الرقم المتعلق بالنمو السكاني في الإتحاد الروسي المذكور في الفقرة ٤ من الوثيقة DP/CP/RUS/1 ينبغي أن يكون - ٠,٧٢ في المائة بدلا من - ٧,٢ في المائة.

٥٤ - واعتمد المجلس التنفيذي البرنامج القطري الأول للإتحاد الروسي (DP/CP/RUS/1).

باء - استعراضات منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير عن استعراضات منتصف المدة: لمحة عامة (DP/1995/47)

٥٥ - أدلى مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج بملاحظات افتتاحية أشار فيها إلى الأهمية التي يوليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلدان البرنامج لعملية استعراض منتصف المدة. حيث أنها تتيح الفرصة لتقييم الاهمية المستمرة للبرامج التي تنفذ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واحتمال تحقيق النتائج المنشودة. وأبرز الملاحظات التالية من الاستعراض: (أ) التزمت معظم البرامج الإقليمية والأقاليمية بمجالات التركيز المحددة في المقررين ٩٠/٣٤ و ٩٤/١٤؛ (ب) أبدت البرامج استجابتها الفعالة للإحتياجات المتغيرة لشتى المناطق. (ج) على الرغم من أن البرامج الإقليمية والأقاليمية لا تزال هي الآلية العملية التي يستطيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلالها أن يتصدى بفعالية لتحديات التنمية التي تتجاوز الحدود الوطنية، فإنها تتطلب التزاما طويل الأجل نسبيا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتعاون مع الشركاء التقنيين والماليين الآخرين؛ (د) لوحظ إحراز تقدم في عدد من المجالات، وعلى سبيل المثال عبر الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي يحظى برعاية متعددة والمعني بمرض الإيدز والقضاء على العمى النهري في غرب أفريقيا؛ (هـ) يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتأسيس معهد التحصين الدولي في جمهورية كوريا، الذي سيعمل على استحداث واستعمال لقاحات جديدة وسهلة المنال ضد الأمراض المعدية الرئيسية التي تصيب الأطفال في البلدان النامية؛ (و) على الرغم من أن البرامج الاقليمية والأقاليمية للدورة الخامسة تواجه قيودا شديدة في الموارد، فقد تم تعويض الحالة جزئيا ببذل جهود مكثفة لتعبئة الموارد.

٥٦ - وختاما، أوجز مساعد مدير البرنامج عددا من الدروس المستفادة في وضع وإدارة البرامج الإقليمية والأقاليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتضمنت هذه الدروس ما يلي: زيادة التركيز على الإقلال من عدد التدخلات وزيادة حجمها بناء على مقرر المجلس التنفيذي ٩٤/١٤؛ وتحسين الصلة بين برامج أرقام التخطيط الإرشادية الوطنية والبرامج الإقليمية والأقاليمية ذات الصلة؛ ونقل ملكية أنشطة البرامج الإقليمية والأقاليمية إلى الصعيد المحلي من خلال لا مركزية

إدارة أنشطة المشاريع وزيادة الاستعانة بالمؤسسات الإقليمية والأقاليمية أثناء إعداد البرامج وتنفيذها؛ وزيادة الاهتمام بإدارة الموارد لتجنب ما لوحظ في الدورة الخامسة من إفراط في وضع البرامج.

٥٧ - وأعربت وفود عدة عن ارتياحها للتقرير. وعن تقديرها لصراحته وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ توصياته فيما يتعلق بتحسين إدارة الموارد لتجنب الإفراط في وضع البرامج، وتحسين الروابط بين الأنشطة الإقليمية الوطنية التي تنفذ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزيادة نقل ملكية الأنشطة إلى الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، طلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتبع نهجا يركز على النتائج في برمجته. وأيد أحد الوفود عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال البحوث العالمية المتعلقة بالصحة والزراعة على اعتبار أنها تساهم في القضاء على الفقر. ورأى وفد آخر وجود اختلال في التوازن الإقليمي، مشيرا إلى ضرورة زيادة الاهتمام بأفريقيا وأقل البلدان نموا.وبالإضافة إلى ذلك، أصبح من العسير الحصول على لمحة عامة متماسكة لمفهوم البرنامج الإقليمي بسبب الاختلافات بين البرامج الإقليمية، وخصوصا فيما يتعلق بتوفر الموارد.

٥٨ - وعرض أحد الوفود مشروع مقرر عن البرامج المشتركة بين الأقطار، فقال إن الغرض من المقرر هو تركيز عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البرامج المشتركة بين الأقطار والعالمية على مجالات الأولوية، بالإعتماد على مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ كأساس للبرامج الإقليمية والعالمية والأقاليمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاهتمام بأن تكون البرامج أقل عددا وأكبر حجما، والتحرك بسرعة أكبر نحو النهج البرنامجي. وينبغي دعم الحوار على الصعيد الوطني. ويعبر مشروع المقرر عن الأمل في تحسين الصلات بين المستوين القطري والإقليمي، مع إيلاء اهتمام أكبر للنتائج.

٥٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٥/٩٥ - البرامج المشتركة بين الأقطار

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير (DP/1995/47/Add.1-6)؛

٢ - يؤكد أن مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ ينبغي أن يكون أساس التركيز والتماسك لجميع البرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية المقبلة الذي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على استمرار التوجه نحو النهج البرنامجي بتشجيع الإقلال من عدد التدخلات وزيادة حجمها، لدعم أهداف محددة بوضوح على الأصعدة الإقليمي والأقاليمي والعالمي؛

٤ - يؤكد الحاجة إلى زيادة قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على كفالة تحسين تصميم البرامج المشتركة بين الأقطار وتنفيذها، وتعزيز الصلات بين البرامج الوطنية والبرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية ذات الصلة وذلك لتحسين تأثير جميع هذه البرامج؛

٥ - يشجع مدير البرنامج على تحديد وتحسين امتلاك عناصر البرامج الإقليمية على الأصعدة دون الإقليمي والإقليمي والوطني، بطريقة أكثر انتظاما من خلال الإدارة اللامركزية للأنشطة، وزيادة الاستعانة بالكيانات الإقليمية والوطنية في تنفيذ وإقامة الروابط المشار إليها أعلاه؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل أن تستند صياغة البرامج الاقليمية والأقاليمية والعالمية المقبلة التي تنفذ بدعم من البرنامج الإنمائي إلى نهج يركز على النتائج، وذلك بغية تحسين تأثير هذه البرامج والأخذ بمعايير واضحة للأداء، لإتاحة الفرصة لتقييم فعاليتها؛

٧ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يقوم بتحسين جهود تعبئة الموارد في جميع المجالات، بما في ذلك البرامج المشتركة بين الأقطار.

١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥

استعراض منتصف المدة لبرنامج الدورة الخامسة للبرامج العالمية والأقاليمية (DP/1995/47/Add.1 و Corr.1)

٦٠ - أعربت وفود عدة عن تأييدها لاستعراض منتصف المدة للبرامج العالمية والأقاليمية. وأكد بعض المتكلمين ضرورة تحسين البرنامج عن طريق زيادة التركيز على مجالات تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإبراز الميزة النسبية للمنظمة. وأعربت الوفود عن تأييدها لبرامج معينة، بما في ذلك برنامج مكافحة أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، ولمعهد التحصين الدولي ولبرامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة الذي يشترك في رعايته البرنامج الإنمائي والبنك الدولي. وطلبت معلومات عن مجموع كلفة المشاريع.

٦١ - وطلب أحد الوفود توضيح أسباب المشكلة التي تم عرضها في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من الوثيقة DP/1995/47/Add.1، اللتين ذكرتا أن علم المكاتب القطرية بالأنشطة العالمية والأقاليمية محدود، وطلب متابعة استعراض الحالة. ويجب أن يكون البرنامج مناسبا على الصعيد القطري، كما يجب إظهار طابع وتأثير مساهمات البرنامج الإنمائي. ويجب وصف البرامج الكبرى بتفصيل أكبر. وطلب أحد الوفود المزيد من المعلومات عن المعايير التي يستعملها البرنامج الإنمائي لتمويل البرامج العالمية والأقاليمية.

٦٢ - وأوضح مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غالبا ما يعتبر أن ملكيته للبرامج العالمية والاقاليمية محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغييرات الهيكلية داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أثرت كذلك على البرنامج. وذكر أنه يجري دراسة مسألة الحاجة إلى كفالة تحسين نشر المعلومات المتعلقة بالبرنامج، إلى جانب وضع معايير للبرنامج المقبل. وأكد على أهمية البرنامج العالمي والأقاليمي، مشيرا إلى أنه تم تمويل بعض المشاريع لعدة سنوات، وستحظى زيادة التركيز بالأولوية في المستقبل. وذكر أنه يصعب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التخلي عن قطاع معين بأكمله، مستشهدا بمثال البحث الذي يحظى برعاية مشتركة في مجالي الصحة

والزراعة، بينما يمكن الحد من الأنشطة داخل قطاع ما. وفيما يتعلق بمشاريع البحوث، هناك تفاوت واسع بين البحوث قال إن التفاوت واسع بين البحوث الفعلية والجهود المكرسة للإستفادة من نتائجها.

٦٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الخامسة للبرامج العالمية والأقاليمية (DP/1995/47/Add.1).

استعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي الرابع لأفريقيا (DP/1995/47/Add.2)

٦٤ - أثنت عدة وفود على جودة التقرير، ولا سيما توضيحه للعقبات التي تمت مواجهتها في تنفيذ البرنامج.

٦٥ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء الانحدار النسبي في تمويل البرنامج الإقليمي لأفريقيا، وذكر أنه على الرغم من أن تخفيض فرنك الاتحاد المالي الأفريقي قد نظر إليه نظرة سلبية، فإن من الجدير بالذكر أن هذا الحدث قد أدى إلى بعض النتائج الإيجابية. وقد كان إلغاء ٧٠ مشروعا من أصل ١٠٠ مشروع مدعاة للتساؤل عن مبرر هذه المشاريع بداية. وقد أولي اعتبار إيجابي لأنشطة البرنامج الإنمائي ومنها البرنامج الوطني لدراسات المنظور الطويل الأجل، والبرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وينبغي تحسين التنسيق في القطاع الخاص. كما ينبغي ملء الوظائف الشاغرة بمتخصصين متميزين.

٦٦ - وأعرب وفدان عن القلق إزاء المشكلات المذكورة في التقرير فيما يتعلق بتمويل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعيا البرنامج الإنمائي أن يحث على تمويله. وثمة حاجة إلى إقامة المزيد من الصلات بين البرنامج الإنمائي والمنظمات الإقليمية أثناء تصميم المشاريع وتنفيذها.

٦٧ - وأوضحت مساعدة مدير البرنامج ومديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا أنه أعيد توجيه البرنامج الإقليمي وإخضاعه لمعايير صارمة لتحقيق أهدافه المنشودة. وقالت إن إعادة ترتيب مراحل الدورة الرابعة أدت إلى إلغاء الاقتراض في تلك الدورة، وأدى قيد موافقات على حساب الدورة الخامسة إلى تخفيض ملحوظ في الموارد القابلة للبرمجة.

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد سجل انخفاض بنسبة ٣٠ في المائة في موارد أرقام التخطيط الإرشادية الوطنية. ووافقت مساعدة مدير البرنامج على أن تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي قد أدى بالفعل إلى نتائج اقتصادية إيجابية. وفيما يتعلق بملء الوظائف الشاغرة في مقر المكتب الإقليمي لأفريقيا، فإن الحالة ستقيم بعد الانتهاء من عمليات الميزانية. ويتم تناول عناصر برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، في إطار مبادرة الأمين العام الخاصة بأفريقيا على النحو الذي تمت مناقشته في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٥. ويؤمل أن تساعد هذه المبادرة على اجتذاب التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

٦٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي الرابع لأفريقيا (DP/1995/47/Add.2)؛

استعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي الخامس لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (DP/1995/47/Add.3)

٧٠ - شدد أحد الوفود على أهمية دور الممثلين الإقليميين في تنفيذ البرامج الإقليمية في البلدان التي لا يوجد فيها مكاتب للبرنامج الإنمائي، وخاصة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٧١ - وأعرب بعض المتكلمين عن التقدير للمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلدان حوض نهر الميكونغ، فيما يتعلق بإبرام اتفاق لإنشاء لجنة الميكونغ، وفي وضع استراتيجية إنمائية مشتركة للمنطقة المحيطة بحوض نهر التومين، مما أدى إلى الاتفاق على زيادة التعاون. وأكد أحد الوفود أنه على الرغم من أن اشتراكه بصفة مراقب في لجنة إدارة البرامج التابعة لمشروع نهر تومين لاينطوي ضمنا على أي التزام من جانب الحكومة في المستقبل، فإن ذلك لا يحول دون اشتراك القطاع الخاص للبلد. وطُلب إجراء تعديل مناسب للوثيقة.

٧٢ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتخفيض عدد المشاريع المشار إليها في الفقرة ٢ من الوثيقة DP/1995/47/Add.3. وقال إنه سيكون من المفيد في المستقبل، استلام قائمة بالمشاريع العاملة، وأعرب عن التقدير للصراحة فيما يتعلق بعيوب التقييم والرصد.

٧٣ - وأعرب نائب مدير المكتب الاقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ عن شكره للوفود لما أبدته من تعليقات. وقال إن المكتب يشاطر الاعتراف بأهمية الدور الذي يؤديه الممثلون المقيمون في كفالة وصول البلدان الجزرية الصغيرة إلى منظومة الأمم المتحدة. كما أعرب عن شكره للحكومات التي قدمت الدعم إلى لجنة الميكونغ وإلى مشروع نهر تومين. وأكد التفهم لما يترتب من آثار على مركز المراقب في لجنة إدارة البرامج التابعة لمشروع نهر تومين. وفيما يتعلق بتخفيض عدد المشاريع، أوضح أن الأرقام ستستمر في الانخفاض. وبالنسبة للبرمجة المشتركة بين البلدان في المستقبل، تحتاج جميع العناصر إلى تبرير في ضوء مجالات تركيز البرنامج الإنمائي الجديدة. ويجري اتخاذ اجراءات تصحيحية فيما يتعلق بعيوب الرصد والتقييم.

٧٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج الاقليمي الخامس لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (DP/1995/47/Add.3)؛

البرنامج الاقليمي الثالث للدول العربية: مذكرة من مدير البرنامج (DP/1995/47/Add.4)

٧٥ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (DP/1995/47/Add.4).

استعراض منتصف المدة للبرنامج الاقليمي الرابع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/1995/47/Add.5)

٧٦ - أعرب أحد الوفود عن تعاطفه مع شعب أنتيغوا وبربودا والبلدان الأخرى التي تضررت من جراء الإعصار لويس وحث على تقديم الدعم الدولي لجهود الإغاثة.

٧٧ - وأثنت وفود عديدة على الإنجازات الموصوفة في الوثيقة المتعلقة بالبرنامج القطري. وكان هناك تأييد واسع النطاق لقيام البرنامج الإنمائي بإجراء عملية مشاورات مع الحكومات لدى إعداد البرنامج الاقليمي الخامس.

٧٨ - وعلق كثير من الوفود على تجزئة البرنامج الاقليمي ولاحظوا أن مجالات التركيز المواضيعية واسعة للغاية. وطلبت الوفود توخي مزيد من التركيز في البرنامج. كما حثوا على ربط البرامج القطرية بصورة أوثق بالبرنامج الاقليمي. وأبرز بعض الوفود أهمية تحسين نشر المعلومات عن البرنامج الاقليمي على الصعيد القطري.

٧٩ - ووجه أحد الوفود الانتباه إلى الفقرة ٧٥ '١' من الوثيقة DP/1995/47/Add.5، التي تعترف بأوجه الضعف والخصائص التي تنفرد بها البلدان الكاريبية. وفي هذا الصدد، اعتبر الوفد أن الجملة الخامسة من الفقرة ٢٤ من الوثيقة متناقضة، وذكر أنه كان سيطلب حذفها. كما أشير إلى أن الجماعة الكاريبية تؤدي دورا نشيطا في تنفيذ العنصر الكاريبي من البرنامج.

٨٠ - وسأل وفد آخر عن أهمية الاشتراك في المشروع RLA/90/008 الذي يتصل بتقديم الدعم إلى خدمات وضع المشاريع للمؤسسات الخاصة وسأل عن صلته بتخفيف الفقر.

٨١ - وأكد نائب مدير المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد التزام المكتب بإجراء مشاورات مع الحكومات لدى إعداد البرنامج الاقليمي الخامس. وأشار إلى ضرورة زيادة التركيز على النحو المقترح وأعرب عن تأييده للدعوة إلى توثيق الصلة بين البرنامج الاقليمي والبرامج القطرية. وعلاوة على ذلك، اقترح أن يركز البرنامج الاقليمي بصورة أكبر على المبادرات الرامية إلى دعم وضع السياسات. وفيما يتعلق بالمشروع RLA/90/008، أوضح أنه يدعم إعداد دراسات جدوى من أجل تحديد المشاريع التي تعتبر قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية والتي تؤدي بدورها إلى إيجاد الوظائف.

٨٢ - وذكر نائب رئيس المجلس التنفيذي أنه يتوقع أن يزيد دور المجتمع المدني في عملية التنمية في المستقبل، بالنظر إلى التوجه الجديد للبرنامج الإنمائي نحو التنمية التي تركز على البشر.

٨٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج الاقليمي الرابع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/1995/47/Add.5)؛

البرنامج الاقليمي الثالث لأوربا ورابطة الدول المستقلة: مذكرة من مدير البرنامج (DP/1995/47/Add.6)

٨٤ - بعد أن ذكر أحد الوفود أن المذكرة تعطي تقييما إيجابيا للبرنامج الاقليمي الثالث، أعرب عن تأييده لما تم تنفيذه بالفعل. وقال إنه من اللازم إيلاء الاهتمام إلى المشاكل التي تواجهها البلدان التي توجد فيها حاجة ملحة. وتم التوكيد على تعبئة تمويل غير أساسي إضافي. وتم الإعراب عن تأييد أنشطة البرنامج الاقليمي الجديد على النحو الموصوف في الوثيقة. ووجه الوفد الانتباه إلى الفقرة ١١ من الوثيقة DP/1995/47/Add.6، التي تذكر أن متابعة تطوير أعمال المديرية الاقليمية لأوربا ورابطة الدول المستقلة بشأن البرنامج الاقليمي قد أعيقت من جراء انخفاض مستوى الموارد البشرية.

٨٥ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالبرنامج الاقليمي الثالث لأوربا ورابطة الدول المستقلة (DP/1995/47/Add.6).

رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

ألف - الاستعراض السنوي للحالة المالية ، ١٩٩٤

٨٦ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية بعرض البند. وذكر أن الدخل الإجمالي لعام ١٩٩٤ قد زاد بنسبة ٢١ في المائة منذ عام ١٩٩٣ بينما ظلت النفقات الإجمالية على نفس المستوى تقريبا. وأكد على أن تحسّن الحالة المالية للبرنامج الإنمائي قد نجم بصورة رئيسية من: (أ) استمرار النمو المطرد لتقاسم التكاليف والموارد غير الأساسية؛ (ب) الضعف النسبي لدولار الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤؛ (ج) انخفاض نفقات أرقام التخطيط الارشادية وموارد البرنامج الخاصة، مما يعكس انخفاضا بنسبة ٧٠ في المائة في أهداف أرقام التخطيط الارشادية المستخدمة لأهداف تخطيط الموارد.

٨٧ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى أنه نظرا لأن الايرادات قد تجاوزت النفقات، فقد أضيف مبلغ كبير إلى أرصدة الموارد العامة وتقاسم التكاليف. وأشار إلى أن رصيد الموارد العامة لايمثل موارد إضافية لأغراض البرمجة ، نظرا لوجود التزامات في شكل ميزانيات مشاريع معتمدة واحتياجات إدارية للسنوات المقبلة مقيدة على حساب هذه الأموال.

٨٨ - وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن مستوى رصيد الموارد العامة في عام ١٩٩٤ مرتفع جدا. ورد مساعد مدير البرنامج بأنه في ضوء التقلب الذي رافق العوامل التي تؤثر في رصيد الموارد، مثل التغييرات في التبرعات المعلنة وتحركات أسعار الصرف، وضخامة الالتزامات البرنامجية والاحتياجات الإدارية للبرنامج الإنمائي للسنوات المقبلة، فإن مدير البرنامج يعتقد أن مستوى الموارد في نهاية عام ١٩٩٤ مناسب. وتم توزيع ورقة غير رسمية على أعضاء المجلس التنفيذي تتضمن معلومات إضافية عن رصيد الموارد وعلاقته بالموارد القابلة للبرمجة والاحتياطي التشغيلي.

٨٩ - وكان من رأي أحد الوفود أن اتباع نهج متحفظ لتقرير وجود رصيد مناسب للموارد هو أمر يتسم بالحكمة ، إلا أن تعليقات مجلس مراجعي الحسابات على هذا الجانب ستكون محل ترحيب.

٩٠ - وفيما يتعلق بالتقدير المتعلق بعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ، أشار مساعد مدير البرنامج إلى أن من المتوقع حدوث مزيد من التحسين في الحالة المالية للبرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٥. بيد أنه أشار إلى أن من المتوقع حدوث انخفاض في مستوى التبرعات في عام ١٩٩٦، مما سيسفر عن حدوث انخفاض متوقع في رصيد الموارد العامة لعام ١٩٩٦. وبعد أن لاحظ أحد الوفود أن البرنامج الإنمائي قد تنبأ بحدوث انخفاض في مستوى التبرعات، أشار إلى أن من المرجح بالفعل أن ينخفض مستوى التبرعات المقدمة من حكومته إلى البرنامج الإنمائي في المستقبل.

٩١ - وأعرب أحد الوفود عن القلق بشأن استمرار تجاوز النفقات المستوى المأذون به في الاحتياطي الخاص بأماكن الإقامة في الميدان. وأشار مساعد مدير البرنامج إلى أن هذا التجاوز، على النحو الذي سبق الإبلاغ عنه ، قد حدث

بصورة رئيسية نتيجة للتوسع في أنشطة الاحتياطي، ولا سيما فيما يتعلق بالأماكن المشتركة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن مدير البرنامج قد قدم إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥ خطة مدتها ثلاث سنوات لاستخدام الاحتياطي، تتوخى تخفيض مستوى الاحتياطي، على أن يتم ذلك بصورة رئيسية من خلال التصرف في الموجودات وتسديد التكاليف من الوكالات، والدخل الآتي من الإيجارات. كما أشار إلى أن البرنامج الإنمائي يواصل الحوار مع مجلس مراجعي الحسابات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة. وفي هذا الصدد، قام بالإبلاغ عن اتخاذ عدة إجراءات إدارية، بما في ذلك القيام بعملية للتقييم؛ وقيام شركة محاسبة خارجية بإجراء استعراض متعمق لحسابات الاحتياطي وآليات المحاسبة لديه؛ والتصرف في الموجودات في بعض مراكز العمل؛ وتشديد الرقابة على إيرادات الإيجارات ونفقات الصيانة؛ وتعزيز وحدة الإسكان وأماكن العمل المشتركة. كما أشار إلى عزم البرنامج الإنمائي على تحسين عرض البيانات المالية للبرنامج الإنمائي المتعلقة بالأصول الثابتة وحسابات القبض الممولة في إطار الاحتياطي وذلك لبيان طابع الأنشطة التي يضطلع بها الاحتياطي بصورة أدق.

٩٢ - واقترح مساعد مدير البرنامج وقف العمل بالإبلاغ الاعتيادي بتعليقات مراجعي الحسابات الخارجيين وبالحسابات المراجعة للوكالات المنفذة المتعلقة بصناديق البرنامج الإنمائي. واقترح ألا يتم الإبلاغ إلا عن الملاحظات الهامة كجزء من الاستعراض السنوي للحالة المالية.

٩٣ - كما قام مساعد مدير البرنامج بعرض التغييرات المقترحة على الأنظمة والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي. وأعرب عدد من الوفود عن تأييده للتنقيحات المقترحة، مشيرين إلى أنها تمثل خطوة إيجابية نحو زيادة الاستعانة بالطاقات الوطنية في البرامج والمشاريع التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٩/٩٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٤

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير مدير البرنامج (DP/1995/50 و Add.1-3)؛

٢ - **يلاحظ** مع القلق الانخفاض المسقط في رصيد الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ ويطلب مرة أخرى إلى الحكومات أن تزيد من تبرعاتها للبرنامج على أساس قابل للتنبؤ ومستمر ومضمون؛

٣ - **يلاحظ** مع التقدير استمرار نمو التنفيذ الوطني في إنجاز البرنامج؛

٤ - **يلاحظ** مع القلق استمرار التجاوز في الالتزامات والتجاوز في نفقات احتياطي الإيواء الميداني ويطلب تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، عن آخر تطورات التقدم المحرز في خطة

الثلاث سنوات المتعلقة باستخدام الاحتياطي، على النحو الوارد في الوثيقة DP/1995/10/Add.1، ويطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يبقي هذه المسألة قيد النظر الدقيق؛

٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبقي رصيد الموارد العامة لديه قيد الاستعراض المستمر، وذلك لتجنب حدوث زيادة مفرطة في الرصيد على حساب ارتفاع معدل تنفيذ البرامج؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ تحليلا مستكملا لحالة الخطر التي يتعرض لها الاحتياطي التشغيلي؛

٧ - يوافق على تغييرات الأنظمة المالية التي اقترحها مدير البرنامج؛

٨ - يحيط علما بموجز أهم ملاحظات مراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة على حساباتها لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالنفقات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى حسابات مراجعة الحسابات وتقارير مراجعة حسابات الوكالات المنفذة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتصلة بالأموال التي خصصها لها البرنامج على النحو الوارد في الوثيقة DP/1995/53 و Add.1؛

٩ - يقرر الاقتصار مستقبلا على إدراج أهم ملاحظات مراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة فيما يتعلق بالنفقات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك كجزء من الاستعراض السنوي للحالة المالية وتقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة، أو قبل ذلك، إذا كانت هذه الملاحظات تسوغ ذلك.

١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥

٩٥ - وأشار ممثل ألمانيا إلى أن موافقة حكومته على المقرر ٢٩/٩٥ هو رهن بموافقة مراجع الحسابات الاتحادي في ألمانيا.

باء - التقديرات المنقحة لميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

٩٦ - كان معروضا على المجلس، من أجل نظره في هذا البند، الوثائق التالية :

(أ) التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧ (DP/1995/51) والجداول المكملة للوثيقة DP/1995/51 الواردة في ورقة غرفة اجتماعات؛

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/52)؛

(ج) تقرير مدير البرنامج عن تصنيف الوظائف (DP/1995/51/Add.1)؛

(د) معلومات أساسية ووصف للعرض (ورقة غرفة اجتماعات)؛ وتعليقات وإيضاحات البرنامج الإنمائي على ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ورقة غرفة اجتماعات)؛ ومعلومات أساسية وإيضاحات إضافية للاقتراحات المتعلقة بحالات انتهاء الخدمة والتدابير الانتقالية (ورقة غرفة اجتماعات).

٩٧ - وقام مدير البرنامج بعرض البند مؤكدا على زيادة قيود الموارد الأساسية التي يعمل البرنامج الإنمائي في ظلها. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي، بوصفه منظمة تمول من التبرعات، يدرك تماما أن عليه أن يتوخى أقصى قدر ممكن من فعالية التكاليف في أعماله، ولذلك فإنه يواصل كفالة وضع الميزانيات وإدارتها بكل عناية. وكان البرنامج الإنمائي، في هذا الصدد، سريع الاستجابة في كفالة إدخار الحد الأقصى من الموارد لأغراض البرامج، على النحو الذي تشهد به حاليا الاستراتيجية الثالثة على التوالي الرامية إلى تخفيض الميزانية الإدارية. وستؤدي هذه الاستراتيجيات بحلول نهاية عام ١٩٩٧ إلى تخفيض التكاليف الإدارية بمبلغ ١٠٦ ملايين دولار منذ عام ١٩٩٢ وتخفيض مجموع عدد الوظائف الأساسية بأكثر من ٦٠٠ وظيفة. وستكون الوظائف في المقر قد خفضت بنسبة ٣١ في المائة ووظائف الفئة الفنية في المكاتب الميدانية بنسبة ٤ في المائة. ويتعين أن ينظر إلى ما هو معروض من اقتراحات الميزانية في سياق المهمة والأهداف الأساسية للبرنامج الإنمائي، الذي تمت إعادة تشكيله بموجب مقرري المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ و ٢٣/٩٥، الأمر الذي أدى إلى إيجاد إطار جديد وثوري للموارد لإتاحة تنفيذ ولاية البرنامج الإنمائي الجديدة بكل فعالية. وفي ظل هذه الخلفية قام مدير البرنامج بإيجاز العناصر الهامة في اقتراحات الميزانية فيما يلي:

التقديرات المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥

٩٨ - بلغت التقديرات المنقحة النهائية ٤٣٥,٣ مليون دولار (الصافي) للأنشطة الأساسية للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك الدعم المقدم إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وهي تعكس انخفاضا صافيا بمبلغ ١,٤ مليون دولار. ولم يتم إدخال أي تعديلات في الحجم فيما يتعلق بالميزانية الأساسية. وكانت التقديرات النهائية أقل بمبلغ ١٤,٠ مليون دولار أو بنسبة ٣ في المائة، من التقديرات الأصلية التي اعتمدها مجلس الإدارة في عام ١٩٩٣ لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ التي تضمنت بالفعل تخفيضا بمبلغ ٤٢,٠ مليون دولار. وقد اقترح مدير البرنامج أن تكون تقديرات ميزانية منطقة رابطة الدول المستقلة جزءا لا يتجزأ من تقديرات الميزانية الإجمالية، الأمر الذي يتفق مع عرض تقديرات ميزانيات المناطق بوجه عام والمكاتب الميدانية بوجه خاص. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أنه ليس من المتوقع أن يتجاوز مجموع نفقات المكاتب الميدانية في المنطقة التقديرات الأصلية، فقد طلب تقديم الدعم من أجل تغطية عجز محتمل في التمويل من الموارد غير الأساسية، من داخل موارد الميزانية الإجمالية.

٩٩ - وتشمل التقديرات المنقحة لأنشطة دعم ووضع برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة في الحجم بمبلغ ٠,٢ مليون دولار تتعلق بتطبيق نظام التوظيف على متطوعي الأمم المتحدة. ووفقا لما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فإن مدير البرنامج مستعد بالتأكيد لاستعراض نظام التوظيف. وفيما يتعلق بالصناديق، تضمنت التقديرات المنقحة عددا من الاقتراحات التي تترتب عليها تخفيضات في الحجم. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، فإن التخفيضات المقترحة نتيجة مباشرة للاستعراض وإعادة التشكيل الشاملين. وفي حالة صندوق

الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تنسجم التخفيضات المقترحة مع المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي مؤخرا في أعقاب استعراضه للحالة المالية والإدارية للصندوق.

تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

١٠٠ - فيما يتعلق بتقديرات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، شدد مدير البرنامج على المبادئ والاعتبارات الهامة التالية التي تستند إليها استراتيجية الميزانية التي تنبثق من أهداف البرنامج الإنمائي الثلاثة ذات الأولوية:

(أ) وضع التنمية البشرية المستدامة موضع التنفيذ في مجالات التركيز الرئيسية الأربعة للبرنامج، وخاصة القضاء على الفقر؛

(ب) تعزيز الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي وعلاقاته وخدماته داخل منظومة الأمم المتحدة، وبصورة رئيسية عن طريق مهمة المنسق المقيم؛

(ج) مواصلة تطوير قدرة موضوعية كافية في مجالات الاهتمام ذات الأولوية، دون تكرار القدرات الموجودة في جهات أخرى، بغية الحصول على المعرفة الكافية اللازمة لكفالة فعالية البرنامج الإنمائي، وتحديد الشركاء الأقوياء، والوقوف على المبادرات السليمة.

١٠١ - ولتحقيق هذه الأهداف، فإن البرنامج الإنمائي:

(أ) يحتفظ، كمنظمة ذات قاعدة قطرية، بشبكة المكاتب القطرية إلى أقصى حد ممكن ويعمل في الوقت نفسه على تحقيق المرونة في هيكل جميع المكاتب، المدعمة من خلال التجميع وإنشاء الشبكات؛

(ب) يعمل على زيادة الموارد إلى أقصى حد ممكن عن طريق وضع القدرات والمهام في المكان الأمثل، ولاسيما من خلال اللامركزية والاستعانة بالمصادر الخارجية؛

(ج) يعمل على زيادة العائدات من جودة الإدارة والاتصالات والمعلومات إلى أقصى حد ممكن، الأمر الذي يعتبر أمرا أساسيا لتشغيل شبكة المكاتب القطرية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية وزيادة المساءلة؛

(د) زيادة الموارد البشرية إلى أقصى حد ممكن من خلال تحسين جودة إدارة الموارد البشرية وطابعها المهني؛

(هـ) كفالة مساءلة جميع الصناديق والبرامج التي عهد بإدارتها إلى مدير البرنامج.

١٠٢ - ومع وضع هذه المبادئ والاعتبارات الهامة التي تشكل أساس استراتيجية الميزانية في الاعتبار، فقد اقترح مدير البرنامج إجراء تخفيض صاف في حجم الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي بمبلغ ٥٣,٣ مليون دولار، تتألف من تخفيضات الحجم بمبلغ ٥٢,٠ مليون دولار وزيادة مساهمات المكاتب المحلية الحكومية بمبلغ ١,٣ مليون دولار.

١٠٣ - وقد تمثل الأثر الصافي للتخفيضات المقترحة في أن صافي الميزانية الأساسية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ أصبح يقل بمبلغ ٢,٨ مليون دولار عن آخر تنقيح مقترح لميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وبمبلغ ١٦,٨ مليون دولار عن الميزانية الأصلية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وستسفر هذه الاقتراحات عن الإلغاء الصافي لـ ٢٤٤ وظيفة.

١٠٤ - وفي حين ذكر مدير البرنامج أنه ليس بالإمكان دوما وضع اقتراحات تتضمن التفاصيل النهائية قبل تقديم الوثائق، فقد طلب مراعاة المرونة في تخصيص ٥ وظائف من أصل الوظائف من الفئة الفنية الدولية وعددها ٧٢٥ وظيفة في البرنامج الإنمائي. وأعرب عن اعتقاده بأن من المعقول والضروري لأي منظمة قيد التغيير أن يكون لديها قدر من المرونة في إعادة توزيع الموارد استجابة للاحتياجات الجديدة والفرص المتاحة.

١٠٥ - وفيما يتعلق بميزانية أنشطة دعم ووضع البرامج، ذكر مدير البرنامج أنه تم تحقيق اقتراحاته في هذا المجال عن طريق تعويض الزيادات في بعض العناصر الفرعية بإجراء تخفيضات في عناصر أخرى. ولن تقدم أية تخفيضات فيما يتعلق بأنشطة وضع البرامج، نظرا لأن مدير البرنامج ذكر أن القدرات الموجودة، التي تعتبر صغيرة بالفعل، تؤدي دورا أساسيا في التمكين من تقديم دعم كبير لمجال التركيز في البرنامج.

١٠٦ - وفي تناول الاقتراحات المتعلقة بمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، أشار مدير البرنامج إلى تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وذكر أنه تم إنشاء مكتب الدعم والخدمات نتيجة الحاجة إلى ترشيد عدد من المهام وتوحيدها والعمل كمركز تنسيق لها، من أجل دعم المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، الذين يعملون تحت سلطة مدير البرنامج. وفي هذا الصدد، تم إبراز النقاط التالية المتعلقة بمهمة مكتب الدعم والخدمات والممثلين المقيمين:

(أ) بالإضافة إلى المهام العادية للمنسقين المقيمين، الذين يعملون بوصفهم رؤساء لأفرقة إدارة الكوارث، وفي معظم الحالات بوصفهم منسقي المعونة الإنسانية، يطلب إليهم أيضا تنفيذ واجبات الموظف المكلف بالمسائل الأمنية، ومساعدة مدير البرنامج في أعمال المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية وفي المهام الأخرى التي يعهد بها الأمين العام، وإدارة الموارد الجديدة المتاحة لدعم مهام المنسقين المقيمين على النحو الذي تم إقراره في ترتيبات البرمجة الجديدة؛

(ب) أصبح مدير البرنامج بمثابة مركز التنسيق لاستلام وتجهيز التقرير السنوي المتعلق بشبكة المنسقين المقيمين. ويؤدي مكتب الدعم والخدمات دورا متمما في تحليل ونشر المعلومات المستمدة من هذه التقارير؛

(ج) يقوم مكتب الدعم والخدمات بدور فعال في الاتصال مع المنسقين المقيمين لإبلاغهم بالتطورات الرئيسية الناشئة من أعمال منظومة الأمم المتحدة؛

(د) يقدم المكتب الدعم إلى مدير البرنامج في الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بعملية تعيين المنسقين المقيمين، التي أحالها إليه الأمين العام؛

(هـ) يقع على عاتق البرنامج الإنمائي التزام رئيسي بإدارة شبكة المنسقين المقيمين، وتزويدها بالموظفين، ومساندتها، وتوفير التدريب والدعم لها، وهو يتطلب، بصفته هذه، إدارة لا مركزية، التي تعتبر أمرا أساسيا لنجاحه. وتقع مسؤولية هذه القيادة على عاتق مكتب الدعم والخدمات؛

(و) يتولى المكتب تقديم الدعم إلى مدير البرنامج في دوره الذي يتصل بذلك اتصالا وثيقا، وهو تقديم المساعدة إلى الأمين العام في كفالة تماسك السياسة العامة وتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(ز) على الرغم من أن تمويل مكتب الدعم والخدمات من موارد البرنامج الإنمائي هو محل مناقشة مستمرة في الجمعية العامة بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية، فقد ذكر مدير البرنامج أنه لايزال يعتقد أن اقتراحه الحالي معتدل ومبرر.

١٠٧ - وفيما يتعلق بمكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، ذكر مدير البرنامج أن المقترحات المتعلقة بتخفيض عدد ورفع رتب الوظائف التي سبق أن تم تصنيفها بصورة رسمية يستند إلى ترتيب أولويات الأنشطة التي يضطلع بها مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات وإلى حجم أنشطته الخارجة عن الميزانية وطابعها.

١٠٨ - وفيما يتعلق ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة، تستند التخفيضات المقترحة إلى نتائج الجهد المستمر الذي يبذله برنامج المتطوعين لترشيد مهامه وتبسيطها، بالإضافة إلى الوفورات التي يتوقع تحقيقها كنتيجة مباشرة للانتقال إلى بون.

١٠٩ - وقد نشأت الاقتراحات المتعلقة بالصناديق من المبادرات التي سبق اتخاذها في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

١١٠ - وفيما يتعلق بالتدابير المتعلقة بعمليات إنهاء الخدمة والتدابير الانتقالية، أشار مدير البرنامج إلى ورقة غرفة الاجتماعات، التي تتضمن استعراضا أشمل في شكل تعليقات وإيضاحات إضافية، على غرار التعليقات المحددة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حول هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، أشار مدير البرنامج إلى ما يلي:

(أ) من الجوهري، أن تتاح الفرصة للبرنامج الإنمائي، وهو يخوض ثالث مرحلة على التوالي من تخفيض الحجم، لإدارة عملية التغيير والانتقال بطريقة منظمة؛

(ب) تعتبر قدرة البرنامج الإنمائي على إجراء التخفيضات عن طريق الاستنفاد الطبيعي، ووقف التعيينات والتقاعد المبكر محدودة حاليا بصورة أكبر، وذلك في أعقاب التخفيضات التي جرت في ميزانيتي فترتي السنتين السابقتين. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج البرنامج الإنمائي باستمرار إلى تعديل الصورة العامة للموظفين، بالنظر إلى ولايته الجديدة. وفي ظل هذه الخلفية، فقد طلب مبلغ ١٤ مليون دولار؛

(ج) بالإضافة إلى ذلك، طلب مبلغ ٨,٤ مليون دولار من وفورات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، لإتاحة المرونة في توقيت تغييرات الموظفين، وتقديم المساعدة والمشورة الفنية إلى الموظفين بشأن المسائل المتعلقة بانتقالهم الوظيفي الذي يرافق تخفيض عدد الموظفين، ومن أجل التعجيل بوضع نظم المعلومات.

(د) لا يختلف طابع الاقتراحات المذكورة أعلاه عن الاقتراحات التي تمت الموافقة عليها في سياق فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ولذلك فقد طلبت بالطريقة نفسها.

موجز المناقشات في المجلس

١١١ - أعرب معظم الوفود عن الترحيب والارتياح للبيان الشامل الذي أدلى به مدير البرنامج بشأن اقتراحات الميزانية. فقد وفر البيان إيضاحا جيدا ومعلومات إضافية بشأن عدد من المسائل. وأعرب بعض الوفود عن الترحيب بالقدر الكبير من الاتساق بين الاقتراحات المتعلقة بمبادرات التغيير، وترتيبات الخلافة واقتراحات الميزانية. وأعرب كثير من الوفود عن ارتياحهم وتأييدهم القوي لاتجاه استراتيجية الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ والتخفيضات الحجمية الكبيرة التي أسفرت عنها. ونظرا لأن التخفيض الحالي هو الثالث من نوعه على التوالي، فقد كان من رأي بعض الوفود أن البرنامج الإنمائي يحتل المقدمة في منظومة الأمم المتحدة، وينبغي أن يعتبر مثالا تحذو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى حذوه. وأعرب بعض الوفود عن القلق من أن القدرة التشغيلية للبرنامج الإنمائي قد تتأثر من مثل هذه الاستراتيجية المتمثلة في تخفيض الميزانية للمرة الثالثة. كما أعرب بعض الوفود عن الأمل في أن يؤدي الاعتراف بتخفيضات الميزانية المتوالية الثلاثة التي اعتمدها البرنامج الإنمائي، إلى زيادة التبرعات المقدمة إلى المنظمة حاليا.

١١٢ - وعلى الرغم من أن معظم الوفود أعربت عن ارتياحها لتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فقد أشار بعض الوفود إلى اللهجة السلبية للتقرير وعدم الاعتراف باستراتيجية تخفيض الميزانية التي اعتمدها البرنامج الإنمائي. وشدد كثير من الوفود على أنه يمكن كسب مساهمات هامة من التحليل الوظيفي في عملية الترشيد. وبعد أن أعرب كثير من الوفود عن الصعوبات التي يواجهونها في عرض وثيقة الميزانية، فقد شددوا على ضرورة التعجيل بالأعمال المتعلقة بمواءمة عرض الميزانيات من أجل التوصل إلى تعاريف مشتركة وتحقيق درجة أعلى من الشفافية والقابلية للمقارنة من الناحية المالية، مما يتيح تقديم وثائق سهلة الاستعمال. وأشار أحد الوفود إلى أن تحقيق الشفافية المطلقة قد يكون عسيرا، بالنظر إلى تعقد عمليات البرنامج الإنمائي. كما رأت الوفود ضرورة الاضطلاع بعملية استشارية أثناء إعداد وثيقة الميزانية.

التقديرات المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥

١١٣ - فيما يتعلق بالتقديرات المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، حظيت اقتراحات مدير البرنامج بتأييد عام. وأعربت الوفود عن تأييدها لرأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن الوقت قد حان لكي يقوم البرنامج الإنمائي باستعراض نظام التوظيف من أجل إضافة موظفين إضافيين في المقر من متطوعي الأمم المتحدة بالاستناد إلى زيادة عدد المتطوعين في الميدان. وأعربت الوفود عن تأييدها للطلب المتعلق بتغطية العجز المحتمل في التمويل من الموارد غير الأساسية للمكاتب الميدانية في رابطة الدول المستقلة من داخل مجمل موارد الميزانية وتقديم تقديرات ميزانية المكاتب الميدانية في المنطقة من الآن فصاعدا كجزء لا يتجزأ من مجمل تقديرات الميزانية.

تقديرات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

١١٤ - تساءل كثير من الوفود عن ضرورة وجود مكتب الدراسات الإنمائية كوحدة منفصلة وطلبت مزيدا من الإيضاح.

١١٥ - وفيما يتعلق بمسألة إتاحة المرونة لمدير البرنامج في شغل خمس وظائف في تاريخ لاحق، طلب بعض الوفود بيان التفاصيل التي تمكنهم من اتخاذ قرار بهذا الشأن في حين أنه كان من رأي بعض الوفود أن الطلب معقول.

١١٦ - وفيما يتعلق بالاقتراحات المتعلقة بمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، كان من رأي معظم الوفود أن هذه المهام لها ضرورتها في منظومة الأمم المتحدة ككل، إلا أنها أعربت عن القلق إزاء ازدواجية المهام وما إذا كان من المناسب أن يقوم البرنامج الإنمائي بتمويل هذه المهام عن طريق التبرعات الخاصة به. وقد رئي أن منظومة الأمم المتحدة بوجه عام، وخاصة الأمم المتحدة، ينبغي أن تتقاسم التكاليف. ومن جهة أخرى، كان من رأي وفود أخرى أن البيان الاستهلالي الذي أدلى به مدير البرنامج قد قدم حججا مقنعة.

١١٧ - وأعرب معظم الوفود عن تأييده الكامل للمقرر الذي اتخذه مدير البرنامج بعدم إجراء أي تخفيضات في الموظفين في شعبة مراجعة الحسابات واستعراض الإدارة.

١١٨ - وأكدت وفود عديدة أن البرنامج الإنمائي منظمة ذات قاعدة قطرية وأعربت في هذا الصدد عن ترحيبها بأن نصيبا كبيرا نسبيا من التخفيضات قد أجري في المقر لا في الميدان. وأعرب بعض الوفود عن القلق من أن منطقة أفريقيا قد استوعبت أكبر نصيب من التخفيضات. وطلب أحد الوفود إيضاحا إضافيا لتأثير مختلف استراتيجيات تخفيض الميزانية في منطقة أفريقيا.

١١٩ - وأعرب بعض الوفود عن تأييد الاقتراحات القاضية بتعزيز المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة والمكاتب القطرية في منطقة رابطة الدول المستقلة، على الرغم من أنها لا تزال تشعر ببعض القلق إزاء مستويات التوظيف الإجمالية في بعض المكاتب القطرية. وأعربت الوفود عن تأييدها لرأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بضرورة تغيير اسم المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إلى المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وأعربت الوفود نفسها عن ضرورة اعتراف البرنامج الإنمائي بالاحتياجات الخاصة للمنطقة في القيام بعملياته داخل المنطقة.

١٢٠ - واعتبر أحد الوفود أن الميزانية هي بمثابة العمود الفقري لفترة البرمجة القادمة، ولذلك فقد أعرب عن الأمل في أن تعبر التقديرات الحالية لميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في نهاية المطاف عن التعديلات، عندما تتم الموافقة على تخصيص موارد البرنامج على الصعيد القطري.

١٢١ - وسأل أحد الوفود عن سبب كون عدد الموظفين في بعض المكاتب التي لديها قدر أقل من الموارد البرنامجية الأساسية أكبر من عددهم في بعض المكاتب الأخرى التي لديها مستوى أعلى من الموارد البرنامجية.

١٢٢ - وأعرب وفد آخر عن القلق مما إذا كان البرنامج الإنمائي، من خلال استراتيجية الميزانية الحالية لديه القاضية بعدم تنفيذ التخفيضات في إطار أنشطة دعم ووضع البرامج، يتحول تدريجيا من منظمة حفازة ذات منحى قطري إلى منظمة ذات منحى نظري أكبر.

١٢٣ - وأعرب بعض الوفود عن القلق من أن البرنامج الإنمائي، مع اتجاه التخفيض في الموارد الأساسية وزيادة النمو في الموارد غير الأساسية، سيفقد تدريجيا مرونته في تخصيص الموارد للبرامج القطرية. وفي هذا الصدد، كان من رأي أحد الوفود ضرورة زيادة الدعم من الميزانية لتعزيز مهمة تعبئة الموارد.

١٢٤ - وأعرب كثير من الوفود عن التقدير للتقدم المحرز في تنفيذ مفهوم مراكز الخدمات الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومنطقة أفريقيا وأعربت عن تأييدها الكامل لاقتراحات مدير البرنامج في هذا الصدد.

١٢٥ - واعتبر بعض الوفود أن الاقتراحات المتعلقة بمشروع الإدارة البرنامجية المتكاملة ومشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل اقتراحات متواضعة، وحثت البرنامج الإنمائي على العمل على إنجازهما والتعاون في الوقت نفسه مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل حسب الاقتضاء.

١٢٦ - وفيما يتعلق بالإطار المنقح لمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، أبدى بعض الوفود معارضته للاقتراح القاضي بتنقيح الإعفاءات بالاستناد إلى مقرر المجلس التنفيذي ٩٥/٢٣ وبتمويل الحاجة إلى توفير موظفين من الفئة الفنية للبلدان المساهمة الصافية بالاستناد إلى مستويات البرمجة. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء العجز فيما يرد من هذه المساهمات.

١٢٧ - وشدد أحد الوفود على ضرورة قيام البرنامج الإنمائي بكفالة الإدارة السليمة والجيدة في جميع الأوقات، وخاصة في هذا الوقت الذي يشهد تغييرا جذريا. وشدد الوفد نفسه، في هذا الصدد، على أهمية الإدارة الجيدة للموارد البشرية.

١٢٨ - وأشار بعض الوفود بوجه خاص إلى متابعة توحيد مهام المراقبة لجميع صناديق المشاريع والبرامج في وحدة واحدة تتبع مباشرة مدير الشؤون المالية وأعربوا عن التأييد التام لهذه العملية.

١٢٩ - وفيما يتعلق بموضوع عمليات انتهاء الخدمة والتدابير الانتقالية، أعربت الوفود عن تأييدها لضرورة قيام البرنامج الإنمائي باتخاذ هذه التدابير، بالاستناد إلى استراتيجية الميزانية المقترحة. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن موافقتها على أن النفقات التي ينطوي عليها هذا العمل هي نفقات استثنائية وينبغي معاملتها بهذه الصفة. وطلب أحد الوفود معلومات عن الأساس الذي تستند إليه حسابات عمليات إنهاء الخدمة. وأعرب بعض الوفود عن القلق من أن البرنامج الإنمائي قد يخسر الموظفين الموهوبين في تنفيذ تدابير إنهاء الخدمة.

١٣٠ - وأعربت الوفود عن تأييدها لرأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بإجراء استعراضات منتظمة لتقديرات عبء العمل المتصلة بتقديم الدعم إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وذلك لإقامة الدليل على نسبة الـ ٢٩ في المائة التي يقدر حاليا أنها تمثل عبء العمل هذا.

١٣١ - كما أعربت الوفود عن تأييدها لرأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بإجراء استعراض شامل لأنشطة وضع البرامج في الميدان وخدمات دعم التنمية في سياق تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٣٢ - وطلب أحد الوفود وأيده في ذلك وفد آخر تقديم الوفورات المستمدة من انتقال متطوعي الأمم المتحدة إلى بون إلى متطوعي الأمم المتحدة للأغراض البرنامجية.

١٣٣ - وكان من رأي أحد الوفود أنه لم تجر مشاورات كافية في إعداد "تقرير التنمية البشرية" وطلب إجراء مشاورات منتظمة في المستقبل أثناء إعداد التقرير. وحذر وفد آخر من أن إجراء أي مشاورات من هذا القبيل ينبغي أن لا يخل بالطابع المستقل للتقرير. وكان من رأي وفد آخر أن الوقت قد حان لتقييم تأثير التقارير الصادرة حتى الآن.

١٣٤ - وأشار أحد الوفود إلى أن المقرر الذي اتخذه مجلس الإدارة في عام ١٩٩٣ بإدماج مكتب مكافحة التصحر والجفاف في البرنامج الأساسي للبرنامج الإنمائي لا يظهر في اقتراحات الميزانية.

١٣٥ - وأعرب أحد الوفد عن القلق من أنه نظرا لأن معظم التخفيضات في الوظائف من الفئة الفنية الدولية قد جرت في الرتب الصغيرة والمتوسطة، فإنه لم يترك إلا مجال محدود لتوظيف موظفين شباب جدد من ذوي المواهب في المنظمة. وسأل الوفد نفسه عن مستوى كلفة الزيادات السنوية في المرتبات.

١٣٦ - وسأل أحد الوفود عما إذا كان افتتاح مكتب جديد في بروكسل سيكون له أي تأثير (يتعلق بالمركز والدور والأهمية) على المكتب الأوروبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف.

١٣٧ - وعلق بعض الوفود على رفع رتبة الوظيفة مد - ٢ في مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، وسأل عن سبب عدم إمكان النظر فيه بعد استعراض عمليات المكتب.

رد الإدارة

١٣٨ - أعرب مدير البرنامج عن شكره للوفود لتعليقاتها الإيجابية والبناءة جدا. وقام بإبلاغهم بأنه سيقوم بتغيير تسمية المديرية الاقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إلى المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وفيما يتعلق بمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، أشار إلى أن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة يناقش في الجمعية العامة لكن اقتراحاته المتعلقة بتمويل مكتب الدعم والخدمات متواضعة نوعا ما، بالنظر إلى أن جزءا هاما من أنشطة المكتب يتصل بمهمة المنسقين المقيمين، وهي تخضع لسلطة البرنامج الإنمائي. وأشار في هذا الصدد، إلى أنه يتم تخصيص ٥,٥ وظائف من أصل الوظائف السبع في مكتب الدعم والخدمات إلى تقديم الدعم إلى مهمة المنسق المقيم في حين أن ١,٥ وظيفة تتعلق بمساعدته فيما يقدمه من دعم إلى الأمين العام.

١٣٩ - وفيما يتعلق بمكتب الدراسات الإنمائية، أكد مدير البرنامج من جديد ضرورة إبقاء المكتب كوحدة مستقلة نظرا لأنه معني بإعداد التقارير المتعلقة بالسياسة الإنمائية وهي ليست مهمة تنفيذية. وبالإضافة إلى ذلك، فهو مكتب صغير.

١٤٠ - وفيما يتعلق بالمرونة المطلوبة في شكل الوظائف الخمس، أكد مدير البرنامج من جديد أن الوظائف ذات أهمية أساسية بالنسبة إليه في هذه البيئة المتغيرة في البرنامج الإنمائي حاليا، وأنه في المرحلة النهائية من وضع اختصاصاتها ذات الصلة. وطمأن الوفود إلى أنه سيحيطها علما بطابعها المحدد.

١٤١ - وفي معرض رده على تعليقات بعض الوفود حول الاتجاه نحو انخفاض الموارد الأساسية وما يمكن أن يترتب عليه من تأثير سلبي على القدرة التنفيذية للبرنامج الإنمائي من جراء استراتيجيات تخفيض الميزانية الثلاث، أعرب مدير البرنامج عن أمله في أنه مع انخفاض النفقات العامة فإن البرنامج الإنمائي سيستعيد مزيدا من المصداقية ويجتذب الموارد الأساسية.

١٤٢ - وحول عدم إجراء مشاورات لدى إعداد "تقرير التنمية البشرية" الذي أشار إليه أحد الوفود، أكد مدير البرنامج لذلك الوفد أنه سيتواصل إيلاء الاهتمام إلى عملية المشاورات.

١٤٣ - وبعد أن أشار مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب المالية والإدارة إلى تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حول عرض الميزانية، ذكر أنه لكي يتم تجنب إعداد وثيقة مطولة للميزانية، لم يتكرر إيراد وصف مفصل للمفاهيم والتعاريف القائمة، على أساس الافتراض بأن القراء قد سبق اطلاعهم عليها. بيد أنه تم إتاحة وصف في شكل ورقة غرفة اجتماع. واستدرك مساعد مدير البرنامج فأشار إلى أنه نظرا لتغير قراء الوثيقة، فإن المعلومات ستدرج في الوثائق المقبلة. وذكر أيضا أن البرنامج الإنمائي ملتزم التزاما كاملا بمواءمة عرض الميزانيات. وبالإضافة إلى ذلك، أشار مساعد مدير البرنامج إلى أن المعلومات المتعلقة ببعض المسائل ستقدم في الجلسات غير الرسمية وعلى أساس ثنائي.

١٤٤ - وفيما يتعلق بالتخفيضات في منطقة أفريقيا، أكد مساعد مدير البرنامج من جديد، وتبعه رئيس الميزانية، أن منطقة أفريقيا قد استوعبت نصيبا كبيرا من التخفيضات لأنها تحظى بأكبر حصة من الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي. بيد أنه إذا نظر إلى مستويات ملاك الموظفين منذ عام ١٩٩٢ بالمقارنة مع موارد البرنامج، تبين أن القدرة قلما تأثرت. وعلاوة على ذلك، فقد تم تزويد منطقة أفريقيا بتعديل للرقم المستهدف لتخفيضاتها يبلغ ٢,٠ مليون دولار سنويا.

١٤٥ - وبناء على الاقتراح القاضي برفع رتبة وظيفة مدير مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، إلى رتبة مد - ٢، أشار مساعد مدير البرنامج إلى أنه سبق أن تم تصنيف الوظيفة رسميا وأن الاستعراض الوشيك لعمليات المكتب ليس له أي تأثير على رتبة الوظيفة.

١٤٦ - وحول موضوع مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، أشار رئيس الميزانية إلى أن الاقتراحات تعكس أساسا الاعفاءات الجديدة التي اعتمدت في حزيران/يونيه ١٩٩٥ فيما يتعلق بدورة البرمجة القادمة وهي بصفتها هذه متسقة مع النهج الذي وافق عليه مجلس الإدارة في دورات البرمجة السابقة.

١٤٧ - وفيما يتعلق بإدماج مكتب مكافحة التصحر والجفاف، أشار مدير البرنامج إلى أن المكتب قد اكتسب اسما جديدا وأنه يجري بالفعل إدماجه في الاتجاه الرئيسي كجزء من مكتب دعم السياسات والبرامج.

١٤٨ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى أن بعض اقتراحات التخفيضات فيما يتعلق بالمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية قد وضعتها المكاتب الإقليمية نفسها.

١٤٩ - وفيما يتعلق بالتغييرات في اعتمادات ميزانية مكتب جنيف التابع للبرنامج الإنمائي، أشار مساعد مدير البرنامج إلى أنه يجري النظر في هذه الاعتمادات بطريقة مماثلة لاعتمادات مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك. بيد أنه أشار إلى أن الوظيفة من رتبة مد - ٢ التي سبق أن استعيرت من مكتب جنيف، قد أعيدت إلى ميزانية ذلك المكتب.

١٥٠ - وأشار مدير شؤون الموظفين إلى أنه في ضوء ثالث استراتيجية للميزانية، فقد قل عدد الموظفين الذين تنتهي خدمتهم عن طريق الاستنفاد الطبيعي والتقاعد المبكر. ولذلك، فإنه ينبغي أن تكون عمليات إنتهاء الخدمة مفتوحة لجميع الموظفين من جميع الأعمار. وأعرب عن ثقته بأن البرنامج الإنمائي يقوم بما في وسعه للاحتفاظ بأفضل الموظفين وأكثرهم براعة وأنه يرى أن معظم الموظفين أنفسهم يعتبرون أن البرنامج الإنمائي يوفر لهم قدرا كبيرا من الارتياح والتحدي الوظيفي.

١٥١ - وحول استخدام الوفورات الناشئة من انتقال متطوعي الأمم المتحدة إلى بون وتخصيصها لأغراض برامج متطوعي الأمم المتحدة، أشار مساعد مدير البرنامج إلى أن الوفورات الناشئة على هذا النحو قد ظهرت كجزء من مجمل التخفيضات الداخلة في تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وأشار إلى أن أي زيادة في الموارد للأغراض البرنامجية ستكون مسألة يتعين أن ينظر فيها المجلس التنفيذي عند نظره في تخصيص الموارد البرنامجية.

١٥٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقررات التالية:

٩٥/٢٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

أولا

١ - يحيط علما بالتقديرات المنقحة لميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وبتقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1995/51/Add.1) وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/52)، وبالبيان الاستهلالي الذي أدلى به مدير البرنامج، فضلا عن التعليقات التي قدمها المجلس التنفيذي في هذا الشأن؛

ثانيا

التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

٢ - يحيط علما بالتعديلات والتسويات التي أدخلت على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، بما في ذلك أن تقديرات ميزانية فترة السنتين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وفقا للفقرة ٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٩/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ والفقرة ٦ من المقرر ٣٢/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، لم تعد تدرج في عرض ميزانية فترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يؤيد الاقتراح القاضي بتقديم تقديرات الميزانية الخاصة برابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق كجزء لا يتجزأ من مجمل تقديرات الميزانية بما يتفق وعرض تقديرات الميزانية الخاصة بالمناطق بوجه عام والمكاتب القطرية بوجه خاص؛

٤ - يؤيد فيما يتعلق برابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق، الاقتراح القاضي بتغطية العجز المتوقع في الإيرادات الخارجة عن الميزانية المتولدة من التمويل المشترك والمساهمات النقدية في تكاليف المكاتب المحلية من الوفورات المتحققة في الميزانية الأساسية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥؛

٥ - يوافق على التقديرات المنقحة للميزانية فيما يتعلق ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

٦ - يوافق على الاعتمادات المنقحة بمبلغ إجماليه ٧٠٠ ٣٩٢ ٥٧٤ دولار يخصص من الموارد المشار إليها أدناه لتمويل ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، ويقرر استخدام تقديرات الإيرادات بمبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ ٣٦ دولار لتعويض إجمالي الاعتمادات، مما يسفر عن اعتمادات صافيها ٧٠٠ ٦٩٢ ٥٣٧ دولار، على النحو المبين أدناه؛

٧ - يأذن لمدير البرنامج أن يقوم، ضمن حدود المخصصات المعتمدة للأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء مناقلات بين بنود اعتمادات المقر والمكاتب القطرية بنسبة لاتتجاوز ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد.

التقديرات المنقحة لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ المتعلقة بالخدمات الإدارية وأنشطة دعم وإعداد البرامج والصناديق الاستئمانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	يوافق على: الاعتمادات الإجمالية/ الصافية	يحيط علما بـ: الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	يحيط علما بـ: مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
أولا - موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
ألف - الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]			
المقر[ب]	١٤٨ ٥٦٨,٥	٣١ ٩٥١,٧	١٨٠ ٥٢٠,٢
المكاتب القطرية	٢٣٠ ٣٠٥,٥	٤١ ٧٧١,٨	٢٧٢ ٠٧٧,٣
إجمالي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٧٨ ٨٧٤,٠	٧٣ ٧٢٣,٥	٤٥٢ ٥٩٧,٥
الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
صافي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٤٢ ١٧٤,٠	٧٣ ٧٢٣,٥	٤١٥ ٨٤٧,٥
باء - أنشطة دعم وإعداد البرامج			
أنشطة إعداد البرامج	٢٥ ٩٨٠,٦	٠,٠	٢٥ ٩٨٠,٦
دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٩٣ ١٥٧,٣	٠,٠	٩٣ ١٥٧,٣
خدمات تنفيذ المشاريع/البرامج			
خدمات الدعم الإنمائي	٦ ٢٢٥,٠	٠,٠	٦ ٢٢٥,٠
مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٦ ١٤٠,٣	٣ ٥٥٢,٨	٩ ٦٩٣,١
متطوعو الأمم المتحدة	٣٣ ٦١٩,٩	٢ ٧٢٥,٣	٣٦ ٣٤٥,٢
التنفيذ الوطني	٣ ٢٦٣,٤	٠,٠	٣ ٢٦٣,٤
مجموع خدمات تنفيذ المشاريع/ البرامج	٤٩ ٢٤٨,٦	٦ ٢٧٨,١	٥٥ ٥٢٦,٧
أنشطة دعم البرامج[د]	٢ ٣٠٠,٠	٠,٠	٢ ٣٠٠,٠
مجموع أنشطة دعم وإعداد البرامج	١٧٠ ٦٨٦,٥	٦ ٢٧٨,١	١٧٦ ٩٦٤,٦
جيم - مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الموارد الإجمالية	٥٤٩ ٥٦٠,٥	٨٠ ٠٠١,٦	٦٢٩ ٥٦٢,١
الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
صافي الموارد	٥١٢ ٥٦٠,٥	٨٠ ٠٠١,٦	٥٩٢ ٨٦٢,١

	يوافق على: الاعتمادات الإجمالية/ الصافية	يحيط علما بـ	
		الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
ثانيا - موارد الصناديق			
ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١٠ ٦٥١,٩	٠,٠	١٠ ٦٥١,٩
باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١ ٦٥٣,١	٣١٤,١	١ ٩٦٧,٢ ١٠ ٣٥١,٣
جيم - مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	٦ ٦١٤,٨	٣ ٧٣٦,٥	٦ ٢١١,٣
دال - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥ ٩١٢,٤	٢٩٨,٨	٢٩ ١٨١,٦
المجموع	٢٤ ٨٣٢,٢	٤ ٣٤٩,٤	
ثالثا - مجموع اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الاعتمادات الإجمالية	٥٧٤ ٣٩٢,٧	٨٤ ٣٥١,٠	٦٥٨ ٧٤٣,٧
الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
صافي اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٣٧ ٦٩٢,٧	٨٤ ٣٥١,٠	٦٢٢ ٠٤٣,٧

(أ) يسمح لمدير البرنامج، ضمن حدود الاعتمادات الموافق عليها للأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء مناقلات بين بنود اعتمادات المقر والمكاتب القطرية بنسبة لا تتجاوز ٥ في المائة من اعتمادات الجهة التي تتم المناقلة إليها عملا بالفقرة ٧ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥.

(ب) تمثل الإيرادات الخارجة عن الميزانية الإيرادات الآتية من مصادر خارجية، باستثناء المبالغ المسددة من الوحدات غير الأساسية؛ وهذه المبالغ مدرجة في تقديرات اعتمادات الوحدات غير الأساسية.

(ج) يمثل مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وشراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ثالثا

تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

٨ - يلاحظ مع القلق انخفاض الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى الحكومات مرة أخرى أن تزيد من تبرعاتها إلى البرنامج على أساس مستمر وقابل للتنبؤ ومضمون؛

٩ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يواصل مراعاة مجمل السياق والاستراتيجية الذي ستدرس في إطاره تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ولا سيما القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بالأنشطة التنفيذية ومقررات المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ و ٢٢/٩٥ و ٢٣/٩٥، وضرورة إيلاء الأولوية إلى أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا؛

ألف - تقديرات الميزانية للأنشطة الأساسية

١٠ - يعرب عن تقديره لاقتراح مدير البرنامج القاضي بمواصلة اتباع سياسة تقييدية بالنسبة للميزانية وتنفيذ تخفيضات في الحجم ترمي إلى زيادة الموارد المتاحة للبرامج وأنشطة دعم البرامج إلى أقصى حد ممكن، ويؤكد في هذا الصدد أهمية ما يلي:

(أ) ضمان المساءلة وكفالة ألا يتأثر تنفيذ البرامج بصورة سلبية؛

(ب) السياسة الرامية إلى تخفيض وظائف المقر بنسبة مئوية أكبر من وظائف الميدان واستخدام التحاليل الوظيفية ومعايير تتسم بالاتساق والشفافية من أجل المساهمة في عملية ترشيد فعالة؛

(ج) وضع القدرات والمهام في الموقع الأمثل من خلال اللامركزية والاستعانة بمصادر خارجية؛

(د) تحقيق أقصى حد من المنافع عن طريق تحسين إدارة الاتصالات والمعلومات؛

١١ - يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقوم في سياق التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، إجراء تقييم لتأثير مقر الميزانية الحالي على القدرة التنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما كفاية الموارد البشرية على صعيد المقر والصعيد القطري على السواء، ومراعاة الميزة النسبية للبرنامج والمقر ٢٣/٩٥؛

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يبقي المجلس التنفيذي على علم بالتقدم المحرز في التجميع وإنشاء الشبكات، على النحو الموصوف في الفقرة ٧٦(أ) من الوثيقة DP/1995/51، بالإضافة إلى الخطوات التي يجري اتخاذها لتعزيز الخدمات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيد القطري؛

١٣ - يحيط علما باقتراح مدير البرنامج بحجز، خمس وظائف لكي يقوم بتوزيعها فيما بعد وبالمعلومات الإضافية التي قدمها بشأنها وتأكيده أنها ستكرس للوفاء بالأهداف التنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكفالة اتباع مزيد من النهج التي تشمل المنظومة بأكملها، بما في ذلك تحسين الاتصالات فيما بين المكاتب الإقليمية، وتقديم الخدمات إلى شبكة المكاتب القطرية؛

١٤ - يطلب إلى مدير البرنامج في هذا الصدد أن يقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالتوزيع النهائي للوظائف وذلك في أسرع وقت ممكن، وفي موعد لايتجاوز الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦؛

١٥ - يؤكد ضرورة تحسين إدارة الموارد البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك، في جملة أمور، تحسين التدريب ومواصلة توظيف الموظفين الأكفاء، بما في ذلك في الرتب الدنيا، والانتقال والتكليف بمهام خارجية؛

١٦ - يوافق على اقتراحات مدير البرنامج الواردة في الفقرات ١٥١-١٥٧ من الوثيقة DP/1995/51 المتعلقة بعمليات إنهاء الخدمة والتدابير الانتقالية عن طريق كلفة لمرة واحدة تحمل على رصيد الموارد العامة؛

١٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن استخدام هذه الاحتياطيات وحالتها في سياق عروض ميزانيات فترات السنتين المقبلة؛

١٨ - يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقوم، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة اللاحقة، بما في ذلك نظام تخصيص الموارد الجديد، بكفالة وجود مرونة كافية في تعيين أماكن عمل الموظفين لتنفيذ هذا النظام بفعالية، وتزويد المجلس بمعلومات عن المعايير التي توجه تزويد المكاتب القطرية بالموظفين؛

١٩ - يحيط علما مع القلق بكثرة الوحدات التي تتبع مباشرة مدير البرنامج ويدعو مدير البرنامج إلى استعراض الهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج هذا الاستعراض؛

٢٠ - يحيط علما بالتعديل الخاص الذي منح لمنطقة أفريقيا بما ينسجم مع المبادرات الخاصة التي اتخذها الأمين العام في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبأن هذا التعديل لن يسفر عن إجراء تخفيضات إضافية للموظفين في مناطق أخرى؛

٢١ - يوافق في هذا الصدد على إرجاع رتبة وظيفة النائب الثاني لمدير المكتب الاقليمي لافريقيا من رتبة مد - ١ إلى مد - ٢؛

٢٢ - يحيط علما بالمقرر الذي اتخذه مدير البرنامج بتغيير اسم المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إلى المكتب الاقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة؛

٢٣ - يوافق على اقتراحات مدير البرنامج الواردة في الفقرات من ١١٣ إلى ١١٦ من الوثيقة DP/1995/51 بتزويد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحد الأدنى من القدرات الإضافية لكفالة فعالية العمليات والاضطلاع بدوره التنسيقي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة؛

٢٤ - يحيط علما مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ مفهوم مركز الخدمات الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومنطقة أفريقيا، بما في ذلك الوضع العام ومستوى التغطية وتقديرات التكاليف ومصادر التمويل؛

٢٥ - يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقوم، في ضوء الزيادة في الموارد غير الأساسية، بتحليل تأثير ذلك على جودة الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والعلاقة بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، واستعراض التكاليف، بما في ذلك تكاليف الموظفين، التي ينطوي عليها تقديم الدعم التنفيذي والإداري إلى الأنشطة غير الأساسية؛

٢٦ - يقر الاقتراح القاضي بعدم إجراء تخفيضات للموظفين في شعبة مراجعة الحسابات واستعراض الإدارة؛

٢٧ - يؤكد ضرورة الاستمرار في رصد اعتمادات كافية للترجمة التحريرية؛

٢٨ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يبقي المجلس التنفيذي على علم بالمداولات المتعلقة بتعويض الأمم المتحدة عن تكاليف الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة إلى البرنامج؛

٢٩ - يقرر أن يقوم، بما يتفق مع أحكام الاتفاقات الرئيسية الموحدة المبرمة بين الحكومات المضيفة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإبقاء على الترتيبات التي تساهم بموجبها الحكومات المضيفة في تكاليف المكاتب القطرية؛

٣٠ - يحث بقوة البلدان التي تنفذ فيها برامج، ولا سيما البلدان التي لم تقدم أي مساهمات أو التي قدمت مساهمات متواضعة نسبيا وفاء بالتزامها بسداد تكاليف المكاتب القطرية، أن تزيد من مساهماتها من أجل الوفاء بالتزاماتها بالكامل؛

٣١ - يقرر أن يقوم في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، باستعراض المبادئ والمعايير اللازمة لتقرير المبالغ التي يتعين أن تسددها الحكومات المضيفة كمساهمة منها في تكاليف المكاتب القطرية؛

باء - تقديرات الميزانية لأنشطة دعم ووضع البرامج

٣٢ - يحيط علما باقتراحات الميزانية المتعلقة بأنشطة دعم ووضع البرامج؛

٣٣ - يحيط علما كذلك بالفقرة ٣٨ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/52) المتعلقة بمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة؛

٣٤ - يحيط علما بالإيضاحات التي قدمها مدير البرنامج بشأن مهام مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المعلومات التي تفيد بأن أغلبية المهام في المكتب تتصل بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم والعمل كمركز تنسيق لشبكة المنسقين المقيمين وتستجيب لمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥؛

٣٥ - يوافق على أساس مؤقت على الاقتراح المتعلق بمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة كما ورد في الفقرات ١٦٤ - ١٦٦ من الوثيقة DP/1995/51؛

٣٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم بمتابعة إعلام المجلس التنفيذي، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بالمهام المحددة للوظائف الجديدة المتوخاة في مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وذلك في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ لتمكين المجلس من استعراض هذه المسألة؛

٣٧ - يطلب كذلك في هذا الصدد إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن المساعدة المقدمة إلى الأمين العام في كفالة التنسيق واتساق السياسات على صعيد المنظومة مع مراعاة المناقشات ذات الصلة التي أجرتها الدول الأعضاء أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة؛

٣٨ - يعرب عن تأييده في هذا الصدد لإدماج البرنامج الإنساني والمهام المتصلة بالأمن بمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وفي الوقت نفسه الإبقاء على تمويلها من ميزانية الأنشطة الأساسية، بغية زيادة فعالية الدعم الذي يقدم إلى مهمة المنسقين المقيمين إلى أقصى حد ممكن؛

٣٩ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم، في سياق عروض ميزانيات فترات السنتين المقبلة باستعراض عبء العمل التقديري المتصل بتقديم الدعم إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

٤٠ - يحيط علما باعتزام مدير البرنامج القيام باستعراض شامل لأنشطة وضع البرامج في الميدان ولتطورات خدمات الدعم في سياق اقتراحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛

٤١ - يحيط علما بما اقترحه مدير البرنامج من تقليص لحجم مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات وعزمه على زيادة مستوى الأنشطة الممولة ذاتيا التي يضطلع بها المكتب كما يحيط علما بهيكل الدرجات المنقح للمكتب؛

٤٢ - يوافق في هذا الصدد، وعلى أساس مؤقت رهنا بنتائج الاستعراض الذي سيقوم به أثناء الدورة السنوية الأولى لعام ١٩٩٦ لخدمات المشتريات التي يقدمها مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، على رفع رتبة وظيفة المدير إلى رتبة مد - ٢ ونقل مصدر تمويلها إلى الأموال الخارجة عن الميزانية المتولدة من خلال خدمات المشتريات التي يقدمها المكتب؛

٤٣ - يحيط علما بوفورات التكاليف التي ستنجم عن المقرر ٢/٩٥ بشأن نقل مقر متطوعي الأمم المتحدة إلى بون، ويحث مدير البرنامج، في ضوء هذه الوفورات، على أن يزيد من الأنشطة البرنامجية التي تنفذ بمشاركة متطوعي الأمم المتحدة؛

٤٤ - يحيط علما أيضا باقتراحات تخفيضات الحجم الناجمة عن مجمل تنظيم متطوعي الأمم المتحدة؛

٤٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم باستعراض نظام التوظيف لإلحاق موظفين إضافيين بمقر متطوعي الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع في سياق ميزانية فترة السنتين القادمة (١٩٩٩-١٩٩٨)؛

جيم - تقديرات ميزانيات الصناديق

٤٦ - يوافق على الميزانية واقتراحات التوظيف المقدمة من مدير البرنامج والمتصلة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية/صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية ومكتب مكافحة التصحر؛

٤٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن الخطوات التي تم اتخاذها لإدماج أعمال مكتب مكافحة التصحر في البرنامج الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضوء مقرر مجلس الإدارة ٢٣/٩٣، وعن الخطوات التي تم اتخاذها لكي يتجلى هذا الإدماج في اقتراحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ المتعلقة بموارد البرنامج؛

دال - بنود أخرى

٤٨ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن جانب الميزانية، بما في ذلك مستويات جدول الوظائف فيما يتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوكالة منفذة لمرفق البيئة العالمي وبروتوكول مونتريال، ولا سيما طابع التمويل الذاتي لهذه المشاركة؛

٤٩ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن الترتيبات الرائدة المتصلة بعمليات إعادة التصنيف على النحو الوارد في الوثيقة DP/1995/51/Add.1 وعلى النحو الذي طلبته الفقرة ٣٠ من مقرر مجلس الإدارة ٣٥/٩٣؛

٥٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا مفصلا عن هذه المسألة في سياق عرض الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

٥١ - يشجع مدير البرنامج، في ضوء عدد التقارير والاستعراضات والمعلومات المنفصلة التي يطلبها المجلس التنفيذي، واعترافا بما يمكن أن يؤدي إليه التنفيذ الفعلي لاستراتيجية ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ من آثار على القدرات المتعلقة بالتخطيط والإدارة، أن يقوم بتوحيد وإدماج طلبات تقديم التقارير في التقارير العادية التي تتناول الشؤون المالية والإدارية؛

٥٢ - يوافق على اعتمادات إجماليها ١٠٠ ٨٠٧ ٥٧٦ دولار تخصص من الموارد المشار إليها أدناه لتمويل ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ويقرر أن تستخدم تقديرات الإيرادات البالغة ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨ دولار لتعويض الاعتمادات الإجمالية، مما يؤدي إلى اعتمادات صافيها ١٠٠ ٨٠٧ ٥٣٨ دولارعلى النحو المشار إليه أدناه:

٥٣ - يأذن لمدير البرنامج أن يقوم، ضمن حدود المخصصات المعتمدة للأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء مناقلات بين بنود اعتمادات المقر والمكاتب القطرية بنسبة لاتتجاوز ٥ في المائة من الاعتمادات التي تجري المناقلة إليها.

تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ المتعلقة بالخدمات
الإدارية وأنشطة دعم وإعداد البرامج والصناديق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	يوافق على: الاعتمادات الإجمالية/ الصافية	يحيط علما بـ	
		الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
أولا - موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
ألف - الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]			
المقر[ب]	١٤٢ ٢٤٧,٦	٣٦ ٤٧٩,٤	١٧٨ ٧٢٧,٠
المكاتب القطرية	٢٣٣ ٧٢٣,٠	٤٥ ٢٦٧,٥	٢٧٨ ٩٩٠,٥
إجمالي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٧٥ ٩٧٠,٦	٨١ ٧٤٦,٩	٤٥٧ ٧١٧,٥
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٣٧ ٩٧٠,٦	٨١ ٧٤٦,٩	٤١٩ ٧١٧,٥
باء - أنشطة دعم وإعداد البرامج			
أنشطة إعداد البرامج	٣٠ ٥١٢,٥	٠,٠	٣٠ ٥١٢,٥
دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٩٦ ٩٨٦,٧	٠,٠	٩٦ ٩٨٦,٧
خدمات تنفيذ المشاريع/البرامج			
خدمات الدعم الإنمائي	٧ ٢٢٣,٤	٠,٠	٧ ٢٢٣,٤
مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٤ ٥٦٢,٦	٣ ٩١١,٤	٨ ٤٧٤,٠
متطوعو الأمم المتحدة	٣٢ ٧٦٩,٥	٢ ٩٩٩,٧	٣٥ ٧٦٩,٢
التنفيذ الوطني	٣ ٨٣٢,٣	٠,٠	٣ ٨٣٢,٣
مجموع خدمات تنفيذ المشاريع/ البرامج	٤٨ ٣٨٧,٨	٦ ٩١١,١	٥٥ ٢٩٨,٩
أنشطة دعم البرامج[د]	٢ ٣٠٠,٠	٠,٠	٢ ٣٠٠,٠
مجموع أنشطة دعم وإعداد البرامج	١٧٨ ١٨٧,٠	٦ ٩١١,١	١٨٥ ٠٩٨,١
جيم - مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الموارد الإجمالية	٥٥٤ ١٥٧,٦	٨٨ ٦٥٨,٠	٦٤٢ ٨١٥,٦
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي الموارد	٥١٦ ١٥٧,٦	٨٨ ٦٥٨,٠	٦٠٤ ٨١٥,٦

	يوافق على: الاعتمادات الإجمالية/ الصافية	يحيط علما بـ	
		الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
ثانيا - موارد الصناديق			
ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٩ ٠٦٠,٦	٠,٠	٩ ٠٦٠,٦
باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١ ١٣٠,١	٣٢٤,٨	١ ٤٥٤,٩
جيم - مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	٧ ٢٤٢,٠	١ ٢٠٧,٣	٨ ٤٤٩,٣
دال - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥ ٢١٦,٨	٣١٠,١	٥ ٥٢٦,٩
المجموع	٢٢ ٦٤٩,٥	١ ٨٤٢,٢	٢٤ ٤٩١,٧
ثالثا - مجموع اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الاعتمادات الإجمالية	٥٧٦ ٨٠٧,١	٩٠ ٥٠٠,٢	٦٦٧ ٣٠٧,٥
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٣٨ ٨٠٧,١	٩٠ ٥٠٠,٢	٦٢٩ ٣٠٧,٣

(أ) يسمح لمدير البرنامج، ضمن حدود الاعتمادات الموافق عليها للأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء مناقلات بين بنود اعتمادات المقر والمكاتب القطرية بنسبة لا تتجاوز ٥ في المائة من اعتمادات الجهة التي تتم المناقلة إليها عملا بالفقرة ٧ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥.

(ب) تمثل الإيرادات الخارجة عن الميزانية الإيرادات الآتية من مصادر خارجية، باستثناء المبالغ المسددة من الوحدات غير الأساسية؛ وهذه المبالغ مدرجة في تقديرات اعتمادات الوحدات غير الأساسية.

(ج) يمثل مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وشراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٠/٩٥ - مواءمة عرض الميزانيات

إن المجلس التنفيذي

١ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان تزويد المجلس بمشاريع المقررات المتعلقة باعتمادات الميزانية قبل مناقشات المجلس المتعلقة بالميزانية؛

٢ - يحيط علما باستمرار التزام مدير البرنامج والمدير التنفيذي للصندوق بالمساهمة في مواءمة عرض الميزانيات استجابة لمقرر المجلس ٣٠/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي للصندوق التعجيل بجهودهما الرامية إلى المساهمة في مواءمة عرض الميزانيات وتقديم المعلومات التالية إلى المجلس التنفيذي:

(أ) في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦:

تقرير مرحلي شفوي، بما في ذلك تحديد الملامح المشتركة في ميزانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإيضاحا للمجالات غير المشتركة في هذه الميزانيات؛

(ب) في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦:

تقرير مرحلي شفوي، عن الخطوات اللازمة لمتابعة المواءمة، إلى جانب بيان عن المناقشات التي جرت حول الموضوع أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، وتقديم تقرير عنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦؛

(ج) في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:

تقديم اقتراحات مبدئية للاجراءات التي سيتخذها المجلس التنفيذي، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٤ - يطلب أيضا من مدير البرنامج ومن المدير التنفيذي للصندوق أن يقوما بكفالة أن تؤدي الاقتراحات المتعلقة بمواءمة عرض الميزانيات إلى زيادة توفر السهولة والشفافية في وثائق الميزانية وإجراءات الإعداد.
١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥

١٥٣ - وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن تأييد حكومته الكامل للمقرر ٣٠/٩٥. وأعرب عن الأمل في أن يؤدي المقرر إلى إتاحة إجراء المزيد من التقييم الفعال لميزانيات صناديق وبرامج الأمم المتحدة. فالمجلس التنفيذي بحاجة إلى استعراض

طريقته التي يتناول بها الميزانيات. وعلى الرغم من أن هناك على ما يبدو التزاما كاملا بالمواءمة، فلا توجد استراتيجية متسقة للمجلس لتحليل ميزانيات الصناديق والبرامج. وأشير عدد من المسائل أثناء الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وليس أثناء الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالرغم من أنها تنطبق على الاثنين. ولم يقم المجلس التنفيذي بمواءمة النظر في الميزانيات.

الشراء من البلدان النامية (DP/1995/55)

١٥٤ - قام مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية، بعرض الوثيقة DP/1995/55 المتعلقة بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتشجيع شراء البضائع والخدمات من البلدان النامية. وذكر أن المشتريات على صعيد منظومة الأمم المتحدة من البلدان النامية لا تزال تتزايد، ووصلت إلى مستوى ١,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٤، أو نسبة ٣٥ في المائة من مجموع حجم المشتريات، بالمقارنة مع نسبة ٣٠ في المائة في عام ١٩٩١. وأشار إلى أن الاتجاه نحو لا مركزية المشتريات في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من جانب بعثات حفظ السلام، قد ساهم في هذه النتيجة. وأشار إلى أن منظومة الأمم المتحدة، قامت من خلال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات، بتشجيع وتوسيع نطاق التوزيع الجغرافي لعقود الأمم المتحدة، ولاسيما من البلدان النامية.

١٥٥ - وفيما يتعلق بالشراء بموجب تمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أشار مساعد مدير البرنامج إلى الزيادة الكبيرة للمشتريات من البلدان النامية - من نسبة ٣٥ في المائة من مجموع المشتريات إلى نسبة ٥٩ في المائة في عام ١٩٩٤، فوصلت إلى مبلغ ١٣٤ مليون دولار. وأشار إلى أن العوامل التي تساهم في الزيادة تشمل زيادة التفويض الممنوح إلى المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنشطة الشراء لدعم التنفيذ الوطني، فضلا عن العمليات الميدانية التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وتم توزيع تقرير إحصائي عن المشتريات على أعضاء المجلس التنفيذي.

١٥٦ - وأكد مساعد مدير البرنامج على التعاون البناء للغاية الموجود فيما بين وكالات الأمم المتحدة، من خلال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات، لتوسيع نطاق التوزيع الجغرافي وزيادة الشفافية في مشتريات الأمم المتحدة وتعزيز التنافس في الوقت نفسه. كما أشار إلى أن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات كانت حافزا على زيادة الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وتشمل الأنشطة الهامة التي يضطلع بها مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، شبكة مراكز التنسيق التابعة له في البلدان النامية، التي تتلقى معلومات عن الفرص التجارية لمشتريات الأمم المتحدة؛ ووضع قاعدة بيانات موحدة للبائعين؛ وتوحيد المعدات قيد الاستعمال المشترك؛ والتفاوض على أفضل الأسعار وشروط التسليم.

١٥٧ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قام، بناء على توصية مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة، باستعراض أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات واقترح تقديم تقرير شامل إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

١٥٨ - وأعربت وفود عدة عن ارتياحها للزيادة في حجم المشتريات من البلدان النامية. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء التأخيرات التي صادفها مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات في الحصول على معلومات إحصائية من

وكالات الأمم المتحدة الأخرى وطلبت تقديم إحصاءات أكثر شمولا. وردا على ذلك، أشار مساعد مدير البرنامج إلى تقديم معلومات إحصائية سنوية عن المشتريات بصورة منتظمة إلى المجلس في دورته السنوية كجزء من سجل البرنامج الرئيسي. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيقوم بتوحيد التقارير عن أنشطة مكتب المشتريات، بما في ذلك إحصائيات المشتريات، بتقديم تقريره إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وطلب بعض الوفود أن تشمل هذه التقارير الجهود المبذولة لتشجيع الشراء من البلدان المانحة الرئيسية التي لم يستفد من طاقتها استفادة كاملة، بالإضافة إلى التقارير الموجودة عن الشراء من البلدان النامية.

١٥٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي :

٢٧/٩٥ - الشراء من البلدان النامية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن الشراء من البلدان النامية (DP/1995/55) وما اتخذته منظومة الأمم المتحدة من تدابير وما حققته من تقدم لزيادة المشتريات من البلدان النامية وللتوسع في التوزيع الجغرافي للعقود؛

٢ - يحث مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات على المضي في تنسيق الجهود، من خلال آلية الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات، في إطار منظومة الأمم المتحدة، لزيادة المشتريات من البلدان النامية ومن البلدان المانحة الرئيسية التي لم يستفد من طاقتها استفادة كاملة؛

٣ - يقر بأن زيادة اللامركزية في الشراء، في إطار التنفيذ الوطني للبرامج، من بين أمور أخرى، قد أسهمت إسهاما كبيرا في زيادة المشتريات من البلدان النامية؛

٤ - يطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحث المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تتعاون مع مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات على تحسين دقة وتوقيت البيانات المتاحة للتقارير السنوية التي تقدم إلى المجلس التنفيذي وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المشتريات؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم بتبسيط تقديم التقارير عن المشتريات لكفالة التفريق الواضح بين الأنشطة الرامية إلى تشجيع الشراء من البلدان النامية وتلك التي ترمي إلى تشجيع الشراء من البلدان المانحة الرئيسية التي لم يستفد من طاقتها استفادة كاملة وفقا لمقرر مجلس الإدارة ٣٨/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الفقرة ٧) وأن يقوم بتنظيم البيانات الإحصائية ذات الصلة تبعا لذلك.

١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥

خامسا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

١٦٠ - قرر المجلس التنفيذي تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

١٦١ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريره عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1995/60). وشدد على أن إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تدرك أنه لا يمكن أن يعامل إقرار المجلس التنفيذي لميزانية المكتب على أنه تفويض بالإنفاق، ولكن ينبغي أن يعامل على أنه إطار مالي يتعين على المكتب أن يوفق في حدوده بين نفقاته وإيراداته التي ينتجها من تقديم الخدمات. ولاحظ أن المكتب تصرف على هذا النحو في عام ١٩٩٤ بإنفاقه مبلغا يقل كثيرا عن مستوى المبلغ الذي أقره المجلس التنفيذي، ولولا هذا التصرف لحدث عجز يبلغ حوالي ٥ ملايين دولار. وشدد أيضا على أن مستوى الطلب على خدمات المكتب يتناسب مع الأسعار التي يكون الزبائن على استعداد لدفعها نظير هذه الخدمات، ولاحظ أن تكاليف المكتب الإدارية، التي تبلغ حوالي ٧,٥ في المائة من قيمة الخدمات المقدمة، من بين أقل التكاليف الإدارية في منظومة الأمم المتحدة.

١٦٢ - وقد أعربت عدة وفود عن تقديرها للتجاوب الذي أبداه المكتب في التعامل مع النقص في الإيرادات المتوقعة ورحبت بنموذج الإدارة المالية الذي طوره المكتب لرصد إيراداته ومصاريفه الإدارية. وأبدت عدة وفود أيضا ملاحظات إيجابية بشأن استخدام العقد الجديد للتعيينات المحدودة المدة. وأعرب أحد الممثلين عن رأي مفاده أن التعيينات المحدودة المدة وإن كانت تساعد المنظمة على مواجهة التقلبات في الإيرادات، لا تيسر عملية البناء المؤسسي على المدى البعيد. ورحبت عدة وفود بالاستعراض المقترح لملاك موظفي المكتب وقالت إنها تتطلع إلى رؤية التقرير عن نتائجه.

١٦٣ - ورأت بعض الوفود أن المعلومات التي قدمت بشأن إسقاطات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ غير شاملة بما يكفي لتمكينها من اتخاذ قرار في ذلك الوقت. وطلب مزيد من المعلومات عن العلاقة بين المكتب الآسيوي في كوالا لمبور التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبين مقر المكتب، وكذلك عن العلاقة بين المكتب الآسيوي والمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما طلب توضيح بشأن كيفية معالجة اتفاقات الخدمات الإدارية الآن مع وجود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وطلب وفد مزيدا من المعلومات عن سفر الموظفين.

١٦٤ - استجابة لطلب مزيد من المعلومات، عمم المدير التنفيذي مذكرة توفر معلومات مستكملة عن حافظة المشاريع التي جرى الحصول عليها وحافظة المشاريع المسقطة، بما في ذلك المنهجية المستخدمة لهذا الغرض. ولاحظ أن الأهداف لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، استنادا إلى ميزانيات المشاريع الموجودة وإعادة التقسيم إلى مراحل التي يعتزم إجراؤها، أهداف مؤكدة تقريبا، في حين أنه لا يمكن تحديد أهداف عام ١٩٩٧ بقدر أكبر من الدقة إلا في منتصف عام ١٩٩٦. وأشار أيضا إلى أن المعلومات أتيحت للمجلس التنفيذي لأول مرة وذكر أن معلومات إضافية سترد في بيانات مالية منفصلة، مما يعزز الشفافية. واعترف بالشواغل المتعلقة باستخدام عقود تعيينات محدود المدة، ولكنه أخبر المجلس بأنه يجري

استطلاع مسألة منح حوافز تتمشى مع النظام الموحد للأمم المتحدة. وأشار إلى أن معظم سفر الموظفين يتم تلبية لاحتياجات رصد المشاريع.

١٦٥ - وقدم نائب المدير التنفيذي معلومات تتعلق بالمكتب الآسيوي في كوالا لمبور فقال إن قرار إنشاء المكتب إنما اتخذ استجابة للحجم الحرج للعمل الذي ارتؤي أن وضع موظفين فنيين قريبين من مكان العمل سيؤدي إلى أدائه على نحو أكثر كفاءة بتكاليف أقل. وأضاف أن التعاون مع الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين لا يزالون يمثلون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أصبح أيضا تعاونا أوثق. وبالنسبة لاتفاقات الخدمات الإدارية، أوضح أنه لم تحدث تغيرات هامة حيث أن الاتفاقات لا تزال تبرم بين البلدان المستفيدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٦٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٥/٣١ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/45)؛

٢ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1995/60)؛

٣ - يوافق، بأثر رجعي، على إنشاء ثلاث وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة، مما يجعل مجموع الوظائف الدائمة ٢٤٤؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، عملا بالفقرة ١٨ من الوثيقة (DP/1995/60)، بإجراء استعراض شامل للوظائف الموجودة لتحديد الوظائف التي سيبقى عليها أو التي سيعاد تخصيصها، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في أوائل عام ١٩٩٦؛

٥ - يوافق على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ التي تبلغ ٠٠٠ ٤٣٩ ٥٨ دولار؛

٦ - يوافق على تقديرات الميزانية التي وضعها المدير التنفيذي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، والتي تبلغ ٩٠٠ ٤٢٨ ٦١ دولار؛

٧ - يلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يستعرضان حاليا طبيعة الخدمات الإدارية المركزية والشروط التي يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الخدمات بموجبها إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويوافق على الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ١٣ من تقريرها (DP/1995/45)، ويطلب من المدير التنفيذي أن يقدم في أوائل عام ١٩٩٦ تقريرا عن الترتيبات المتفق عليها لتقديم هذه الخدمات أثناء فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

٨ - يحيط علما بنموذج الإدارة المالية الذي طوره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لغرض وضع ميزانيتة الإدارية ورصدها، ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم، عن طريق لجنة تنسيق الإدارة، تقريرا عن أي تغيرات كبيرة في إسقاطات الإيرادات؛

٩ - يقرر أن ينظر في مسألة التوجه المستقبلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

سابعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٦٧ - أخبر مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن الحالة المالية للصندوق قد تحسنت نتيجة لإجراءات وافق عليها المجلس في وقت سابق. وقال إن الصندوق لن يعاني عجزا في عام ١٩٩٥، وإن الزيادات في مساهمات بعض الحكومات التي قدمت لمرة واحدة تعكس ثقة متجددة بالصندوق. وقد أحرز تقدم كبير في تحسين الإدارة المالية، بقيام مدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومدير البرنامج، كليهما، برصد الآليات والإجراءات التي أنشئت. واتفق مع مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب المالية والإدارة على تدابير لضمان تحسين التقارير المقدمة عن الحالة المالية للصندوق والإشراف عليها. وعملا بالفقرة ١٣ من مقرر المجلس التنفيذي ١٨/٩٥، أخبر مدير البرنامج أعضاء المجلس، برسالته المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥، بالتدابير التي اتخذت بالنسبة لمسؤولية ومساءلة الموظفين المعنيين. وسيجري إبلاغ جميع موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بهذه التدابير.

١٦٨ - وشدد مدير البرنامج على التزامه بتعزيز المساءلة والإشراف في جميع العمليات التي تقع في نطاق مسؤوليته وأعلن أنه بدأ استعراضا متعمقا لسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممارساته بالنسبة لمسؤولية الموظفين المالية والإدارية. وسيعمل أيضا على التأكد من أن كل فرد في المنظمة يولي قدرا أكبر من الاهتمام لأهمية المساءلة. وستوجه رسائل قوية إلى جميع وحدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق التي يديرها البرنامج عن أهمية المحافظة على أعلى مستويات المعايير الإدارية. فضلا عن ذلك، في حالات سوء الإدارة، سيجري، تمشيا مع أنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استعراض وتحديد مسؤولية أي موظفين معنيين ومدى خضوعهم للمساءلة، وستطبق عقوبات تتناسب مع الظروف.

١٦٩ - ودعا مدير البرنامج أيضا الوفود إلى إعطاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة القوة المالية للاضطلاع بعمله، لا سيما عقب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٧٠ - وعرضت نائبة مدير الصندوق التقرير المرحلي واختصاصات تقييم خارجي للصندوق (DP/1995/61). وأخبرت المجلس التنفيذي بأن الصندوق قد بدأ في إعداد تقارير عن الإيرادات والنفقات (الفعلية والمسقطة) وتوفر الموارد والسلف غير المسددة. وأعيد تحديد مراحل ميزانيات جميع المشاريع لتقديم صورة دقيقة للمدفوعات المتوقعة في عام ١٩٩٥ وفي السنوات القادمة. ويقدر الآن مجموع الإيرادات لعام ١٩٩٥ بمبلغ ١٧,٤ مليون دولار. وقالت إن معظم الزيادة عن التقديرات السابقة لإيرادات الموارد العامة البالغة ١١,٦ مليون دولار يعزى إلى زيادات لمرة واحدة في مساهمات حكومات كل من سويسرا ونيوزيلندا والهند وهولندا واليابان، وقد قوبل ذلك بالامتنان .

١٧١ - وقالت إن الاختصاصات المنقحة للتقييم وزعت على أعضاء المجلس التنفيذي في ورقة غرفة اجتماع. واستندت التنقيحات إلى تعليقات المجلس في مشاورات غير رسمية عقدت في ٢٨ آب/أغسطس. ومن شأن التقييم أن يوفر استعراضا مستفيضا لإنجازات برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وكفاءته وأثره وإمكانية استمراره، وسيقدم توصيات محددة بشأن استراتيجيات وبرامج وهيكل الصندوق وأدواته التشغيلية في المستقبل. وإن الصندوق يرحب بتقييم البرامج بوصفه مكملا للعمل الذي اضطلع به في الإدارة المالية بالفعل. وستوفر استنتاجات التقييم، بالإضافة إلى برنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، إرشادا قيما في وضع برنامج الصندوق في الشهور القادمة، وإن الصندوق يتطلع إلى العمل في تعاون وثيق مع المجلس التنفيذي أثناء التقييم.

١٧٢ - أعربت وفود كثيرة عن تأييدها للتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في انتعاشه المالي وشكرت مدير البرنامج ونائبة مدير الصندوق على بيانيهما. وعلى وجه الخصوص، قوبلت بالترحيب ملاحظات مدير البرنامج المتعلقة بمساءلة الموظفين . وقال معظم المتكلمين إنهم واثقون من أن الصندوق سينهض بولايته وسيضطلع بمسؤوليات جديدة عقب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأعلنت عدة وفود أن حكوماتها قدمت مؤخرا مساهمات إلى الصندوق أو أنها ستزيد مساهماتها للصندوق في المستقبل القريب.

١٧٣ - وبينما أعرب عن تأييد عام للاختصاصات المنقحة المقترحة لتقييم خارجي، أثيرت بعض القضايا. وتشمل هذه القضايا الحاجة إلى مراعاة التمثيل الجغرافي في عضوية فريق التقييم وإلى تمتع أعضائه بمهارات مناسبة رفيعة المستوى وإلى ضرورة أن يكون التقييم بناء وتطلعيا. واقترح أحد الوفود أن يشتمل التقييم على دراسة حالة لبلد واحد. وشددت عدة وفود على أهمية مشاركة المجلس التنفيذي مشاركة تامة في توفير الإرشاد لسياسة التقييم العامة. وأعلنت بعض الوفود أن حكوماتها على استعداد للإسهام في عملية التقييم.

١٧٤ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٥/٣٢ - المسائل المتعلقة بالمساءلة والمسؤولية والتقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

أولا

المسؤولية والمساءلة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالجهود التي بذلت لتحسين الحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

٢ - يحيط علما بالبيانات التي أدلي بها في المجلس التنفيذي ردا على المعلومات الواردة من مدير البرنامج بشأن قضايا المساءلة والمسؤولية المتصلة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦، تقريرا شاملا عن سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممارساته المتصلة بمساءلة الموظفين عن إدارة واستخدام الموارد البرنامجية والإدارية، بما في ذلك التدابير الإضافية المتخذة لتعزيز المساءلة والمسؤولية؛

٤ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يضمن تقريره اقتراحات بشأن تقديم تقارير مناسبة على نحو منتظم إلى المجلس عن تطبيق هذه السياسات والممارسات.

ثانيا

التقييم الخارجي المستقل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر أن يستند التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى الاختصاصات الواردة في مرفق هذا المقرر وأن يقدم تقرير المقيم المستقل إلى المجلس مباشرة للنظر فيه في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

٢ - يقرر أن يختار مدير البرنامج، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، حسب الاقتضاء، مستشارين على أساس تنافسي لإجراء التقييم مع إبقاء المجلس التنفيذي على علم بعملية الاختيار؛

٣ - يقرر أيضا أن ينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا استئمانيا لتمويل تقييم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

٤ - يحث جميع أعضاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإسهام في تكلفة التقييم، ويرحب بالتبرعات التي عقدها بالفعل عدد من الدول الأعضاء.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

مرفق

التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: الاختصاصات

١ - دعا المجلس التنفيذي في مقرره ١٠/٩٥، المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥، إلى إجراء تقييم خارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفي جلسة غير رسمية للمجلس عقدها أثناء دورته السنوية لعام ١٩٩٥ عرض مشروع اختصاصات التقييم الخارجي للصندوق، وطلب المجلس تقديم مزيد من المعلومات عن التقييم الخارجي في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥. وبناء على هذا الطلب، يرد أدناه النطاق المقترح للتقييم والمنهجية وتكوين فريق التقييم وجدول زمني.

ألف - معلومات أساسية

٢ - ورد في الفقرة ٩ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ ما يلي: "تستخدم موارد الصندوق بصفة رئيسية في مجالين من المجالات ذات الأولوية: أولا استخدامها كعامل حفاز، بهدف ضمان الاشتراك المناسب للمرأة في صميم الأنشطة الإنمائية السائدة، وذلك بصورة متكررة قدر الإمكان في المراحل السابقة على الاستثمار؛ ثانيا، لتدعيم الأنشطة المبتكرة والتجريبية التي تفيد المرأة بما يتمشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية". وانطلاقا من هذه الولاية، فإن الهدف الرئيسي للصندوق هو ما يلي:

(أ) مناصرة قضايا المرأة وحفز الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية والحكومات على معالجة هذه القضايا؛

(ب) دعم الأنشطة الابتكارية مع اشتراك المرأة اشتراكا كاملا، وتشجيع الوكالات الرئيسية، عن طريق إثبات فعالية هذه الأنشطة، على قبول اعتمادها وإدماجها في برامجها الإنمائية.

٣ - وقد أبلغ المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أثناء دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥ بالحالة المالية التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ونتيجة للمداولات التي أعقبت ذلك، قرر المجلس التنفيذي، في مقرره ١٠/٩٥، النظر في اختصاصات التقييم الخارجي للصندوق ووسائل تمويله. وبالنظر إلى تركيز عمليتي مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، أساسا، على الحالة المالية، فإن من المقترح أن يركز التقييم الخارجي الاهتمام على برامج الصندوق وأثره واتجاهاته في المستقبل. وعليه فإن الاستعراض سيشمل البرامج ومبادرات المشاريع؛ والدور الذي يضطلع به الصندوق في مجال الدعوة والآثار المترتبة على هذا الدور؛ والسياسات والأنظمة الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضا من خلال هذا التقييم، حيثما اعتبر ذلك ملائما، تقييم الجوانب والمسائل المالية من حيث اتصالها بإدارة البرامج وتنفيذها. وستجري استشارة الموظفين الميدانيين والشركاء والمستفيدين الرئيسيين فضلا عن موظفي المقر.

باء - الأهداف

٤ - مع مراعاة القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية، يقترح أن يتم في هذا التقييم الاضطلاع بما يلي:

(أ) تقييم وتحديد مجمل الإنجازات الماضية والحالية للأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها الصندوق نهوضا بأعباء ولايته، وكفاءة هذه الأنشطة وأثرها وإمكانية استمرارها؛

(ب) تقييم القدرة المؤسسية والهيكل المؤسسي للصندوق من حيث استخدام الموارد وتنفيذ البرامج وإدارتها والرقابة عليها على مستوى المقر والمكاتب الميدانية؛

(ج) تقييم فعالية عمل الصندوق مع المتعاونين معه على المستوى الميداني وعلى مستوى المقر؛

(د) تقديم توصيات محددة استنادا إلى استنتاجات التقييم والخبرة الماضية وفي ضوء استراتيجيات العمل العالمية التي اتفق عليها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بشأن الاستراتيجيات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرامجه وهيكله وأدواته التشغيلية من أجل الفعالية والأثر على التنمية وإمكانية الاستمرار والمساءلة.

جيم - نطاق التقييم

٥ - يقترح أن يركز التقييم على جوانب ومسائل البرمجة. وفي ضوء التغييرات الأخيرة في سياسات وأنظمة الإدارة والرقابة المالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا لكفاية هذه التغييرات من حيث صلتها بإدارة البرامج وتنفيذه ورصده.

٦ - ولذلك، ستشمل مجالات الاهتمام ما يلي: (أ) استراتيجيات البرامج؛ (ب) أداء البرامج والمشاريع؛ (ج) الدعوة؛ (د) التنظيم والتمويل والإدارة. وفيما يلي المسائل المحددة التي ستعالج في إطار كل فئة من هذه الفئات.

١ - استراتيجيات البرامج

٧ - فيما يلي المجالات الأساسية لتقييم استراتيجيات البرامج:

(أ) مدى نجاح استراتيجيات الصندوق في النهوض بأعباء ولايته وفي تلبية احتياجات المرأة في البلدان النامية؛

(ب) قدرة الصندوق على تضمين استراتيجياته المسائل الحاسمة التي تواجه المرأة؛

(ج) الموازنة بين الموارد المتاحة للصندوق (بما فيها الموارد المالية والدراية التقنية والخبرة والموارد الإدارية) وحجم أنشطته.

٢ - أداء البرامج

٨ - نظرا إلى نطاق العمل الذي يضطلع به الصندوق، ولا سيما فيما يتصل بتلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة وتمكينها، فإن المجالات الرئيسية لتقييم أداء البرامج هي ما يلي:

(أ) نوعية تصميم البرامج والمشاريع وتنفيذها، بما في ذلك آليات الرصد والرقابة المالية والقيود والدعم التقني؛

(ب) مدى وفعالية الجهود التي يبذلها الصندوق للانتقال من نهج المشروع إلى نهج البرنامج؛

(ج) مدى تسبب الدعم المقدم من الصندوق إلى المجموعات والشبكات والرابطات النسائية في تعزيز قدرة هذه الفئات على المساهمة في تمكين المرأة والتنمية المراعية لنوع الجنس؛

(د) مدى تدعيم تعاون الصندوق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لقدرة كليهما على العمل لتمكين المرأة؛

(هـ) قدرة المنظمات غير الحكومية التي تنفذ برامج الصندوق على الوفاء بمتطلبات تقديم التقارير؛

(و) فعالية المبادرات الرامية إلى جعل الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في صميم الاهتمامات، ولا سيما المبادرات الهادفة إلى التخطيط الإنمائي المراعي لنوع الجنس؛

(ز) قابلية تدخلات الصندوق للاستدامة في سياق القيود والمشاكل التي تؤثر بصورة خاصة على المرأة في البلدان النامية وعلى المرأة الفقيرة وعلى المرأة التي تعيش في بيئات ثقافية متباينة؛

(ح) توفر الدراية الفنية والقطاعية فيما يتعلق بوضع البرامج وتنفيذها.

٣ - الدعوة

٩ - نظرا لولاية الصندوق المتمثلة في الدعوة إلى مشاركة المرأة في عملية التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، فإن المجالات الرئيسية للتقييم هي:

(أ) مدى تمكن الصندوق من استخدام خبرته في الدعوة لزيادة دمج المسائل المتعلقة بالجنس داخل وكالات منظومة الأمم المتحدة ووكالات التنمية الأخرى، وكذلك في المؤتمرات الدولية؛

(ب) أثر دور الوساطة الذي يضطلع به الصندوق من حيث مساعدة المجموعات النسائية على التأثير في السياسات والبرامج الوطنية؛

(ج) الأثر الحفاز للدعوة المناصرة لقضايا المرأة والقضايا المتعلقة بنوع الجنس في سياق محدودية الموارد وضيق الوقت؛

(د) مدى كفاية وسائل الدعوة المستخدمة، بما في ذلك أثر توثيق ونشر الخبرات في العمل مع النساء.

٤ - التنظيم والتمويل والإدارة

١٠ - المجالات الأساسية لتقييم الإدارة والتمويل والشؤون الإدارية هي:

(أ) فعالية إجراءات نظم الإبلاغ والرقابة والنظم المالية والإدارية المتبعة في إدارة البرامج وكفاية مهارات وتدريب الموظفين؛

(ب) الهيكل التنظيمي للصندوق من حيث وجود خطوط واضحة ومباشرة للسلطة والمسؤولية والاتصال والمساءلة فيما بين الموظفين.

دال - المنهجية

١١ - يقترح أن يتم تقييم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاث مراحل. تركز المرحلة الأولى على تحليل الوثائق الأساسية وعلى الاجتماعات التمهيدية، مع القيام في المرحلة الثانية بزيارات للمواقع وإجراء مقابلات. ويتم في المرحلة الثالثة إجراء جولة نهائية من المقابلات مع موظفي المقر ويوضع تقرير التقييم في شكله النهائي. ويتشاور رئيس الفريق مع أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عندما يكون ذلك مناسبا.

المرحلة الأولى: نيويورك

١٢ - تتألف المرحلة الأولى مما يلي:

(أ) الاجتماعات التمهيدية: جلسات إعلامية حول المسائل التنظيمية للصندوق، بما في ذلك استعراض عام لتاريخه وللولاية والمهمة المسندتين إليه؛ واستعراض عام للمسائل التنفيذية بما في ذلك التنظيم والإدارة؛ ونظم وضع البرامج وإدارتها. وتضم هذه الاجتماعات مجموعة من كبار المديرين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) استعراض الوثائق: استعراض الوثائق الأساسية بما في ذلك الوثائق المتعلقة بالسياسات والبرامج والمشاريع؛ واستعراض عام لأنشطة البرامج والمشاريع بحسب المنطقة، والوثائق المتعلقة بالتنظيم والإدارة والرقابة ومهارات الموظفين؛ وتقارير التقييم والمنشورات الرئيسية التي تظهر الخبرة التي اكتسبها الصندوق في عمله مع المرأة؛ وبرنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ وأية وثائق أخرى ذات صلة؛

(ج) تحديد العينة: توضع معايير اختيار العينات بعد استعراض الوثائق؛ والبلدان/المشاريع التي ستجرى زيارتها، بما في ذلك الأشخاص الأساسيون الذين ستجرى مقابلتهم، والاستبيان الذي سيرسل إلى الأشخاص الآخرين الذين لا تتيسر زيارتهم؛ وعينة برامج تمثل نطاق القطاعات الأساسية التي يعمل فيها الصندوق، بما في ذلك مبادرات الدعوة؛ وعينة إدارية، بما في ذلك السياسات والأنظمة؛

(د) المقابلات: جولة تمهيدية من المقابلات مع عدد مختار من الموظفين من مختلف الرتب في المنظمة، فرادى وجماعات، حسب الاقتضاء.

المرحلة الثانية: الميدان

١٣ - تتألف المرحلة الثانية مما يلي:

(أ) زيارات المواقع: زيارات للبلدان التي تحدد في المرحلة الأولى. وزيارة المواقع الفعلية للمشاريع لمقابلة المشتركين فيها فضلا عن موظفين من الوكالات المنفذة. وتشمل عينة الذين ستجرى مقابلتهم مستشاري الصندوق وموظفين من الوكالات المتعاونة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والوزارات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والبرامج الثنائية؛

(ب) صياغة التقرير ومراجعته للتأكد من دقة الحقائق الواردة فيه.

المرحلة الثالثة: نيويورك

١٤ - تتألف المرحلة الثالثة مما يلي:

(أ) مقابلات مع موظفين من الصندوق ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وأي وكالات أخرى في نيويورك؛

(ب) وضع التقرير في صورته النهائية وتقديمه إلى المجلس التنفيذي مباشرة.

هاء - المخرجات

١٥ - ينبغي لفريق التقييم أن يسترشد في إعداد التقرير بالأهداف المحددة في الفقرة ٤ من هذه الاختصاصات. وينبغي أن يشتمل التقرير على تقييم لإنجازات الصندوق وأنشطته بالإضافة إلى توصيات تنفيذية محددة بغية تمكين

المجلس التنفيذي من اتخاذ قرارات في المستقبل في حدود ولايته بشأن التغييرات الضرورية في استراتيجيات الصندوق وبرامجه وهيكله وأدواته التشغيلية و/أو نظمه المالية.

واو - تكوين فريق التقييم

١٦ - ينبغي لفريق التقييم أن يكون جيد الاطلاع على القضايا المتعلقة بنوع الجنس، بما في ذلك الاقتصاد الإنمائي وتمكين المرأة اقتصاديا وسياسا. وينبغي للفريق أن يكون على معرفة بالوكالات الإنمائية، بما في ذلك جوانبها التنظيمية والمالية، وأن يكون على دراية بمنظومة الأمم المتحدة. وسيكون الفريق بحاجة أيضا إلى مهارات في منهجية التقييم والتطوير التنظيمي. ومن المفضل جدا أن يتكون فريق التقييم من أعضاء من البلدان المانحة والمستفيدة. وسيكون تكوين الفريق من حيث نوع الجنس مهما.

زاي - الجدول الزمني

١٧ - لضمان تمكن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من تنفيذ التوصيات البالغة الأهمية الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يقترح أن تبدأ عملية التقييم الخارجي في أسرع وقت ممكن على ألا يتجاوز ذلك ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وبحلول ذلك التاريخ، سيتسنى إنجاز الأعمال التحضيرية وإعداد العملية الإدارية للتقييم. وبالنظر إلى المدة المتوقعة للتقييم، فإنه ينتظر أن يكون التقرير الختامي لعملية التقييم الخارجي متاحا بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٨ - نظرا لتوقيت التقييم، فإنه سيتاح للمستشارين الحصول على جميع الوثائق الرئيسية الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وبالتالي يمكن أن تؤخذ هذه الوثائق في الحسبان أثناء عملية التقييم بأسرها، ولا سيما عند تقديم التوصيات بشأن مستقبل الصندوق.

١٩ - فيما يلي الجدول الزمني المقترح للتنفيذ:

نيويورك:

المرحلة الأولى:	جلسات إعلامية، استعراض الوثائق	أسبوعان
	مقابلات مع الموظفين الرئيسيين	أسبوع واحد

الميدان:

المرحلة الثانية:	مقابلات مع المنتفعين والشركاء ومستشاري البرامج الإقليمية للصندوق	٦ أسابيع

نيويورك:

المرحلة الثالثة: إجراء باقي المقابلات مع الموظفين ووضع التقرير في صورته النهائية أسبوعان

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٧٥ - بناء على طلب المجلس التنفيذي، قدمت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس موجزا مستكملا عن الأحداث الهامة التي وقعت منذ آخر اجتماع للمجلس في حزيران/يونيه ١٩٩٥. ومن بين هذه الأحداث: (أ) الاجتماع الشامل لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان في الميدان وفي المقر، الذي عقد في راي، نيويورك، عقب الدورة السنوية للمجلس التنفيذي مباشرة لمناقشة الاتجاهات المستقبلية وأولويات برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المداولات والمقررات الأخيرة للمجلس التنفيذي؛ (ب) أعمال قوة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي اجتمعت للمرة الثانية في ٢٥ تموز/يوليه لاستعراض التقدم الذي أحرز في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (ج) نتيجة الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأهم ما فيها بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان تأييد المجلس للتوصية الواردة في مقرر المجلس التنفيذي ٢٠/٩٥ بتغيير تسمية المديرين القطريين المقيمين لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الممثلين المقيمين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتوصية المجلس بأن تقر الجمعية العامة أيضا هذا التغيير في التسمية؛ (د) التقدم الذي أحرز في المفاوضات في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، لاسيما بشأن الصياغة والاتفاقات التي جرى التوصل إليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة.

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

١٧٦ - للنظر في البند ٨ من جدول الأعمال، عرض على المجلس التنفيذي الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٤ (DP/1995/41)؛ وتقديرات الميزانية لخدمات الدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦ (DP/1995/42)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/43).

١٧٧ - وقد عرضت المديرة التنفيذية التقارير الثلاثة وأشارت إلى بيانها المكتوب، الذي عمم في ١٢ أيلول/سبتمبر، بشأن البند ٨ من جدول الأعمال. وقبل أن تتوسع في الحديث عن مقترحات ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي، استعرضت المديرة التنفيذية بإيجاز الحالة المالية للصندوق وإيراداته المتوقعة. وأشارت إلى أن عام ١٩٩٤ كان عاما ناجحا للغاية: فقد بلغت إيرادات الموارد العادية للصندوق ٢٦٥,٣ مليون دولار، وهذا يمثل زيادة تبلغ ٤٦ مليون دولار تقريبا، أو ٢١ في المائة، عن إيرادات عام ١٩٩٣ التي بلغت ٢١٩,٦ مليون دولار. وزادت النفقات البرنامجية بمقدار ٤٥ في المائة، من ١٥٨ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٢٢٩ مليون دولار في عام ١٩٩٤، وزادت النفقات من الصناديق المتعددة الأطراف والثنائية بمقدار ١٦ في المائة، من ٩,٣ مليون دولار إلى ١٠,٨ مليون دولار. ولكن، بغض النظر عن هذه الزيادات، وهي زيادات كبيرة بالمقارنة بعام ١٩٩٣، فإن صافي تكاليف خدمات الدعم الإداري والبرنامجي للصندوق، الذي يبلغ ٤٥ مليون دولار، بقي تقريبا على نفس المستوى الذي كان عليه في عام

١٩٩٣. ويعزى مستوى تكاليف خدمات الدعم الإداري والبرنامجي إلى خطوات اتخذت أثناء فترة السنتين الحالية لإبقاء النفقات الإدارية عند أدنى حد ممكن، كما يعزى أيضا إلى تخفيض قيمة العملات في بلدان توجد فيها للصندوق عمليات كبيرة. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يحقق الصندوق وفورات مقدارها ١٠ ملايين دولار، أي حوالي ١٠ في المائة، في مخصصات فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وعزت المديرة التنفيذية زيادة الإنجاز في برامج الصندوق إلى تنفيذ تدابير تنظيمية محددة، تشمل مزيدا من اللامركزية وتبسيط إجراءات البرمجة وتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة، من بين أشياء أخرى، بالمنظمات غير الحكومية وبتطبيق نهج لتخطيط البرامج أكثر واقعية.

١٧٨ - وبالنسبة لمقترحات ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، شددت المديرة التنفيذية على التزام الصندوق بتعزيز أداء مكاتبه القطرية بشكل خاص، وذلك بصورة رئيسية من خلال نقل الموظفين الموجودين، وإعادة تدريبهم، من أجل تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تنفيذا ناجحا. وقالت إن مقترحات ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين بلغت ١٢٧,٤ مليون دولار (صاف)، وهذا يمثل زيادة مقدارها ١٣ في المائة من مخصصات فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ التي بلغت ١١٣ مليون دولار. ولاحظت أن الإيرادات المتوقعة، البالغة ٧٠٢ مليون دولار، بما في ذلك ٣٠ مليون دولار من التمويل المتعدد الأطراف والثنائي تعكس إشارات أولية من البلدان المانحة الرئيسية تدل على حماسها المتجدد لتمويل الأنشطة السكانية نتيجة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٧٩ - وتناولت المديرة التنفيذية دواعي القلق التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلقة بحجم ميزانية المقر المقترحة. وفي هذا الصدد، شددت على أن حوالي ٨٠ في المائة من الزيادة المقترحة في ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي ستستخدم في تعزيز المكاتب القطرية وفي إنشاء مكاتب جديدة في ألبانيا وأوزبكستان ورومانيا. ويحتوي مقترح الميزانية على اعتماد لإنشاء ٧٤ وظيفة إضافية لتزويد المكاتب القطرية بالحد الأدنى من الخبرة اللازمة لرصد البرامج والمحاسبة المالية. وأشارت إلى أن الميزانية المقترحة لا تحتوي على أية زيادة حقيقية في ميزانية المقر في حين أن نسبة موظفي المقر إلى الموظفين الميدانيين ستصل إلى ١ : ٣، مما يدل على الأهمية التي يعلقها الصندوق على عملياته على المستوى القطري.

١٨٠ - وبالنسبة لميزانية التدريب المقترحة ومقدارها ٢,٥ مليون دولار، شددت المديرة التنفيذية على أن مبلغ ميلوني دولار قد خصص لمكاتب الصندوق القطرية لتدعيم الجهود التي تبذل لزيادة تفويض سلطة الموافقة إلى المكاتب القطرية؛ ولتطوير مهارات الموظفين اللازمة للمساعدة على الإسراع في التنفيذ الوطني؛ ولإعادة توجيه الصورة العامة للموظفين الموجودين في المجالات الرئيسية لبرنامج الصندوق. وتناولت أيضا دواعي القلق التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بخصوص ميزانية الخدمات الاستشارية. فقالت إن الخبرة المقترحة ضرورية لمراجعة وتبسيط الإجراءات الادارية والتشغيلية والمالية للصندوق، لا سيما المتصلة بكفاءة تطبيق الصندوق لعناصر نظام المعلومات الإدارية المتكامل المتعلقة بشؤون الموظفين والمشتريات والمالية، وهو نظام يجري تطبيقه الآن في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كليهما.

١٨١ - وقد لفتت المديرة التنفيذية، في ختام ملاحظاتها، الانتباه إلى نسبة النفقات الإدارية إلى النفقات البرنامجية. وقالت إن نسبة الميزانية الإدارية إلى الإيرادات في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ تبلغ

٤,٤ في المائة، وهو تخفيض كبير من ٦,١ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. ولاحظت أن نسبة الميزانية الإدارية إلى إجمالي ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي ستنخفض من ٢٨,٥ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٢ ١٩٩٣ إلى ٢٤ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، كما أن نسبة ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي إلى مجموع الإيرادات ستنخفض من ٢١,٣ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ١٨,١ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

موجز المناقشات

١٨٢ - هنأت وفود عديدة المديرة التنفيذية على نوعية وصيغة الوثائق المالية ووثائق الميزانية. وأعربت أيضا عن امتنانها لوضوح البيان الاستهلالي للمديرة التنفيذية بشأن هذه الوثائق ورحبت بالإطار الذي توفره المقترحات لتنفيذ الأهداف التي اعتمدت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربت وفود عديدة عن سرورها لأن الميزانية المقترحة مصممة لزيادة تعزيز مكاتب الصندوق القطرية.

١٨٣ - وبالنسبة للاستعراض المالي السنوي (DP/1995/41)، رحبت وفود عديدة بزيادة النفقات البرنامجية في عام ١٩٩٤، ومستوى نفقات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي المنخفض نسبيا، وبما نتج عن ذلك من انخفاض الأموال المرحلة إلى عام ١٩٩٥، واستمرار تعزيز التنفيذ الوطني . وأعربت الوفود عن أملها في أن تستمر هذه الاتجاهات على مدى الأعوام القادمة. وأعربت بعض الوفود عن قلقها لكون عدد المانحين قد تناقص في عام ١٩٩٤، وإن كانت إيرادات الصندوق قد ازدادت ورحبت وفود أخرى بتناقص نسبة نفقات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي إلى الإيرادات في عام ١٩٩٤ وطلبت إلى الصندوق بذل كل الجهود لضمان استمرار هذا الاتجاه في فترة السنتين القادمة.

١٨٤ - وشددت عدة وفود على الحاجة إلى الإسراع في إيجاد اتساق في منهجية الميزانية وعرضها بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأبديت ملاحظة مفادها أن عرض الميزانية الموحد ييسر استعراض ميزانيتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بسرعة وكفاءة. وأعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن تقرير مواعيد نهائية محددة لتحقيق اتساق الميزانيات.

١٨٥ - وأعربت عدة وفود أيضا عن قلقها إزاء إسقاطات الإيرادات التي يستند إليها مقترح الميزانية، لا سيما افتراض تقديم مانح رئيسي واحد مساهمة سنوية مقدارها ٥٥ مليون دولار على مدى فترة السنتين القادمة واقتراح زيادة المساهمات الباقية بنسبة ٨ في المائة. وكررت وفود أخرى ما أعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من خشيتها أن ينشئ الصندوق هياكل أساسية إدارية من الصعب الاحتفاظ بها إذا لم يتحقق مستوى الإيرادات المتوقع في السنوات القادمة.

١٨٦ - وشكك عدد من الوفود في منهجية عرض نفقات ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي كنسبة معينة من الإيرادات. وأيدت هذه الوفود توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تعرض هذه الميزانية كنسبة من النفقات المخطط انفاقها. وقال ممثل أيضا إنه ينبغي مراجعة سياسة الاحتفاظ باحتياطيات تشغيل مرتفعة نسبيا بغية تحرير موارد للنفقات البرنامجية.

١٨٧ - وأثارت بعض الوفود تساؤلات بشأن المخصصات العالية لميزانية المقر وطلبت توضيحا بشأن إمكانية زيادة تخفيض نفقات المقر ونقل مزيد من موظفي المقر إلى الميدان. وطلبت بعض الوفود أيضا إيضاحا بشأن توزيع المخصصات الإقليمية المقترح، لاسيما بالنسبة لإفريقيا، في حين بينت أنه ينبغي توزيع المخصصات على فرادى البلدان على أساس احتياجات هذه البلدان.

١٨٨ - وبالنسبة لتفاصيل مقترحات الميزانية، رحبت وفود عديدة بميزانية التدريب المقترحة. وشدد بعضها على الحاجة إلى توسيع تغطية مراجعة الحسابات لا سيما بالنسبة للبلدان التي تتمتع بالسلطة الكاملة لإقرار المشاريع. وطلبت وفود أخرى توضيحا بالنسبة لوزع المديرين القطريين الذين هم برتبة مد - ١ ومعايير فتح مكاتب جديدة، بما في ذلك فتح مكاتب في أوروبا وآسيا الوسطى. وأعربت وفود أخرى عن دعمها لاقتراح رفع مستوى وظائف في المقر وزيادة عدد الموظفين الميدانيين. وقيل أيضا إنه ينبغي للصندوق استطلاع جميع إمكانيات نقل موظفين من المقر إلى المكاتب القطرية وإعادة النظر في طلب تعيين موظفين ميدانيين إضافيين.

١٨٩ - وشددت بعض الوفود على أهمية برنامج المنشورات، لا سيما بالنسبة لزيادة دور الصندوق في الدعوة. واقترح أيضا أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورة قادمة استعراض لبرنامج المنشورات.

١٩٠ - وبالنسبة لاقتراح إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أشارت بعض الوفود إلى أن الفوائد المتحققة من استعراض صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا تفوق تكاليف إنشاء هذا المجلس. وأيدت وفود أخرى إنشاء مجلس تنفيذي مستقل للصندوق.

١٩١ - وبالنسبة لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بدمج نفقات خدمات الدعم التقني في وثيقة ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي، احتج البعض بأنه نظرا لأن أفرقة الدعم القطرية معنية فقط بتنفيذ المشاريع، فإنه لا ينبغي لها أن تكون جزءا من ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي. بيد أنه ينبغي إتاحة المعلومات عن تكاليف موظفي الصندوق العاملين في أفرقة الدعم القطري إلى المجلس التنفيذي وقت عرض ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي في المستقبل.

رد الإدارة

١٩٢ - بالنسبة للشواغل التي أثيرت بشأن إسقاطات الإيرادات التي يستند إليها مقترح الميزانية، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن الإيرادات كانت في الماضي تنمو بمعدل يفوق ٨ في المائة. وذكرت أن المناقشات المتعلقة بمساهمات مانح واحد رئيسي مشجعة وأن الحكومة الحالية لذلك البلد تؤيد عمل الصندوق تأييدا قويا. وبينت أيضا أنه توجد دلائل إيجابية على إمكانية تقديم مساهمات من مانحين جدد، مثل الاتحاد الأوروبي. كما أن مانحين حاليين، مثل إسبانيا وجمهورية كوريا، زادوا مساهماتهم بالفعل، وإن التقدير السنوي للموارد المتعددة الأطراف والثنائية بمبلغ ١٥ مليون دولار تقدير محافظ جدا. وقالت إن الصندوق أيضا على اتصال ببعض المانحين العرب السابقين لتشجيعهم على استئناف مساهماتهم. فضلا عن ذلك، يجري الصندوق مباحثات مع القطاع الخاص والمؤسسات، مثل مؤسسة روكفلر ومؤسسة ماك آرثر ومؤسسة فورد لتمويل مشاريع الصندوق. وهذه التطورات والمؤشرات الأخيرة لمؤتمر إعلان التبرعات توضح بجلاء أن إسقاطات تمويل الصندوق، التي تستند إلى خطة العمل التي اعتمدت مؤخرا، إسقاطات سليمة بصورة أساسية. ومع ذلك،

قالت إنها تعترف بدواعي القلق التي أعرب عنها وطمأنت أعضاء المجلس التنفيذي إلى أن الصندوق سيعمل على التأكد من أن حجم ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي سيبقى ضمن مستويات معقولة، وذلك كما فعل الصندوق بنجاح في الماضي القريب.

١٩٣ - وبالنسبة لطلب توسيع تغطية مراجعة الحسابات، شددت المديرة التنفيذية على أن الصندوق يتوقع مراجعة حسابات ٥٦ مكتبا في عام ١٩٩٥، وهذا يمثل زيادة كبيرة عن المكاتب التي روجعت حساباتها في عام ١٩٩٣ وعددها ٦ مكاتب. وأكدت أيضا أن الإشراف الإداري والمالي أعطي أعلى الأولويات بغية زيادة اللامركزية داخل الصندوق.

١٩٤ - شكر نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) الوفود على تعليقاتها الإيجابية. وبالنسبة للتساؤلات بشأن مستوى نفقات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي في عام ١٩٩٤، المنخفض نسبيا، بين أن ذلك تحقق بتأجيل قرارات توظيف؛ وتخفيض عدد الخبراء الاستشاريين؛ والاستعمال المحدود للوقت الإضافي والخدمات المؤقتة؛ وتخفيض نفقات تشغيلية أخرى. وأضاف نائب المديرة التنفيذية أن النمو في ميزانية المقر في فترتي السنتين الماضيتين كان صفرا في الحقيقة.

١٩٥ - وأشار نائب المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق ملتزم بإكمال عملية مواءمة الميزانيات في أقرب وقت ممكن. وبالنسبة لمعايير إنشاء مكاتب جديدة، أوضح أن قرارا كهذا يستند إلى درجة الأولوية الممنوحة للبلد، ودرجة التزام الحكومة، وتوفر الهياكل الأساسية المحلية لتنفيذ البرنامج، والدعم التقني اللازم والحاجة إلى المساعدة على المدى البعيد. وفي الإجابة على التساؤلات بشأن مستوى احتياطي التشغيل، لاحظ أن الشرط الحالي وهو الاحتفاظ باحتياطي مقداره ٢٠ في المائة من الإيرادات العادية شرط فرضه مجلس الإدارة.

١٩٦ - وبالنسبة للتساؤلات بشأن برنامج منشورات الصندوق، بين نائب المديرة التنفيذية أن بعض المنشورات يوزع أيضا بلغات غير لغات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، ترجم آخر تقرير عن "حالة السكان في العالم" إلى حوالي ٢٢ لغة. وأوضح أيضا أن الصندوق لا يقوم بأية بحوث أصلية ولكنه يستفيد من النتائج التي تخلص إليها أنشطة البحث التي تجريها كيانات أخرى مثل شعبة السكان في الأمم المتحدة، وأن الصندوق يركز أنشطته في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية.

١٩٧ - وبالنسبة لطلب العديد من الوفود عرض تكاليف الميزانية كنسبة من النفقات المخطط لإنفاقها، لا كنسبة من الإيرادات، كما هو الحال الآن، بينت مديرة شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة أن المراجعين الخارجيين هم الذين كانوا قد أوصوا بالمنهجية المستخدمة في الميزانية في تقريرهم عن فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وأوضحت أيضا أن النفقات ربما تكون قد شوهت نظرا لأن هذه النسبة تتأثر بالأموال المرحلة أو بالعجز. ففي عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، بلغت نسبة نفقات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي إلى إجمالي النفقات ٢٢,٦ في المائة في حين أن نفس النسبة كانت ١٦,٢ في المائة فقط في عام ١٩٩٤. وارتفاع هذه النسبة نتيجة لقلة النفقات في عام ١٩٩٣ في حين أن انخفاض النسبة في عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع العام السابق كان نتيجة مباشرة لزيادة النفقات في عام ١٩٩٤.

١٩٨ - بالنسبة للشواغل التي أثيرت بشأن حصة ميزانية المقر في مجموع الميزانية، أكدت مديرة شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة أن حصة نفقات المقر تناقصت تاريخيا على مدى عدد من فترات السنتين الماضية، فقد انخفضت من ٦٣,٧ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٥١,٨ في المائة في عام ١٩٩٤. وبينت أيضا أن تكاليف التشغيل في نيويورك أعلى منها في معظم مراكز العمل الأخرى. وبالتالي فإن مستوى التوظيف في المقر بالمقارنة بمستوى التوظيف في الميدان تشكل مقياسا أفضل لقياس الأهمية النسبية المعطاة لكل من المقر والميدان. وبالتالي، فإن نسبة موظفي المقر إلى موظفي الميدان في الميزانية المقترحة (١ إلى ٣)، تبين بوضوح أن التركيز منصب على الميدان. وفي هذا الصدد، أشارت إلى الوثيقة التي أتيحت لأعضاء المجلس، التي توجز الاتجاهات في التوظيف من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٧، وتبين بوضوح التناقص النسبي في مستويات التوظيف في المقر من ٣٥,٤ في المائة إلى ٢٦,٦ في المائة خلال فترة العشرة أعوام هذه. وفي حين أن الصندوق يعي جيدا الحاجة إلى إبقاء النفقات الإدارية عند الحد الأدنى، بينت مديرة شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة أنه يلزم توفير حد أدنى لمستوى التوظيف للحفاظ على القدرات الضرورية لتنفيذ برنامج الصندوق.

١٩٩ - وبالنسبة لوزع المديرين القطريين الذين هم برتبة مد-١، قالت مديرة شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة إن هذا الوزع سيتم فقط وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٣، الذي حدد فيه المجلس بوضوح معايير شغل الوظائف على مستوى مد-١. وردا على طلب إيضاح، قالت إن تكاليف رفع مستوى وظائف ستة من المديرين القطريين إلى رتبة مد-١ بلغت ٢٠٠ ٢٨ دولارا تقريبا.

٢٠٠ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٥/٣٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقديرات ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦ (DP/1995/42) والاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٤ (DP/1995/41) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/43)، وكذلك ملاحظات المديرة التنفيذية عليها؛

٢ - يلاحظ أن مقترحات المديرة التنفيذية الواردة في الوثيقة DP/1995/42 تؤيد الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وذلك كما أقرت في المقرر ١٥/٩٥، وبرنامج العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ بالصيغة التي أقر بها في المقرر ١٦/٩٥، في حين يشدد على الحاجة إلى مواصلة التأكد من إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات أفريقيا؛

٣ - يحيط علما بالشواغل التي أعرب عنها في الفقرات ٤ إلى ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصلة بدقة إسقاطات الإيرادات، وفي هذا الصدد، يطلب إلى المديرة التنفيذية إبقاءها قيد الاستعراض المستمر؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية مواصلة بذل مزيد من الجهود لتقليل النفقات الإدارية إلى الحد الأدنى، لا سيما نفقات المقر، و:

(أ) تقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ بشأن تدابير ممكنة لزيادة حجم التخفيض الكلي في النفقات في المقر وفي جنيف من ١,٢ في المائة إلى ٢ في المائة؛

(ب) تقديم تقرير إلى المجلس عن الخطوات المتخذة لتخفيض النفقات الإدارية في حالة عدم تحقق مستويات الإيرادات المسقطة؛

٥ - يشدد في هذا الصدد على أنه ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، قبل تقديم مقترحات بإنشاء وظائف جديدة في فترات السنتين المقبلة، أن يبذل كل جهد ممكن للتكيف مع الظروف المتغيرة بإعادة توزيع الوظائف الموجودة، آخذا في الحسبان أهمية البلدان ذات الأولوية؛

٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية ضمان إتاحة معلومات واضحة عن تكاليف موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان العاملين في أفرقة الدعم القطرية الإقليمية إلى المجلس في نفس الوقت الذي تقدم فيه ميزانيات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي في المستقبل؛

٧ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ عن فعالية برنامج منشورات الصندوق عملا بالفقرة ٣١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، آخذة في الحسبان الحاجة إلى توفير المنشورات بعدد من اللغات؛

٨ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية إجراء تقييم لأنشطة التدريب التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وتقديم تقرير عنها إلى المجلس التنفيذي بواسطة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في موعد أقصاه عام ١٩٩٧؛

٩ - يقر اعتمادات إجمالية قدرها ٠٠٠ ٣٤٦ ١٢٧ دولار تخصص من الموارد المبينة أدناه لتمويل ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، رهنا بالملاحظات الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه، ويوافق على قيد اعتمادات النفقات العامة المتاحة للصندوق وتقدر بمبلغ ٩ ملايين دولار والإيرادات المتفرقة الآتية من الصناديق الاستئمانية لخدمات الدعم ومقدارها مليون دولار خصما على المجموع الكلي للإعتمادات، مما ينتج عنه اعتمادات صافية قدرها ٠٠٠ ٣٤٦ ١٢٧ دولار على النحو المبين أدناه:

ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

البرنامج	المخصصات
التوجيه التنفيذي والإدارة	٤ ٢٦٢ ٠٠٠
خدمات الإدارة والمعلومات والعلاقات الخارجية	٣٦ ٢٨٧ ٠٠٠
تخطيط البرامج وتقييمها ورصدها	٢٩ ٣٨٢ ٤٠٠
الدعم البرنامجي الميداني	٦٧ ٤١٤ ٦٠٠
المجموع الإجمالي للاعتمادات	١٢٧ ٣٤٦ ٠٠٠
مطروحا منه: تقدير المبالغ المقيدة في الحساب والإيرادات	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
مجموع صافي الاعتمادات	١٢٧ ٣٤٦ ٠٠٠

١٠ - يأذن للمديرة التنفيذية بنقل الاعتمادات بين البرامج المبينة في الفقرة ٩ أعلاه في حدود معقولة، بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنسبة إلى فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

١١ - يُقر:

(أ) إعادة تصنيف وظيفة رئيس شعبة الدول العربية وأوروبا إلى الرتبة مد - ٢؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفة مخطط مساعد في شعبة التخطيط والتنسيق من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف - ٣؛

(ج) إنشاء مكاتب قطرية جديدة في ألبانيا وأوزبكستان ورومانيا؛

(د) إنشاء ست وظائف مديرين قطريين، بواقع مدير قطري في كل من ألبانيا وأوزبكستان وبنن وجنوب افريقيا ورومانيا والسلفادور؛

(هـ) إنشاء وظيفتين لموظفي برامج دوليين برتبة ف - ٤، واحدة في بوليفيا وواحدة في مدغشقر؛

(و) إنشاء ٧٤ وظيفة محلية جديدة على المستوى القطري (من بينها ١٨ وظيفة في المكاتب الجديدة في ألبانيا وأوزبكستان وجنوب أفريقيا ورومانيا)، تتألف من ١٧ وظيفة لموظف برامج وطني (٩ في افريقيا؛ و ٣ في الدول العربية وأوروبا، منها وظيفة واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ و ٤ وظائف في آسيا والمحيط

الهادئ؛ ووظيفة واحدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي)، و ٥٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة (٣٤ في أفريقيا و ٩ في آسيا والمحيط الهادئ و ٦ في أمريكا اللاتينية والكاريبي و ٨ في الدول العربية وأوروبا) على أن يكون مفهوما أن هذه الوظائف ستشغل فقط في حدود قدرة إيرادات صندوق الأمم المتحدة للإسكان على دعمها؛

(ز) رفع مستوى ست وظائف مديرين قطريين إلى الرتبة مد - ١ رهنا بالمعيارين التاليين:

'١' أن تكون جميع الوظائف التي هي برتبة مد - ١ إما في بلدان تضم واحدا من أكبر ثلاثين برنامجا قطريا أو في بلدان تبرر الظروف الاستثنائية فيها تعيين مدير قطري برتبة مد -١؛

'٢' أن يؤخذ في الحسبان عدد الموظفين في المكتب ودرجة التنفيذ الوطني وتعقد برنامج السكان في بلدان محددة والحاجة إلى التمشي مع الفقرتين ٣٨ و ٣٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛

١٢ - يقرر، كسياسة عامة، ألا يزيد في المستقبل عدد المديرين القطريين الذين هم برتبة مد - ١ عن ٢٥ في المائة من مجموع عدد المديرين القطريين؛

١٣ - يوافق على فتح مكتب قطري في جنوب افريقيا.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

تاسعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن تنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بتكاليف الدعم اللاحقة

٢٠١ - عرض نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) تقرير المديرة التنفيذية عن ترتيبات خدمات الدعم التقني (DP/1995/40). ولاحظ أن ترتيبات خدمات الدعم التقني قد حلت محل تكاليف دعم الوكالات وكذلك محل نظام المستشارين الإقليميين والأقاليميين الذي كان جزءا من برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بين الأقطار. ولخص الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة تقييم مستقلة في عام ١٩٩٤ لتقييم ترتيبات خدمات الدعم التقني، وذلك كما طلب مجلس الإدارة في مقرره ٢٧/٩١. وأشار إلى أن بعثة التقييم استنتجت أن ترتيبات خدمات الدعم التقني حسنت تحسينا كبيرا تقديم التعاون التقني إلى البلدان النامية من حيث النوعية والتوقيت معا.

٢٠٢ - وردا على استنتاجات بعثة التقييم، أشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) إلى أن الصندوق سيسعى إلى تحسين استخدام الخبرة الوطنية وإلى تحديد دور أخصائيي خدمات الدعم التقني في مقار الوكالات تحديدا أفضل. وأوضح أيضا أن إنشاء فريق رابع في وسط أفريقيا من شأنه أن يحول دون وصول بعض البلدان إلى خبرات البلدان الأكثر تقدما في المنطقة؛ وأن الوقت لم يحن بعد لتطوير وحدات تابعة لخدمات الدعم التقني؛ وأن فعالية التكاليف لا تبرر نقل فريق الدعم القطري من سانتياغو، شيلي، إلى موقع في أمريكا الوسطى؛ وأن مسؤوليات فريق الدعم القطري

ومسؤوليات مكتب المدير القطري لمنطقة جنوب المحيط الهادئ مكملة لبعضها البعض ولكنها مختلفة، وبالتالي لا يمكن دمجهما معا؛ وأن الوقت لم يحن بعد للنظر في نقل وظائف المنسقين في اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية إلى مجموعة المستشارين في أفرقة الدعم القطرية. وأشار أيضا إلى أن الصندوق لا يوافق على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تشتمل ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي على تكاليف موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان العاملين في مكاتب أفرقة الدعم القطرية، لأن مجموع ترتيبات خدمات الدعم التقني متصلة بالبرامج ويتعين أن تكون مرنة بما يكفي لتغييرها بمرور الزمن، من حيث تحديد الوكالة المناسبة للتنفيذ ومن حيث توفير الكفاءة التقنية المناسبة.

٢٠٣ - وقد رحبت وفود عديدة بتقرير المديرة التنفيذية عن ترتيبات خدمات الدعم التقني وهنأت نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) على عرضه الواضح للوثيقة DP/1995/40 . ولاحظت عدة وفود بارتياح التنفيذ الناجح لترتيبات خدمات الدعم التقني واعتبرت الترتيبات تحسينا للنظام السابق. ولاحظت وفود عديدة أخرى أن نظام خدمات الدعم التقني وفر خدمات دعم تقني جيدة التوقيت وفعالة للبرامج التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان. ورحب عدد من الوفود بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان ليعكس في ترتيبات خدمات الدعم التقني مجالات البرنامج الجديدة التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ١٥/٩٥.

٢٠٤ - وأعربت وفود كثيرة عن ارتياحها لطبيعة نظام خدمات الدعم التقني المتعددة التخصصات، التي أدت إلى نهج كلي تجاه القضايا السكانية. وأكدت عدة وفود أهمية نظام خدمات الدعم التقني في زيادة التشجيع على بناء القدرة الوطنية من خلال عدة أمور، من بينها زيادة استخدام الخبرة الوطنية، وتوفير الدعم التقني في مراحل استراتيجية من مراحل البرامج القطرية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان. واتفق نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) اتفاقا تاما مع الملاحظات المبداة بشأن بناء القدرة الوطنية. ولاحظ أن الخبرة الوطنية هي أول مستوى من مستويات الخدمات التقنية التي تقدم في سياق نظام خدمات الدعم التقني، ولذلك أصدر الصندوق تعليمات إلى مديريه القطريين لاستخدام الخبرات الوطنية عندما تكون متوفرة. وإذا لم تتوفر الخبرة الوطنية، يمكن للمديرين القطريين اللجوء إلى الخدمات الاستشارية التي تقدمها أفرقة الدعم القطري. ولاحظ أيضا أن تعليمات محددة بشأن بناء القدرة الوطنية سيجري تناولها أيضا في مجموعة المبادئ التوجيهية المنقحة لخدمات الدعم التقني.

٢٠٥ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لمقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان الرامي إلى عدم تغيير الهيكل الحالي لأفرقة الدعم القطري لاستيعاب مفهوم الوحدات التابعة، لأن هذا يتعارض مع طبيعة هذه الترتيبات المتعددة التخصصات. واتفقت عدة وفود مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في الإبقاء على ثلاثة أفرقة في منطقة افريقيا وتعزيز أفرقة الدعم التقني في المنطقة بغية تلبية الطلب في المستقبل. واقترح ممثل واحد إنشاء أفرقة فرعية في إطار أفرقة الدعم القطرية الثلاثة في منطقة افريقيا. وأيد ممثل آخر اقتراح الصندوق الاحتفاظ بالموقع الحالي لمكتب الدعم القطري لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛ وسأل ممثل ثالث إن كانت المقار الحالية لأفرقة الدعم القطرية هي الأنسب. وأعرب نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) عن سروره بالدعم العريض القاعدة الذي لاحظه بين أعضاء المجلس التنفيذي للاحتفاظ بالهيكل الحالي لأفرقة الدعم القطرية. وبالنسبة لمسألة الأفرقة الفرعية في إطار الأفرقة الموجودة، أوضح أن المفهوم سيكون ضارا بطبيعة الأفرقة المتعددة التخصصات. وبالنسبة لمقار أفرقة الدعم القطرية، أخبر المجلس بأنه تقرر، عقب مناقشة مجلس الإدارة لهذه المسألة في وقت سابق، أن تكون مقار أفرقة الدعم القطرية قريبة من مقار اللجان

الإقليمية للأمم المتحدة. وقال إنه بعد أربعة أعوام من التنفيذ فإن جميع أطراف نظام خدمات الدعم التقني مرتاحة تماما للمقار الحالية للأفرقة.

٢٠٦ - ولقي اقتراح الصندوق زيادة مجموع عدد الخبراء الاستشاريين العاملين في أفرقة الدعم التقني من ١٢٢ إلى ١٢٨ تأييدا عريض القاعدة بين أعضاء المجلس التنفيذي، وهذه الزيادة كما يلي: ٣ خبراء استشاريين إضافيين لمنطقة افريقيا؛ وخبير استشاري إضافي لمنطقة الدول العربية وأوروبا؛ بسحب خبير استشاري واحد من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ و ٣ خبراء استشاريين إضافيين لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وتساءلت عدة وفود عما إذا كان التعزيز المقترح لمنطقة افريقيا كافيا لتلبية الطلب في المستقبل. ولاحظ ممثل واحد الحاجة الخاصة في افريقيا لمزيد من الخبرة في مجال الصحة الإنجابية، والبحث التشغيلي، والسوقيات. وطلب آخرون معلومات عن المعايير المستخدمة لتحديد التكوين المقترح لنظام خدمات الدعم التقني. وأوضح نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) أن الصندوق، بعد أن استعرض هو والوكالات الشريكة له استنتاجات وتوصيات بعثة التقييم، طلب من مكاتبه الميدانية تقديم معلومات عن الاحتياجات والمتطلبات التقنية المطلوبة في المستقبل. وقال أيضا إن إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ناقشت، استنادا إلى الردود الواردة من الميدان، ومع مراعاة الإحصائيات المتوفرة عن عبء العمل الملقى على عاتق المستشارين، هي ومديرو أفرقة العمل القطرية والوكالات الشريكة تكوين الأفرقة والوظائف في مقار الوكالات التي تقدم أفرقة الدعم التقني، وتوصلت إلى اتفاق بشأنها. ووافق نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) على أن إضافة ثلاث وظائف في افريقيا ربما لا تكون كافية لتعزيز الأفرقة الموجودة هناك. وأشار إلى أنه سيجري تشجيع الاعتماد بقدر أكبر على الخبرة الوطنية، وإذا تبين أن هذا غير كاف، فإن مكاتب الصندوق القطرية قد تلجأ إلى الحصول على مشورة تقنية من أفرقة دعم قطرية أخرى أو من مقار الوكالات التي تقدم خدمات الدعم التقني أو من خبراء استشاريين.

٢٠٧ - وفي حين أن وفدا واحدا أيد اقتراح الصندوق الاحتفاظ بعدد وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني في مقار الوكالات، طلبت عدة وفود أخرى، مستشهدة بما جاء في تقرير التقييم من أن خبراء ومنسقي خدمات الدعم التقني لا يعملون بكامل طاقتهم، مزيدا من المعلومات عن سبب عدم اقتراح الصندوق نقل بعض هذه الوظائف إلى أفرقة الدعم القطرية. واستفسر عدد قليل من الوفود عما إذا كانت هناك طرائق أخرى يمكن استخدامها لتطوير التعاون بين الصندوق والوكالات الشريكة. وأوضح نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) أنه يلزم الاحتفاظ بالوظائف في مقار الوكالات واللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لتقديم المساعدة للوكالات في دمج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والبعد السكاني في ولاياتها وفي تقديم الدعم التقني لأفرقة العمل القطرية. بيد أنه أشار إلى أنه يمكن تحسين المهام التي يؤدونها ولاحظ أن الصندوق سيرصد بدقة أداء الاخصائيين العاملين في خدمات الدعم التقني وسيقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن التقدم الذي يحرزه هذا الترتيب بعد سنتين.

٢٠٨ - وأكدت بعض الوفود الحاجة إلى تحسين الاتصالات داخل نظام خدمات الدعم التقني، لا سيما بين مقار الوكالات التي تقدم خدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطرية. وأيد وفد اقتراح الصندوق بأنه ينبغي للمستشارين العاملين في أفرقة الدعم القطرية الاستفادة بقدر أكبر من وسائل الاتصالات الإلكترونية مع مكاتب الصندوق الميدانية بغية إتاحة مزيد من الوقت للمهام غير المتصلة بالبعثة. وشدد وفد آخر على أهمية مواصلة بذل الجهود لتحسين الاتصالات بين مكاتب الصندوق الميدانية وأفرقة الدعم القطري والمانحين الآخرين على الصعيد القطري. وأيد نائب المديرة التنفيذية (لشؤون

البرامج) تأييدا تاما الملاحظات التي أبديت وأخبر الوفود بأن التعاون بين المكاتب الميدانية وأفرقة الدعم القطرية والمانحين قد تم فعلا في بعض البلدان.

٢٠٩ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء الطريقة التي سيضمن بواسطتها الصندوق أن الاخصائيين في خدمات الدعم التقني والمستشارين العاملين في أفرقة الدعم القطرية يقدمون خدمات عالية الجودة، لا سيما فيما يتعلق بدمج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عملهم. وأوضح نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) أن الصندوق، بالتعاون مع الوكالات الشريكة، بدأ عملية لتقييم أداء العاملين في خدمات الدعم التقني. وستكون هناك أيضا أنشطة لتدريب وإعادة تدريب اخصائيي خدمات الدعم التقني والمستشارين العاملين في أفرقة الدعم القطرية في ثلاثة مجالات برنامجية رئيسية جديدة على هيئة حلقات عمل وحلقات دراسية.

٢١٠ - وأشار بضعة من أعضاء المجلس التنفيذي إلى توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الوثيقة DP/1995/43 بأن تشمل ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي موظفي الصندوق العاملين في مكاتب أفرقة الدعم القطرية بغية الحصول على درجة أكبر من الشفافية لدى تقديم تقارير عن التكاليف البرنامجية والإدارية المتصلة بهذه الوظائف. وفي حين أن الوفود أعربت عن الحاجة إلى قدر أكبر من الشفافية، فإنها لا ترغب بصورة عامة في أن تشمل ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي الوظائف المذكورة أعلاه. وكرر نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) الإعراب عن الحاجة إلى الاحتفاظ بالمرونة في تحويل بعض وظائف خدمات الدعم التقني الموجودة حاليا في الصندوق. وفي هذا الصدد، ذكر أن بعض الوظائف المتعلقة بنوع الجنس والسكان والتنمية قد يجري تحويلها إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المستقبل القريب.

٢١١ - وسأل وفد واحد إن كانت الفقرة ٩ من التقرير تشير فقط إلى الناطقين باللغة الإنكليزية من منطقة الكاريبي، كما أشير في النص. ولاحظ نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) أن شيئا قد سقط سهوا من النص، وكان ينبغي أن يذكر على وجه التحديد أن بلدان منطقة الكاريبي الناطقة بالفرنسية والإسبانية هي من بين مجموعة البلدان الكاريبية التي تتلقى دعما تقنيا من فريق الدعم القطري لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

٢١٢ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٥/٣٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: ترتيبات خدمات الدعم التقني

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المديرة التنفيذية بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1995/40؛

٢ - يحيط علما أيضا بالمقترحات الواردة فيه ويرحب بخطة المديرة التنفيذية لتعزيز ترتيبات خدمات الدعم التقني، ولا سيما أفرقة الدعم القطرية؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية تحسين مساهمة ترتيبات خدمات الدعم التقني في بناء القدرة الوطنية؛

٤ - يلاحظ أيضا بقلق عبء العمل الثقيل الملقى على بعض موظفي أفرقة الدعم القطرية، ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن ترصد بعناية كفاية الترتيبات المقترحة، ولا سيما بالنسبة لافريقيا، وأن تنظر ثانية في احتمال ضرورة نقل وظائف اخصائيين من خدمات الدعم التقني إلى أفرقة الدعم القطرية؛

٥ - يشدد على الحاجة إلى ضمان توفر موظفين لدى أفرقة الدعم القطري يتمتعون بالمهارات والخبرة اللازمة للإسهام بفعالية في الجهود الوطنية لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي يتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان المسؤولية عنها، لاسيما فيما يتصل بالصحة الإنجابية؛

٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم، اعتبارا من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ ورصد ترتيبات خدمات الدعم التقني؛

٧ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تضمن تقريرها الذي ستقدمه إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧:

(أ) تفاصيل عن التقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات خدمات الدعم التقني فيما يتعلق باقتراح تغيير وظائف المنسقين إلى وظائف اخصائيين في الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية وفي المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، بصيغته الواردة في الفقرة ٦٠ من الوثيقة DP/1995/40؛

(ب) تقييم ملاءمة وفعالية وظائف الاخصائيين، وتفاصيل التدابير التي اتخذت لتعزيز عمل اخصائيي خدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطري كفريق، وتعزيز عمل اخصائيي خدمات الدعم التقني في مجال الدعوة؛

٨ - يأذن للمديرة التنفيذية باعتماد مبلغ ١٠٧ ملايين دولار على مدى فترة السنوات الأربع ١٩٩٦ ١٩٩٩ لتنفيذ ترتيبات خدمات الدعم التقني.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل

٢١٣ - عرض نائب المديرة التنفيذية للصندوق (لشؤون الخدمات التقنية) التقرير عن المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات (DP/1995/62). ولاحظ أن الاقتراح باستمرار المبادرة العالمية، كما دعا المقرر ٢١/٩٥، مشمول بالبرنامج المشترك بين الأقطار الذي اقترحه الصندوق للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1995/44. ولذلك، ركز على الجزء

باء من الوثيقة DP/1995/62، الذي يناقش طرائق وإجراءات إنشاء مرفق عالمي لوسائل منع الحمل. فمن شأن هذا المرفق أن يمكن الصندوق من سرعة توريد وسائل منع الحمل التي تحتاج إليها البلدان. ويخفض الفترة المطلوبة منذ بداية إرسال الطلب لوسائل منع الحمل إلى وقت التسليم. وهذا لازم لبرامج البلدان النامية التي تواجه نقصا في وسائل منع الحمل. فالاستجابة السريعة في هذه الحالات مطلوبة لتحاشي الانقطاعات الحرجة في توريد وسائل منع الحمل. ومن شأن المرفق أن يكفل أن تكون منتجات وسائل منع الحمل الموردة بأقل كلفة ممكنة ومن النوعية المناسبة. واقترح نائب المديرة التنفيذية أن يأذن المجلس التنفيذي بإنشاء صندوق دائر باعتماد أولي يبلغ ٥ ملايين دولار وتعيين موظفي مشاريع إضافيين اثنين لإدارة وتنظيم المرفق.

٢١٤ - أيدت عدة وفود هذا الاقتراح . ولاحظ أحد الوفود أن الاقتراح يتمشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ويعالج قضايا بناء القدرة الوطنية، وهي قضايا حيوية، في تلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية. وأكد وفد آخر أن إنتاج وشراء وتوزيع إمدادات وسائل منع الحمل محليا أمر أساسي لمفهوم التنفيذ الوطني. وأوصى ثالث بتقاضي رسوم معقولة نظير استخدام الصندوق الدائر كوسيلة لضمان استمرار المرفق بصورة دائمة. وشدد وفدان آخران على أهمية التنسيق الوثيق بين أنشطة المبادرة العالمية وعمل المرفق العالمي .

٢١٥ - وطلبت عدة وفود توضيحات بشأن قضايا محددة. فقد أعرب وفدان عن خشيتهما من أن إدارة المرفق من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان قد تؤدي إلى تحويل تركيز الصندوق عن الصحة الإنجابية؛ وفي هذا الصدد، ذكر أحد الوفود الصندوق بأنه، في ضوء نتائج مؤتمر القاهرة، لا ينبغي للصندوق أن يقصر أنشطته على تنظيم الأسرة بل يجب أن يحقق توازنا بين خدمات الصحة الإنجابية والتثقيف وتقديم المشورة؛ وسأل وفدان عن السبب الذي يدعو إلى قيام الصندوق بإدارة المرفق بدلا من أن تديره منظمة الأمم المتحدة للطفولة أو مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات أو أية وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة التي لديها خبرة في شراء وتوزيع السلع والمعدات. ولذلك، التمس هذان الوفدان الحصول على مزيد من المعلومات عن الميزة النسبية للصندوق في هذا المجال. وشعر أحد الوفود أن الموظفين اللازمين لإدارة المرفق ينبغي أن يأتوا من ملاك الموظفين الموجودين؛ ورأى آخر أن الاعتقاد بقدرة موظفين اثنين تشغيل المرفق على نحو مناسب تفكير مفرط في التفاؤل؛ وسأل آخران عن كيفية تعزيز المرفق لبناء القدرة الوطنية.

٢١٦ - أخبر نائب المديرة التنفيذية (لشؤون الخدمات التقنية) الوفود بأن الصندوق هو أكبر مشتر لمنتجات منع الحمل، حيث اشترى في عام ١٩٩٤ ما قيمته ٨٠ مليون دولار تقريبا من وسائل منع الحمل. ولاحظ أن ما من وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة (باستثناء منظمة الصحة العالمية التي تشتري على نطاق صغير) تشتري وسائل لمنع الحمل. فقد اشترى الصندوق وسائل لمنع الحمل للبنك الدولي ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولوكالات ثنائية عديدة. وتتم هذه العملية على ما يرام لأن الصندوق يستفيد من ميزة وفورات الحجم الكبير، مما يمكنه من الشراء بأقل سعر بالنسبة لكل وحدة من وحدات وسائل منع الحمل وكذلك التأكد من الحصول على النوعية المطلوبة، كما حددتها منظمة الصحة العالمية. ويعمل الصندوق أيضا بتعاون وثيق مع مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في شراء السلع والمعدات ولكن هاتين الوكالتين لا تضطلعان بشراء وسائل منع الحمل. وفي هذا الصدد، أكد نائب المديرة التنفيذية أن جميع وسائل منع الحمل تورد بناء على طلب الحكومات. وشدد على أن الصندوق يعي تماما الحاجة إلى

بناء القدرة الوطنية على إنتاج وشراء وتوزيع وسائل منع الحمل. وقال إن هذه في الحقيقة هي الميزة النسبية للصندوق - القدرة على الجمع بين توريد وسائل منع الحمل وإدارة سوقياتها وإنتاجها، حيثما كان ذلك مناسبا. ويساعد الصندوق أيضا البلدان بتوفير المعلومات والتدريب على شراء وسائل منع الحمل والإدارة السوقية لها. ولاحظ أن الصندوق لا يعتزم بناء مرفق لهذا الغرض ولكنه بدلا من ذلك سيرتب مع المصنعين لتخزين السلع في مرافقهم. وطمأن المجلس التنفيذي إلى أن الصندوق لن يهمل أنشطته الأخرى من أجل توريد وسائل منع الحمل من خلال المرفق العالمي وإن كانت هناك حاجة ملحة إلى مرفق من هذا القبيل. وأوضح أن الموظفين اللذين سيعينان للمرفق سيكملان موظفي وحدة المشتريات وموظفي المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات، التابعتين للصندوق، وبذلك تتسنى الاستفادة من القدرة التي طورها الصندوق بالفعل.

٢١٧ - وعقب اعتماد المقرر ٣٦/٩٥، أعرب أحد الوفود عن خيبة أمله لعدم تمكن المجلس التنفيذي من التوصل إلى قرار بإنشاء المرفق العالمي مع أنه بدا أن هذا الاقتراح يلقى دعما قويا من عدد كبير من الوفود. وفي هذا الصدد، شدد ممثل آخر على أنه في حين أن وفده يوافق من حيث المبدأ على إنشاء برنامج عالمي لوسائل منع الحمل، فإنه يريد أن يستفيد من تقرير شامل عن البرنامج العالمي المقترح، لاسيما فيما يتصل بالميزة النسبية للصندوق بالمقارنة مع آليات المشتريات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة قبل أن يتخذ قرارا نهائيا بشأن هذه المسألة.

٢١٨ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٣٦/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى الفقرة ٧-٢٥ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإلى قرار المجلس التنفيذي ٢١/٩٥ الذي يطلب فيه اقتراحا باستمرار المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات؛

٢ - يحيط علما بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1995/62، المعنون "المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات"، وكذلك بملاحظات الوفود؛

٣ - يؤكد أن شراء وسائل منع الحمل والأنشطة السوقية في صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يضطلع بها بوصفها جزءا لا يتجزأ من مجمل أعمال الصندوق لتعزيز برامج الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، وينبغي رصد هذه الأنشطة بعناية للتأكد من التزامها بالمعايير التقنية للسلامة والجودة؛

٤ - يلاحظ كذلك أن تعزيز دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في شراء وسائل منع الحمل وفي سوقياتها ينبغي له على المديين القصير والمتوسط أن يدعم هدف بناء الاعتماد الوطني على الذات على المدى الطويل، بما في

ذلك القدرة المالية والتقنية على الإنتاج المحلي حيثما أمكن ذلك، ويحث المديرة التنفيذية على اتخاذ خطوات إضافية لتحقيق هذا الهدف في سياق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٥ - يوافق من حيث المبدأ، رهنا بالفقرة ٦، على إنشاء برنامج عالمي لوسائل منع الحمل يديره صندوق الأمم المتحدة للسكان، تكون أهدافه التنبؤ بالطلب وتيسير الاستجابة السريعة بغية تحاشي وقوع انقطاعات حرجة في إمدادات وسائل منع الحمل؛ وتحقيق وفورات الحجم الكبير وتكاليف منخفضة للبلدان المتلقية لإمدادات وسائل منع الحمل؛ وضمان جودة وسائل منع الحمل التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبناء قدرة وطنية على إدارة وتمويل عمليات شراء وسائل منع الحمل وسوقياتها على أساس الاعتماد على الذات، بحيث لا تبقى ثمة حاجة إلى هذا البرنامج؛

٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ تقريرا شاملا عن البرنامج العالمي المتوخى لوسائل منع الحمل، بما في ذلك الأهداف والنطاق والجوانب الإدارية والمالية والجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان للنهوض ببناء القدرة الوطنية، مستفيدا من خبرة وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن هذه المسألة.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

حادي عاشر - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج المشترك بين الأقطار والبرامج القطرية

ألف - البرنامج المشترك بين الأقطار، ١٩٩٦-١٩٩٩

٢١٩ - عرض نائب المديرة التنفيذية (لشؤون الخدمات التقنية) التقرير عن استعراض البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ (DP/1995/44/Add.1) والبرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقترح للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ (DP/1995/44). وأبرز بعض الإنجازات الرئيسية لبرنامج الفترة ١٩٩٢ ١٩٩٥، ملاحظا أنه لا يمكن ذكر جميع الأنشطة التي تستحق الذكر التي اضطلع بها في هذه الفترة. واعترف أيضا بالحاجة إلى زيادة التأكيد على رصد وتقييم أنشطة البرنامج المشترك بين الأقطار.

٢٢٠ - وفي معرض تقديم البرنامج المقترح للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، لفت الانتباه إلى بعض الأنشطة الهامة التي تكون البرنامج المشترك بين الأقطار. ومن بين هذه الأنشطة برنامج منظمة الصحة العالمية الخاص للبحث والتطوير والتدريب في مجال التناسل البشري (منظمة الصحة العالمية/برنامج التناسل البشري)؛ والبرنامج العالمي للتدريب في مجال السكان والتنمية المستدامة؛ ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أمانة الشركاء من أجل السكان والتنمية وأنشطتها؛ ودعم برامج التدريب الرئيسية في مجال الصحة الإنجابية من خلال معاهد في أربعة بلدان نامية. وذكر نائب المديرة التنفيذية أيضا أن المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في

البلدان النامية في التسعينات عنصر هام من عناصر البرنامج المقترح وأنها ستستمر في العمل في غضون الأربع سنوات القادمة بأمانة مكونة من موظفين فنيين وموظف دعم .

٢٢١ - وأخذت الكلمة عدة وفود أثناء المناقشة. فسأل أحدها لماذا تمثل الموارد المقترحة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي زيادة طفيفة فقط على مخصصات دورة ١٩٩٢-١٩٩٥. وركز وفد آخر على الأثر المتوقع للأنشطة المشتركة بين الأقطار على المستوى القطري، التي افترض أنها ستكون متصلة بعضها ببعض اتصالا واضحا لدى وضع خطط أكثر تفصيلا لعناصر البرنامج، وسيجري تقييمها بآليات الرصد والتقييم. ويمكن حينئذ استخدام الدروس المستقاة من أعمال الرصد والتقييم هذه كأساس لتقديم تقارير في المستقبل عن الأنشطة المشتركة بين البلدان المكتملة. وليس من الواضح تماما لوفده ما هي المعايير التي يستخدمها الصندوق في تقرير أي من مجالات البرنامج الرئيسية الثلاثة، المعلومات والتعليم والاتصالات وأنشطة الدعوة، ينبغي أن تدرج في التقرير. وسأل أيضا عما إذا كان الصندوق قد اضطلع بأية مبادرات للتعاون مع القطاع الهادف للربح. وقال إن التقرير عن البرنامج المقترح، بصيغته المعروضة، يركز كثيرا على التنفيذ من جانب وكالات الأمم المتحدة. ولذلك، طلب إلى المديرة التنفيذية ضمان أن يكون من بين أهداف البرنامج المشترك بين الأقطار تشجيع استخدام مجموعات القطاع الخاص بشكل أكبر في توفير الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية.

٢٢٢ - لاحظ وفد ثالث أن البرنامج المقترح يتمشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومع أولويات برنامج الصندوق التي أيدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥. بيد أن وفده يود أن يرى تقريرا أكثر تحليلا يشتمل على مقاصد وأهداف واضحة، لا سيما فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، ويشتمل على أفكار حول كيفية دمج تنظيم الأسرة في الرعاية الصحية للحوامل والرعاية الصحية الأولية، حيث لا توجد هذه الهياكل والمؤسسات. وأكد أيضا ضرورة مناقشة أنواع البيانات اللازمة قبل اتخاذ قرار بشأن استخدام نوع معين من تكنولوجيا السواتل والتكنولوجيا الإلكترونية، وضرورة إدراج بحوث عن "الطلب على الأطفال" في سياق الفقرة ٦٣ من التقرير، التي نوقشت فيها بحوث الطلب على خدمات تنظيم الأسرة.

٢٢٣ - ورد نائب المديرة التنفيذية للصندوق (لشؤون الخدمات التقنية) موضحا أن الموارد المخصصة للبرنامج الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ينبغي أن ينظر إليها في السياق الأوسع للبرنامج المشترك بين الأقطار. فعلى سبيل المثال، هناك أنشطة نفذت في إطار البرنامج المشترك بين الأقطار تستفيد منها أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي مباشرة، مثل الدعم المقدم إلى مؤسسة في المكسيك، الذي يبلغ في مجموعه حوالي مليوني دولار، لأنشطة تدريبية فيما بين بلدان الجنوب في مجال الصحة الإنجابية لبلدان المنطقة. واعترف أن أنشطة الإعلام والتعليم والاتصالات والدعوة في البرنامج المقترح ربما لا تكون محددة تحديدا واضحا بالقدر الممكن فيما بين مجالات البرنامج الرئيسية، ولكنه طمأن الوفود إلى أن هذه الأنشطة ستكون أوضح تحديدا أثناء تنفيذ البرنامج.

٢٢٤ - وبالنسبة لمسألة تقييم أثر البرنامج الأقاليمي، ذكر أن الصندوق ابتدأ في تطبيق نظام متابعة تقنية للمشاريع الأقاليمية يضطلع بها موظفوه التقنيون. وتتركز هذه المتابعة على أثر الأنشطة على الصعيدين العالمي والقطري؛ وهدفها الرئيسي هو الاستفادة من أية قدرة متوفرة، لا سيما على الصعيد القطري. وقال إن الصندوق سيأخذ في الحسبان الاقتراحات المتعلقة بالبحوث عندما يضع برنامجا مفصلا للبحوث للدورة القادمة. ولاحظ في هذا الصدد أن الصندوق سيعرض الاستنتاجات التي ستسفر عنها البحوث على المجلس التنفيذي على أساس سنوي. وبالنسبة لمسألة القطاع

الهادف للربح، قال إن لدى الصندوق خبرة محدودة فقط في التعامل مع هذا القطاع؛ إلا أن هناك دراسة جارية الآن بشأن هذه المسألة. وسيتشاور الصندوق مع الوكالات التي لديها خبرة في هذا المجال وسيطور مبادئ توجيهية حسب الاقتضاء. وبالنسبة لمقاصد وأهداف رعاية الصحة الإنجابية، قال إنه يجري تطوير مبادئ توجيهية مناسبة في هذا المجال بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

٢٢٥ - وعقب المناقشة، وافق المجلس التنفيذي على البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان باعتماد يبلغ ١٧٥ مليون دولار، توزع على النحو التالي: ١٠٢ مليون دولار للبرنامج الأقاليمي؛ و ٢٨ مليون دولار للبرنامج الإقليمي لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ و ١٢ مليون دولار للدول العربية وأوروبا؛ و ١٩ مليون دولار لآسيا والمحيط الهادئ و ١٤ مليون دولار لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

باء - تقديم المساعدة إلى حكومة كوستاريكا

٢٢٦ - بعد أن عرض رئيس شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي في الصندوق البرنامج المقترح، أقر المجلس التنفيذي البرنامج القطري لكوستاريكا بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/CP/149 . وشكر ممثل كوستاريكا الصندوق على مساعدته لحكومة كوستاريكا.

جيم - تمديد آجال البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٢٧ - أخبر نائب المديرة التنفيذية للصندوق (لشؤون البرامج) المجلس التنفيذي بالطلبات المقدمة لتمديد آجال البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي سيقدمها الصندوق إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦. وقال إن الصندوق كان قد خطط أصلا لتقديم هذه الطلبات إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ ولكنه قرر بدلا من ذلك أن يقدمها في دورة كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ نظرا لأن جدول أعمال الدورة العادية الثالثة مزدحم جدا. وذكر تمديد آجال البرامج المقترحة التالية، التي سيتم معظمها لكي تتزامن دورات البرامج القطرية مع دورات الوكالات الشريكة الممثلة في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات: افريقيا: أوغندا، بمبلغ إضافي مقداره ٦,٢ مليون دولار في إطار دورة برمجته الحالية؛ بوركينا فاصو، بمبلغ إضافي مقداره ٣,١ مليون دولار في إطار دورة برمجته الحالية؛ مالي، لمدة سنة إضافية ومبلغ إضافي مقداره ٢,٥ مليون دولار؛ أمريكا اللاتينية والكاريبي: بوليفيا، لمدة سنة إضافية ومبلغ إضافي مقداره مليونا دولار؛ وكوبا، لمدة سنة إضافية ومبلغ إضافي مقداره ١,٥ مليون دولار؛ والبرنامج دون الإقليمي للكاريبي، إكوادور وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وهايتي، سنة إضافية لكل منها ولكن بتمويل بسيط أو دون أي تمويل إضافي؛ آسيا والمحيط الهادئ: بنغلاديش وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والهند، سنة إضافية لكل منها دون أي تمويل إضافي؛ الدول العربية ومنطقة أوروبا: ألبانيا والجزائر سنة إضافية لكل منهما دون أي تمويل إضافي.

٢٢٨ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي لنائب المديرة التنفيذية.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثاني عشر - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية لعام ١٩٩٥

تقرير عن الزيارة الميدانية لكولومبيا ونيكاراغوا (DP/1995/CRP.10)

٢٢٩ - أوضح ممثل المملكة المتحدة أنه قدم في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥ تقرير شفوي عن زيارة المجلس التنفيذي الميدانية لكولومبيا ونيكاراغوا، التي تمت في الفترة ٢٠ - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد انعكس موجز التقرير الشفوي في التقرير الذي أعد عن تلك الدورة. بيد أنه لاحظ أن واحدا من أهم جوانب التقرير عن الزيارة الميدانية يتصل بتقاسم التكاليف، الذي كان موضوع مناقشة في الدورة الحالية والدورة السنوية لعام ١٩٩٥. وفي حالة البلدين اللذين زارهما الفريق، عاد تقاسم التكاليف بفوائد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى البلدين اللذين نفذت فيهما البرامج.

تقرير عن الزيارة الميدانية لتركيا (DP/1995/CRP.11)

٢٣٠ - عرض ممثل جمهورية كوريا التقرير عن الزيارة الميدانية لتركيا، التي تمت في الفترة ١٥-٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥. وقال إنها أول زيارة ميدانية تتبع فيها المبادئ التوجيهية الجديدة التي وضعها المجلس التنفيذي للزيارات الميدانية، وتمت فيها زيارة بلد واحد في ثمانية أيام عمل. وأعرب عن التقدير لحكومة تركيا على حسن ضيافتها. واستعرض الفريق تنفيذ النهج البرنامجي وعملية مذكرات الاستراتيجية القطرية. ولوحظ أيضا أن تركيا كانت من أوائل البلدان التي قدمت إلى المجلس التنفيذي برامج مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٣١ - وأبرزت جوانب التقرير التي تتصل بالتنسيق على المستوى القطري واستخدام التنفيذ الوطني والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقدم الفريق في تقريره أربع توصيات: (أ) ينبغي تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنسيق؛ (ب) ينبغي تطبيق تفويض السلطة شريطة تلقي مبادئ توجيهية واضحة للسياسة العامة ومعايير موحدة من المقر؛ (ج) ينبغي دعم الحكومة التركية في الجهود التي تبذلها ليتسنى زيادة استخدام قدرات التعاون التقني التركية مع البلدان النامية الأخرى؛ (د) ينبغي أن يشترك الموظف المسؤول عن البلد المعني في المكتب الإقليمي والشعبة الجغرافية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في زيارات المجلس التنفيذي الميدانية.

٢٣٢ - وأعرب وفد عن تقديره للجهود التي تبذل لتقليل أوجه التباين الإقليمية من خلال الوكالة التركية للتعاون الدولي. وقال إن مشاركة ممثل بلده في الزيارة الميدانية مكنت من زيادة المعرفة بأفضل ممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن يواصل المجلس التنفيذي الاهتمام بالمنطقة وأن يشجع الزيارات الميدانية إلى المنطقة في المستقبل.

٢٣٣ - وأعرب ممثل تركيا عن امتنان حكومته للمجلس التنفيذي ولأعضاء الفريق الذين زاروا تركيا. وكرر الإعراب عن التزام حكومته بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرير عن الزيارة الميدانية لغانا والنيجر (DP/1995/CRP.12)

٢٣٤ - عرض ممثل تريينيداد وتوباغو التقرير عن الزيارة الميدانية لغانا والنيجر، التي تمت في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٥. وأبرزت جوانب محددة تتصل ببرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في كل من البلدين. ولخص مجمل توصيات البعثة على النحو التالي: (أ) توجد حاجة لمزيد من التفصيل والتحسين في آلية تقييم وبرامج التعاون التقني الوطني بغية الحصول على صورة كاملة للمساعدة الخارجية والالتزامات الحكومية المناظرة؛ (ب) ينبغي نقل سلطة تمثيل صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد القطري من الممثل المقيم إلى المدير القطري، الذي يجب أن يعمل كممثل للصندوق عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠/٣٥؛ (ج) ينبغي إشراك جميع هيئات الأمم المتحدة منذ البداية في إعداد مذكرات الاستراتيجيات القطرية؛ (د) ينبغي تعزيز دور المنسق المقيم جنبا إلى جنب مع مزيد من تفويض السلطة إلى المستوى الميداني.

٢٣٥ - أعربت البعثة عن تقديرها لحكومتي غانا والنيجر ولممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد القطري وعلى صعيد المقر، بمن فيهم الممثلون المنتسبون إلى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٢٣٦ - وطلب أحد المتكلمين ترجمة فرنسية للتقرير عن الزيارة للنيجر. وقال إن الزيارة الميدانية للنيجر برهنت على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكرس نفسه لأقل البلدان نموا. ولاحظ أنه يمكن زيادة تحسين التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز.

٢٣٧ - وشكر ممثل النيجر المجلس التنفيذي لترتيب أمر هذه الزيارة. وقال إن التقرير أثبت أن المساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى النيجر بالغة الأهمية. إلا أن التخفيض الشامل في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثار قلق كبير.

٢٣٨ - وأكدت الأمانة أن تقرير البعثة سيترجم إلى اللغة الفرنسية.

٢٣٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير الزيارات الميدانية التي تمت في عام ١٩٩٥.

ثالث عشر - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

٢٤٠ - قرر المجلس التنفيذي إرجاء البند ١٣ من الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وقرر أن ينظر فيه في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ على أساس تقرير مكتوب تقدمه الأمانة.

رابع عشر - مسائل أخرى

ألف - أثر سلسلة الأعاصير التي ضربت منطقة الكاريبي وجهود التنسيق التي أعقبتها

٢٤١ - عرض وفد، باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، مشروع مقرر يتصل بسلسلة الأعاصير الأخيرة التي ضربت منطقة الكاريبي. وأعرب وفد عن تأييده لمشروع المقرر. وطلب وفد آخر، يؤيده آخرون، إلى المجلس التنفيذي أن يتوخى الحذر في اتخاذ مقررات بشأن حالات عارضة.

٢٤٢ - شكر ممثل ترينيداد وتوباغو المجلس التنفيذي على اعتماده المقرر كما شكر الحكومات التي أسهمت في الجهود الغوثية من خلال القنوات الثنائية. وأعرب عن تطلعه إلى استمرار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات المذكورة في المقرر.

٢٤٣ - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٩٥/٣٣ - أثر سلسلة الأعاصير التي ضربت منطقة الكاريبي وجهود التنسيق التي أعقبتها

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يأسى للدمار الذي سببته الأعاصير في منطقة الكاريبي أثناء موسم الأعاصير الحالي؛

٢ - يعبر عن مواساته وتعازيه لحكومات وشعوب البلدان المتضررة لما لحق بها من خسارة في الأرواح وأضرار جسيمة ويعرب عن أمله في أن يتم الإعمار بسرعة وبنجاح؛

٣ - يعترف بهشاشة النظم الإيكولوجية للبلدان الجزرية الصغيرة وكونها عرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية، ويشدد على الحاجة إلى استمرار الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظم مواجهة الكوارث، وإدارتها، والإنذار المبكر بوقوعها.

٤ - يقدر الدور التنسيقي الذي يقوم به الممثلون المقيمون في المنطقة؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يواصل دعم التنسيق الفعال لتدابير مواجهة الكوارث وأن يسهم في تعبئة الموارد لجهود المواجهة إلى أقصى حد ممكن، آخذا في الحسبان الحالة الخاصة لبلدان منطقة الكاريبي.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

باء - نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية

٢٤٤ - عرض مدير شعبة العلم والتكنولوجيا والقطاع الخاص التابعة لمكتب دعم السياسات والبرامج التقرير عن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية (DP/1995/56). وأوضح أن السمة المميزة بصورة عامة للنفقات والمساهمات، على السواء، هي أنهما آخذتان في الإنكماش. وعلى مستوى عام، تناقصت جميع فئات النفقات أثناء عام ١٩٩٤ بالقيم الإسمية، وكانت هذه هي أول مرة منذ سنوات عديدة تتناقص فيها جميع فئات النفقات الرئيسية في وقت واحد. وتناقصت أيضا المساهمات الخارجة عن الميزانية إلى الوكالات. ولخص أيضا إحصاءات محددة تتصل بالنفقات ورد وصفها في التقرير.

٢٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية (DP/1995/56).

جيم - مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لميانمار

٢٤٦ - أثار أحد الوفود مسألة مساعدة برنامج الأمم المتحدة لميانمار، قائلا إن الطريقة التي عولجت بها المساعدة قد يكون لها أثر سلبي على سمعة المنظمة. وسرد الممثل تاريخ هذه المسألة، مشيرا إلى اعتماد مجلس الإدارة المقررين ٩٦/٩٢ و ٢١/٩٣ بشأن مساعدة ميانمار. واستشهد أيضا ببيان مدير البرنامج أمام المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٤، الذي مؤداه أنه سيقدم برامج في المستقبل تشتمل على خيارات بشأن مساعدة ميانمار، وستترك للمجلس التنفيذي ليتخذ قرارا بشأنها في المستقبل.

٢٤٧ - وقال الممثل أيضا إن حكومته تشاطر المدير رأيه في أن البت في مسألة هامة كالاستمرار في تعليق المساعدة الجديدة إلى دولة عضو من عدمه ينبغي أن يترك للمجلس التنفيذي، لأن من شأنه أن يعزز الشفافية في المنظمة. وطلب وفده رسميا أن تقدم أية مقترحات بشأن وضع برامج لميانمار في المستقبل إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ . وقال إن حكومته قد سرت للتطورات الأخيرة في ميانمار، واستجابة لذلك اعتمدت سياسة جديدة بشأن المساعدة الثنائية لميانمار. وان المساعدة تقدم على أساس كل حالة على حدة لمشاريع من قبيل المشاريع التي علق العمل بها وتلك التي تستهدف تلبية احتياجات إنسانية أساسية. وطلب إلى المدير أن يحيط علما بسياسة المساعدة التي تتبعها حكومته، التي تولي التطورات الإيجابية في ميانمار الاعتبار الواجب. وشدد أيضا على أهمية الشفافية في إدارة جميع القضايا المعروضة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٤٨ - أعرب ممثل ميانمار عن امتنانه للبيان السابق، وقال إن مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى بلده، وإن كانت قد تضاءلت، ما زالت تلقى تقديرا كبيرا. وكرر وفد آخر، تؤيده خمسة وفود أخرى، الطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم خطط البرامج المقبلة في أبكر وقت ممكن وأن يحافظ على مبادئ الحياد والشفافية.

٢٤٩ - وردا على ذلك، أشار الرئيس إلى أن النقاط التي أثيرت ستنعكس في محاضر دورة المجلس، وأفاد بأن أمانة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتوقع أن يعرض تمويل المشاريع في ميانمار في المستقبل على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

دال - اختتام الدورة

٢٥٠ - اختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٩٥/٣٧ - استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

اعتمد جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ مع التعديلات الشفوية (DP/1995/L.4)؛

اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/39)؛

اعتمد الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ :	١٥-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦:	٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦
الدورة السنوية لعام ١٩٩٦:	٦-١٧ أو ١٣-٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦*
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

* يتوقف على ما إذا كانت الدورة السنوية ستعقد في جنيف (٦-١٧ أيار/مايو) أو في نيويورك (٢٤-١٣ أيار/مايو).

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في دورات عام ١٩٩٦ على النحو المبين في المرفق؛

البند ٢: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورة البرمجة

اعتمد المقرر ٢٦/٩٥، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن المسائل المتصلة بدورة البرمجة الخامسة: حساب مكافأة الاستقلال؛

البند ٣: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أيد إعادة توجيه البرنامج القطري الخامس لرواندا (DP/1995/57)؛

أيد إعادة توجيه البرنامج القطري الخامس لبوروندي (DP/1995/58)؛

اعتمد البرنامج القطري الأول لأذربيجان (DP/CP/AZE/1)؛

اعتمد البرنامج القطري الأول للاتحاد الروسي (DP/CP/RUS/1)؛

اعتمد البرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5)؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي (DP/1995/48) **وأذن لمدير البرنامج بالإفراج عن الـ ٥٠ في المائة المتبقية من رقم التخطيط الإرشادي المعاد للبرمجة؛**

استعراضات منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اعتمد المقرر ٢٥/٩٥، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر، بشأن البرامج المشتركة بين الأقطار؛

أحاط علما بالتقرير المتضمن نظرة عامة على استعراضات منتصف المدة (DP/1995/47)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لبرنامج الدورة الخامسة للبرامج العالمية والأقاليمية (DP/1995/47/Add.1)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي الرابع لإفريقيا (DP/1995/47/Add.2)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي الخامس لآسيا والمحيط الهادئ (DP/1995/47/Add.3)؛

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن البرنامج الإقليمي الثالث للدول العربية (DP/1995/47/Add.4)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي الرابع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/1995/47/Add.5)؛

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن البرنامج الإقليمي الثالث لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/1995/47/Add.6)؛

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٢٩/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٤؛

اعتمد المقرر ٣٠/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن مواءمة تقديم الميزانيات؛

اعتمد المقرر ٢٨/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

اعتمد المقرر ٢٧/٩٥، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن المشتريات من البلدان النامية؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1995/52)؛

أحاط علما بتقارير مراجعي الحسابات عن حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: موجز الملاحظات الهامة لمراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة على حساباتها لعام ١٩٩٣ المتعلقة بالأموال التي خصصها لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحسابات المراجعة للوكالات المنفذة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (DP/1995/53 و Add.1)؛

البند ٥: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

قرر إرجاء النظر في البند ٥ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات (DP/1995/49) إلى دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ١٩٩٦؛

البند ٦: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اعتمد المقرر ٣١/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤ ١٩٩٥ (DP/1995/45)؛

البند ٧: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اعتمد المقرر ٣٢/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن المسائل المتصلة بالمساءلة والمسؤولية والتقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٨: صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٤ (DP/1995/41)؛

اعتمد المقرر ٣٥/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة؛

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن تنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بتكاليف الدعم اللاحقة

اعتمد المقرر ٣٤/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: ترتيبات خدمات الدعم التقني؛

البند ١٠: صندوق الأمم المتحدة للسكان: المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل

اعتمد المقرر ٣٦/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل؛

البند ١١: البرنامج المشترك بين الأقطار والبرامج القطرية

أقر البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ (DP/1995/44)، **بما في ذلك توزيع الموارد كما هو مقترح في الفقرة ١١٨ من الوثيقة، وأحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية عن استعراض البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٢-**(DP/1995/44/Add.1) **١٩٩٥؛**

أقر برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان القطري لكوستاريكا (DP/FPA/CP/149)؛

أحاط علما بتقرير نائب المديرة التنفيذية عن تمديد آجال برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان القطرية؛

البند ١٢: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية في عام ١٩٩٥

أحاط علما بتقارير الزيارات الميدانية التي اضطلع بها في عام ١٩٩٥:

تقرير عن الزيارة الميدانية لكولومبيا ونيكاراغوا (DP/1995/CPR.10)؛

تقرير عن الزيارة الميدانية لتركيا (DP/1995/CRP.11)؛

تقرير عن الزيارة الميدانية للنيجر وغانا (DP/1995/CRP.12)؛

البند ١٣: برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

قرر إرجاء النظر في البند ١٣ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وطلب تقريرا مكتوبا عن التقدم المحرز في إنشاء برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استجابة منظومة الأمم المتحدة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ليعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ لينظر فيه؛

البند ١٤: مسائل أخرى

اعتمد المقرر ٣٣/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن أثر سلسلة الأعاصير التي ضربت منطقة الكاريبي وجهود التنسيق التي أعقبتها؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية (DP/1995/56، و Add.1 و Add.1/Corr.1).

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

المرفق

توزيع المواضيع للدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الأولى (١٥-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

البند ١ - المسائل التنظيمية (بما في ذلك انتخاب أعضاء المكتب والنظام الداخلي)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - مبادرات من أجل التغيير: متابعة المقرر ٢٢/٩٥

البند ٣ - المسائل المتصلة بدورات البرمجة

البند ٤ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٥ - تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

البند ٦ - أنشطة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني

البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ٨ - تكاليف دعم الوكالات

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩ - متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له

البند ١٠ - البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١ - استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٢ - دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل فيما يتعلق بتقييم وتلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات

البند ١٣ - البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل

البند ١٤ - إمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية

البند ١٥ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ١٦ - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣٥/٩٥

البند ١٧ - مسائل أخرى

الدورة العادية الثانية (٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٥

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- مواءمة عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥
- التقييم
- متطوعو الأمم المتحدة
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و ٣٢/٩٥
- تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣١/٩٥

الدورة السنوية (٦-١٧ أو ١٢-٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل المتصلة به
- مبادرات من أجل التغيير: متابعة المقرر ٢٢/٩٥
- المسائل المتصلة بدورات البرمجة:
  - - تنفيذ الترتيبات الجديدة للبرمجة: تقرير مؤقت
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

- التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- مواءمة عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج
- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

الدورة العادية الثالثة (٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
- ترتيبات خدمات الدعم التقني
- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- مواءمة عرض الميزانيات والحسابات
- تقارير عن الزيارات الميدانية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ و ٢٦/٩٥
- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- تكاليف دعم الوكالات
- الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
- تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي
خلال عام ١٩٩٥

١/٩٥ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج والمدير التنفيذي بشأن القواعد المالية الناظمة لعمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/7) **ويوافق على هذا النظام على النحو الوارد في الوثيقة** DP/1995/7/Add.1 **كمرفق للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛**

٢ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج والمدير التنفيذي عن نطاق وأهداف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودور ووظائف لجنة التنسيق الإداري والفريق الاستشاري للمستفيدين من حيث علاقتهما بالمجلس التنفيذي (DP/1995/6) **ويشير في هذا السياق، إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لن يصبح وكالة جديدة؛**

٣ - يؤيد التوصية بأن توفر لجنة التنسيق الإداري الإرشاد التشغيلي والتوجيه الإداري لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لكفالة تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي، وأن تتضمن مهام لجنة التنسيق الإداري الإشراف على القواعد المالية وعلى البرنامج السنوي والميزانية السنوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مع مراعاة دور ومسؤوليات المجلس في هذا الشأن؛

٤ - يؤيد كذلك دور الفريق الاستشاري للمستفيدين كما هو محدد في الوثيقتين DP/1994/62/Add.1 **و** DP/1995/6؛

٥ - يلاحظ أن كلا من لجنة التنسيق الإداري ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيوليان الاعتبار الواجب للتوصيات الصادرة عن الفريق الاستشاري للمستفيدين التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٦ - يلاحظ كذلك أن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيقدم تقاريره إلى الأمين العام وإلى المجلس التنفيذي عن طريق لجنة التنسيق الإداري؛

٧ - يقرر أن ينشأ في بادئ الأمر الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمستوى يساوي ٢٠ في المائة من الميزانية الإدارية السنوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مقربا إلى أقرب مائة ألف دولار؛

٨ - يطلب إلى لجنة التنسيق الإداري وإلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إبقاء النظام المالي والقواعد المالية قيد الاستعراض، مع مراعاة الخبرة المكتسبة من تطبيقهما وملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الوثيقة (DP/1995/13) **ويطلب إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج استعراضه في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.**

١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

٢/٩٥ - نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون

إن المجلس التنفيذي،

١ - يؤيد اقتراح الأمين العام بقبول العرض المقدم من حكومة ألمانيا لنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون اعتبارا من منتصف عام ١٩٩٦؛

٢ - يأذن لمدير البرنامج، بعد قبول الأمين العام للعرض من حيث المبدأ، بأن يواصل المناقشات المتعلقة بشروط وأحكام العرض من أجل حل القضايا المعلقة واستكمال الترتيبات التي تكفل نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون في تموز/يوليه ١٩٩٦.

١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

٣/٩٥ - تقارير مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1995/10 و Add.1) وبملاحظات الوفود عليه؛

٢ - يعرب عن تقديره للمساهمة القيمة والتوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين عملياته؛

٣ - يلاحظ مع الارتياح التقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذ توصيات التقارير السابقة لمجلس مراجعي الحسابات؛

٤ - يلاحظ كذلك أن مدير البرنامج قد اتخذ أو هو بسبيل اتخاذ اجراءات لتنفيذ جميع التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات؛

٥ - يلاحظ مع الارتياح مبادرات مدير البرنامج لإنشاء آلية للمساءلة تتسم بالكفاءة والفعالية تلبية لقراري الجمعية العامة ٢١١/٤٧ و ٢١٨/٤٨؛

٦ - يحيط علما بخطة الثلاث سنوات لاستخدام الاحتياطي المخصص لأماكن الإقامة في الميدان؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم، على أساس سنوي، تقريرا عن حالة الاحتياطي المخصص لأماكن الإقامة في الميدان كجزء من الاستعراض السنوي للحالة المالية.

١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

٤/٩٥ - الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر إعادة رقم التخطيط الإرشادي للدورة الخامسة لهايتي، على أساس استثنائي ولمرة واحدة، إلى المستوى المنصوص عليه بموجب المقرر ٣٤/٩٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٣٠٢ ١١ دولار؛

٢ - يقرر كذلك الإذن بصرف خمسين في المائة من هذا المبلغ فورا والإذن بصرف الباقي عقب إجراء مناقشة أخرى للمسألة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ على أساس تقرير مرحلي يقدمه مدير البرنامج بشأن استخدام جميع الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج، في إطار العمل المتعلق بالترتيبات اللاحقة لدورة البرمجة الخامسة، تقديم اقتراحات بشأن كيفية تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستجابة ماليا للحالات الاستثنائية والطارئة.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

٥/٩٥ - سير عمل أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر أن ينعقد عادة الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان من اجتماعات المجلس التنفيذي في بداية أو نهاية الدورتين العادية والسنوية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تنسيقا في مناقشة البرنامج القطري؛

٢ - يقرر أيضا أن تشير جميع وثائق المجلس التنفيذي بوضوح إلى كونها تتعلق بجزء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو بجزء صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٣ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة تعزيز التعاون بين منظمتيهما في أمانة المجلس التنفيذي وأن ينظرا في تعيين موظف من صندوق الأمم المتحدة للسكان في أمانة المجلس التنفيذي في رتبة ملائمة؛

٤ - يطلب كذلك الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بحث السبل الكفيلة بتعزيز تعاونهما في المسائل المتعلقة بسير عمل المجلس التنفيذي.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

٦/٩٥ - مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1994/58) ويشير إلى مقرره ٣٣/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

٢ - يؤيد مبادرات مدير البرنامج من أجل:

(أ) تعزيز التدابير التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا ومرفقاتها الإقليمية، ولا سيما إعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وأنشطته في ضوء تلك الاتفاقية؛

(ب) ضمان أن يقوم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بتقديم الدعم النشط للاتفاقية ومرفقاتها الإقليمية، وأن يشارك الممثلون المقيمون في البلدان الأعضاء في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما في افريقيا وفي البلدان المتأثرة الأخرى، على نحو نشط، في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٤٩ لاتخاذ إجراء عاجل في افريقيا؛

٣ - يشجع مدير البرنامج، في ضوء الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا، على اتخاذ الخطوات اللازمة لتغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مع الاحتفاظ بمختصره؛

٤ - يدعو البلدان المانحة والمنظمات والأطراف المعنية الأخرى إلى دعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

٧/٩٥ - استعراض عام للمقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام أثناء الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ١٩٩٥:

الرئيس	**صاحب السعادة السيد زبيغنيو ماريا فلوسوفيتش (بولندا)**
نائب الرئيس	**صاحب السعادة السيد أحمد سنوسي (المغرب)**
نائب الرئيس	**السيد ر. كارلوس برسالي دي سيرسانو (الأرجنتين)**
نائب الرئيس	**السيد هونغ جاي إم (جمهورية كوريا)**
نائبة الرئيس	**السيدة آن - برغيت ألبركتسن (الدانمرك)**

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥ (DP/1995/L.1)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤ (DP/1995/2)؛

اتخذ المقرر ٥/٩٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن سير عمل أمانة المجلس التنفيذي؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في نيويورك رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥:	**٣ - ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥**
الدورة السنوية لعام ١٩٩٥:	**٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥**
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥:	**٢٨ آب/اغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥**

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في هذه الدورات حسب ما وردت في المرفق؛

البند ٢: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج بشأن إطار فترة البرمجة المقبلة (DP/1995/3)؛

اتخذ المقرر ٤/٩٥ المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ المعنون "الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي"؛

البند ٣: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرنامج القطري الأول للجمهورية التشيكية (DP/CP/CEH/1 و Corr.1)؛

أحاط علما بمشروع الاختصاصات المنقحة المتعلقة بالزيارات الميدانية التي يضطلع بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الواردة في الوثيقة DP/1995/5 والتعليقات عليه.

البند ٤: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١/٩٥ المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند ٥: متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

أحاط علما بالتقرير المؤقت للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الأولويات البرامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (DP/1995/8)؛

البند ٦: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٣/٩٥ المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن تقارير مراجعة الحسابات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بالوثيقة التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تقارير مراجعة الحسابات (DP/1994/54)؛

البند ٧: اقتراح بنقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون

اتخذ المقرر ٢/٩٥ المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن نقل مقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى بون؛

البند ٨: مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

اتخذ المقرر ٦/٩٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية.

١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

٨/٩٥ - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بهذا التقرير؛

٢ - يشجع مجتمع المانحين الدولي على زيادة مساهماته لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وعلى الاستفادة الكاملة من قدرته على الإنجاز، وهي قدرة فريدة فعالة.

٤ نيسان/ابريل ١٩٩٥

٩/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بهذا التقرير؛

٢ - يناشد جميع البلدان والمنظمات المانحة، وغيرها من الأطراف المهتمة، تقديم تبرعات للصندوق؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على مواصلة تحسين تركيز الصندوق على التنمية المجتمعية، وهو ما ينبغي أن يتضمن تركيزا أشد على المشاريع التي تشمل السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك في سياق الولاية الموكلة إلى الصندوق.

٦ نيسان/ابريل ١٩٩٥

١٠/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع بالغ القلق ببياني مدير البرنامج ومديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أمام المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية ويعرب عن بالغ قلقه إزاء الوضع المالي والإداري الخطير في الصندوق؛

٢ - يحيط علما أيضا بالجهود التي يضطلع بها كل من مدير البرنامج ومديرة الصندوق للتصدي لتلك الاهتمامات؛

٣ - يطلب الى مدير البرنامج، أن يقوم بالتعاون مع مديرة الصندوق واللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) تقديم تحليل مفصل، في أسرع وقت ممكن، للأسباب التي أدت الى الوضع المالي والإداري في الصندوق ومداها والآثار المترتبة عليها، على جميع المستويات، فيما يتصل بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك بيان بميزانية مستحدثة للشؤون المالية للصندوق وتفاصيل عن تشغيل الاحتياطي التنفيذي للصندوق ومبادئ توجيهية ناظمة للوصول إليه؛

(ب) تقديم تقرير، في أسرع وقت ممكن، عن جميع المسائل المتعلقة بالخطوات المتخذة لتعزيز الإشراف المالي والإداري والتنظيمي على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بما في ذلك دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الإشراف والأنظمة؛

(ج) وضع خطة، دون إبطاء، تحدد الشؤون المالية والإدارية والتنظيمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أساس سليم، بما في ذلك الحاجة المحتملة الى إجراءات المجلس التنفيذي، وعرضها على المجلس في دورته العادية لعام ١٩٩٥؛

٤ - يقرر بأنه ينبغي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يقوم بإعادة النظر في عمليات الصندوق، بما في ذلك تكاليفه الإدارية، والتزاماته حسبما عرضت على المجلس التنفيذي، بما في ذلك جميع أنشطته المالية المتعلقة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كما ينبغي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يبذل كافة الجهود لتقليل حجم وعدد التزاماته ودفعاته وفقا لإيراداته المستقطة ويقدم تقارير عن تلك الجهود الى المجلس، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للصندوق فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

٥ - يقرر أيضا، استنادا الى المعلومات المقدمة الى المجلس التنفيذي بشأن الالتزامات والأنشطة المزمعة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، عدم دخول الصندوق اعتبارا من اليوم في أي التزامات جديدة قبل مداولات المجلس التنفيذي بشأن القضايا المتضمنة في الوثائق المطلوبة أعلاه؛

٦ - يطلب الى مدير البرنامج، أن يعقد، بالتعاون مع مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اجتماعا غير رسمي للمجلس التنفيذي في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ١٩٩٥ بغية تقديم تقرير مرحلي عن القضايا المذكورة أعلاه فضلا عن موجز لتقرير المراجعة الداخلية للحسابات؛

٧ - يطلب أيضا الى مدير البرنامج أن يبلغ مجلس مراجعي الحسابات برغبة المجلس التنفيذي، في ادراج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كأمر يتسم بالأولوية في برنامج عمله الحالي؛

٨ - يقرر النظر في اختصاصات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووسائل تمويله من أجل التقييم الخارجي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥؛

٩ - يقرر أيضا، في ضوء ما ذكر أعلاه وريثما تظهر نتيجة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تأجيل النظر في توجه الصندوق في المستقبل الى دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥

١١/٩٥ - برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/(الايدز/السيدا)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، معا وبالاشتراك مع الوكالات الأخرى المشتركة في رعاية البرنامج، على المشاركة بصورة نشطة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز/السيدا) وتقديم الدعم لمديرة البرنامج؛

٢ - يحيط علما مع الارتياح بإعلان مؤتمر قمة باريس، المعقود في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٣ - يحث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على اتخاذ كافة التدابير الملائمة في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/(الايدز/السيدا) لتنفيذ إعلان مؤتمر قمة باريس المعني بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الايدز/السيدا)؛

٤ - يطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يطورا استراتيجية من أجل تضمين العناصر المكونة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) في برامجهما وأنشطتهما العادية في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)؛

٥ - يحث مدير البرنامج على ضمان قيام الموظفين الفنيين الوطنيين المعنيين بفيروس نقص المناعة البشرية والتنمية المشار إليهم في الفقرة ٢٣ من قرار المجلس ٣٥/٩٣ بتنفيذ واجباتهم بالتعاون الوثيق ووفقا لأهداف

برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي تشترك في رعايته عدة منظمات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا).

٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥

١٢/٩٥ - المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير مدير البرنامج الوارد في الوثيقة DP/1995/19 وبالجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا؛

٢ - يرحب بإقامة صلة مؤسسية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بغرض التنسيق وتبادل المعلومات في المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا؛

٣ - يلاحظ، مع التقدير، العمل الذي يضطلع به صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا، الذي يقدم مساعدات قيمة لأقل البلدان نموا، ويطلب الى مدير البرنامج دراسة إمكانيات إعادة تنشيط الصندوق؛

٤ - يطلب الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد في توفير الدعم اللازم للأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات الذي سيجرى في عام ١٩٩٥ وفي تعبئة التمويل اللازم لمشاركة أقل البلدان نموا؛

٥ - يحث مدير البرنامج على ضمان تعزيز استئصال شأفة الفقر في الأنشطة المستقبلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما، إعطاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا، مراعيا في ذلك الالتزامات التي قدمت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

٦ - يطلب الى مدير البرنامج أن يبقي قيد الاستعراض النتائج التي تمخضت عنها مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة واستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل وآثار مداخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نموا، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس التنفيذي كلما اقتضى الأمر.

٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥

١٣/٩٥ - نظرة عامة على المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يشير الى أنه قام خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/L.2/Rev.1)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٥ (DP/1995/9)؛

اعتمد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالزيارات الميدانية التي يضطلع بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الواردة في المذكرة التي أعدتها أمانة المجلس التنفيذي (DP/1995/14)؛

أقر الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي، رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٥:	٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥:	٢٨ آب/اغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦:	١٦ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦:	٢٥ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦
الدورة السنوية لعام ١٩٩٦:	٢٠ - ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦*
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	(غير محدد)

وافق على المواضيع التي ستناقش في هذه الدورات بصورتها الواردة في المرفق؛

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج والمشاريع القطرية

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة بنن (DP/FPA/CP/148)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة جزر القمر (DP/FPA/CP/141)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة موريشيوس (DP/FPA/CP/143)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة موزامبيق (DP/FPA/CP/142)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة جمهورية السودان (DP/FPA/CP/145)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومات أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزباكستان (DP/FPA/CP/144)؛

وافق على تقديم المساعدة الى حكومة كمبوديا: تقديم دعم لإجراء تعداد وطني للسكان (DP/FPA/KHM/PROG/2) وللتعزيز المؤسسي وتحسين صحة الأسر عن طريق المباعدة بين الولادات (DP/FPA/KHM/PROG/1)؛

البندان ٢ و ٣: البرامج والمشاريع القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

وافق على المساعدة التي سيقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى حكومة تركيا (DP/FPA/CP/147)؛

وافق على المساعدة التي سيقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى حكومة اندونيسيا (DP/FPA/CP/146)؛

وافق على البرنامج القطري الخامس لتركيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (DP/FPA/CP/TUR/5)؛

وافق على إطار تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع اندونيسيا (DP/FPA/CP/INS/5) وأحاط علما بالمذكرة المقدمة من مدير البرنامج (DP/CP/INS/NOTE/5)؛

البند ٣: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرنامج القطري الأول لبيلاروس (DP/CP/BYE/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لاستونيا (DP/CP/EST/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لجمهورية القيرغيز (DP/CP/KYR/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول للاتفيا (DP/CP/LAT/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لليتوانيا (DP/CP/LIT/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لجمهورية مولدوفا (DP/CP/MOL/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لأوكرانيا (DP/CP/UKR/1)؛

وافق على البرنامج القطري الأول لأوزبكستان (DP/CP/UZB/1)؛

وافق على البرنامج القطري الخامس لبربادوس (DP/CP/BAR/5)؛

وافق على البرنامج القطري الثالث لجزر فرجن البريطانية (DP/CP/BVI/3)؛

أحاط علما بالتقرير المتضمن لمسح عام لاستعراضات منتصف المدة (DP/1994/17)

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لبنغلاديش (DP/1995/17/Add.1)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لتشاد (DP/1995/17/Add.2)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري السادس لغواتيمالا (DP/1995/17/Add.3)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لملاوي (DP/1995/17/Add.4)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الخامس لتونس (DP/1995/17/Add.5)؛

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقييم

أحاط علما بالتقرير السنوي عن التقييم (DP/1995/18)؛

البند ٥: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا

اتخذ المقرر ١٢/٩٥، المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥ المتعلق بأقل البلدان نموا؛

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة[أ]

البند ٧: برنامج الأمم المتحدة الانمائي: فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية، الموظفون الفنيون الوطنيون

اتخذ المقرر ١١/٩٥، المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥ المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة، المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

البند ٨ : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ١٠/٩٥ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

اتخذ المقرر ٩/٩٥ المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

اتخذ المقرر ٨/٩٥ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الشعب الفلسطيني؛

٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥

(أ) جرى في مشاورات غير رسمية تناول البند ٦ المتعلق بإطار فترة البرمجة المقبلة.

١٤/٩٥ - تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤: تقديم المساعدة الى رواندا

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على استمرار تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤، الذي يفسح المجال للمرونة في إنفاق الموارد القطاعية من موارد البرنامج القطري الثالث لرواندا ولنفقات إجمالية تصل الى ٧,٨ مليون دولار لتمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من مواصلة الاستجابة للاحتياجات المتنامية لحكومة رواندا لأغراض التعمير والتنمية.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٥/٩٥ - الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1؛

٢ - يطلب أن يلتزم برنامج المساعدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل بالمبادئ الواردة في الفصل الثاني من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يؤيد المخطط العام لبرنامج المساعدة المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يجب تنفيذه بما يتفق تماما مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٤ - يقر المجالات الأساسية لبرنامج الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية؛ والدعوة، ويطلب الى المديرة التنفيذية تركيز المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار المجالات الأساسية، مع التشديد على أن السياسات السكانية جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة وأن الحاجة تدعو إلى أن يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشركاء الآخرين في صياغة استراتيجياتها؛

٥ - يحيط علما بالنهج المقترح لتخصيص الموارد؛ ويدعو المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحسين النهج المقترح، استنادا إلى الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك الفقرات ١٤ - ١٤ و ١٤ - ١٥ و ١٤ - ١٦، وأيضا إلى المؤشرات النوعية والكمية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار التام الآراء التي أعربت عنها الوفود خلال الدورة الحالية، وضرورة إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا وأفريقيا؛ وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦؛

٦ - يشير إلى مقرر المجلس التنفيذي ١١/٩٥ ويؤكد، في سياق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، أهمية ادماج الجوانب المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي التقارير المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٨ - يطلب أيضا أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ مذكرة معلومات أساسية موجزة عما إذا كان ينبغي للمجلس النظر في الانضمام إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية؛

٩ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم مشروع بيان عن المهام التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، استنادا إلى التقرير الوارد في الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1، مع الأخذ في الاعتبار تماما المناقشة التي جرت داخل المجلس التنفيذي، بما في ذلك التعليقات التي أبديت عن زيادة تحسين وتحديد المجالات البرنامجية المختلفة وعن استخدام المصطلحات وما ورد في هذا المقرر.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٦/٩٥ - خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر مقترحات تخطيط الموارد البرنامجية المقدمة من المديرة التنفيذية والمبينة في الفقرات من ٧ إلى ١٥ في الوثيقة DP/1995/26، مع الأخذ في الاعتبار تماما الفقرة ٤ من المقرر ١٥/٩٥؛

٢ - يوافق على طلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية لعام ١٩٩٦ بمستوى معادل للموارد الجديدة القابلة للبرمجة لعام ١٩٩٦ والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٦٣ مليون دولار؛

٣ - يقر استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩: ٢٨٠ مليون دولار لعام ١٩٩٧؛ و ٢٩٨ مليون دولار لعام ١٩٩٨؛ و ٣١٩ مليون دولار لعام ١٩٩٩؛

٤ - يقر أيضا استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل المتعدد الأطراف: ١٥ مليون دولار سنويا للأعوام من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٧/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيل التقريرين المقدمين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بتعليقات المجلس التنفيذي؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكفلا أن تتناول التقارير التي تقدم في المستقبل بشأن تنفيذ استعراض السياسات الذي يُجرى مرة كل ثلاث سنوات معالجة أكثر دقة للمشاكل والفرص التي تم تحديدها، لا سيما على الصعيد الميداني، وأن تتضمن أية توصيات مناسبة وأية طلبات للحصول على المشورة من المجلس التنفيذي؛

٣ - يطلب كذلك إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يبحثا مع المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مسألة إعداد تقرير مشترك بشأن تنفيذ استعراض السياسات الذي يجرى مرة كل ثلاث سنوات لكل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لليونيسيف على أن يتضمن فرعا مشتركا وفرعا لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على التوالي.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٨/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يأذن لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالمضي في برنامجه تمشيا مع الإسقاطات المبينة في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33 وذلك رهنا بالشروط التالية:

(أ) زيادة تخفيض النفقات الإدارية إلى حد يتماشى على نحو أكبر مع أنشطة المشاريع التي يقوم بها مع مراعاة ضرورة محافظة الصندوق على قدرة حرجة؛

(ب) إبقاء إسقاطات الإيرادات قيد الاستعراض، واتخاذ الخطوات الضرورية في حال هبوط الإسقاطات بنسبة ١٠ في المائة دون الحدود الواردة في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33 وإبلاغ المجلس بها؛

(ج) القيام في أقرب وقت ممكن بوضع إجراءات مالية وبرنامجية فعالة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بما في ذلك الإجراءات التي أوصى بها مراجعو الحسابات الداخليون والخارجيون وإبلاغ المجلس التنفيذي بها في موعد لا يتعدى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

٢ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن ينفذا التوصيات الواردة في رسالة مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالإدارة وإبلاغ المجلس بتنفيذها في التقارير المطلوبة في الفقرة ١٣ من هذا المقرر؛

٣ - ويطلب أيضا إلى مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن تضطلع شخصيا باستعراض دوري للبيانات المالية المحددة في الفقرة ٥٩ من الوثيقة DP/1995/33؛

٤ - يأذن باستخدام أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما لا يتعدى الحدود المبينة في الفقرة ٥ أدناه، لتغطية النقص النقدي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويطلب إلى مدير البرنامج أن ينشئ لهذا الغرض مرفق تسليف للصندوق على أساس الحسابات المشتركة بين الصناديق وأن يُحمِّل الصندوق الإنمائي للمرأة تكاليف الفوائد مقابل استخدام هذا المرفق على أساس ألا ينشأ عن ذلك أي ربح أو خسارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يقرر عدم إمكانية استخدام مرفق التسليف هذا لأي التزامات جديدة يعقدها الصندوق الإنمائي للمرأة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وقصر استخدامه للالتزامات السابقة على الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ بسحب مبلغ لا يتجاوز ٤,٥ مليون دولار كحد أقصى شريطة أن يُبلِّغ مدير البرنامج فورا عن المبالغ المسحوبة إذا تجاوزت ٣ ملايين دولار؛

٦ - يُعلق الاحتياجات بالنسبة للاحتياطي التشغيلي إلى أن تصبح الحالة المالية للصندوق قائمة على أساس سليم، وذلك رهنا بالشرطين التاليين:

(أ) أن يعمل الصندوق الإنمائي للمرأة على أساس تمويل كامل بالنسبة لجميع الالتزامات الجديدة المعقودة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، على نحو يكفل تغطية المبلغ الإجمالي لهذه الالتزامات الجديدة من موارده الخاصة، مع الإقرار له في الوقت نفسه بجواز السحب من مرفق التسليف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند الاقتضاء، في إطار الحدود المبينة في الفقرة ٤ أعلاه، وذلك لتغطية الالتزامات المالية المعقودة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

(ب) أن يواصل الصندوق الإنمائي للمرأة حساب احتياطي تشغيلي افتراضي من أجل كفالة شفافيته المالية وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس؛

٧ - ينظر بقلق لعدم وجود توضيح مقنع وفي الوقت المناسب للطريقة التي سُحبت بها أموال من الاحتياطي التشغيلي خلال عام ١٩٩٤ ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم توضيح عن ذلك في أقرب وقت ممكن؛

٨ - يقرر عدم إعادة سلطة التمويل الجزئي أو آلية الاحتياطي التشغيلي إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى أن تُستعرض آليات الرقابة ذات الصلة استعراضا متعمقا ويُعمل بإجراءات جديدة تكفل، في جملة أمور، حساب مستويات الاحتياطي بكل دقة واستكمالها بانتظام، ويتم إنشاء نظام لتوفير إنذار مبكر قبل وقت كاف لأي عمليات سحب من الاحتياطي قد تجرى في المستقبل؛

٩ - يطلب إلى مدير البرنامج استكشاف إمكانية تولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ذات الصلة و/أو المشاركة في تمويلها؛ وذلك في إطار خطط وأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات المتلقية؛

١٠ - يؤكد على أهمية إقامة وتمتين أواصر الصلة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويطلب إلى مدير البرنامج ومديرة الصندوق الإنمائي للمرأة أن يضمّنا تقاريرهما المقبلة المقدمة إلى المجلس التنفيذي معلومات عن هذه الصلة؛

١١ - يؤيد اقتراح مدير البرنامج بأن ينقل موظف من شعبة الشؤون المالية التابعة للبرنامج الإنمائي إلى الصندوق الإنمائي للمرأة للمساعدة في رصد أموال المشاريع على أن يرفع الموظف تقاريره إلى شعبة الشؤون المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى صندوق المرأة الإنمائي، دون مساس باستقلالية الصندوق الإنمائي للمرأة ودون زيادة النفقات الإدارية للصندوق.

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يطبق نظامه الجديد للإدارة المالية للمشاريع في أقرب وقت ممكن متضمنا تحسينات تتيح إمكانية تسجيل الأنشطة قيد الدراسة، والميزانيات الاعتبارية، ويدعو إلى أن يكون نظام الإدارة المالية للمشاريع، في أول فرصة ممكنة، نظاما مشتركا للمعلومات لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يحل محل نظام إدارة الميزانية المعمول به في الصندوق؛

١٣ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يبلغه بالتدابير المتخذة فور تحديد الجهة المسؤولة عن الحالة المالية الراهنة لصندوق المرأة الإنمائي، وبالخطوات المتخذة لوضع خطوط واضحة للمساءلة ضمن الصندوق وبين البرنامج الإنمائي والصندوق على السواء؛

١٤ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج ومديرة الصندوق الإنمائي للمرأة أن يقدما تقارير مرحلية شفوية أو مكتوبة، حسب الاقتضاء، عن تنفيذ هذا المقرر إلى أي دورة يعقدها المجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٩/٩٥ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نحو ما أوصت به اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩؛

٢ - يؤكد من جديد الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في زيادة الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على السواء بوصفهما وسيلتين ديناميتين لتوسيع نطاق التعاون بين الجنوب والجنوب؛

٣ - يرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة الانمائي الرامية إلى تعزيز المزيد من التوجه الاستراتيجي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق تركيز البرنامج الحالي على الأنشطة الشديدة الأثر؛

٤ - يدعو مدير البرنامج إلى اتخاذ الاجراءات الملائمة فيما يتعلق بتعزيز وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٤١، الذي يدعو جميع الأطراف المشتركة في جهود التنمية إلى إيلاء خيار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية "الاعتبار الأول" في أنشطة التعاون التقني؛

٥ - يدعو مدير البرنامج كذلك إلى أن يكفل قيام الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور نشط داخل منظومة الأمم المتحدة في جهد يرمي إلى توسيع نطاق تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتنفيذ الفعال للاستراتيجية المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع السعي إلى تخفيض تكلفة تنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢٠/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على إطلاق صفة الممثلين المقيمين لصندوق الأمم المتحدة للسكان على المديرين القطريين المقيمين التابعين للصندوق؛

٢ - يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الجزء الخاص بأنشطته التنفيذية والجمعية العامة بإقرار هذا الاتفاق، على أن يكون مفهوما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون مع المنسقين المقيمين للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ودعمهم بنشاط، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ وأيضا شريطة ألا يؤدي هذا الاتفاق إلى زيادة النفقات الادارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢١/٩٥ - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المتعلق بالمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات والوارد في الوثيقة DP/1995/24/Part.II؛

٢ - يطلب الى المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، وفي سياق برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بين الأقطار، اقتراحا باستمرار المبادرة العالمية لما بعد عام ١٩٩٥، وأن يدرج، في هذا الاقتراح، مخططا بالأهداف والأساليب والإجراءات المتعلقة بإمكانية وضع ترتيب في المستقبل بشأن وسائل منع الحمل على الصعيد العالمي؛

٣ - يطلب أيضا الى المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، تقريرا يتضمن إعادة تقييم الدور المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل والوفاء بها والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢٢/٩٥ - مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مبادرات من أجل التغيير

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقدم الذي أحرز في أعقاب اتخاذ مقرره ١٤/٩٤؛

٢ - يرحب بعملية التشاور التي ذكرها مدير البرنامج في البيان الذي أدلى به في ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٩٥ بغية زيادة توضيح وتحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضوء "مبادرات من أجل التغيير"، ويطلب الى مدير البرنامج أن يقدم إليه تقريرا بهذا الشأن؛

٣ - يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقوم من خلال عملية "مبادرات من أجل التغيير"، وفي إطار الأهداف ومجالات الأولوية التي وافق عليها المجلس في مقرره ١٤/٩٤، ومراعيا القضاء

على الفقر باعتباره الموضوع الذي له الأولوية العليا في البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتركيز على مجالات يتمتع فيها بميزة نسبية يمكن التدليل عليها، ولا سيما مجال بناء القدرة؛

٤ - يحيط علما بصياغة خطة استراتيجية كوسيلة لتحسين إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولتنفيذ "مبادرات من أجل التغيير"، ويتطلع الى أن يقدم مدير البرنامج الى المجلس التنفيذي في أول اجتماع يعقده في عام ١٩٩٦، استعدادا لاتخاذ قرار نهائي في اجتماعه السنوي في عام ١٩٩٦، نسخة موجزة مستوفاة تشتمل، في جملة أمور، على العناصر التالية:

(أ) بيان مهمة موجز يتضمن جميع المهام الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضوء الأهداف ومجالات الأولوية الواردة في المقرر ١٤/٩٤؛

(ب) تسلسل واضح للأهداف التنفيذية مصمم بحيث يتيح ترجمة مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى إجراءات عملية؛

(ج) خطة عمل شاملة تضم مؤشرات لتحقيق الأهداف مرتبطة بفترات زمنية محددة، ونظام لإبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام عن التقدم المحرز.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢٣/٩٥ - ترتيبات البرمجة اللاحقة

إن المجلس التنفيذي،

أولا - مبادئ لدورة البرمجة[1]

١ - يؤكد من جديد المبادئ المتعلقة بأحقية جميع البلدان المتلقية على أساس السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية لنظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تشمل، في جملة أمور، العالمية، والحيدة وتعدد الأطراف، والطابع الطوعي والمانح للمساعدات، والقدرة على الاستجابة لاحتياجات جميع البلدان المتلقية طبقا للسياسات والأولويات الخاصة بها في مجال التنمية؛ ويعترف، في هذا السياق، بالمبادئ التي تنطوي عليها أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشمل التدرج والحياد والشفافية وامكانية التنبؤ بتدفق الموارد بالنسبة لجميع البلدان المتلقية، لا سيما البلدان النامية؛

---

(١) استندت المناقشات التي أفضت الى اتخاذ هذا المقرر الى المعلومات التي أتيحت للمجلس التنفيذي في الوثائق DP/1994/20؛ و DP/1994/39؛ و DP/1994/59؛ و DP/1995/3؛ و DP/1995/15؛ و DP/1995/32.

٢ - يشدد على ضرورة وجود زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به وبما يتفق مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية؛

٣ - يعترف بأن التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة يتطلب المرونة والشفافية من أجل زيادة توافر الموارد والكفاءة في تخصيصها، وبأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل اعطاء أولوية لأقل البلدان نموا وبلدان الدخل المنخفض، لا سيما في افريقيا، ويستخدم الموارد، تمشيا مع المقرر ١٤/٩٤، في دعم الأولويات الإنمائية التي تحددها البلدان المتلقية ذاتها، وبما يتفق معها، مع مراعاة ضرورة توفير الحوافز اللازمة لتحقيق أكبر أثر ممكن لبرامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة فعاليتها؛

٤ - يقرر تحسين مجالات تركيز الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق تنفيذ الأهداف الثلاثة مجالات الأولوية الأربعة[٢]، المحددة في مقرر المجلس ١٤/٩٤، مع الاعتراف بوجه خاص بأنه ينبغي أن يكون للقضاء على الفقر الأولوية الرئيسية في أنشطة البرنامج، والأخذ في الاعتبار زيادة إيضاح وتحسين دور البرنامج على النحو الوارد في المقرر ٢٢/٩٥ بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يؤكد أن أولويات التنمية الوطنية هي المحدد الرئيسي للبرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يجب أن تظل موجهة لخدمة البلدان، وأن البلدان المتلقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صياغة أطر التعاون القطري بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - يؤكد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كبرنامج تنفيذي موجه نحو البلدان، ويشدد، في هذا السياق، على ضرورة تحسين الوظيفة التنفيذية للمنسق المقيم على المستوى القطري بالتعاون مع الحكومة المعنية وتعزيز لا مركزية السلطة الممنوحة على المستوى الميداني بغية مضاعفة أثر منظومة الأمم المتحدة الى أقصى حد في العملية الإنمائية؛

---

(٢) الأهداف الثلاثة التي أقرت في المقرر ١٤/٩٤ هي: تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية البشرية المستدامة؛ ومساعدة أسرة الأمم المتحدة على أن تصبح قوة موحدة وقوية للتنمية البشرية؛ وتركيز موارد برنامج الأمم المتحدة على تقديم أقصى المساهمات في برامجه القطرية الى بلدان البرنامج في اطار الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة.

ومجالات الأولوية الأربعة التي تم إقرارها في المقرر ١٤/٩٤ هي: القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتجديد البيئة والنهوض بالمرأة.

ثانيا - تعبئة الموارد

٧ - يقرر أن يعتمد، لأغراض التخطيط الرقم الأولي الذي يبلغ ٣,٣ من بلايين الدولارات للموارد الأساسية لفترة السنوات الثلاث التي تبدأ في عام ١٩٩٧، ويطلب من مدير البرنامج أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لكي يؤمن على الأقل تلك الموارد المالية المقدرة؛

٨ - يؤكد ضرورة أن تظل زيادة التبرعات المقدمة للموارد الأساسية هي الجهد الرئيسي لجميع المانحين، لا سيما المانحين التقليديين ولجهود مدير البرنامج في تعبئة الموارد والرامية الى توسيع نطاق قاعدة الموارد بما في ذلك جلب مانحين جدد كمساهمين أساسيين؛

٩ - يعترف أيضا بأهمية الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف ومصادر التمويل غير التقليدية بوصفها آلية لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكملة للوسائل التي يتبعها من أجل تحقيق الأهداف والأولويات على النحو المحدد في المقرر ١٤/٩٤؛

١٠ - يحث مدير البرنامج على استكشاف مزيد من مصادر التمويل غير التقليدية كالمصارف متعددة الأطراف والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، من أجل تعبئة موارد اضافية للبرنامج؛

ثالثا - ترتيبات البرمجة

١١ - يقبل من حيث المبدأ خطة السنوات الثلاث المتجددة للتخطيط على النحو المقترح في الوثيقة DP/1995/32؛

١٢ - يقرر أن تضع الحكومات المتلقية، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأطر الجديدة للتعاون القطري (البرامج القطرية)، وأن تقدم هذه الأطر الى المجلس التنفيذي لإقرارها؛ ويقرر كذلك أن ينظر في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، في مشاركة المجلس في عمليات واجراءات البرمجة؛

١٣ - يعترف بالصلة القائمة بين أطر التعاون القطري والخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان المتلقية وكذلك مع المذكرة القطرية للاستراتيجيات التي تضعها البلدان المعنية كإطار عام للتعاون الدولي لأغراض التنمية، وعلى أساس أن الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنسيق جميع أنواع المساعدة وفقا للأولويات والاستراتيجيات الوطنية؛

١٤ - يقرر أن تكون صياغة أطر التعاون القطري وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، لا سيما التركيز على النهج البرنامجي والتنفيذ الوطني وتحسين آليات الرصد والتقييم؛

رابعا - آلية التمويل

١٥ - يقرر الأخذ برقم جديد مستهدف ثلاثي المستوى أكثر مرونة لتوزيع الموارد على المستوى القطري من المخطط الأساسي لتخصيص الموارد؛

١٦ - يقرر أن تكون معايير تحديد استحقاق الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي نفس المعايير المعمول بها بالنسبة لجميع الموارد الأساسية القابلة للبرمجة؛

١٧ - يقر المخصصات الواردة في الجدول المرفق[٣] فيما يتصل بالموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٨ - يقر المبادئ التوجيهية الأساسية التالية تخصيص الموارد تحت البند ١-١-٢ في الفقرة ١٣ من هذا المقرر:

(أ) حسبما بيَّن مدير البرنامج، فإنه من أجل أغراض التخطيط الأولي، وبافتراض توافر برامج جيدة، يكون المبلغ المخصص لأي بلد تحت البند ١-١-٢ مساو نسبيا على وجه التقريب (كما هو مبين في الجدول المرفق) لما يحصل عليه هذا البلد تحت البند ١-١-١؛

(ب) ينبغي أن تتسم عملية تخصيص الموارد بالشفافية وأن تتطابق مع التوجه العام المتعلق بالقضاء على الفقر الذي ينعكس في المخصص المتعلق بالبلدان منخفضة الدخل وأقل البلدان نموا والوارد في الفقرة ٢٤ من هذا المقرر، ولكي يعكس أيضا نفس التوزيع الاقليمي المتبع في البند ١-١-١؛

(ج) تكون ترتيبات البرمجة فيما يتعلق بالبندين ١-١-١ و ١-١-٢ واحدة؛

(د) الحاجة الى تأمين استفادة البلدان، ذات القدرة المحدودة في صياغة البرامج، استفادة كاملة من البند ١-١-٢، في جملة أمور، من بينها تعزيز قدرتها على تصميم البرامج وتنفيذها لتعزيز استفادتها من هذا البند؛

(هـ) ضرورة أن تحتفظ البلدان التي تحصل على مخصصات أقل من ٠٠٠ ٣٠٠ دولار سنويا تحت البند ١-١-١ بحد أدنى من كتلة الموارد الحرجة عن طريق المخصصات الواردة في البند ١-١-٢ بما يتفق مع أحقيتها في الحصول على هذه الموارد؛

---

(٣) ستطبق الأنصبة الفردية من الموارد الإجمالية الواردة في الجدول المرفق، على إجمالي الموارد المتاحة خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٩، باستثناء ما ورد منها في البنود ٢-١ و ٢-٣ و ٤-١ و ٤-٢، وذلك رهنا بإجراء مزيد من المداولات فيما يتعلق بتقديم تقديرات الميزانية لفترة السنتين للمجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

(و) أهمية جودة البرامج، بما في ذلك مدى استهداف مقترحات البرامج تعزيز الأنشطة ذات التأثير الكبير في مجالات تركيز التنمية البشرية المستدامة الواردة في المقرر ١٤/٩٤، لا سيما القضاء على الفقر؛ والبيئة المواتية اللازمة لتحقيق هذا الهدف؛

(ز) ضرورة أن يتم معالجة مخصصات الموارد تحت البند ١-١-١ والبند ١-١-٢ في آن واحد، مع الاعتراف بأهمية كفالة استجابة البرامج الممولة في إطار البند ١-١-٢ للبرامج والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ح) ضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة والفرص المتاحة لبناء القدرات التي قد تنشأ في البلدان كل على حدة؛

(ط) ضرورة تعزيز الحوار في مجال السياسات العامة فيما يتعلق بتخصيص موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك ضمان التعاون الوثيق بين الحكومات والممثلين المقيمين وبرنامج في اتخاذ القرارات المتصلة بتخصيص الموارد؛

(ي) ضرورة تطوير زيادة القدرات على كافة المستويات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل ادارة البرامج؛

(ك) ضرورة زيادة سلطة الممثل المقيم في الموافقة على البرامج والمشاريع على الصعيد القطري بالاشتراك مع الحكومة المعنية ومساءلة الممثل المقيم عن هذه المشاريع والبرامج.

١٩ - يقرر نسبة إضافية قدرها ٠,٥ في المائة من الموارد الإجمالية المخصصة لأوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة في ضوء الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيتم الحصول على الموارد المطلوبة على النحو التالي: ٠,٢ في المائة من البند ١-٢؛ و ٠,١٥ في المائة من البند ٢-٢؛ و ٠,١٥ في المائة من البند ٢-٣.

٢٠ - يأذن لمدير البرنامج، مع مراعاة الاستنتاج ٦/٩٠ للجنة البرنامج والميزانية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في دورتها السابعة عشرة، بتخصيص مبلغ ٣ ملايين دولار لسنة ١٩٩٧، على أساس استثنائي وغير متكرر، لتيسير إنهاء تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج المديرين القطريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية بيسر وعلى مراحل، ولتمكين تلك المنظمة من مواصلة تقديم خدماتها الأساسية لدعم الأولويات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان خلال دورة ميزانيتها لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

الجدول

		المخصصات خلال الدورة الخامسة		النسبة المئوية المقترحة للمخصصات للفترة التالية
		بملايين الدولارات	نسبة مئوية	نسبة مئوية
١-٠	البرامج/المشاريع			
	على الصعيد القطري			
١-١	هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية			
١-١-١	الموارد المخصصة مباشرة للبلدان	٥٢٦	٥٣,٥	٣٠,٠
١-١-٢	الموارد المخصصة إقليميا قصد الاستخدام القطري لاحقا	-	-	٢٠,٠
١-١-٣	الموارد المخصصة للتنمية في البلدان التي تمر بحالات استثنائية	١٣	١,٣	٥,٠
		٥٣٩	٥٤,٨	٥٥,٠
	على الصعيد المشترك بين الأقطار			
١-٢	الأنشطة الإقليمية	٥٦	٥,٧	٧,٦
١-٣	الأنشطة العالمية والأقاليمية والخاصة	٢٥	٢,٥	٤,٢
		٨١	٨,٢	١١,٨
	الأنشطة الأخرى			
١-٤	التقييم	١	٠,١	٠,٣
١-٥	المواد الخاصة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٢	٠,٢	٠,٥
١-٦	الموارد المخصصة للتنفيذ	٥٥	٥,٦	٣,٠
		٥٨	٥,٩	٣,٨
	المجموع الفرعي	٦٧٨	٦٨,٩	٧٠,٦
٢-٠	وضع البرامج والخدمات التقنية			
٢-١	أنشطة البرنامج الإنمائي لدعم ووضع البرامج	٣٣	٣,٣	٣,٠
٢-٢	دعم منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج	١٦	١,٦	٢,٠
٢-٣	خدمات الدعم التقني المقدمة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة	١١	١,١	١,٦
٢-٤	الأنشطة الأخرى	٣٥	٣,٥	-
	المجموع الفرعي	٩٥	٩,٥	٦,٦

		المخصصات خلال الدورة الخامسة		النسبة المئوية المقترحة للمخصصات للفترة التالية
		بملايين الدولارات	نسبة مئوية	نسبة مئوية
٣-٠	الدعم المقدم لمنظومة الأمم المتحدة وتنسيق المعونة			
٣-١	دعم البرنامج المقدم للمنسق المقيم/تنسيق المعونة	-	-	١,٧
٣-٢	الدعم المقدم للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٤٣	٤,٤	٤,٣
	المجموع الفرعي	٤٣	٤,٤	٦,٠
٤-٠	ميزانية فترة السنتين			
٤-١	مقر البرنامج الإنمائي	٧٠	٧,١	٦,٨
٤-٢	المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي	١٠٠	١٠,١	١٠,٠
	المجموع الفرعي	١٧٠	١٧,٢	١٦,٨
	المجموع	٩٨٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠

خامسا - توزيع الموارد

٢١ - يوافق على المنهجية المتبعة في توزيع الموارد على البرامج القطرية على النحو المبين في الفقرتين ٧٤ و ٧٥ من الوثيقة DP/1995/32، بما في ذلك السمات التالية التي وردت في الفصل الخامس من الوثيقة DP/1995/32: نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، ومجموع السكان، باستخدام معاملات الترجيح وبيانات عام ١٩٩٤ (أو آخر التقديرات لها)؛ وإلغاء النقاط التكميلية؛ وزيادة عتبات التخرج؛ وتعديل الحدود الدنيا[٤]؛ ومعدل منح مناسب لأقل البلدان نموا بما يتمشى مع الاحتياجات المذكورة في الفقرة ٢٤؛

٢٢ - يحيط علما بتوزيع الموارد المبين في الجدول ٤، العمود ٦ من الوثيقة DP/1995/32، مع الاعتراف بأن هذه تقديرات أولية سيتم استكمالها باستخدام بيانات عام ١٩٩٤؛ ويطلب أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ الهدف النهائي لتخصيص الموارد من الأرقام الأساسية الواردة في إطار البند ١-١-١ لكل بلد من البلدان المتلقية؛

٢٣ - يقرر أن تستمر البلدان التي تتجاوز عتبات تخرجها خلال أي سنة من سنوات الدورة القادمة ضمن البلدان المتلقية لفترة ثلاث سنوات بعد تلك السنة على أن يتم تدريجيا خلال تلك السنوات إنهاء الرقم المستهدف لها في تخصيص الموارد من الأموال الأساسية؛

٢٤ - يقرر أن يضمن مدير البرنامج، كهدف محدد، تخصيص ٨٨ في المائة من جميع الأرقام المستهدفة لعمليات توزيع الموارد من الأموال الأساسية لصالح البلدان ذات الدخل المنخفض و ٦٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا، ويحث مدير البرنامج مراعاة هذه الأهداف في جميع الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢٥ - يأذن لمدير البرنامج خلال فترة البرمجة، بتنقيح مستويات البرمجة المأذون بها صعودا أو هبوطا على أساس تناسبي، إذا ما تجاوزت تقديرات الموارد المتاحة الرقم المستهدف الوارد في الفقرة ٧ من هذا المقرر، أو نقصت عن هذا الرقم المستهدف؛

---

(٤) هناك ٩٠ في المائة من البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولارا؛ و ٨٠ في المائة من البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين ٧٥٠ دولار و ١ ٥٠٠ دولار؛ و ٧٠ في المائة من البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين ١ ٥٠٠ و ٤ ٧٠٠ دولار و ٦٠ في المائة من البلدان التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٤ ٧٠٠ دولار.

٢٦ - يطلب الى مدير البرنامج أن يقدم سنويا الى المجلس التنفيذي لاتخاذ الإجراء المناسب، تقريرا عن إدارة ترتيبات البرمجة وعن عمليات التوزيع الفعلي للموارد المخصصة لكل بلد؛

سادسا - الاستعراض الذي سيجريه المجلس التنفيذي

٢٧ - يقرر أن يطبق هذا المقرر خلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٥ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧ فيما يتعلق ببرمجة الأنشطة للسنوات من ١٩٩٧ فصاعدا، بغية تمكين مدير البرنامج من تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتغيير ودعم الجهود الوطنية الرامية الى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

٢٨ - يطلب الى مدير البرنامج أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ تقريرا مؤقتا عن تنفيذ ترتيبات البرمجة. وسيتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة المضطلع بها ومقدار الموارد المالية المتصلة بها، وتبرير الأنشطة المضطلع بها في إطار البندين ١-١-٢ و ١-١-٣؛

٢٩ - يقرر إجراء استعراض واسع النطاق للفترة التمهيدية الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩٥ الى حزيران/يونيه ١٩٩٧ بغرض تقييم التجربة وتحديد التغييرات التي قد تكون ضرورية لترتيبات البرمجة اللاحقة.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢٤/٩٥ - استعراض المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يشير الى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ١٩٩٥ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/L.3)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/16)؛

اعتمد الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥:	١١-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦:	١٦-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦:	٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦
الدورة السنوية لعام ١٩٩٦:	حزيران/يونيه ١٩٩٦
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في هذه الدورات على النحو الوارد في المرفق؛

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج

أحاط علما بالتقرير السنوي لعام ١٩٩٤ الذي قدمته المديرة التنفيذية (DP/1995/24/Part I)؛

اتخذ المقرر ١٤/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن تنفيذ المقرر ٢٥/٢٤: تقديم المساعدة الى رواندا؛

اتخذ المقرر ١٥/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

اتخذ المقرر ١٦/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية؛

اتخذ المقرر ٢٠/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية؛

اتخذ المقرر ٢١/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ المتعلق بالمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية (DP/1995/27)؛

البند ٣: البرامج القطرية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان

وافق على زيادة صلاحية تمويل البرنامج القطري لناميبيا (DP/1995/28)؛

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ المقرر ١٧/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧؛

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1995/24/Part III) وتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1995/30/Add.3) عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وقرر إحالتهما الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بالتعليقات التي أبداها المجلس التنفيذي؛

البند ٥: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات مشفوعا بالتعليقات التي أبديت بهذا الشأن (DP/1995/29)؛

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٤: مقدمة (DP/1995/30)؛ سجل البرامج الرئيسية (DP/1995/30/Add.1)؛ المرفق الاحصائي (DP/1995/30/Add.2)؛ تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1995/30/Add.4)؛ العقود المقدمة من الباطن والمعدات الرئيسية التي صدرت بشأنها أوامر (DP/1995/30/Add.5)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (DP/1995/35)؛

البند ٧: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنفيذ المقرر ١٤/٩٤

اعتمد المقرر ٢٢/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن المبادرات من أجل التغيير؛

البند ٨: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

اعتمد المقرر ٢٣/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة اللاحقة؛

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اعتمد المقرر ١٨/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اعتمد المقرر ١٩/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة (DP/1995/L.5)؛

البند ١١: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/37)؛

البند ١٢: تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالتنمية البشرية (DP/1995/34)؛

البند ١٣: مسائل أخرى

أحاط علما بتغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ليصبح "مكتب مكافحة التصحر والجفاف" مع الاحتفاظ بالمختصر "UNSO" في جميع اللغات.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢٥/٩٥ - البرامج المشتركة بين الأقطار

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير (DP/1995/47/Add.1-6)؛

٢ - يؤكد أن مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ ينبغي أن يكون أساس التركيز والتماسك لجميع البرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية المقبلة الذي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يشجع مدير البرنامج على استمرار التوجه نحو النهج البرنامجي بتشجيع الإقلال من عدد التدخلات وزيادة حجمها، لدعم أهداف محددة بوضوح على الأصعدة الإقليمي والأقاليمي والعالمي؛

٤ - يؤكد الحاجة إلى زيادة قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على كفالة تحسين تصميم البرامج المشتركة بين الأقطار وتنفيذها، وتعزيز الصلات بين البرامج الوطنية والبرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية ذات الصلة وذلك لتحسين تأثير جميع هذه البرامج؛

٥ - يشجع مدير البرنامج على تحديد وتحسين امتلاك عناصر البرامج الإقليمية على الأصعدة دون الإقليمي والإقليمي والوطني، بطريقة أكثر انتظاما من خلال الإدارة اللامركزية للأنشطة، وزيادة الاستعانة بالكيانات الإقليمية والوطنية في تنفيذ وإقامة الروابط المشار إليها أعلاه؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يكفل أن تستند صياغة البرامج الاقليمية والأقاليمية والعالمية المقبلة التي تنفذ بدعم من البرنامج الإنمائي إلى نهج يركز على النتائج، وذلك بغية تحسين تأثير هذه البرامج والأخذ بمعايير واضحة للأداء لإتاحة الفرصة لتقييم فعاليتها؛

٧ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج أن يقوم بتحسين جهود تعبئة الموارد في جميع المجالات، بما في ذلك البرامج المشتركة بين الأقطار.

١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥

٢٦/٩٥ - المسائل المتصلة بدورة البرمجة الخامسة: حساب مكافأة الاستقلال

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن أهلية الحصول على مكافأة الاستقلال (DP/1995/46)، الذي يتضمن، في جملة أمور، المذكرة الداخلية لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية؛

٢ - يأخذ في اعتباره أن الدول التالية قد حققت الاستقلال خلال دورة البرمجة الخامسة: أذربيجان، أرمينيا، إريتريا(أ)، اوزبكستان، بالاو، البوسنة والهرسك، تركمانستان، جمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، سلوفينيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا،

٣ - يشير في هذا السياق إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د-٢٥)، ولا سيما الفقرة ١٦ من مرفقه؛ وإلى مقرر مجلس الإدارة ٤٣/٧٦، ولا سيما الفقرة (ب) منه، التي أنشأ فيها المجلس مكافأة الاستقلال؛ ومقرر مجلس الإدارة ٣٤/٩٠، الذي قرر فيه المجلس إطار دورة البرمجة الخامسة؛

٤ - يقرر أن البلدان المذكورة في مرفق هذا المقرر مؤهلة للحصول على مكافأة الاستقلال؛ وأن تمول هذه المكافأة مباشرة من موارد الدورة الخامسة، في حدود المبالغ الواردة في العمود ٤ من المرفق، شريطة الوفاء بالاعتمادات القائمة المخصصة للبرامج القطرية والبرنامج المشترك بين الأقطار وفاء تاما.

٥ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج القيام لاحقا بالإفراج عن مبالغ المكافآت المتبقية الواردة في العمود ٥ من مرفق هذا المقرر إلى حد لايتجاوز المستويات التي يتمكن رصيد الموارد القابلة للبرمجة من استيعابها في نهاية الدورة الخامسة.

٦ - يؤكد على أن الموارد المخصصة لهذه المكافأة يجب أن تستمد من موارد الدورة الخامسة وأن تقيد على حساب احتياطي الموارد غير المخصصة الذي تم إنشاؤه بداية، في الفقرة ١٩ من مقرر مجلس الإدارة ٣٤/٩٠؛ وأن مبالغ المكافأة المتبقية التي ظلت دون تمويل في نهاية الدورة لن ترحل إلى فترة البرمجة التالية؛

٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦.

١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥

(أ) سميت كأحد أقل البلدان نموا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

المرفق

حساب مكافأة الاستقلال للبلدان التي منحت مركز المستفيد أثناء دورة البرمجة الخامسة

(بملايين الدولارات)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
المستفيد الجديد	المقرر	أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة	مكافأة الاستقلال[أ]	المتاح فورا (الفقرة ٤ من المقرر[ب])	الرصيد المتبقي (٣) - (٤) (الفقرة ٥ من المقرر)
أرمينيا	٢٩/٩٢	٠,٥٩٥	٠,٥٨٩	٠,١٣٠	٠,٤٦٠
أذربيجان	٢٩/٩٢	١,٤٤٨	٠,٧١٧	٠,١٧٢	٠,٥٤٥
كازاخستان	٢٩/٩٢	٢,٦٠٨	٠,٩٨١	٠,٢٣٠	٠,٦٦١
قيرغيزستان	٢٢٩/٩٢	٢,٧٥٢	٠,٩١٣	٠,٢٣٨	٠,٦٧٥
جمهورية مولدوفا	٢٩/٩٢	١,٠٤٥	٠,٦٥٧	٠,١٥٢	٠,٥٠٥
تركمانستان	٢٩/٩٢	١,٨٦٦	٠,٧٨٠	٠,١٩٣	٠,٥٨٧
أوزبكستان	٢٩/٩٢	٦,٢٨٣	١,٤٤٢	٠,٤١٤	١,٠٢٨
البوسنة والهرسك	٣/٩٣	٠,٦٠٠	٠,٥٩٠	٠,١٣٠	٠,٤٦٠
كرواتيا	٣/٩٣	٠,٦١٥	٠,٥٩٢	٠,١٣١	٠,٤٦٢
جورجيا	٣/٩٣	٠,٥٢٥	٠,٥٧٩	٠,١٢٦	٠,٤٥٣
سلوفينيا	٣/٩٣	٠,٤٤٤	٠,٥٦٧	٠,١٢٢	٠,٤٤٤
طاجيكستان	٣/٩٣	٣,٤٣٤	١,٠١٥	٠,٢٧٢	٠,٧٤٣
إريتريا	٢٢/٩٣	١٩,٨٧٧	٣,٤٨٢	١,٤٩٤	١,٩٨٨
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٢/٩٣	٠,٤٥٦	٠,٥٦٨	٠,١٢٣	٠,٤٤٦
بالاو	[ج]	٠,٢٢٩	٠,٥٣٤	٠,١١١	٠,٤٢٣
المجموع			١٣,٩١٧	٤,٠٣٩	٩,٨٧٨

(أ) تمثل مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار بالإضافة إلى نسبة ٥ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة.

(ب) تمثل مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار بالإضافة إلى نسبة ٥ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة (العمود ٢)؛ وبالنسبة لإريتريا، ٠٠٠ ٥٠٠ دولار بالإضافة إلى نسبة ٥ في المائة من أرقام التخطيط الإرشادية للدورة الخامسة.

(ج) منحت مركز المستفيد قبل الدورة الخامسة؛ وتم تحقيق الاستقلال في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

٢٧/٩٥ - الشراء من البلدان النامية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن الشراء من البلدان النامية (DP/1995/55) وما اتخذته منظومة الأمم المتحدة من تدابير وما حققته من تقدم لزيادة المشتريات من البلدان النامية وللتوسع في التوزيع الجغرافي للعقود؛

٢ - يحث مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات على المضي في تنسيق الجهود، من خلال آلية الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات، في إطار منظومة الأمم المتحدة، لزيادة المشتريات من البلدان النامية ومن البلدان المانحة الرئيسية التي لم يستفد من طاقتها استفادة كاملة؛

٣ - يقر بأن زيادة اللامركزية في الشراء، في إطار التنفيذ الوطني للبرامج، من بين أمور أخرى، قد أسهمت إسهاما كبيرا في زيادة المشتريات من البلدان النامية؛

٤ - يطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحث المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تتعاون مع مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات على تحسين دقة وتوقيت البيانات المتاحة للتقارير السنوية التي تقدم إلى المجلس التنفيذي وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المشتريات؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم بتبسيط تقديم التقارير عن المشتريات لكفالة التفريق الواضح بين الأنشطة الرامية إلى تشجيع الشراء من البلدان النامية وتلك التي ترمي إلى تشجيع الشراء من البلدان المانحة الرئيسية التي لم يستفد من طاقتها استفادة كاملة وفقا لمقرر مجلس الإدارة ٣٨/٩٣ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الفقرة ٧) وأن يقوم بتنظيم البيانات الإحصائية ذات الصلة تبعا لذلك.

١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥

٢٨/٩٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

أولا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقديرات المنقحة لميزانية الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وبتقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1995/51/Add.1) وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/52)، وبالبيان الاستهلالي الذي أدلى به مدير البرنامج، فضلا عن التعليقات التي قدمها المجلس التنفيذي في هذا الشأن؛

ثانيا

التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥

٢ - يحيط علما بالتعديلات والتسويات التي أدخلت على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، بما في ذلك أن تقديرات ميزانية فترة السنتين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وفقا للفقرة ٤ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٩/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ والفقرة ٦ من المقرر ٣٢/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، لم تعد تدرج في عرض ميزانية فترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يؤيد الاقتراح القاضي بتقديم تقديرات الميزانية الخاصة برابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق كجزء لا يتجزأ من مجمل تقديرات الميزانية بما يتفق وعرض تقديرات الميزانية الخاصة بالمناطق بوجه عام والمكاتب القطرية بوجه خاص؛

٤ - يؤيد فيما يتعلق برابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق، الاقتراح القاضي بتغطية العجز المتوقع في الإيرادات الخارجة عن الميزانية المتولدة من التمويل المشترك والمساهمات النقدية في تكاليف المكاتب المحلية من الوفورات المتحققة في الميزانية الأساسية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥؛

٥ - يوافق على التقديرات المنقحة للميزانية فيما يتعلق ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

٦ - يوافق على الاعتمادات المنقحة بمبلغ إجماليه ٧٠٠ ٣٩٢ ٥٧٤ دولار يخصص من الموارد المشار إليها أدناه لتمويل ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ويقرر استخدام تقديرات الإيرادات بمبلغ ٣٦ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار لتعويض إجمالي الاعتمادات، مما يسفر عن اعتمادات صافيها ٧٠٠ ٦٩٢ ٥٣٧ دولار، على النحو المبين أدناه؛

٧ - يأذن لمدير البرنامج أن يقوم، ضمن حدود المخصصات المعتمدة للأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء مناقلات بين بنود اعتمادات المقر والمكاتب القطرية بنسبة لا تتجاوز ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد.

التقديرات المنقحة لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ المتعلقة بالخدمات الإدارية وأنشطة دعم وإعداد البرامج والصناديق الاستئمانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	يوافق على: الاعتمادات الإجمالية/ الصافية	يحيط علما بـ: الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	يحيط علما بـ: مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
أولا - موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
ألف - الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]			
المقر[ب]	١٤٨ ٥٦٨,٥	٣١ ٩٥١,٧	١٨٠ ٥٢٠,٢
المكاتب القطرية	٢٣٠ ٣٠٥,٥	٤١ ٧٧١,٨	٢٧٢ ٠٧٧,٣
إجمالي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٧٨ ٨٧٤,٠	٧٣ ٧٢٣,٥	٤٥٢ ٥٩٧,٥
الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
صافي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٤٢ ١٧٤,٠	٧٣ ٧٢٣,٥	٤١٥ ٨٤٧,٥
باء - أنشطة دعم وإعداد البرامج			
أنشطة إعداد البرامج	٢٥ ٩٨٠,٦	٠,٠	٢٥ ٩٨٠,٦
دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٩٣ ١٥٧,٣	٠,٠	٩٣ ١٥٧,٣
خدمات تنفيذ المشاريع/البرامج			
خدمات الدعم الإنمائي	٦ ٢٢٥,٠	٠,٠	٦ ٢٢٥,٠
مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٦ ١٤٠,٣	٣ ٥٥٢,٨	٩ ٦٩٣,١
متطوعو الأمم المتحدة	٣٣ ٦١٩,٩	٢ ٧٢٥,٣	٣٦ ٣٤٥,٢
التنفيذ الوطني	٣ ٢٦٣,٤	٠,٠	٣ ٢٦٣,٤
مجموع خدمات تنفيذ المشاريع/البرامج	٤٩ ٢٤٨,٦	٦ ٢٧٨,١	٥٥ ٥٢٦,٧
أنشطة دعم البرامج[ج]	٢ ٣٠٠,٠	٠,٠	٢ ٣٠٠,٠
مجموع أنشطة دعم وإعداد البرامج	١٧٠ ٦٨٦,٥	٦ ٢٧٨,١	١٧٦ ٩٦٤,٦
جيم - مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الموارد الإجمالية	٥٤٩ ٥٦٠,٥	٨٠ ٠٠١,٦	٦٢٩ ٥٦٢,١
الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
صافي الموارد	٥١٢ ٥٦٠,٥	٨٠ ٠٠١,٦	٢٩٥ ٨٦٢,١

	يوافق على: الاعتمادات الإجمالية/ الصافية	يحيط علما بـ: الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	يحيط علما بـ: مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
ثانيا - موارد الصناديق			
ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١٠ ٦٥١,٩	٠,٠	١٠ ٦٥١,٩
باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١ ٦٥٣,١	٣١٤,١	١٠ ٣٥١,٣
جيم - مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	٦ ٦١٤,٨	٣ ٧٣٦,٥	٦ ٢١١,٢
دال - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥ ٩١٢,٤	٢٩٨,٨	٢٩ ١٨١,٦
المجموع	٢٤ ٨٣٢,٢	٤ ٣٤٩,٤	
ثالثا - مجموع اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الاعتمادات الإجمالية	٥٧٤ ٣٩٢,٧	٨٤ ٣٥١,٠	٦٥٨ ٧٤٣,٧
الإيرادات المقدرة	٣٦ ٧٠٠,٠	٠,٠	٣٦ ٧٠٠,٠
صافي اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٣٧ ٦٩٢,٧	٨٤ ٣٥١,٠	٦٢٢ ٠٤٣,٧

(أ) يسمح لمدير البرنامج، ضمن حدود الاعتمادات الموافق عليها للأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء مناقلات بين بنود اعتمادات المقر والمكاتب القطرية بنسبة لا تتجاوز ٥ في المائة من اعتمادات الجهة التي تتم المناقلة إليها عملا بالفقرة ٧ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥.

(ب) تمثل الإيرادات الخارجة عن الميزانية الإيرادات الآتية من مصادر خارجية، باستثناء المبالغ المسددة من الوحدات غير الأساسية؛ وهذه المبالغ مدرجة في تقديرات اعتمادات الوحدات غير الأساسية.

(ج) يمثل مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وشراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ثالثا

تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

٨ - يلاحظ مع القلق انخفاض الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى الحكومات مرة أخرى أن تزيد من تبرعاتها إلى البرنامج على أساس مستمر وقابل للتنبؤ ومضمون؛

٩ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يواصل مراعاة مجمل السياق والاستراتيجية الذي ستدرس في إطاره تقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، ولا سيما القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بالأنشطة التنفيذية ومقررات المجلس التنفيذي ١٤/٩٤ و ٢٢/٩٥ و ٢٣/٩٥، وضرورة إيلاء الأولوية إلى أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا؛

ألف - تقديرات الميزانية للأنشطة الأساسية

١٠ - يعرب عن تقديره لاقتراح مدير البرنامج القاضي بمواصلة اتباع سياسة تقييدية بالنسبة للميزانية وتنفيذ تخفيضات في الحجم ترمي إلى زيادة الموارد المتاحة للبرامج وأنشطة دعم البرامج إلى أقصى حد ممكن، ويؤكد في هذا الصدد أهمية ما يلي:

(أ) ضمان المساءلة وكفالة ألا يتأثر تنفيذ البرامج بصورة سلبية؛

(ب) السياسة الرامية إلى تخفيض وظائف المقر بنسبة مئوية أكبر من وظائف الميدان واستخدام التحاليل الوظيفية ومعايير تتسم بالاتساق والشفافية من أجل المساهمة في عملية ترشيد فعالة؛

(ج) وضع القدرات والمهام في الموقع الأمثل من خلال اللامركزية والاستعانة بمصادر خارجية؛

(د) تحقيق أقصى حد من المنافع عن طريق تحسين إدارة الاتصالات والمعلومات؛

١١ - يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقوم في سياق التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، إجراء تقييم لتأثير مقرر الميزانية الحالي على القدرة التنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما كفاية الموارد البشرية على صعيد المقر والصعيد القطري على السواء، ومراعاة الميزة النسبية للبرنامج والمقرر ٢٣/٩٥؛

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يبقي المجلس التنفيذي على علم بالتقدم المحرز في التجميع وإنشاء الشبكات، على النحو الموصوف في الفقرة ٧٦ (أ) من الوثيقة DP/1995/51، بالإضافة إلى الخطوات التي يجري اتخاذها لتعزيز الخدمات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيد القطري؛

١٣ - يحيط علما باقتراح مدير البرنامج بحجز، خمس وظائف لكي يقوم بتوزيعها فيما بعد وبالمعلومات الإضافية التي قدمها بشأنها وتأكيده أنها ستكرس للوفاء بالأهداف التنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكفالة اتباع مزيد من النهج التي تشمل المنظومة بأكملها، بما في ذلك تحسين الاتصالات فيما بين المكاتب الإقليمية، وتقديم الخدمات إلى شبكة المكاتب القطرية؛

١٤ - يطلب إلى مدير البرنامج في هذا الصدد أن يقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالتوزيع النهائي للوظائف وذلك في أسرع وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦؛

١٥ - يؤكد ضرورة تحسين إدارة الموارد البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك، في جملة أمور، تحسين التدريب ومواصلة توظيف الموظفين الأكفاء، بما في ذلك في الرتب الدنيا، والانتقال والتكليف بمهام خارجية؛

١٦ - يوافق على اقتراحات مدير البرنامج الواردة في الفقرات ١٥١-١٥٧ من الوثيقة DP/1995/51 المتعلقة بعمليات إنهاء الخدمة والتدابير الانتقالية عن طريق كلفة لمرة واحدة تحمل على رصيد الموارد العامة؛

١٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن استخدام هذه الاحتياطيات وحالتها في سياق عروض ميزانيات فترات السنتين المقبلة؛

١٨ - يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقوم، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة اللاحقة، بما في ذلك نظام تخصيص الموارد الجديد، بكفالة وجود مرونة كافية في تعيين أماكن عمل الموظفين لتنفيذ هذا النظام بفعالية، وتزويد المجلس بمعلومات عن المعايير التي توجه تزويد المكاتب القطرية بالموظفين؛

١٩ - يحيط علما مع القلق بكثرة الوحدات التي تتبع مباشرة مدير البرنامج ويدعو مدير البرنامج إلى استعراض الهيكل التنظيمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج هذا الاستعراض؛

٢٠ - يحيط علما بالتعديل الخاص الذي منح لمنطقة أفريقيا بما ينسجم مع المبادرات الخاصة التي اتخذها الأمين العام في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبأن هذا التعديل لن يسفر عن إجراء تخفيضات إضافية للموظفين في مناطق أخرى؛

٢١ - يوافق في هذا الصدد على إرجاع رتبة وظيفة النائب الثاني لمدير المكتب الاقليمي لأفريقيا من رتبة مد - ١ إلى مد - ٢؛

٢٢ - يحيط علما بالمقرر الذي اتخذه مدير البرنامج بتغيير اسم المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إلى المكتب الاقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة؛

٢٣ - يوافق على اقتراحات مدير البرنامج الواردة في الفقرات من ١١٣ إلى ١١٦ من الوثيقة DP/1995/51 بتزويد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحد الأدنى من القدرات الإضافية لكفالة فعالية العمليات والاضطلاع بدوره التنسيقي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة؛

٢٤ - يحيط علما مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ مفهوم مركز الخدمات الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومنطقة أفريقيا، بما في ذلك الوضع العام ومستوى التغطية وتقديرات التكاليف ومصادر التمويل؛

٢٥ - يطلب إلى مدير البرنامج، أن يقوم، في ضوء الزيادة في الموارد غير الأساسية، بتحليل تأثير ذلك على جودة الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والعلاقة بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، واستعراض التكاليف، بما في ذلك تكاليف الموظفين، التي ينطوي عليها تقديم الدعم التنفيذي والإداري إلى الأنشطة غير الأساسية؛

٢٦ - يقر الاقتراح القاضي بعدم إجراء تخفيضات للموظفين في شعبة مراجعة الحسابات واستعراض الإدارة؛

٢٧ - يؤكد ضرورة الاستمرار في رصد اعتمادات كافية للترجمة التحريرية؛

٢٨ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يبقي المجلس التنفيذي على علم بالمداولات المتعلقة بتعويض الأمم المتحدة عن تكاليف الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة إلى البرنامج؛

٢٩ - يقرر أن يقوم، بما يتفق مع أحكام الاتفاقات الرئيسية الموحدة المبرمة بين الحكومات المضيفة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإبقاء على الترتيبات التي تساهم بموجبها الحكومات المضيفة في تكاليف المكاتب القطرية؛

٣٠ - يحث بقوة البلدان التي تنفذ فيها برامج، ولا سيما البلدان التي لم تقدم أي مساهمات أو التي قدمت مساهمات متواضعة نسبيا وفاء بالتزامها بسداد تكاليف المكاتب القطرية، أن تزيد من مساهماتها من أجل الوفاء بالتزاماتها بالكامل؛

٣١ - يقرر أن يقوم في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦؛ باستعراض المبادئ والمعايير اللازمة لتقرير المبالغ التي يتعين أن تسددها الحكومات المضيفة كمساهمة منها في تكاليف المكاتب القطرية؛

باء - تقديرات الميزانية لأنشطة دعم ووضع البرامج

٣٢ - يحيط علما باقتراحات الميزانية المتعلقة بأنشطة دعم ووضع البرامج؛

٣٣ - يحيط علما كذلك بالفقرة ٣٨ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/52) المتعلقة بمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة؛

٣٤ - يحيط علما بالإيضاحات التي قدمها مدير البرنامج بشأن مهام مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المعلومات التي تفيد بأن أغلبية المهام في المكتب تتصل بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم والعمل كمركز تنسيق لشبكة المنسقين المقيمين وتستجيب لمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥؛

٣٥ - يوافق على أساس مؤقت على الاقتراح المتعلق بمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة كما ورد في الفقرات ١٦٤ - ١٦٦ من الوثيقة DP/1995/51؛

٣٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم بمتابعة إعلام المجلس التنفيذي، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بالمهام المحددة للوظائف الجديدة المتوخاة في مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وذلك في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ لتمكين المجلس من استعراض هذه المسألة؛

٣٧ - يطلب كذلك في هذا الصدد إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن المساعدة المقدمة إلى الأمين العام في كفالة التنسيق واتساق السياسات على صعيد المنظومة مع مراعاة المناقشات ذات الصلة التي أجرتها الدول الأعضاء أثناء الدورة الخمسين للجمعية العامة؛

٣٨ - يعرب عن تأييده في هذا الصدد لإدماج البرنامج الإنساني والمهام المتصلة بالأمن بمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وفي الوقت نفسه الإبقاء على تمويلها من ميزانية الأنشطة الأساسية، بغية زيادة فعالية الدعم الذي يقدم إلى مهمة المنسقين المقيمين إلى أقصى حد ممكن؛

٣٩ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم، في سياق عروض ميزانيات فترات السنتين المقبلة باستعراض عبء العمل التقديري المتصل بتقديم الدعم إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

٤٠ - يحيط علما باعتزام مدير البرنامج القيام باستعراض شامل لأنشطة وضع البرامج في الميدان ولتطورات خدمات الدعم في سياق اقتراحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛

٤١ - يحيط علما بما اقترحه مدير البرنامج من تقليص لحجم مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات وعزمه على زيادة مستوى الأنشطة الممولة ذاتيا التي يضطلع بها المكتب كما يحيط علما بهيكل الدرجات المنقح للمكتب؛

٤٢ - يوافق في هذا الصدد، وعلى أساس مؤقت رهنا بنتائج الاستعراض الذي سيقوم به أثناء الدورة السنوية الأولى لعام ١٩٩٦ لخدمات المشتريات التي يقدمها مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات، على رفع رتبة وظيفة المدير إلى رتبة مد - ٢ ونقل مصدر تمويلها إلى الأموال الخارجة عن الميزانية المتولدة من خلال خدمات المشتريات التي يقدمها المكتب؛

٤٣ - يحيط علما بوفورات التكاليف التي ستنجم عن المقرر ٢/٩٥ بشأن نقل مقر متطوعي الأمم المتحدة إلى بون، ويحث مدير البرنامج، في ضوء هذه الوفورات، على أن يزيد من الأنشطة البرنامجية التي تنفذ بمشاركة متطوعي الأمم المتحدة؛

٤٤ - يحيط علما أيضا باقتراحات تخفيضات الحجم الناجمة عن مجمل تنظيم متطوعي الأمم المتحدة؛

٤٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقوم باستعراض نظام التوظيف لإلحاق موظفين إضافيين بمقر متطوعي الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع في سياق ميزانية فترة السنتين القادمة (١٩٩٨ ١٩٩٩)؛

جيم - تقديرات ميزانيات الصناديق

٤٦ - يوافق على الميزانية واقتراحات التوظيف المقدمة من مدير البرنامج والمتصلة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية/صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية ومكتب مكافحة التصحر؛

٤٧ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن الخطوات التي تم اتخاذها لإدماج أعمال مكتب مكافحة التصحر في البرنامج الأساسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضوء مقرر مجلس الإدارة ٣٣/٩٣، وعن الخطوات التي تم اتخاذها لكي يتجلى هذا الإدماج في اقتراحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ المتعلقة بموارد البرنامج؛

دال - بنود أخرى

٤٨ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن جانب الميزانية، بما في ذلك مستويات جدول الوظائف فيما يتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوكالة منفذة لمرفق البيئة العالمي وبروتوكول مونتريال، ولا سيما طابع التمويل الذاتي لهذه المشاركة؛

٤٩ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج عن الترتيبات الرائدة المتصلة بعمليات إعادة التصنيف على النحو الوارد في الوثيقة DP/1995/51/Add.1 وعلى النحو الذي طلبته الفقرة ٣٠ من مقرر مجلس الإدارة ٣٥/٩٣؛

٥٠ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا مفصلا عن هذه المسألة في سياق عرض الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

٥١ - يشجع مدير البرنامج، في ضوء عدد التقارير والاستعراضات والمعلومات المنفصلة التي يطلبها المجلس التنفيذي واعترافا بما يمكن أن يؤدي إليه التنفيذ الفعلي لاستراتيجية ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ من آثار على القدرات المتعلقة بالتخطيط والإدارة، أن يقوم بتوحيد وإدماج طلبات تقديم التقارير في التقارير العادية التي تتناول المسائل المالية والإدارية؛

٥٢ - يوافق على اعتمادات إجماليها ١٠٠ ٨٠٧ ٥٧٦ دولار تخصص من الموارد المشار إليها أدناه لتمويل ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ويقرر أن تستخدم تقديرات الإيرادات البالغة ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨ دولار لتعويض الاعتمادات الإجمالية، مما يؤدي إلى اعتمادات صافيها ١٠٠ ٨٠٧ ٥٣٨ دولار على النحو المشار إليه أدناه:

٥٣ - يأذن لمدير البرنامج أن يقوم، ضمن حدود المخصصات المعتمدة للأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء مناقلات بين بنود اعتمادات المقر والمكاتب القطرية بنسبة لاتتجاوز ٥ في المائة من الاعتمادات التي تجري المناقلة إليها.

تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ المتعلقة بالخدمات
الإدارية وأنشطة دعم وإعداد البرامج والصناديق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	يوافق على: الاعتمادات الإجمالية/ الصافية	يحيط علما بـ: الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	يحيط علما بـ: مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
أولا - موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
ألف - الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[أ]			
المقر[ب]	١٤٢ ٢٤٧,٦	٣٦ ٤٧٩,٤	١٧٨ ٧٢٧,٠
المكاتب القطرية	٢٣٣ ٧٢٣,٠	٤٥ ٢٦٧,٥	٢٧٨ ٩٩٠,٥
إجمالي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٧٥ ٩٧٠,٦	٨١ ٧٤٦,٩	٤٥٧ ٧١٧,٥
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي الأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٣٧ ٩٧٠,٦	٨١ ٧٤٦,٩	٤١٩ ٧١٧,٥
باء - أنشطة دعم وإعداد البرامج			
أنشطة إعداد البرامج	٣٠ ٥١٢,٥	٠,٠	٣٠ ٥١٢,٥
دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٩٦ ٩٨٦,٧	٠,٠	٩٦ ٩٨٦,٧
خدمات تنفيذ المشاريع/البرامج			
خدمات الدعم الإنمائي	٧ ٢٢٣,٤	٠,٠	٧ ٢٢٣,٤
مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات	٤ ٥٦٢,٦	٣ ٩١١,٤	٨ ٤٧٤,٠
متطوعو الأمم المتحدة	٣٢ ٧٦٩,٥	٢ ٩٩٩,٧	٣٥ ٧٦٩,٢
التنفيذ الوطني	٣ ٨٣٢,٣	٠,٠	٣ ٨٣٢,٣
مجموع خدمات تنفيذ المشاريع/ البرامج	٤٨ ٣٨٧,٨	٦ ٩١١,١	٥٥ ٢٩٨,٩
أنشطة دعم البرامج[ج]	٢ ٣٠٠,٠	٠,٠	٢ ٣٠٠,٠
مجموع أنشطة دعم وإعداد البرامج	١٧٨ ١٨٧,٠	٦ ٩١١,١	١٨٥ ٠٩٨,١
جيم - مجموع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الموارد الإجمالية	٥٥٤ ١٥٧,٦	٨٨ ٦٥٨,٠	٦٤٢ ٨١٥,٦
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي الموارد	٥١٦ ١٥٧,٦	٨٨ ٦٥٨,٠	٦٠٤ ٨١٥,٦

	يوافق على: الاعتمادات الإجمالية/ الصافية	يحيط علما بـ: الإيرادات المقدرة الخارجة عن الميزانية	يحيط علما بـ: مجموع التقديرات الإجمالية/ الصافية
ثانيا - موارد الصناديق			
ألف - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٩ ٠٦٠,٦	٠,٠	٩ ٠٦٠,٦
باء - صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١ ١٣٠,١	٣٢٤,٨	١ ٤٥٤,٩
جيم - مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	٧ ٢٤٢,٠	١ ٢٠٧,٣	٨ ٤٤٩,٣
دال - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥ ٢١٦,٨	٣١٠,١	٥ ٥٢٦,٩
المجموع	٢٢ ٦٤٩,٥	١ ٨٤٢,٢	٢٤ ٤٩١,٧
ثالثا - مجموع اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الاعتمادات الإجمالية	٥٧٦ ٨٠٧,١	٩٠ ٥٠٠,٢	٦٦٧ ٣٠٧,٥
الإيرادات المقدرة	٣٨ ٠٠٠,٠	٠,٠	٣٨ ٠٠٠,٠
صافي اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٣٨ ٨٠٧,١	٩٠ ٥٠٠,٢	٦٢٩ ٣٠٧,٣

(أ) يسمح لمدير البرنامج، ضمن حدود الاعتمادات الموافق عليها للأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء مناقلات بين بنود اعتمادات المقر والمكاتب القطرية بنسبة لاتتجاوز ٥ في المائة من اعتمادات الجهة التي تتم المناقلة إليها عملا بالفقرة ٧ من مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥.

(ب) تمثل الإيرادات الخارجة عن الميزانية الإيرادات الآتية من مصادر خارجية، باستثناء المبالغ المسددة من الوحدات غير الأساسية؛ وهذه المبالغ مدرجة في تقديرات اعتمادات الوحدات غير الأساسية.

(ج) يمثل مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وشراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٢٩/٩٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٤

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/1995/50 و Add.1-3)؛

٢ - يلاحظ مع القلق الانخفاض المسقط في رصيد الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ ويطلب مرة أخرى إلى الحكومات أن تزيد من تبرعاتها للبرنامج على أساس قابل للتنبؤ ومستمر ومضمون؛

٣ - يلاحظ مع التقدير استمرار نمو التنفيذ الوطني في إنجاز البرنامج؛

٤ - يلاحظ مع القلق استمرار التجاوز في الالتزامات والتجاوز في نفقات احتياطي الإيواء الميداني ويطلب تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦، عن آخر تطورات التقدم المحرز في خطة الثلاث سنوات المتعلقة باستخدام الاحتياطي، على النحو الوارد في الوثيقة DP/1995/10/Add.1، ويطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يبقي هذه المسألة قيد النظر الدقيق؛

٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبقي رصيد الموارد العامة لديه قيد الاستعراض المستمر، وذلك لتجنب حدوث زيادة مفرطة في الرصيد على حساب ارتفاع معدل تنفيذ البرامج؛

٦ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ تحليلا مستكملا لحالة الخطر التي يتعرض لها الاحتياطي التشغيلي؛

٧ - يوافق على تغييرات الأنظمة المالية التي اقترحها مدير البرنامج؛

٨ - يحيط علما بموجز أهم ملاحظات مراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة على حساباتها لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالنفقات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى حسابات مراجعة الحسابات وتقارير مراجعة حسابات الوكالات المنفذة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتصلة بالأموال التي خصصها لها البرنامج على النحو الوارد في الوثيقة DP/1995/53 و Add.1؛

٩ - يقرر الاقتصار مستقبلا على إدراج أهم ملاحظات مراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة فيما يتعلق بالنفقات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك كجزء من الاستعراض السنوي للحالة المالية وتقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة، أو قبل ذلك، إذا كانت هذه الملاحظات تسوغ ذلك.

١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥

٣٠/٩٥ - مواءمة عرض الميزانيات

إن المجلس التنفيذي

١ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان تزويد المجلس بمشاريع المقررات المتعلقة باعتمادات الميزانية قبل مناقشات المجلس المتعلقة بالميزانية؛

٢ - يحيط علما باستمرار التزام مدير البرنامج والمدير التنفيذي للصندوق بالمساهمة في مواءمة عرض الميزانيات استجابة لمقرر المجلس ٣٠/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي للصندوق التعجيل بجهودهما الرامية إلى المساهمة في مواءمة عرض الميزانيات وتقديم المعلومات التالية إلى المجلس التنفيذي:

(أ) في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦:

تقرير مرحلي شفوي، بما في ذلك تحديد الملامح المشتركة في ميزانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإيضاحا للمجالات غير المشتركة في هذه الميزانيات؛

(ب) في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦:

تقرير مرحلي شفوي، عن الخطوات اللازمة لمتابعة المواءمة، إلى جانب بيان عن المناقشات التي جرت حول الموضوع أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، وتقديم تقرير عنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦؛

(ج) في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:

تقديم اقتراحات مبدئية للاجراءات التي سيتخذها المجلس التنفيذي، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية،

٤ - يطلب أيضا من مدير البرنامج ومن المدير التنفيذي للصندوق أن يقوما بكفالة أن تؤدي الاقتراحات المتعلقة بمواءمة عرض الميزانيات إلى زيادة توفر السهولة والشفافية في وثائق الميزانية وإجراءات الإعداد.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٩٥/٣١ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/45)؛

٢ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ وتقديرات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1995/60)؛

٣ - يوافق، بأثر رجعي، على إنشاء ثلاث وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة، مما يجعل مجموع الوظائف الدائمة ٢٤٤؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، عملا بالفقرة ١٨ من الوثيقة (DP/1995/60)، بإجراء استعراض شامل للوظائف الموجودة لتحديد الوظائف التي سيبقى عليها أو التي سيعاد تخصيصها وأن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في أوائل عام ١٩٩٦؛

٥ - يوافق على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ التي تبلغ ٠٠٠ ٤٣٩ ٥٨ دولار؛

٦ - يوافق على تقديرات الميزانية التي وضعها المدير التنفيذي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، والتي تبلغ ٩٠٠ ٤٢٨ ٦١ دولار؛

٧ - يلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يستعرضان حاليا طبيعة الخدمات الإدارية المركزية والشروط التي يوفر برنامج الأمم المتحدة الانمائي هذه الخدمات

بموجبها إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويوافق على الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الفقرة ١٣ من تقريرها (DP/1995/45)، ويطلب من المدير التنفيذي أن يقدم في أوائل عام ١٩٩٦ تقريرا عن الترتيبات المتفق عليها لتقديم هذه الخدمات أثناء فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

٨ - يحيط علما بنموذج الادارة المالية الذي طوره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لغرض وضع ميزانيته الادارية ورصدها، ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم، عن طريق لجنة تنسيق الادارة، تقريرا عن أي تغيرات كبيرة في إسقاطات الايرادات؛

٩ - يقرر أن ينظر في مسألة التوجه المستقبلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٩٥/٣٢ - المسائل المتعلقة بالمساءلة والمسؤولية والتقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة

أولا

المسؤولية والمساءلة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالجهود التي بذلت لتحسين الحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

٢ - يحيط علما بالبيانات التي أدلي بها في المجلس التنفيذي ردا على المعلومات الواردة من مدير البرنامج بشأن قضايا المساءلة والمسؤولية المتصلة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦، تقريرا شاملا عن سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممارساته المتصلة بمساءلة الموظفين عن إدارة واستخدام الموارد البرنامجية والإدارية، بما في ذلك التدابير الإضافية المتخذة لتعزيز المساءلة والمسؤولية؛

٤ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يضمن تقريره اقتراحات بشأن تقديم تقارير مناسبة على نحو منتظم إلى المجلس عن تطبيق هذه السياسات والممارسات؛

ثانيا

التقييم الخارجي المستقل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر أن يستند التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى الاختصاصات الواردة في مرفق هذا المقرر وأن يقدم تقرير المقيّم المستقل إلى المجلس مباشرة للنظر فيه في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛

٢ - يقرر أن يختار مدير البرنامج، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، حسب الاقتضاء، مستشارين على أساس تنافسي لإجراء التقييم مع إبقاء المجلس التنفيذي على علم بعملية الاختيار؛

٣ - يقرر أيضا أن ينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا استئمانيا لتمويل تقييم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

٤ - يحث جميع أعضاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإسهام في تكلفة التقييم، ويرحب بالتبرعات التي عقدها بالفعل عدد من الدول الأعضاء.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

مرفق

التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: الاختصاصات

١ - دعا المجلس التنفيذي في مقرره ١٠/٩٥، المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥، إلى إجراء تقييم خارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفي جلسة غير رسمية للمجلس عقدها أثناء دورته السنوية لعام ١٩٩٥ عرض مشروع اختصاصات التقييم الخارجي للصندوق، وطلب المجلس تقديم مزيد من المعلومات عن التقييم الخارجي في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥. وبناء على هذا الطلب، يرد أدناه النطاق المقترح للتقييم والمنهجية وتكوين فريق التقييم وجدول زمني.

ألف - معلومات أساسية

٢ - ورد في الفقرة ٩ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ ما يلي: "تستخدم موارد الصندوق بصفة رئيسية في مجالين من المجالات ذات الأولوية: أولا استخدامها كعامل حفاز، بهدف ضمان الاشتراك المناسب للمرأة في صميم الأنشطة الإنمائية السائدة، وذلك بصورة متكررة قدر الإمكان في المراحل السابقة على الاستثمار؛ ثانيا، لتدعيم الأنشطة المبتكرة والتجريبية التي تفيد المرأة بما يتمشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية". وانطلاقا من هذه الولاية، فإن الهدف الرئيسي للصندوق هو ما يلي:

(أ) مناصرة قضايا المرأة وحفز الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية والحكومات على معالجة هذه القضايا؛

(ب) دعم الأنشطة الابتكارية مع اشتراك المرأة اشتراكا كاملا، وتشجيع الوكالات الرئيسية، عن طريق إثبات فعالية هذه الأنشطة، على قبول اعتمادها وإدماجها في برامجها الإنمائية.

٣ - وقد أبلغ المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أثناء دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٥ بالحالة المالية التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ونتيجة للمداولات التي أعقبت ذلك، قرر المجلس التنفيذي، في مقرره ١٠/٩٥، النظر في اختصاصات التقييم الخارجي للصندوق ووسائل تمويله. وبالنظر إلى تركيز عمليتي مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، أساسا، على الحالة المالية، فإن من المقترح أن يركز التقييم الخارجي الاهتمام على برامج الصندوق وأثره واتجاهاته في المستقبل. وعليه فإن الاستعراض سيشمل البرامج ومبادرات المشاريع؛ والدور الذي يضطلع به الصندوق في مجال الدعوة والآثار المترتبة على هذا الدور؛ والسياسات والأنظمة الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضا من خلال هذا التقييم، حيثما اعتبر ذلك ملائما، تقييم الجوانب والمسائل المالية من حيث اتصالها بإدارة البرامج وتنفيذها. وستجري استشارة الموظفين الميدانيين والشركاء والمستفيدين الرئيسيين فضلا عن موظفي المقر.

باء - الأهداف

٤ - مع مراعاة القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية، يقترح أن يتم في هذا التقييم الاضطلاع بما يلي:

(أ) تقييم وتحديد مجمل الإنجازات الماضية والحالية للأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها الصندوق نهوضا بأعباء ولايته، وكفاءة هذه الأنشطة وأثرها وإمكانية استمرارها؛

(ب) تقييم القدرة المؤسسية والهيكل المؤسسي للصندوق من حيث استخدام الموارد وتنفيذ البرامج وإدارتها والرقابة عليها على مستوى المقر والمكاتب الميدانية؛

(ج) تقييم فعالية عمل الصندوق مع المتعاونين معه على المستوى الميداني وعلى مستوى المقر؛

(د) تقديم توصيات محددة استنادا إلى استنتاجات التقييم والخبرة الماضية وفي ضوء استراتيجيات العمل العالمية التي اتفق عليها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بشأن الاستراتيجيات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرامجه وهيكله وأدواته التشغيلية من أجل الفعالية والأثر على التنمية وإمكانية الاستمرار والمساءلة.

جيم - نطاق التقييم

٥ - يقترح أن يركز التقييم على جوانب ومسائل البرمجة. وفي ضوء التغييرات الأخيرة في سياسات وأنظمة الإدارة والرقابة المالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا لكفاية هذه التغييرات من حيث صلتها بإدارة البرامج وتنفيذه ورصده.

٦ - ولذلك، ستشمل مجالات الاهتمام ما يلي: (أ) استراتيجيات البرامج؛ (ب) أداء البرامج والمشاريع؛ (ج) الدعوة؛ (د) التنظيم والتمويل والإدارة. وفيما يلي المسائل المحددة التي ستعالج في إطار كل فئة من هذه الفئات.

١ - استراتيجيات البرامج

٧ - فيما يلي المجالات الأساسية لتقييم استراتيجيات البرامج:

(أ) مدى نجاح استراتيجيات الصندوق في النهوض بأعباء ولايته وفي تلبية احتياجات المرأة في البلدان النامية؛

(ب) قدرة الصندوق على تضمين استراتيجياته المسائل الحاسمة التي تواجه المرأة؛

(ج) الموازنة بين الموارد المتاحة للصندوق (بما فيها الموارد المالية والدراية التقنية والخبرة والموارد الإدارية) وحجم أنشطته.

٢ - أداء البرامج

٨ - نظرا إلى نطاق العمل الذي يضطلع به الصندوق، ولا سيما فيما يتصل بتلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة وتمكينها، فإن المجالات الرئيسية لتقييم أداء البرامج هي ما يلي:

(أ) نوعية تصميم البرامج والمشاريع وتنفيذها، بما في ذلك آليات الرصد والرقابة المالية والقيود والدعم التقني؛

(ب) مدى وفعالية الجهود التي يبذلها الصندوق للانتقال من نهج المشروع إلى نهج البرنامج؛

(ج) مدى تسبب الدعم المقدم من الصندوق إلى المجموعات والشبكات والرابطات النسائية في تعزيز قدرة هذه الفئات على المساهمة في تمكين المرأة والتنمية المراعية لنوع الجنس؛

(د) مدى تدعيم تعاون الصندوق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لقدرة كليهما على العمل لتمكين المرأة؛

(هـ) قدرة المنظمات غير الحكومية التي تنفذ برامج الصندوق على الوفاء بمتطلبات تقديم التقارير؛

(و) فعالية المبادرات الرامية إلى جعل الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في صميم الاهتمامات، ولا سيما المبادرات الهادفة إلى التخطيط الإنمائي المراعي لنوع الجنس؛

(ز) قابلية تدخلات الصندوق للاستدامة في سياق القيود والمشاكل التي تؤثر بصورة خاصة على المرأة في البلدان النامية وعلى المرأة الفقيرة وعلى المرأة التي تعيش في بيئات ثقافية متباينة؛

(ح) توفر الدراية الفنية والقطاعية فيما يتعلق بوضع البرامج وتنفيذها.

٣ - الدعوة

٩ - نظرا لولاية الصندوق المتمثلة في الدعوة إلى مشاركة المرأة في عملية التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، فإن المجالات الرئيسية للتقييم هي:

(أ) مدى تمكن الصندوق من استخدام خبرته في الدعوة لزيادة دمج المسائل المتعلقة بالجنس داخل وكالات منظومة الأمم المتحدة ووكالات التنمية الأخرى، وكذلك في المؤتمرات الدولية؛

(ب) أثر دور الوساطة الذي يضطلع به الصندوق من حيث مساعدة المجموعات النسائية على التأثير في السياسات والبرامج الوطنية؛

(ج) الأثر الحفاز للدعوة المناصرة لقضايا المرأة والقضايا المتعلقة بنوع الجنس في سياق محدودية الموارد وضيق الوقت؛

(د) مدى كفاية وسائل الدعوة المستخدمة، بما في ذلك أثر توثيق ونشر الخبرات في العمل مع النساء.

٤ - التنظيم والتمويل والإدارة

١٠ - المجالات الأساسية لتقييم الإدارة والتمويل والشؤون الإدارية هي:

(أ) فعالية إجراءات نظم الإبلاغ والرقابة والنظم المالية والإدارية المتبعة في إدارة البرامج وكفاية مهارات وتدريب الموظفين؛

(ب) الهيكل التنظيمي للصندوق من حيث وجود خطوط واضحة ومباشرة للسلطة والمسؤولية والاتصال والمساءلة فيما بين الموظفين.

دال - المنهجية

١١ - يقترح أن يتم تقييم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاث مراحل. تركز المرحلة الأولى على تحليل الوثائق الأساسية وعلى الاجتماعات التمهيدية، مع القيام في المرحلة الثانية بزيارات للمواقع وإجراء مقابلات. ويتم في المرحلة الثالثة إجراء جولة نهائية من المقابلات مع موظفي المقر ويوضع تقرير التقييم في شكله النهائي. ويتشاور رئيس الفريق مع أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عندما يكون ذلك مناسبا.

المرحلة الأولى: نيويورك

١٢ - تتألف المرحلة الأولى مما يلي:

(أ) الاجتماعات التمهيدية: جلسات إعلامية حول المسائل التنظيمية للصندوق، بما في ذلك استعراض عام لتاريخه وللولاية والمهمة المسندتين إليه؛ واستعراض عام للمسائل التنفيذية بما في ذلك التنظيم والإدارة؛ ونظم وضع البرامج وإدارتها. وتضم هذه الاجتماعات مجموعة من كبار المديرين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) استعراض الوثائق: استعراض الوثائق الأساسية بما في ذلك الوثائق المتعلقة بالسياسات والبرامج والمشاريع؛ واستعراض عام لأنشطة البرامج والمشاريع بحسب المنطقة، والوثائق المتعلقة بالتنظيم والإدارة والرقابة ومهارات الموظفين؛ وتقارير التقييم والمنشورات الرئيسية التي تظهر الخبرة التي اكتسبها الصندوق في عمله مع المرأة؛ وبرنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ وأية وثائق أخرى ذات صلة؛

(ج) تحديد العينة: توضع معايير اختيار العينات بعد استعراض الوثائق؛ والبلدان/المشاريع التي ستجري زيارتها، بما في ذلك الأشخاص الأساسيون الذين ستجري مقابلتهم، والاستبيان الذي سيرسل إلى الأشخاص الآخرين الذين لا تتيسر زيارتهم؛ وعينة برامج تمثل نطاق القطاعات الأساسية التي يعمل فيها الصندوق، بما في ذلك مبادرات الدعوة؛ وعينة إدارية، بما في ذلك السياسات والأنظمة؛

(د) المقابلات: جولة تمهيدية من المقابلات مع عدد مختار من الموظفين من مختلف الرتب في المنظمة، فرادى وجماعات، حسب الاقتضاء.

المرحلة الثانية: الميدان

١٣ - تتألف المرحلة الثانية مما يلي:

(أ) زيارات المواقع: زيارات للبلدان التي تحدد في المرحلة الأولى. وزيارة المواقع الفعلية للمشاريع لمقابلة المشتركين فيها فضلا عن موظفين من الوكالات المنفذة. وتشمل عينة الذين ستجري مقابلتهم مستشاري الصندوق وموظفين من الوكالات المتعاونة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والوزارات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والبرامج الثنائية؛

(ب) صياغة التقرير ومراجعته للتأكد من دقة الحقائق الواردة فيه.

المرحلة الثالثة: نيويورك

١٤ - تتألف المرحلة الثالثة مما يلي:

(أ) مقابلات مع موظفين من الصندوق ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وأي وكالات أخرى في نيويورك؛

(ب) وضع التقرير في صورته النهائية وتقديمه إلى المجلس التنفيذي مباشرة.

هاء - المخرجات

١٥ - ينبغي لفريق التقييم أن يسترشد في إعداد التقرير بالأهداف المحددة في الفقرة ٤ من هذه الاختصاصات. وينبغي أن يشتمل التقرير على تقييم لإنجازات الصندوق وأنشطته بالإضافة الى توصيات تنفيذية محددة بغية تمكين المجلس التنفيذي من اتخاذ قرارات في المستقبل في حدود ولايته بشأن التغييرات الضرورية في استراتيجيات الصندوق وبرامجه وهيكله وأدواته التشغيلية و/أو نظمه المالية.

واو - تكوين فريق التقييم

١٦ - ينبغي لفريق التقييم أن يكون جيد الاطلاع على القضايا المتعلقة بنوع الجنس، بما في ذلك الاقتصاد الإنمائي وتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا. وينبغي للفريق أن يكون على معرفة بالوكالات الإنمائية، بما في ذلك جوانبها التنظيمية والمالية، وأن يكون على دراية بمنظومة الأمم المتحدة. وسيكون الفريق بحاجة أيضا إلى مهارات في منهجية التقييم والتطوير التنظيمي. ومن المفضل جدا أن يتكون فريق التقييم من أعضاء من البلدان المانحة والمستفيدة. وسيكون تكوين الفريق من حيث نوع الجنس مهما.

زاي - الجدول الزمني

١٧ - لضمان تمكن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من تنفيذ التوصيات البالغة الأهمية الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يقترح أن تبدأ عملية التقييم الخارجي في أسرع وقت ممكن على ألا يتجاوز ذلك ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وبحلول ذلك التاريخ، سيتسنى إنجاز الأعمال التحضيرية وإعداد العملية الإدارية للتقييم. وبالنظر إلى المدة المتوقعة للتقييم، فإنه ينتظر أن يكون التقرير الختامي لعملية التقييم الخارجي متاحا بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٨ - نظرا لتوقيت التقييم، فإنه سيتاح للمستشارين الحصول على جميع الوثائق الرئيسية الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وبالتالي يمكن أن تؤخذ هذه الوثائق في الحسبان أثناء عملية التقييم بأسرها، ولا سيما عند تقديم التوصيات بشأن مستقبل الصندوق.

١٩ - فيما يلي الجدول الزمني المقترح للتنفيذ:

نيويورك:

المرحلة الأولى:	جلسات إعلامية، استعراض الوثائق	أسبوعان
	مقابلات مع الموظفين الرئيسيين	أسبوع واحد

الميدان:

المرحلة الثانية:	مقابلات مع المنتفعين والشركاء	

ومستشاري البرامج الإقليمية للصندوق ٦ أسابيع

نيويورك:

المرحلة الثالثة: إجراء باقي المقابلات مع الموظفين ووضع التقرير في صورته النهائية أسبوعان

٩٥/٣٣ - أثر سلسلة الأعاصير التي ضربت منطقة الكاريبي وجهود التنسيق التي أعقبتها

إن المجلس التنفيذي

١ - إذ يأسى للدمار الذي سببته الأعاصير في منطقة الكاريبي أثناء موسم الأعاصير الحالي؛

٢ - يعبر عن مواساته وتعازيه لحكومات وشعوب البلدان المتضررة لما لحق بها من خسارة في الأرواح وأضرار جسيمة ويعرب عن أمله في أن يتم الإعمار بسرعة وبنجاح؛

٣ - يعترف بهشاشة النظم الإيكولوجية للبلدان الجزرية الصغيرة وكونها عرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية، ويشدد على الحاجة إلى استمرار الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظم مواجهة الكوارث، وإدارتها، والإنذار المبكر بوقوعها؛

٤ - يقدر الدور التنسيقي الذي يقوم به الممثلون المقيمون في المنطقة؛

٥ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يواصل دعم التنسيق الفعال لتدابير مواجهة الكوارث وأن يسهم في تعبئة الموارد لجهود المواجهة إلى أقصى حد ممكن، آخذا في الحسبان الحالة الخاصة لبلدان منطقة الكاريبي.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٩٥/٣٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: ترتيبات خدمات الدعم التقني

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقرير المدير التنفيذية بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1995/40؛

٢ - يحيط علما أيضا بالمقترحات الواردة فيه ويرحب بخطة المديرة التنفيذية لتعزيز ترتيبات خدمات الدعم التقني، ولا سيما أفرقة الدعم القطرية؛

٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية تحسين مساهمة ترتيبات خدمات الدعم التقني في بناء القدرة الوطنية؛

٤ - يلاحظ أيضا بقلق عبء العمل الثقيل الملقى على بعض موظفي أفرقة الدعم القطرية، ويطلب إلى المديرة التنفيذية أن ترصد بعناية كفاية الترتيبات المقترحة، ولا سيما بالنسبة لأفريقيا، وأن تنظر ثانية في احتمال ضرورة نقل وظائف أخصائيين من خدمات الدعم التقني إلى أفرقة الدعم القطرية؛

٥ - يشدد على الحاجة إلى ضمان توفر موظفين لدى أفرقة الدعم القطري يتمتعون بالمهارات والخبرة اللازمة للإسهام بفعالية في الجهود الوطنية لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي يتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان المسؤولية عنها، لا سيما فيما يتصل بالصحة الإنجابية؛

٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم، اعتبارا من الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، تقريرا سنويا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ ورصد ترتيبات خدمات الدعم التقني؛

٧ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذية أن تُضمن تقريرها الذي ستقدمه إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧:

(أ) تفاصيل عن التقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات خدمات الدعم التقني فيما يتعلق باقتراح تغيير وظائف المنسقين إلى وظائف أخصائيين في الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية وفي المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، بصيغته الواردة في الفقرة ٦٠ من الوثيقة DP/1995/40؛

(ب) تقييم ملاءمة وفعالية وظائف الأخصائيين، وتفاصيل التدابير التي اتخذت لتعزيز عمل أخصائيي خدمات الدعم التقني وأفرقة الدعم القطري كفريق، وتعزيز عمل أخصائيي خدمات الدعم التقني في مجال الدعوة؛

٨ - يأذن للمديرة التنفيذية باعتماد مبلغ ١٠٧ ملايين دولار على مدى فترة السنوات الأربع ١٩٩٩-١٩٩٦ لتنفيذ ترتيبات خدمات الدعم التقني.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٣٥/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بتقديرات ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (DP/1995/42) والاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٤ (DP/1995/41) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/1995/43)، وكذلك ملاحظات المديرة التنفيذية عليها؛

٢ - يلاحظ أن مقترحات المديرة التنفيذية الواردة في الوثيقة DP/1995/42 تؤيد الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وذلك كما أقرت في المقرر ١٥/٩٥، وبرنامج العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ بالصيغة التي أقر بها في المقرر ١٦/٩٥، في حين يشدد على الحاجة إلى مواصلة التأكد من إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات أفريقيا؛

٣ - يحيط علما بالشواغل التي أعرب عنها في الفقرات ٤ إلى ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصلة بدقة إسقاطات الإيرادات وفي هذا الصدد، يطلب إلى المديرة التنفيذية إبقاءها قيد الاستعراض المستمر؛

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية مواصلة بذل مزيد من الجهود لتقليل النفقات الإدارية إلى الحد الأدنى، لا سيما نفقات المقر، و:

(أ) تقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ بشأن تدابير ممكنة لزيادة حجم التخفيض الكلي في النفقات في المقر وفي جنيف من ١,٢ في المائة إلى ٢ في المائة؛

(ب) تقديم تقرير إلى المجلس عن الخطوات المتخذة لتخفيض النفقات الإدارية في حالة عدم تحقق مستويات الإيرادات المسقطة؛

٥ - يشدد في هذا الصدد على أنه ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، قبل تقديم مقترحات بإنشاء وظائف جديدة في فترات السنتين المقبلة، أن يبذل كل جهد ممكن للتكيف مع الظروف المتغيرة بإعادة توزيع الوظائف الموجودة، آخذا في الحسبان أهمية البلدان ذات الأولوية؛

٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية ضمان إتاحة معلومات واضحة عن تكاليف موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان العاملين في أفرقة الدعم القطرية الإقليمية إلى المجلس في نفس الوقت الذي تقدم فيه ميزانيات خدمات الدعم الإداري والبرنامجي في المستقبل؛

٧ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦ عن فعالية برنامج منشورات الصندوق عملا بالفقرة ٣١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، آخذة في الحسبان الحاجة إلى توفير المنشورات بعدد من اللغات؛

٨ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية إجراء تقييم لأنشطة التدريب التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وتقديم تقرير عنها إلى المجلس التنفيذي بواسطة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في موعد أقصاه عام ١٩٩٧؛

٩ - يقر اعتمادات إجمالية قدرها ٠٠٠ ٣٤٦ ١٢٧ دولار تخصص من الموارد المبينة أدناه لتمويل ميزانية خدمات الدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، رهنا بالملاحظات الواردة في الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه، ويوافق على قيد اعتمادات النفقات العامة المتاحة للصندوق وتقدر بمبلغ ٩ ملايين دولار والإيرادات المتفرقة الآتية من الصناديق الاستئمانية لخدمات الدعم ومقدارها مليون دولار خصما على المجموع الكلي للاعتمادات، مما ينتج عنه اعتمادات صافية قدرها ٠٠٠ ٣٤٦ ١٢٧ دولار على النحو المبين أدناه:

ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

البرنامج	المخصصات
التوجيه التنفيذي والإدارة	٠٠٠ ٢٦٢ ٤
خدمات الإدارة والمعلومات والعلاقات الخارجية	٠٠٠ ٢٨٧ ٣٦
تخطيط البرامج وتقييمها ورصدها	٤٠٠ ٣٨٢ ٢٩
الدعم البرنامجي الميداني	٦٠٠ ٤١٤ ٦٧
المجموع الإجمالي للاعتمادات	٠٠٠ ٣٤٦ ١٢٧
مطروحا منه: تقدير المبالغ المقيدة في الحساب والإيرادات	٠٠٠ ٠٠٠ ١٠
مجموع صافي الاعتمادات	٠٠٠ ٣٤٦ ١٢٧

١٠ - يأذن للمديرة التنفيذية بنقل الاعتمادات بين البرامج المبينة في الفقرة ٩ أعلاه في حدود معقولة، بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنسبة إلى فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

١١ - يقر:

(أ) إعادة تصنيف وظيفة رئيس شعبة الدول العربية وأوروبا إلى الرتبة مد - ٢؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفة مخطط مساعد في شعبة التخطيط والتنسيق من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف ٣؛

(ج) إنشاء مكاتب قطرية جديدة في ألبانيا وأوزبكستان ورومانيا؛

(د) إنشاء ست وظائف مديرين قطريين، بواقع مدير قطري في كل من ألبانيا وأوزبكستان وبنن وجنوب أفريقيا ورومانيا والسلفادور؛

(هـ) إنشاء وظيفتين لموظفي برامج دوليين برتبة ف - ٤، واحدة في بوليفيا وواحدة في مدغشقر؛

(و) إنشاء ٧٤ وظيفة محلية جديدة على المستوى القطري (من بينها ١٨ وظيفة في المكاتب الجديدة في ألبانيا وأوزبكستان وجنوب أفريقيا ورومانيا)، تتألف من ١٧ وظيفة لموظف برامج وطني (٩ في أفريقيا، و ٣ في الدول العربية وأوروبا، منها وظيفة واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ و ٤ وظائف في آسيا والمحيط الهادئ، ووظيفة واحدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي)، و ٥٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة (٣٤ في أفريقيا و ٩ في آسيا والمحيط الهادئ و ٦ في أمريكا اللاتينية والكاريبي و ٨ في الدول العربية وأوروبا) على أن يكون مفهوما أن هذه الوظائف ستشغل فقط في حدود قدرة إيرادات صندوق الأمم المتحدة للإسكان على دعمها؛

(ز) رفع مستوى ست وظائف مديرين قطريين إلى الرتبة مد - ١ رهنا بالمعيارين التاليين:

'١' أن تكون جميع الوظائف التي هي برتبة مد - ١ إما في بلدان تضم واحدا من أكبر ثلاثين برنامجا قطريا أو في بلدان تبرر الظروف الاستثنائية فيها تعيين مدير قطري برتبة مد - ١؛

'٢' أن يؤخذ في الحسبان عدد الموظفين في المكتب ودرجة التنفيذ الوطني وتعقد برنامج السكان في بلدان محددة والحاجة إلى التمشي مع الفقرتين ٣٨ و ٣٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛

١٢ - يقرر كسياسة عامة، ألا يزيد في المستقبل عدد المديرين القطريين الذين هم برتبة مد-١ عن ٢٥ في المائة من مجموع عدد المديرين القطريين؛

١٣ - يوافق على فتح مكتب قطري في جنوب أفريقيا.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٣٦/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى الفقرة ٧-٢٥ من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإلى قرار المجلس التنفيذي ٢١/٩٥ الذي يطلب فيه اقتراحا باستمرار المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات؛

٢ - يحيط علما بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1995/62، المعنون "المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات"، وكذلك بملاحظات الوفود؛

٣ - يؤكد أن شراء وسائل منع الحمل والأنشطة السوقية في صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يضطلع بها بوصفها جزءا لا يتجزأ من مجمل أعمال الصندوق لتعزيز برامج الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، وينبغي رصد هذه الأنشطة بعناية للتأكد من التزامها بالمعايير التقنية للسلامة والجودة؛

٤ - يلاحظ كذلك أن تعزيز دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في شراء وسائل منع الحمل وفي سوقياتها ينبغي له على المديين القصير والمتوسط أن يدعم هدف بناء الاعتماد الوطني على الذات على المدى الطويل، بما في ذلك القدرة المالية والتقنية على الإنتاج المحلي حيثما أمكن ذلك. ويحث المديرة التنفيذية على اتخاذ خطوات إضافية لتحقيق هذا الهدف في سياق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٥ - يوافق من حيث المبدأ، رهنا بالفقرة ٦، على إنشاء برنامج عالمي لوسائل منع الحمل يديره صندوق الأمم المتحدة للسكان، تكون أهدافه التنبؤ بالطلب وتيسير الاستجابة السريعة بغية تحاشي وقوع انقطاعات حرجة في إمدادات وسائل منع الحمل؛ وتحقيق وفورات الحجم الكبير وتكاليف منخفضة للبلدان المتلقية لإمدادات وسائل لمنع الحمل؛ وضمان جودة وسائل منع الحمل التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبناء قدرة وطنية على إدارة وتمويل عمليات شراء وسائل منع الحمل وسوقياتها على أساس الاعتماد على الذات، بحيث لا تبقى ثمة حاجة إلى هذا البرنامج؛

٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ تقريرا شاملا عن البرنامج العالمي المتوخى لوسائل منع الحمل، بما في ذلك الأهداف والنطاق والجوانب الإدارية والمالية والجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان للنهوض ببناء القدرة الوطنية، مستفيدا من خبرة وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن هذه المسألة.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٣٧/٩٥ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ بما يلي:

البند ١ - المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ مع التعديلات الشفوية (DP/1995/L.4)؛

اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/39)؛

اعتمد الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ :	١٥ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦:	٢٥ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦
الدورة السنوية لعام ١٩٩٦:	٦ - ١٧ أو ١٣ - ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦*
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:	٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

* يتوقف على ما إذا كانت الدورة السنوية ستعقد في جنيف (٦ - ١٧ أيار/مايو) أو في نيويورك (١٣ - ٢٤ أيار/مايو).

وافق على المواضيع التي ستجرى مناقشتها في دورات عام ١٩٩٦ على النحو المبين في المرفق؛

البند ٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورة البرمجة

اتخذ المقرر ٢٦/٩٥، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن المسائل المتصلة بدورة البرمجة الخامسة: حساب مكافأة الاستقلال؛

البند ٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أيد إعادة توجيه البرنامج القطري الخامس لرواندا (DP/1995/57)؛

أيد إعادة توجيه البرنامج القطري الخامس لبوروندي (DP/1995/58)؛

اعتمد البرنامج القطري الأول لأذربيجان (DP/CP/AZE/1)؛

اعتمد البرنامج القطري الأول للاتحاد الروسي (DP/CP/RUS/1)؛

اعتمد البرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5)؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي (DP/1995/48) **وأذن لمدير البرنامج** بالإفراج عن الـ ٥٠ في المائة المتبقية من رقم التخطيط الإرشادي المعاد للبرمجة؛

استعراضات منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ٢٥/٩٥، المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر، بشأن البرامج المشتركة بين الأقطار؛

أحاط علما بالتقرير المتضمن نظرة عامة على استعراضات منتصف المدة (DP/1995/47)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة لبرنامج الدورة الخامسة للبرامج العالمية والأقاليمية (DP/1995/47/Add.1)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي الرابع لأفريقيا (DP/1995/47/Add.2)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي الخامس لآسيا والمحيط الهادئ (DP/1995/47/Add.3)؛

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن البرنامج الإقليمي الثالث للدول العربية (DP/1995/47/Add.4)؛

أحاط علما باستعراض منتصف المدة للبرنامج الأقليمي الرابع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/1995/47/Add.5)؛

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن البرنامج الإقليمي الثالث لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/1995/47/Add.6)؛

البند ٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الإدارة والميزانية

اتخذ المقرر ٢٩/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٤؛

اتخذ المقرر ٣٠/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن مواءمة تقديم الميزانيات؛

اتخذ المقرر ٢٨/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧؛

اتخذ المقرر ٢٧/٩٥، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن المشتريات من البلدان النامية؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (DP/1995/52)؛

أحاط علما بتقارير مراجعي الحسابات عن حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: موجز الملاحظات الهامة لمراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة على حساباتها لعام ١٩٩٣ المتعلقة بالأموال التي خصصها لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحسابات المراجعة للوكالات المنفذة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (DP/1995/53 و Add.1)؛

البند ٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات

قرر إرجاء النظر في البند ٥ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تكاليف دعم الوكالات (DP/1995/49) إلى دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ١٩٩٦؛

البند ٦ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الشؤون المالية وشؤون الإدارة والميزانية

اتخذ المقرر ٣١/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤ ١٩٩٥ (DP/1995/45)؛

البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٣٢/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن المسائل المتصلة بالمساءلة والمسؤولية والتقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٨ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

أحاط علما بالاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٤ (DP/1995/41)؛

اتخذ المقرر ٣٥/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة؛

البند ٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن تنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بتكاليف الدعم اللاحقة

اتخذ المقرر ٣٤/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: ترتيبات خدمات الدعم التقني؛

البند ١٠ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل

اتخذ المقرر ٣٦/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل؛

البند ١١ - البرنامج المشترك بين الأقطار والبرامج القطرية

أقر البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ (DP/1995/44) **بما في ذلك توزيع الموارد كما هو مقترح في الفقرة ١١٨ من الوثيقة، وأحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية عن استعراض البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥** (DP/1995/44/Add.1)؛

أقر برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان القطري لكوستاريكا (DP/FPA/CP/149)؛

أحاط علما بتقرير نائب المديرة التنفيذية عن تمديد آجال برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان القطرية؛

البند ١٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية في عام ١٩٩٥

أحاط علما بتقارير الزيارات الميدانية التي اضطلع بها في عام ١٩٩٥:

تقرير عن الزيارة الميدانية لكولومبيا ونيكاراغوا (DP/1995/CPR.10)؛

تقرير عن الزيارة الميدانية لتركيا (DP/1995/CPR.11)؛

تقرير عن الزيارة الميدانية للنيجر وغانا (DP/1995/CRP.12)؛

البند ١٣ - برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

قرر إرجاء النظر في البند ١٣ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وطلب تقريرا مكتوبا عن التقدم المحرز في إنشاء برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وعن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استجابة منظومة الأمم المتحدة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ليعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ لينظر فيه؛

البند ١٤ - مسائل أخرى

اتخذ المقرر ٣٣/٩٥، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بشأن أثر سلسلة الأعاصير التي ضربت منطقة الكاريبي وجهود التنسيق التي أعقبتها؛

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن نفقات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية DP/1995/56 و Add.1 و Add.1/Corr.1.

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

المرفق

توزيع المواضيع للدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الأولى (١٥-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

البند ١ - المسائل التنظيمية (بما في ذلك انتخاب أعضاء المكتب والنظام الداخلي)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - مبادرات من أجل التغيير: متابعة المقرر ٢٢/٩٥

البند ٣ - المسائل المتصلة بدورات البرمجة

البند ٤ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٥ - تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات

البند ٦ - أنشطة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني

البند ٧ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ٨ - تكاليف دعم الوكالات

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩ - متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له

البند ١٠ - البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١١ - استراتيجية تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٢ - دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل فيما يتعلق بتقييم وتلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات

البند ١٣ - البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل

البند ١٤ - إمكانية انضمام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية

البند ١٥ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ١٦ - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣٥/٩٥

البند ١٧ - مسائل أخرى

الدورة العادية الثانية (٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣٥/٩٥

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- مواءمة عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٩٥

- التقييم

- متطوعو الأمم المتحدة

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ١٨/٩٥ و ٣٢/٩٥

- تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: متابعة مقرر المجلس التنفيذي ٣١/٩٥

الدورة السنوية (٦-١٧ أو ١٢-٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل المتصلة به

- مبادرات من أجل التغيير: متابعة المقرر ٢٢/٩٥

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة:

- - تنفيذ الترتيبات الجديدة للبرمجة: تقرير مؤقت

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

- التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- مواءمة عرض الميزانيات والحسابات

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

الدورة العادية الثالثة (٩-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

- ترتيبات خدمات الدعم التقني

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- مواءمة عرض الميزانيات والحسابات
- تقارير عن الزيارات الميدانية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- **المسائل المتصلة بدورات البرمجة: متابعة مقرري المجلس التنفيذي ٩٥/٢٣ و ٩٥/٢٦**

- **البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**

- **تكاليف دعم الوكالات**

- **الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة**

- **صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**

- **تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات**

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥

(مع توضيح الولاية التي تنتهي في آخر يوم في السنة)

الدول الافريقية: **اثيوبيا** (١٩٩٧)؛ **بوروندي** (١٩٩٧)؛ **زامبيا** (١٩٩٧)؛ **زائير** (١٩٩٧)؛ **سيراليون** (١٩٩٦)؛ **السودان** (١٩٩٥)؛ **غامبيا** (١٩٩٧)؛ **المغرب** (١٩٩٦).

دول آسيا والمحيط الهادئ: **اندونيسيا** (١٩٩٧)؛ **باكستان** (١٩٩٦)؛ **بنغلاديش** (١٩٩٦)؛ **جمهورية كوريا** (١٩٩٥)؛ **الصين** (١٩٩٧)؛ **الفلبين** (١٩٩٧)؛ **الهند** (١٩٩٥).

دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: **الأرجنتين** (١٩٩٥)؛ **أوروغواي** (١٩٩٥)؛ **بيرو** (١٩٩٧)؛ **ترينيداد وتوباغو** (١٩٩٦)؛ **كوبا** (١٩٩٧).

دول شرق أوروبا: **الاتحاد الروسي** (١٩٩٥)؛ **بلغاريا** (١٩٩٥)؛ **بولندا** (١٩٩٦)؛ **جمهورية السلوفاك** (١٩٩٧).

دول غرب أوروبا ودول أخرى: **ألمانيا** (١٩٩٧)؛ **إيطاليا** (١٩٩٥)؛ **البرتغال** (١٩٩٦)؛ **بلجيكا** (١٩٩٦)؛ **الدانمرك** (١٩٩٦)؛ **السويد** (١٩٩٧)؛ **فرنسا** (١٩٩٥)؛ **النرويج** (١٩٩٥)؛ **نيوزيلندا** (١٩٩٥)؛ **المملكة المتحدة** (١٩٩٥)؛ **الولايات المتحدة** (١٩٩٧)؛ **اليابان** (١٩٩٧).

- - - - -